

جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ضوابط صوغ البنية الصرفية
بين
النظرية والتطبيق

الدكتور
عبد المؤمن محمود أحمد محمد
مدرس اللغويات في كلية البنات الأزهرية طيبة الجديدة

العدد الثامن عشر

للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠ / ٢٠١٣م

الترقيم الدولي : ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله المفيض الخيرات، الواهب البركات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسالات ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين والطيبات ، صلاة دائمة دوام الأرض والسموات.

أما بعد

فقد أصابت العربية ثروة لغوية واسعة ؛بما تشعب عن أصولها من أبنية وصيغ ، تشتمل على أقسام الكلم وما تفرع عنها، ولا يرتاب باحث محقق في شدة تعويلها على البناء والتركيب ، الذي عاد عليها بالغنى والثراء.

وقد درس الصرفيون أنواع الأبنية دراسة تفصيلية شاملة ، فلم يكتفوا بحصرها وتصنيفها ، بل جاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط لصوغها وبنائها ، وكانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفي مُحكم ، يقوم على محاور رئيسة ، يضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة، تحدد الأسس والأصول التي بُني عليها علم الصرف.

بل كانوا يعتمدون على هذه الضوابط في توجيه ما خالف قواعدهم وأصولهم، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن مؤلفاتهم، بل وردت مُوزعة على أبواب مختلفة.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث ، لا ، لأدعى أنني آت بما لم يأت به الأوائل، فأنا عالة عليهم ، أصدر عنهم في كل ما آتي وأذر، ولكن غاية ما هناك أنني حاولت جاهدا تشذيب وتهذيب ما آل إلى من لدنهم ؛ لأصنع منه مادة متضامّة ، تضمّ شتات ما تفرّق من جزئياته في طيّات مؤلفاتهم.

فجاء بعنوان: (ضوابط صوغ البنية الصرفية بين النظرية والتطبيق).



وفي البحث عن تلك الضوابط من مظانها تبين أن صوغ البنية الصرفية وما يتعلق بها من قواعد صرفية يقوم على خمسة ضوابط، مرجعها إلى ثلاثة أمور متصلة بها:

١. فبعضها يرجع إلى الذوق وتوفير الجُهد في النطق، وهو يتمثل في ضابطي : (التخفيف) ، و(كثرة الاستعمال).
٢. وبعضها يعتمد على القياس العقلي ، وهو يتمثل في ضابط : (المشابهة).
٣. وبعضها يعتمد على المعنى، وهو يتمثل في ضابطي: (أمن اللبس)، و(الدالة).

وبناء على هذا جاءت خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

أما المقدمة، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطته، ومنهج البحث فيه.

وأما التمهيد، فوُسمَ بـ(البنية الصرفية ، ووسائل صوغها) .

وفيه الحديث عن (البنية الصرفية) خلال هذه المطالب الآتية:

١. مفهوم البنية الصرفية.
٢. كثرة الأبنية وتنوعها.
٣. وسائل صوغ الأبنية وتغييرها.
٤. المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.

وأما الباب الأول، فقد وُسمَ بـ (ضوابط مرجعها إلى الذوق والحسّ اللغوي) .

وجاء في فصلين:

الفصل الأول: ضابط التخفيف، وأثره في صوغ البنية الصرفية.

وفيه الحديث عن اتصال هذا الضابط بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خفّ



من الكلام ويستحبونه ، ويستثقلون الثقل ويتجنبونه؛ اقتصادا بالجهد المبذول ،
وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مدخل في الحديث عن التخفيف ، وأنواعه.

٢. صور التخفيف ، والنتائج المترتبة عليها.

٣. أسباب التخفيف ودواعيه.

٤. التخفيف والعدول عن الأصل.

أما الفصل الثاني، فقد سمّيته بـ(ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية).

وفيه الحديث عن أثر هذا الضابط في كثير من التغيرات التي تحدث للبنية
الصرفية من زيادة ، أو حذف، أو غير ذلك....، واقتترانه في كثير من المواضع
بالخفة، فمدعاهم إلى هذه التغيرات التخفيف لكثرة الاستعمال، لذا أردفت الحديث
عنه عقب ضابط التخفيف ؛ لتتضح الصورة وتُحَكَم القضية.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.

٢. الغاية من اعتماد كثرة الاستعمال كضابط في صوغ البنية الصرفية.

٣. علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.

٤. كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.

٥. مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.

وأما الباب الثاني، فقد وُسمَ بـ(ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي).

وقد جاء في فصل واحد: (المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية)

وفيه الحديث عن تأصيل هذا الضابط في كتب القدامى ، و بخاصة كتب
أصول النحو، حيث عرف بقياس الشبه ، أو قياس التمثيل ، أو قياس المساوي ،
وكيف أخذ به القدماء في توجيههم النصوص القليلة وبنائها على الكثير أو إلحاقها



بها ، من حمل الفرع على الأصل ، والبحث فيه يُظهر لنا بوضوح وجوه الشبه المختلفة في شتى الاستعمالات من جهة اللفظ والمعنى.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدامى.
 ٢. قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها.
 ٣. صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.
 ٤. المشابهة والعدول عن الأصل.
- وأما الباب الثالث، فقد وسم بـ (ضوابط مرجعها إلى المعنى) .

وجاء في فصلين:

الفصل الأول: أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.

وفيه الحديث عن احتكام الصرفيين إلى هذا الضابط في صوغ البنية الصرفية، عند الخلط بين المعاني وعدم تمييزها ، ويظهر دوره غالبا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبان متطابقة ، تمثل مجموعات مختلفة ، مما يجعل التمييز بينها في غاية الصعوبة ، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها؛ ليؤمن اللبس.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. مدخل في أهمية هذا الضابط.
٢. الوسائل اللازمة لأمن اللبس.
٣. ما لا يُبالى فيه باللبس ، أو أمنه.
٤. ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى.
٥. مظاهر أمن اللبس على المستوى الصرفي.
٦. أمن اللبس والقياس الصرفي.
٧. أمن اللبس والعدول عن الأصل.



الفصل الثاني: الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.

وفيه الحديث عن تحرّي الصرفيين العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة، وكيف كانت الدلالة ملحظا بارزا ، اعتمده الصرفيون لضبط كثير من الصيغ، بل كان له أثر في مخالفة بعض القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية.

وقد جاء في المباحث التالية:

١. أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
 ٢. نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
 ٣. أثر الدلالة في العدول عن الأصل.
- وأما الخاتمة فقد تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.
- وقد اعتمد البحث على الجمع بين النظرية والتطبيق، من خلال وصف تلك الضوابط وبيان أثرها في صوغ البنية الصرفية، وتحليل ما يتعلق بكل ضابط من نماذج ومسائل.
- وبعد هذا كله، فإن هذا العمل خطوةً وليدةً لمحاولةً مبتدئة لا تدّعي الكمال، ولا تبرئ النفس من النقص، ولن تستنكف أن تصغى لتوجيهات المنتقدين، فجزى الله خير الجزاء كل من أعانها على تسديد نظرة، أو تصويب خطرة، والشكر أولاً وآخراً للمنعِم المتفضّل على ما أعطى وأجزل.
- وحسبي أني أنفقت جلّ وقتي، متابعةً وبحثاً وتدقيقاً واجتهاداً ؛ رغبةً مخلصّةً في إخراج البحث إخراجاً علمياً دقيقاً متقناً، فإن وفّقت، فإنه لا يتوفّق عبد حتى يوفقه الله، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرت.
- والله أسأل أن أكون موفقاً فيه وفيما بعده، وأن يكون هذا العمل نافعا ، خادماً للعربية وأهلها، إنه سميع مجيب، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد ، وعنوانه:

(البنية الصرفية ، ووسائل صوغها) .

ويشمل المطالب الآتية:

أولاً: مفهوم البنية الصرفية .

ثانياً: كثرة الأبنية في العربية .

ثالثاً: وسائل صوغ الأبنية وتغييرها .

رابعاً: المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية .



أولاً: مفهوم البنية الصرفية

تعريفها لغةً ، واصطلاحاً:

البنية : مأخوذة من البناء ، الذي يعنى: ضمّ الشيء بعضه إلى بعض، أو بمعنى: وضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثبوت^(١).

جاء في لسان العرب : " والبنية والبنية: مَا بَنَيْتُهُ ... يَقَالُ: بَنَيْتُهُ ، وَهِيَ مِثْلُ (رِشْوَةٍ وَرِشَاءٍ) ، كَأَنَّ الْبِنِيَّةَ الْهَيْئَةَ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا ، مِثْلُ : الْمَشْيَةِ وَالرَّكْبَةِ"^(٢).

ويفهم من هذا بأنها مجموع الأحرف ، مضمومة بعضها إلى بعض ، وبهذا شُبِّهَتْ بالبناء، وأُخذت منه.

فإذا كان البناء عبارة عن مجموع اللَّبَنَات وضمّها ، فإن هذا معنى البنية أيضا ، وبهذا فلا فرق بين البناء والبنية ، أو بين قولنا : بناء وبنية ، فهما شيء واحد ، يعنيان : الهيئة أو الكيفية للشكل المشارك لهما^(٣).

وهذا ما أشار إليه الرضي في تعريفه الشامل للبنية ، حيث قال : " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركتها المعيّنة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كلٌّ في موضعه"^(٤).

وبهذا يكون تعريف البنية أو البناء في الاصطلاح : هو الهيئة الثابتة التي تأتي عليها الكلّم العربية، من حيث مواقع الأصول والزوائد ، وحركاتها فيها^(٥).
ويلاحظ من تعريف الرضي - السابق ذكره - أنه جمع البناء والوزن والصيغة في معنى واحد.

مع أن هناك فرقا دقيقا لطيفا بين هذه المصطلحات الثلاثة.

(١) انظر : الكليات ٢٤١/١ (فصل الباء).

(٢) لسان العرب ٩٤/٤ (فصل الباء الموحدة).

(٣) انظر : صيغة (فعل) دراسة نحوية صرفية دلالية ص ١ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/١.

(٥) انظر : حديث عن أبنية العربية د/ محمد حسن جبل ص ٣.

فالبنية تعني : ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله ، والمقصود من ذلك : عدّة الحروف التي يتكون منها ، والهيئة التي تنتظم هذه الأحرف من حركة أو سكون^(٦). وهي شاملة لكل أنواع الكلمات من الأسماء والأفعال والحروف ، المقيس منها وغير المقيس^(٧).

أما الصيغة : فهي هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها^(٨) -إذ الصوغ في اللغة : تهئية شيء علي مثال مستقيم^(٩) - وهي : عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلّ في موضعه^(١٠).

وتختلف عن البنية في أنها تختص بأنواع الكلمات المقيسة في الأكثر ، فهي لا تستعمل إلا في مجال المقيسات من الأحكام ، كصيغ التصغير، واسمي الفاعل و المفعول ، واسمي الزمان والمكان ، والمصدر الميمي ، وصيغ التعجب، وصيغ منتهي الجموع، وصيغ الأفعال .

أما الوزن : فيصدق عليه ما مضى في تعريف الصيغة اصطلاحاً ، كما في (ضَرَبَ) فصيغته (فَعَلَ) ووزنه (فَعَلَ) .

فهو يجتمع مع الصيغة ، إلا في الكلمات التي يحدث فيها إعلال بالحذف أو النقل، فيتحقق فيها الوزن ، ولا توجد فيها الصيغة، كما في الأمر من (وَقَى): (قِ) ، فإذا سألنا أنفسنا من أيّ الصيغ هذا الفعل؟

لقلنا دون تردد : إن صيغته هي صيغة (افْعَلْ) ، وذلك أن صيغة الأمر من (فَعَلَ يَفْعَلُ) هي (افْعَلْ) ، فإذا سألنا : فما بال هذه العين المكسورة تقف بإزاء الفعل

(٦) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٧ .

(٧) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) ص ١١ .

(٨) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) ص ١٢ .

(٩) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ص و غ) ٣/٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١٠) انظر : شرح الشافية ٢/١ .

في صورته النهائية؟ فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل (الميزان)، ولا تمثل الصيغة^(١١).

وإذا كان البناء والوزن ينطبق عليهما تعريف الرضي ، فإن الصيغة تحتاج إلى تقييد بالمقيسات من الأحكام ، حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً .
وبهذا الاعتبار يمكن القول أن بين البناء والصيغة عموماً وخصوصاً ، وكذلك الحال بالنسبة للوزن مع الصيغة.

فقد تجتمع المصطلحات الثلاثة في مثل (حامد) ، فهذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف والحركات، ضُم بعضها إلى بعض، وهذا هو البناء أو البنية .
كما أنها صيغة أيضاً ؛ لأنها علي وزن من أوزان الأسماء المشهورة ، وهو وزن (فاعل) ، وهذا الوزن قياسي في كل اسم فاعل مشتق من الثلاثي (فعل)، فهي بهذا الاعتبار صيغة.

وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ، فقد يكون البناء في كلمة ، ولا يكون الوزن والصيغة ، كما في الكلمات الأعجمية ، والضمائر ، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة ، والشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، والحروف، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذه المذكورات لها أبنيتها ، إلا أنها ليست لها صيغة ، ولا يمكن أن توزن بالميزان الصرفي^(١٢).

ولعلّ جَمْع الرضي لهذه المصطلحات الثلاثة ، واعتبارها من المترادفات ، يصدر عنده من وجه نظر خاصة :

أن البناء الذي يمكن أن يطلق عليه مصطلح وزن أو صيغة ، هو البناء المقيس عنده في علم الصرف ؛ لأن الصرف لا يدخل فيه كلّ الأبنية ، بل هو قاصر في موضوعه علي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، فتخرج المبنيات والحروف والأسماء الأعجمية ، والضمائر والأفعال الجامدة ، والكلمات التي لا تدخل في هذا

(١١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، ومن صيغ وأوزان العربية (أفعل) ص ١٧.

(١٢) انظر : من صيغ وأوزان العربية (أفعل) ص ١٣.

العِلْم كلها أبنية ، لا يتحقق فيها مفهوم الصيغة ، أو الوزن ؛ لتعذر أن تقابل بالفاء والعين واللام^(١٣).

ثانيا : كثرة الأبنية في العربية

تتميز اللغة العربية بكثرة أبنيتها ، فقد أحصى سيبويه منها ثلاثمائة وثمانية بناء^(١٤).

ثم استدرِك عليه هذا الإحصاء من جاء بعده ، فاستدرِك ابن السراج علي سيبويه اثنين وعشرين مثالا^(١٥).

كما خصص أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي للأبنية كتابا سماه (الاستدراك علي سيبويه في كتاب الأبنية) ، جمع فيه ما ذكره سيبويه ، وزاد عليه ثمانية أمثلة^(١٦).

ثم جاء ابن القطاع ، فأدخل التفرع إلي المضعف وغير المضعف ، وحسب الاسم والصفة صيغتين ، فوصل بعدها إلي ألف ومائتين وعشرة بناء ، أو ألف وخمسمائة بناء^(١٧).

ولا شك أن حصر أبنية الكلم العربية مهما كثرت ، هو في ذاته إنجاز عظيم للائمة المتقدمين الذين أجروا ذلك الحصر ، وهو في الوقت نفسه عِلْم عظيم علي انضباط هذه اللغة ، رغم غزارة ثروتها من المفردات وتشعب صيغها^(١٨). وترجع تلك الكثرة إلى أمور ، منها :

* كثرة المعاني الصيغية للجذر الواحد ، فمثلاً جذر "ك" عِلْم " تستعمل له الصيغ للمعاني التالية:

(١٣) انظر : المرجع السابق ص ١٧.

(١٤) انظر : الكتاب ٢٤٢/٤ - ٣٠٧.

(١٥) إحصاء عدد ما استدركه ابن السراج علي سيبويه هو عمل ابن القطاع ، كما ذكره في كتابه : أبنية الأسماء ص ٨٩ ، ونقله عنه السيوطي في المزهري ٣/٢ .

(١٦) انظر : كتاب الاستدراك علي سيبويه في كتاب الأبنية للزبيدي ص ١ .

(١٧) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩-٩٢ ، و المزهري ٣/٢ .

(١٨) انظر : حديث عن أبنية العربية ص ٣-٥ .

"عَلِمَ" بكسر عين الفعل للتعبير عن حصول العلم لفاعل هذا الفعل ، و"عَلِمَ" بضم عين الفعل للتعبير عن صيرورته عليمًا، و"عَلِمَهُ" بفتح عين الفعل للتعبير عن غلبة المفعول في حصيلته من العلم، و"عَالِمُهُ" للتعبير عن فاعلية المفعول في مجال العلم ، و"أَعْلَمَهُ" للتعبير عن إيصال الفاعل العلم إلي المفعول ، و"عَلِمَهُ" بتضعيف عين الفعل ، للتعبير عن الاجتهاد (بالتكرار أو بالشرح أو بالتدريب) في جعله عالمًا ، و"تَعَلَّمَ" للتعبير عن اجتهاد الفاعل في تحصيل العلم لنفسه ، و"تَعَالَمَ" للتعبير عن تظاهرة أمام غيره بأنه عالم ، و"استعلم" للتعبير عن طلبه العلم ، و"عَالِمٌ" للمتَّصف بالعلم بأمر أو في وقت ، و"عليم" لمن له العلم صفة ثابتة أو غريزة، و"عَلَامٌ" و"عَلَامَةٌ" للمبالغة في الاتصاف بالعلم ، و(معلوم) لمن وقع العلم به، و"مَعْلَمٌ" لمكان أو زمان يُكسب فيه العلم، و"العَلَمُ" للجبل الذي يمثل علامة في الطريق والبيداء وكذا الراية ، و"العالمُ" لتجمّع المعلوم من كائنات في نطاق متميز، و"العَلَمَةُ" شِقٌّ في الشَفَةِ العليا للبعير يميّز بعضها عن بعض.

وهكذا ، ولم نذكر المشتقات والأفعال الأخرى المزيدة المذكورة هنا ، ولا المبني منها للمجهول، وما اشتق منه ، وما يتأتى منه ومن جذور أخرى من صيغ لمعان لم تذكر هنا^(١٩).

والخلاصة أن المعاني الصيغية كثيرة ، ومن هنا تطلّب التعبير عنها صيغاً كثيرة ؛ لتحقيق التخصيص وتمام البيان اللذين تحرص عليهما العربية.

* كثرة جذور العربية ، حيث بلغت نحو اثني عشر ألف جذر ، مع اختلاف عدد الحروف المكونة لتلك الجذور بين ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة ، عدا الزوائد التي تضاف لكل ، ويترتب علي اختلاف عدد حروف التركيب اختلاف هيئة الصيغ التي تصاغ منه واختلاف عددها أيضاً، فاسم الفاعل من الثلاثي (كَتَبَ) علي هيئة غير اسم الفاعل من الرباعي (دَخَرَج) وهكذا، وبعض الصيغ القياسية لا تتأتى من

(١٩) انظر : حديث عن أبنية العربية صـ٦.

غير الثلاثي ، ويتضاعف الأمر عند إدخال الزوائد ، كما في مثال "عَلِمَ" - السابق -
والمشتقات منها^(٢٠).

* تولّد بعضها من بعض بمطل الحركات أو تقصيرها ، أو فكّ التضعيف ، أو
الإبدال ، أو العدل ، أو غير ذلك ، كما قيل في: (قيراط ودينار): إن أصلهما (قراط
ودنار)^(٢١). وفي (عمر وزفر) وبأبهما: إنهما معدولان من (عامر وزافر)^(٢٢) ، وفي
(مثنى وثلاث) من (اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة)^(٢٣).
وهذا رافد من روافد كثرة الصيغ وتعددتها^(٢٤).

* المخالفة بين الصيغ المعبرة عن معني صيغي واحد ؛ تنبيهها علي فروق لا
نريد أن نغفلها ، كاختلاف صيغ المصادر لاختلاف المقصود بها ، كالصَّغَر والصَّغَارَة
، والضَّرَّ والضَّرٌّ ، والكُفَر والكُفْران ، والهُدَى والهداية ، وهكذا^(٢٥).
وكذا الاختلاف بين صيغ الجموع ، كالأخوة من النسب ، والإخوان
للأصدقاء^(٢٦) ، والعَرَب للناس ، والعَرَاب للخيول^(٢٧).

ومنها الاختلاف لتمييز جنس الموصوف أو المسمّي به ، كوصف البناء بأنه
(حصين) ، والحرّ بأنه (رَزِين) ، ووصف المرأة بأنها (حَصان ، ورزان) ، ووصف
الرجل بأنه (أصنَع اليدين) ، والمرأة بأنها (صَناع اليدين) ، وهكذا^(٢٨).
وكذا منه اختلاف صيغ الماضي للجذر الواحد لاختلاف المعني بين الأصل
والمحمول عليه ، ك(بَعْد) بضم العين لبعد المسافة ، وبكسرهما للهلاك ، أو لاختلاف

(٢٠) انظر : المرجع السابق ص ٧.

(٢١) انظر : الممتع الكبير في التصريف ٢٤٥/١ ، واللباب في علل البناء ٣١٦/٢.

(٢٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣ - ١٤٧٤.

(٢٣) انظر : الكتاب ٢٢٥/٣ ، والمقتضب ٣١٩/٣ ، والأصول في النحو ٨٨/٢.

(٢٤) انظر : حديث عن أبنية العربية ص ٨.

(٢٥) انظر : معاني الأبنية في العربية ص ١٨.

(٢٦) انظر : الصحاح (أخ ١) ٢٢٦٤.

(٢٧) انظر : اللسان ٥٩٠/١ (فصل العين المهملة).

(٢٨) انظر : الكتاب ١٠٢/٢ ، والخصائص ١١٠/٢ ، وإصلاح المنطق ٢٠٧/١.

طابع المعني نفسه ، كـ(فقه) بكسر العين لوقوع الفقه منه ، وبضمها لصيرورته فقيها ، وبفتحها للدلالة علي الغلبة في الفقه ، وهكذا^(٢٩).

وهذه المخالفة رافد عظيم من روافد غزارة عدد الصيغ في العربية ، وقد قال سيبويه مشيراً إلي هذه المخالفة : "وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب"^(٣٠).
ثالثاً: وسائل صوغ الأبنية وتغييرها

الحديث عن كثرة الأبنية يسوقنا إلي كيفية صياغة هذه الكثرة من الأبنية وتغييرها، وتوليدها، حيث اعتمد في ذلك على وسيلتين :

الأولى: الاشتقاق ، ويمثل الوسيلة الأولى التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية ، وهو كما عرفه الصرفيون: "أخذ صيغة من أخرى ، مع اتفاقهما معني ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ؛ ليدلّ بالثانية علي معني الأصل بزيادة مفيدة ؛ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة ، كـ(ضارب من ضرب)، و(حذر من حذر)"^(٣١).

وهذا الاشتقاق هو ما يعرف بالاشتقاق الصغير ، وهو أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها وروداً في العربية .

فإذا أخذنا أصلاً معيناً ،وليكن (علم) ، فإننا نستطيع أن نصوغ منه أبنية مختلفة ، (تعلم ، ويعلم، واعلم) ، وهذه جميعها أفعال ، و(عالم ومعلوم وعليم وعالم) ، وهذه جميعها صفات ، و(علم)،وهذا مصدر ،و(أعلم من كذا) ،وهذا أفعال تفضيل .

وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية في العربية^(٣٢).

(٢٩) انظر : اللسان ٩٧/٣ (ب ع د) و٥٢٢/١٣ (ف ق هـ).

(٣٠) الكتاب ١٠٢/٢ .

(٣١) انظر : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢٧٥/١ .

(٣٢) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص٩١ .

ولهذا الاشتقاق - الذي يُعتمد عليه في صوغ الأبنية وتنوعها - صور متعددة، وقد حصر بعضهم التغيرات التي تطرأ علي الأصل المشتق منه ؛ لتوليد أبنية جديدة بخمسة عشر تغييراً^(٣٣) ، إلا أنها ترجع في النهاية إلي صورتين :

*تغير الحركات في الكلمة وإضافة حروف جديدة ، كما في حروف الزيادة^(٣٤)، والنسب بإضافة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها وتضاعفه تغييرات أخرى في بنية الكلمة ، لا مجال لذكرها^(٣٥) ، وكذا في التصغير من ضمّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة هي ياء التصغير وكسر ما بعدها فيما جاوز الثلاثة^(٣٦)، ولا يقتصر التغيير علي بنية الكلمة ، بل يتعداه إلي التغيير في معناها وصفتها.

وكذا في التعديّة التي تختص بالأفعال دون الأسماء ، وهي وسيلة يلجأ إليها لجعل الفعل اللازم متعدياً^(٣٧)، كصوغه علي (أفعل) ك(خرج وأخرج) ، وصوغه علي (فاعل) ك(جلس وجالسته)، وصوغه علي (استفعل) ك(استخرجته) ، وصوغه علي (فعل) ك(خرّجت الحديث ، وفهمته الدرس) ، أو غيرها من صور التعديّة المختلفة التي أوردها بعض النحاة في كتبهم^(٣٨).

*تغير الحركات في الكلمة دون الحروف ، كما يحدث في البناء للمجهول ، وتختص هذه الوسيلة بالفعل أيضاً من صوغه علي صيغة أخرى ؛ ليميّز نائب الفاعل من الفاعل^(٣٩).

(٣٣) انظر : الصاحبى في فقه اللغة ص ٢٥-٢٨ ، والمزهر ٢٠٢/١-٢٠٣.

(٣٤) انظر الحديث عن الزيادة وأنواعها في : شرح المفصل ١٣١/٦ ، ١٤١/٩ - ١٥٩ ، والممتع ٣٩/١ - ٥٠.

(٣٥) انظر الحديث عن النسب في : شرح الشافية ٤/٢ وما بعدها .

(٣٦) انظر الحديث عن التصغير في : شرح الشافية للرضي ١٨٩/١ وما بعدها .

(٣٧) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٦/١.

(٣٨) انظر : مغني اللبيب ص ٦٧٨ - ٦٨٠.

(٣٩) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٩٧.

أو ما يحدث في النقل، كتحويل الفعل إلى صيغة أخرى ، كما في تحويله إلى (فعل) للدلالة على ثبوت الوصف للموصوف، أو التعجب ، أو المدح ، أو الذم^(٤٠). تلك كلها صور مختلفة للاشتقاق الذي يعني توليد الصيغ والألفاظ بعضها من بعض ، إذ لا يقتصر الاشتقاق على المشتقات السبعة (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة، واسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة ، واسم التفضيل)^(٤١).

الثانية : الإلصاق، وهو وسيلة من وسائل توليد الأبنية في العربية ، إلا أن دوره محدود بأنواع قليلة من الأبنية إذا ما قورن بالوسيلة الأولى ، وهي الاشتقاق، ذلك أن العربية لغة اشتقاقية تعتمد على التحول الداخلي لبنية الكلمة في صوغ المفردات فيها.

أما الإلصاق فإنه يعتمد على إضافة سوابق أو لواحق إلى الكلمة ، دون أن يغير ذلك من بنيتها الداخلية ، إذ تبقى الصيغة ، وليس هناك من تغيير سوي إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو آخرها ، كما يحدث في التنثية ، والجمع ، والتأنيث^(٤٢).

رابعاً : المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.

الضوابط جمع ضابطة ، أو ضابط^(٤٣) ، وهو في اللغة بمعنى: الحزم والشدة، أو ملازمة الشيء وعدم مفارقتها ، يقال : "ضَبَطَهُ يَضْبُطُهُ ضَبْطاً وضَبَاطَةً، - بِالْفَتْحِ-: حَفِظَهُ بِالْحَزْمِ، فَهُوَ ضَابِطٌ، أَي حَازِمٌ. وَقَالَ اللَّيْثُ: ضَبَطَ الشَّيْءُ: لَزُمَهُ لَا

(٤٠) انظر : شرح المفصل ١٢٩/٧.

(٤١) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٩٦.

(٤٢) انظر : اللغة لفندريس ص ١١٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥٦، ١٢٧ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ١٠٠.

(٤٣) عند أمن اللبس يجوز أن يجمع (فاعل) الوصف على (فواعل) ، كـ(فارس وفوارس). انظر : الكتاب ٦١٤/٣.



يُفَارِقُهُ، يُقَالُ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَضَبِطَ الشَّيْءَ: حَفِظَهُ بِالْحَزْمِ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: ضَبَطَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ يَضْبِطُهُ ضَبْطًا، إِذَا أَخَذَهُ أَخْذًا شَدِيدًا^(٤٤).

وفي الاصطلاح : الأَمْرُ الكُلِّيُّ الْمُنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ ، يقال: ضابط الباب كذا ، أي : الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته^(٤٥).

ولهذا قيل في السماعي : مَا لَا قَاعِدَةَ لَهُ يَعْرِفُ بِهَا ، كَمَا أَنَّ الْقِيَاسِي مَا لَهُ ضَابِطٌ كُلِّيٌّ يَعْلَمُ بِهِ^(٤٦).

ولست أعنى بالضوابط قواعد الصرف فحسب ، فما أيسر الوصول إليها بالرجوع إلى كتب الصرف، بل أعني بالضوابط الأسس التي اعتمد عليها الصرفيون في صوغهم لقواعد البنية الصرفية وأحكامها ، إذ إنهم لم يكتفوا بوصف قواعد وأحكامها ، بل انتقلوا من الوصف إلى التفسير ، إلى إيجاد ضوابط كلية تشكل مرجعا مشتركا يجمع تلك القواعد ضمن أطر عامة محددة، يعتمد كل واحد منها أصلا مشتركا وحكما واحدا ، أو قاعدة كلية.

وفي البحث عن تلك الضوابط من مظاهرها -كما ذكرت في المقدمة- وجدنا أن صوغ البنية الصرفية وما يتعلق بها من قواعد صرفية يقوم على خمسة ضوابط ، مرجعها إلى ثلاثة أمور متصلة بها:

* فبعضها يرجع إلى الذوق وتوفير الجهد في النطق، وهو يتمثل في ضابطي: (الخفة) ، و(كثرة الاستعمال).

* وبعضها يعتمد على القياس العقلي ، وهو يتمثل في ضابط: (المشابهة).

* وبعضها يعتمد على المعنى، وهو يتمثل في ضابطي: (أمن اللبس)، و(الدلالة).

(٤٤) انظر : جمهرة اللغة ١ / ٣٥٢ ، وتاج العروس ١٩ / ٤٣٩ (ض ب ط).

(٤٥) انظر : المصباح المنير ٢ / ٥١٠ ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٣٣ (ض ب ط).

(٤٦) انظر الكليات ١ / ٤٩٧.

فقواعد البنية الصرفية لا تخرج عن تلك الأسس، فمرجعها إما إلى التخفيف، أو كثرة الاستعمال ، أو أمن اللبس ، أو حَمْل الشيء على نظيره ، أو الرجوع إلى الدلالة عند انعدام ذلك كله.

وقبل أن نفصل القول في كل ضابط نشير إلى أمرين :

أولهما: أن هذه الضوابط مجرد تفسيرات و علل ، قال بها النحاة ، استنباطا من لغة العرب ، فإذا كانت العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، فقد قام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها^(٤٧). وكان ذلك من النحاة سعيًا لتفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه^(٤٨).

ثانيهما: القواعد والضوابط التي وضعها الصرفيون ، وحسروا بها أنواع الأبنية وأوزانها ، وجعلوا لكل نوع قواعد وضوابط ، انتزعوها من فصيح كلامهم وأصيله الغالب - على ضربين:

١- قواعد تطرد فيه هذه الضوابط وتتصاغ على أساسه كثير من الأبنية ، وأكثر ما يتجلى في مصادر غير الثلاثي ، وصوغ أسماء الفاعلين والمفعولين ، وأسماء المرة والهيئة ، والزمان والمكان ، والتفضيل ... فهذه تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير.

٢- وضرب لا تطرد فيه تلك الضوابط ، ومن ذلك مصادر الثلاثي وجمع التكسير ... وما ضوابط الصرفيين التي دونوها لهذين البابين إلا للتقريب والرجوع عند الحاجة ، ومن هنا كانت مصادر الثلاثي -مثلا- على أوزان شتى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية منها.

وهكذا رأينا أن قواعد البنية تتفاوت بين سماعي لا يقاس عليه، وآخر مطرد يقاس عليه ، احتكم الصرفيون فيه إلى البنية ، وجعلوها ضابطا تصاغ عليه كثير

(٤٧) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٦.

(٤٨) انظر : أصول النحو العربي ص١٠٨.

من الكلمات ، كمصادر غير الثلاثي والمشتقات ، ونستطيع أن نمثل لطريقة صوغ هذه الأبنية بمعادلة ، يكون طرفها الأول البنية الضابطة ، وطرفها الثاني البنية المصوغة ، كالأمثلة التالية :

-الفعل (افتعل) ...المصدر (افتعل).

-الفعل (انفعل).....المصدر (انفعل).

-الفعل (استفعل)....المصدر (استفعل).

- الفعل (فعل) اسم الفاعل : (فاعِل) واسم المفعول : (مفعول).

- الفعل (أفعل) اسم الفاعل : (مُفْعِل) واسم المفعول : (مُفْعَل).

لكن هذا الاطراد والإحكام في ضابط البنية ، لا يتحقق في تلك الضوابط التي معنا في هذا البحث بالدقة والآلية نفسها ؛ ذلك أنها تقوم على أمور متصلة بالمعنى (الدلالة ، وأمن اللبس) ، أو الذوق والجهد في النطق (الخفة ، والكثرة) ، أو القياس العقلي (المشابهة) ، وهذه كلها أمور تتفاوت وتختلف. أما البنية فإنها أمر شكلي ثابت ، لا يتغير ، فثبات الضابط يؤدي إلى اطراد حكمه وتحققه في كل العناصر المضبوطة. وإن خرجت بعض هذه العناصر عن حكم هذا الضابط فإن نسبتها تكون ضئيلة جدا بالمقارنة مع نسبة العناصر الخارجة عن حكم بقية الضوابط^(٤٩).

(٤٩) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٦١، ٦٠.

الباب الأول، وعنوانه:

ضوابط مرجعها إلى الذوق والحسّ اللغوي .

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ضابط التخفيف، وأثره في صوغ

البنية الصرفية .

الفصل الثاني: ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في

صوغ البنية الصرفية .



الفصل الأول:

ضابط التخفيف، وأثره في صوغ البنية الصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولاً: مدخل في الحديث عن التخفيف،

وأنواعه.

ثانياً: صور التخفيف، والنتائج المترتبة عليها.

ثالثاً: أسباب التخفيف ودواعيه.

رابعاً: التخفيف والعدول عن الأصل.



مدخل

من الضوابط التي عوّل عليها الصرفيون في صوغ البنية الصرفية ، وما يعرض لها من أحوال: ضابط التخفيف، فما أكثر عباراتهم أنهم فعلوا كذا: "...التماس الخفة" (٥٠)، أو "أرادوا التخفيف" (٥١)، أو " طلباً للخفة " (٥٢)، أو "حذف آخره تخفيفاً" (٥٣) ، وغير ذلك.

فهو من العلل التي يلجئون إليها ، ويحتكمون لها ، حتى إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تعذر عليك الاعتلال بأمر آخر ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه، ومأمّاً تتورده... (٥٤).

وإذا نظرنا في كتاب الاقتراح لوجدنا السيوطي قد أورد - نقلاً عن الدينوري - تقسيم اعتلالات النحويين إلى صنفين: "علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً ، وهي واسعة الشعب ، إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً.

ثم عدّ منها علة الاستثقال ، وعلة التخفيف ، ومثّل للاستثقال بالواو في "يعد" ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ومثّل للتخفيف بالإدغام (٥٥).

وهكذا يظهر لنا أن الخفة والثقل يطردان على كلام العرب، وينساقان إلى قوانين لغتهم (٥٦).

وهما - أعني: الخفة والثقل - يرجعان إلى ذوق المتكلم فيما يجده ويحسّه؛ لأن هناك ذوقاً وعرفاً لغوياً عند العرب جعلهم يكرهون - مثلاً - توالي الأمثال ؛

(٥٠) انظر : الكتاب ١١٧/٤.

(٥١) انظر : الكتاب ٤٦٧/٤.

(٥٢) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص: ١٣٨.

(٥٣) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٨٤/٢.

(٥٤) انظر : الخصائص ٧٩/١.

(٥٥) انظر : الاقتراح في أصول النحوص: ١١٥، وما بعدها ، وثمار الصناعة ص: ١٣٥.

(٥٦) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: ١٦.

لثقله ، فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماء، وتنفر منه ، أما الخفة فتطمئن إليها الأسماء وتستأثرها،ولهذا قيل:إن الخفة والثقل شيء نسبي .

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله : "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوينٌ ، ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء. ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا" (٥٧).

فقد أشار إلى أن الثقل والخفة إنما يعرفان عن طريق الوصف ، كأنه آمن بأنهما مجرد انطباع وأثر إيقاعي ، يحسّه المتحدث في نفسه خلال الممارسة اللغوية، وفي هذا المعنى يقول أحد المحدثين ، وهو يتحدث عن الأصوات عسيرة النطق : " وعُسُرُ النطق كَعَكْسِهِ، وهو اليُسْر، من المسائل النسبية المحضة التي يحسها المتكلم بوضوح ، على ما يبدو، ولكنها تختلف في كل لغة عنها في الأخرى. ولا يمكن تقويمها دون معرفة اللغة معرفة دقيقة. والواقع أن أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النطقية" (٥٨).

أنواع التخفيف

بالنظر في كتب اللغويين وكلامهم نجد أن الخفة تتنوع نوعين :

*خفة في اللفظ

*خفة في المعنى.

فالخفة اللفظية تدور في فلك تجاور أصوات الكلمة ، التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها ، لهذا عابوا اللفظة إن لم تكن في مكانها ، ولم يتحقق الانسجام بين حروفها ، كما يقول عبد القاهر: "وإنّ جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن يُنظر إلى مكان تقعان فيه من التآليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفّ،

(٥٧) انظر : الكتاب ٢٠/٢١-٢١.

(٥٨) اللغة لجوزيف فندريس ص٩٢، و انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٢٩.

وامتزاجها أحسن، ومما يَكْدُ اللسان أَبْعَدَ. وهل تَجِدُ أحداً يقولُ: "هذه اللفظة فصيحة"، إلاّ وهو يعتبرُ مكانها من النظم، وحسنُ مُلائمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضلُ مؤانستها لخواتمها؟^(٥٩).

وتقتضي أيضاً عدم تنافر الكلمات ضمن الجملة الواحدة ، وإذا تنافرت الألفاظ صعب النطق بها، وبدت غير متلائمة وغير متوافقة^(٦٠).

وعلى هذا فقد عُدَّ ثَقِيلاً وبعيداً عن الفصاحة قولُ القائل:

وقبر حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ .: وليسَ قَرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ^(٦١)

فالثَقُلُ والتنافر يأتیان من تجاوز الأصوات ذات البُعد الشديد من الناحية النطقية ، فكما استثقل العرب التماثل أو القرب الشديد، نجدهم استثقلوا تجاوز الأصوات البعيدة في مخارجها بُعْداً ملحوظاً؛ "لأن البعد الشديد بمنزلة الطَّفَر - الوَثْب - والقرب الشديد بمنزلة مَشْيِ المَقِيد ، وكلاهما صَعْبٌ على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال^(٦٢).

يوكد هذا ما قاله بعض المحدثين عن سبب الثَقُل في مثل (مستشزرات) : إنه تكرار عدد من حروف الأسنان التي كانت سبباً في استثقال الكلمة، وتردد اللسان في النطق بين داخل الأسنان فأطرافها ، مما يستدعي انتباهاً خاصاً من المتكلم إلى مخارج الحروف في أثناء النطق^(٦٣).

ولهذا وجدنا الاستخدام اللغوي والقواعد يثبت أن التماثل أثقل من التباعد في حالات ، وأن التباعد أثقل من التماثل في حالات ، تبعاً للاستخدام اللغوي^(٦٤).

(٥٩) انظر : دلائل الإعجاز ١/٤٤.

(٦٠) انظر : البيان والتبيين ١/٣٦ ، وسر الفصاحة ١/٩٨ ، والعمدة ٢/٢٦١ .

(٦١) من الكامل ، وذكر أنه من شعر الجنّ، وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات فلا ينتفع، قالوه في حَرْبِ بن أمية بن عبد شمس لما قتلوه . انظر: المثل السائر ١/٣٠٩، والبيان والتبيين ١/٣٦، وشرح الشافية ٤/٤٨٧.

(٦٢) انظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، د/ عبد القادر حسين ص : ٢٥٩.

(٦٣) انظر : الأصول ، د / تمام حسان ص: ٣٦٠.

(٦٤) انظر : التصريف العربي ص: ١٨٨، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: ٣٥.

- أما الخفة في المعنى ، فمرجعها إلى قلة الكلام وكثرته ، فالتخفيف ما قلّت من الكلمات مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر فيه ذلك ، ولذا حكموا بخفة الاسم؛ لأنه يدلّ على مسمّى واحد^(٦٥).

وما يعينى هنا الخفة اللفظية التي تتعلق بالبنية الصرفية ، وما يحدث لها من مظاهر التخفيف، من حذف ، أو إبدال ، أو إعلال ، أو إدغام ، أو غير ذلك ، وبعضها أبلغ في التخفيف من بعض، فالحذف أبلغ في التخفيف من القلب^(٦٦) ، والإعلال أخفّ من الإدغام^(٦٧) ، كما سيظهر لاحقاً. صور التخفيف ، وقواعده ، والنتائج المترتبة عليها.

سبق القول أن التخفيف علة تتصل بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه؛ اقتصاداً في الجهد المبذول، وقد تنبّه القدماء لذلك ، فصاغوا صوراً تحكم هذه الظاهرة في شكل قواعد ملموسة، منها:

أولاً - الاسم أخفّ من الفعل ، والفعل أثقل من الاسم^(٦٨).

هكذا يعترف كثير من النحويين ، وعلى رأسهم سيبويه الذي يقول : "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوينٌ ، ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء. ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا"^(٦٩).

(٦٥) انظر : الأشباه والنظائر ١/١٧٥، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٤٠.

(٦٦) انظر : شرح الشافية ، نقرة كار : ١٦٠ ، والبحث ص :

(٦٧) فـ(قوى) بالإعلال أخفّ من (قوّ) بالإدغام . انظر : البحث ص :

(٦٨) انظر : الكتاب ٢/١ ، والخصائص ٢٣٦/١ ، وشرح المفصل ٥٧/١.

(٦٩) انظر : الكتاب ٢٠/١ ، ٢١.

فقد قرر سيبويه ثقل الفعل ، وعَلَّل له كما يفهم من كلامه بأنه في دلالاته لا يستغنى عن الاسم ، فإذا ما وجد الفعل ، فلا بدَّ له من اسم ؛ لتكملة الدلالة ، أما الاسم فمن الممكن استغناؤه عن الفعل^(٧٠).

ويذهب الزجاجي مذهباً آخر يجنح فيه إلى الدلالة ، مفاده : " أن وجه ثقل الفعل وخفة الاسم: أن الاسم إذا ذكر ، فقد دل على مسمى تحته ، نحو : "رجل ، و"فرس" ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر ، لم يكن بدَّ من الفكر في فاعله ؛ لأنه لا ينفك عنه".

ثم يردف تعليلاً آخر عن ثقل الفعل من حيث دلالاته على الفاعل، والمفعول، والمفعولين، والثلاثة، والظرفين من الزمان والمكان ، والحال ، وما أشبه ذلك^(٧١). ولذا فإن احتياج الفعل الدلالي لكل هذه الأشياء ، يجعل الذهن متوثباً للبحث عنها ، فتثقل الدلالة ، فيتوقف الذهن لكثرة المدلولات^(٧٢).

وقد ربط ابن يعيش بين كثرة الاستعمال والخفة هنا ، فأضاف على ما ذكره سيبويه والزجاجي من التعليل بثقل الفعل وخفة الاسم باحتياج الفعل للاسم، من أن الاسم أخف من الفعل ؛ لكثرتيه في الكلام ، وقلة الفعل من حيث إن كل فعل لابدَّ له من فاعل ، وإذا ثبت أن الاسم أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثّر استعماله خفَّ على الألسنة ؛ لكثرة تداوله^(٧٣).

وكثرة الاسم وشيوعه التي نتج عنها الخفة ، لها أسباب ، نقلها السيوطي عن ابن النحاس ، هي :

- ١- هناك أسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ، وليس في الأفعال خماسية.
- ٢- الاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر ، وليس كذلك الفعل.

(٧٠) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: ٤٥.

(٧١) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٠٠ - ١٠١

(٧٢) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: ٤٨.

(٧٣) انظر : شرح المفصل ٥٧/١ - ٥٨.

٣-أبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة فقط.

٤-أبنية الأسماء بالزيادة تزيد على ثلاث مئة ، والأفعال لا تبلغ الثلاثين .

٥-الاسم يزيد على جنسه ، والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم .

٦-الفعل يفتقر إلى الاسم ، وليس كذلك الاسم ، فليس لازماً أن يفتقر للفعل .

٧-الفعل تلحقه زوائد ، نحو حروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، ونوني التوكيد ، والضمائر ، فتثقل بذلك .

٨-الأفعال مشتقة من المصادر ، والمشتق فرع على المشتق منه ، والفرع أثقل من الأصل^(٧٤) .

هكذا يمزج ابن النحاس بين الثقل اللفظي والمعنوي ؛ لينتهي إلى النتيجة التي يريدها ، وهي ثقل الفعل وخفة الاسم ؛ لشيوعه^(٧٥) .

وهكذا ثبت من عباراتهم خفة الاسم وثقل الفعل .
وقد ترتب على هذا نتائج ، أهمها :

١- حُرِّمَت الأفعال التنوين ؛ لأنه علامة الخفة ، كما قال سيبويه : " فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركبه علامة لما يستثقلون "^(٧٦) .

وعلى هذا يلحق الأفعال الجزم ؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائماً ، سواء حذف الحرف ، أو حذف الحركة ، وحل محلها السكون ، أو حذف حركة وحرف معاً ؛ لالتقاء الساكنين ، كما في الفعل المعتل الوسط ، وكل ذلك تخفيف للفعل ، ولهذا يقول أكثر الكوفيين -كما نقل عنهم الزجاجي: "لم تخفّض الأفعال ؛ لثقلها ، كما لم تجزم الأسماء ؛ لخفتها ؛ ليعتدل الكلام "^(٧٧) .

(٧٤) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٧٠ .

(٧٥) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٤٩ .

(٧٦) الكتاب ١/٢٢ .

(٧٧) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٠٦ .

٢- من نتائج ثقل الفعل: ما قرره النحاة من أصالة الفعل في باب الإلعال، وتبعية المصدر له، وذلك لثقل الفعل وفرعيته، والإلعال حكم فرعي، فهو أولى به؛ لاستثقال الفعل، والإلعال تخفيف، فاستدعاؤه له أشد^(٧٨)، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر فيما لا ينصرف، لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فحففوا ألفاظها تنبيهاً عليه، ... فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإلعال، لكونه فرعاً، ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق ك(العدة، والإقامة، والاستقامة، والقيام)، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع ك(قائم، ومقيم، ومقام)...^(٧٩).

فهو أحوج إلى الإلعال للتخفيف، ثم يُحمل الاسم عليه، فإذا أعلّ الفعل أعلّ مصدره، ك (قام قياماً)، وإذا سلّم الفعل سلّم مصدره، ك (قاوم قواماً)^(٨٠).

٣- يمكن أن يعد من نتائج ثقل الفعل وخفة الاسم: أن الفعل لثقله الدلالي لم يُبَن منه بناء خماسيا، أما الاسم فلخفته يملك من الأبنية الثلاثي والرباعي والخماسي، كما يقول ابن الحاجب: "وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية"^(٨١).

فليس في الأفعال ما هو على أكثر من أربعة أحرف أصول، وكأنّ ذلك لفضل الأسماء على الأفعال؛ لقوتها واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها^(٨٢).

وإنما لم يُبَن من الفعل بناء خماسيا؛ لأنه إن يصير ثقيلًا بما يلحقه مطردًا من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول، والضمان المرفوعة التي هي كجزء الكلمة^(٨٣).

ثانيا - خفة الاسم وثقل الصفة.

(٧٨) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص: ١٧٥.

(٧٩) انظر: شرح الشافية ٨٨/٣.

(٨٠) انظر: علل النحو ٣٠٧/١، والإنصاف ١٩٠/١، وشرحان على مراح الأرواح ١٢٨/١.

(٨١) انظر: الشافية في علم التصريف ص ٦.

(٨٢) انظر: شرح الملوكي في التصريف ص ١٧٨.

(٨٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٩/١.

من قواعد التخفيف وصوره : تلك القاعدة التي اعترف فيها الصرفيون بخفة الاسم وثقل الصفة، وهي مرتبطة بالقاعدة السابقة المتعلقة بثقل الفعل وخفة الاسم؛ لأن الصفة ارتبطت بالفعل في الدلالة والعمل ، كما يقول سيبويه : "أَنَّكَ تَرَى الصِّفَةَ تَجْرِي فِي مَعْنَى (يَفْعَلُ)، يَعْنِي : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا، وَتَنْصِبُ كَمَا يَنْصِبُ الْفَعْلُ... فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ" (٨٤).

فلما جرت الصفة مجرى الفعل في الدلالة والعمل اقترنت به ، فلذلك هي ثقيلة كثقله ، فهي مقاربة له في المعنى من حيث الدلالة على الحدث ، كما أنها تتضمن ضميرًا كالفعل .

صرح بذلك ابن يعيش في قوله : " الأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ؛ لمقاربتها الفعل ، وتضمنتها ضمير الموصوف " (٨٥). وابن جماعة في قوله : " إنما كانت أثقل ؛ لمشابتها الفعل في تحمل الضمير والدلالة على الحدث " (٨٦).

وقد يكون سبب الثقل راجعاً إلى كون مفهومها متعددًا من الذات والحدث والنسبة بينهما ، فحينما نذكر الصفة لابدً من تخيل الحدث ، والذات القائمة بالحدث ، ونسبة الحدث إلى القائم به، وهذا يشغل الذهن كثيرًا، ويثقله (٨٧). كما سبق في سبب ثقل الفعل.

وقد لخص السيوطي تلك الأسباب فجمعها في قوله : " وبيان ثقل الصفة من أوجه :

- أحدها - أنها تناسب الفعل في الاشتقاق.
- ثانيها - أنها تناسبه في تحمل الضمير.
- ثالثها - أنها تناسبه في العمل.

(٨٤) انظر : الكتاب ٢١/١.

(٨٥) انظر : شرح المفصل ٣٢/١٠.

(٨٦) انظر : شرح الشافية لابن جماعة : ص ١٣٣.

(٨٧) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ص ٥٥.

رابعها- أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه.

فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف ، أولى من زيادتها على الثقيل^(٨٨).
وقد ترتب على ذلك نتائج ، أهمها ما يلي :

١- زيادة الحركة على عين الكلمة في الاسم المجموع بالألف والتاء ، وحذفها من الصفة ، كما يفهم من نص السيوطي السابق : " فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف، أولى من زيادتها على الثقيل"^(٨٩).

مشيراً إلى أن ما كان على (فَعْلَة) صفةً ، فإنه يجمع على (فَعَلَات) - بسكون العين - ، ك(صَغْبَة وصَغَبَات ، وَسَهْلَة وَسَهْلَات) ، أما (فَعْلَة) الاسم ، فإنه يجمع على (فَعَلَات) - بتحريك العين - ك (جَفْنَة وَجَفَنَات ، وَتَمْرَة وَتَمَرَات) ، ولهذا كانت زيادة الحركة على الخفيف اسماً أولى من الثقيل صفة ، ولعل هذا يؤكد أن السكون أخف من الفتح ، وليس العكس كما يقوله بعض المحدثين^(٩٠) ، كما سيأتي ذلك لاحقاً .

والسيوطي في هذا مسبق بابن يعيش ، حيث قال ، وهو يتحدث عن جمع (تَمْرَة وَتَمَرَات) ، و(خَذْلَة وَخَذَلَات) : " إنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت ؛ لخفة الاسم وثقل الصفة ؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل"^(٩١).

٢- من نتائج ثقل الصفة وخفة الاسم -أيضاً ما ذكره الصرفيون - أنهم أوجبوا في الوصف قلب ألف المقصور ، إذا كانت رابعة في الجمع ألفاً ، ك (حُبلى وَحُبَالى) ، بخلاف الاسم فإنه يجوز فيه القلب والتصحيح ، ك(دَعوى ، ودَعَاوى ، ودَعَاوى) ، وهذا راجع إلى أن الصفة أثقل، فالتخفيف به أنسب ، بخلاف الاسم فالوجهان جائزان ، لاسيما أن الألف قبل الياء في الاسم أكثر.

(٨٨) انظر : الأشباه والنظائر ٥٥/١.

(٨٩) الأشباه والنظائر ٥٥/١.

(٩٠) هو الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه : (إحياء النحو: ٨١-٨٢) .

(٩١) شرح المفصل ٢٨/٥.

وقد أشار إلى هذا الرضي ، فقال : " فيقال في المقصورة : فَعَالٍ وفَعَالِي ، في الاسم كـ(دَعَاوٍ ودَعَاوِي) ، وفي الصفة فَعَالِي بالألف لا غير كـ(حَبَالِي وَخَنَائِي) ، والألف في فعالِي مبدلة من الياء" (٩٢).

ثم يعلل لذلك بما أشرت إليه ، فيقول : " وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع أَلْفًا ، دون الاسم كما ذكرنا ؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى ، فالتخفيف به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء" (٩٣) .

يريد أن قبل الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .
٣- من نتائج ثقل الصفة وخفة الاسم أيضا : ما ذكره الصرفيون من قلب الياء واوا فيما جاء على (فُعْلَى) اسما كـ (الكُوسَى ، والطُوبَى) ، وبقائها في ما جاء صفة كـ (حِكْمَى ، وَضِيْزَى) ، وهذا راجع -كما علل ابن يعيـش- إلى خفة الاسم وثقل الصفة ، فخصوا الاسم بالقلب للفرق ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ، والواو أثقل من الياء ، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف ، ولم يجعلوها في الصفة لئلا تزداد ثقلا (٩٤) .

وهذا يُثبت قِمة التعادل اللغوي ، فلو أن هناك تغييرا ما لابد أن يحدث ، ولدينا كلمة خفيفة ، وأخرى ثقيلة ، فالتغيير إنما يتم متساوفاً ، مع مراعاة قواعد الخفة والثقل ، فيتغير الأثقل للأخف ، ويبقى الخفيف كما هو ، وهذه دلالة مؤكدة على دقة لغتنا ، ومراعاتها لجانب الذوق الصناعي (٩٥) .

ثالثا - الفعل اللازم أخف من المتعدي ، والمتعدي أثقل من اللازم .
من قواعد التخفيف وصوره : تلك القاعدة ، وقد سبق القول أن الفعل أثقل من الاسم ، وفي الأفعال ما هو أثقل من غيره ، ومنها ما هو أخف ، فاللازم أخف

(٩٢) شرح الشافية للرضي ١٥٨٠/٢

(٩٣) شرح الشافية ١٦٠/٢ .

(٩٤) انظر : شرح المفصل ٩٧/١٠ ، ٩٨ .

(٩٥) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ص ٥٧ .

من المتعدي ؛ لقلّة لوازم اللازم ومدلولاته ، أما المتعدي فهو أثقل من اللازم ؛ لكثرة لوازمه ومدلولاته.

وبناء على هذا فرّقوا بين مصدرهما فيما كان على (فعل)، فاللازم لخفّته يأتي مصدره من هذا الفعل على (فُعول) ،ك(جلوس ، وقعود وخروج)،والمتعدي لثقله يأتي على (فعل) ،ك(قتل، وضرب)^(٩٦).

وكانهم زادوا الواو مع اللازم لقلته ولخفّته ، وحذفوها مع المتعدي لكثرتة وثقله ؛ ليتعادلا .

وقد أشار إلى هذا الجاربردي : " فرّق بين اللازم والمتعدي ، فزيدت الواو في اللازم ، نحو (قعود، وخروج) ، وأبقي مع المتعدي على (فعل)، ك (قتل ، وضرب) ؛ لأن اللازم أقلّ، فجعلوا له الأثقل ، وجعلوا الزيادة في اللازم عوضاً عن المتعدي^(٩٧).

فالملاحظ أن المتعدي أثقل معنى من اللازم ، ولهذا لم تُزد الواو معه في مصدره ، حتى لا يزداد ثقلًا على ثقله ، ولكنها زيدت مع اللازم الخفيف معنى ؛ ليحدث تعادل بينهما ، وإن كانت هناك أفعال خرجت عن هذه القاعدة ، فلن يضير ذلك ، قالوا : (وردت الماء ورودا ، وجحدته جحودا)، فالحكم للغلبة ، وقد علّله سيبويه بأنهم شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى ؛ لأن بناء الفعل واحد^(٩٨).
رابعاً- خفّة الفتح عن الكسر والضم ، وخفّة الكسر عن الضم.

من صور التخفيف وقواعده : تلك الصورة ، فقد أشار الصرفيون إلى تفاوت الحركات بعضها عن بعض في الثقل ، فالضمة أثقل من الكسرة والفتحة ، والكسرة أثقل من الفتحة ، والفتحة أخفّ منهما ، وبالتالي ينعكس هذا على الحروف التي

(٩٦) انظر: إيجاز التعريف صـ ٧٠، واقتطاف الأزاهر ٦٧/١، وشرح الأشموني ٢/٢٣٣.

(٩٧) شرح الشافية : صـ ٦٢.

(٩٨) انظر : الكتاب ٥/٤ - ٦.

تتولد عنها ، فالألف أخفها ، والياء أخف من الواو وأكثر ، و أقرب إلى الألف ، كما أن الكسرة أخف من الضمة ، وأقرب منها إلى الفتحة^(٩٩).

ودليل ذلك ما أشار إليه سيبويه : " وقالوا: شَحِحتْ ، كما قالوا: بَخِلتْ ، وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة ، ألا ترى أن فَعِل أكثر في الكلام من فَعُل ، والياء أخف عليهم من الواو وأكثر"^(١٠٠).

ويقول الزجاجي : " ... ومع ذلك أن المفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع ؛ لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها ، فهي إلى الكسرة أقرب"^(١٠١).

وقد نتج عن ذلك ما يلي :

١- التخفيف بحذف الحركة أحيانا.

إيماننا منهم بما سلف ذكره من ثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة ، لجئوا إلى تخفيف هذا الثقل في حركتي الضم والكسر بحذف الحركة أحيانا، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التسكين ، وهو : حذف الحركة ، وإحلال السكون محلها ، فالحركة موجبة ، والتسكين سلب الحركة عن الحرف^(١٠٢).

وكل هذا رغبة في التخفيف ، فالحرف الثقيل المتحرك يخف إذا سُكِّن بعد حذف حركته.

ولهذا عُدَّ التسكين مظهرًا من مظاهر الخفة، فأجازوا في ما كان على (فَعُل، وفَعِل) تسكين وسطهما، اسما كان أو فعلا، كما في (عَضُد ، وفَخِذ) - اسمين - ، و(كَرُم ، وعِلْم) - فعلين^(١٠٣).

(٩٩) انظر : الكتاب ٣٧/٤ ، ١٦٧ ، ٣٨٣ ، ٤٢٠ ، والمقتضب ١٢٥/٢ ، والإيضاح في علل النحو ص ١٢٨ ، وشرح المفصل ١٥٢/٧ ، وشرح التسهيل ٤٣٩/٣ .

(١٠٠) الكتاب ٣٧/٤ .

(١٠١) الإيضاح في علل النحو ص ١٢٨ .

(١٠٢) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٢٤ ، ودراسات في كتاب سيبويه ص ٢٠١ .

(١٠٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٢/١ .

يقول سيبويه في باب ما يسكن تخفيفا ، وهو في الأصل متحرك: " وذلك قولهم في فخذٍ: فخذٌ، وفي كبدٍ: كبدٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، وفي الرجل: رجلٌ، وفي كرم الرجل: كرم، وفي علم: علم" (١٠٤).

وأنشد من ذلك قول أبي النجم :

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ (١٠٥)

على أنه سَكَنَ عين الفعل (عَصِرَ) المبني للمجهول ؛ كراهة لتوالي الثقيلين في الثلاثي الخفيف.

وإنما حملهم على هذا أنهم إذا كانوا كَرِهُوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور في (فخذٍ)، أو إلى المضموم في (عضدٍ) ، والمفتوح أخفّ عليهم ، فكَرِهُوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل، فمن باب أولى كَرِهُوا في (عَصِرَ) الكسرة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا فهو بناء ليس من كلامهم ، إلا في هذا الموضع من الفعل، فكَرِهُوا أن يُحَوِّلُوا ألسنتهم إلى الاستثقال (١٠٦). فلجئوا إلى تسكينه ؛ طلبا للاستخفاف (١٠٧) .

وكذا قول القطامي :

وَنُفِّخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا (١٠٨)

.....

أراد : "وَنُفِّخُوا".

وغير ذلك من الشواهد كثير.

(١٠٤) الكتاب ٤/ ١١٤.

(١٠٥) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٠٣، والكتاب ٤/ ١١٤، وأدب الكاتب ص ٥٣٨، والمنصف ١/ ١٢٤، واللسان ٣/ ٣٣٦ "ق ص د"، والارتشاف ٢/ ١٩٥. والاستشهاد به على تسكين عين الفعل (عَصِرَ) .

(١٠٦) الكتاب ٤/ ١١٤.

(١٠٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٤.

(١٠٨) عجز بيت من الوافر ، صدره : ألم يخز التفريق جند كسرى، وهو للقطامي في ديوانه ١٤٣، والخصائص ٢/ ٢٦٩، والمنصف ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ١٠٢.

وهذا ما يسمى بالتفريع، أو ردُّ بعض الأبنية إلى بعض^(١٠٩)، والغرض منه التخفيف، وهو ظاهرة منسوبة إلى أناس كثير من بنى تميم، و بنى بكر بن وائل^(١١٠)، أما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون.

ولعلها نسبت إلى تميم دون الحجاز؛ لأن هذه الظاهرة تتلاءم وتميم البدوية؛ إذ إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يهدف إليه البدوي، بعكس الحجاز المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان، دون الجور عليه بالتسكين، وتلك سمتهم^(١١١)، ولهذا جاء في الخبر (نزل القرآن بالتفخيم)^(١١٢)، والمراد به: تحريك أواسط الكلم، كما يقول أبو عبيدة - فيما نقله السيوطي -: "أهل الحجاز يفخمون الكلام كله"^(١١٣).

أما بنو تميم فإنهم يخففون، وعليه جاء التسكين في (فُعْل) اسما، كان، ك (طُنْب، وعُنُق)، أو وصفا، ك(جُنْب، وشُلْل، قالوا: رجلٌ شُلْلٌ، وهو الخفيف في الحاجة)^(١١٤).

والاسم يتضمن المفرد والجمع. بل إنه في الجمع أقيس؛ لثقل الجمع وخفة المفرد، حتى إنه حُمِلَ المفرد على الجمع في ذلك، كما يقول أبو البركات الأنباري: "وكل جمع جاء على (فُعْل) -بضم العين- فإنه يجوز فيه (فُعْل) -بسكونها- حتى جعله بعضهم قياسا مطردا، في كل ما جاء على (فُعْل)، وإن كان مفردا، نحو (عُنُق، وعُنُق)، (أَكُل، وأَكُل) طلبا للتخفيف؛ إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد؛ لثقل الجمع وخفة المفرد"^(١١٥).

(١٠٩) انظر: الشافية في علم التصريف: ١٢، وشرحها للرضي ٢٠٨/١.

(١١٠) انظر: الكتاب ١١٣/٤، والمخصص ٢٢٠/٤، والأصول في النحو ١٥٨/٣.

(١١١) انظر: اللهجات العربية في التراث ٢٤٧/١.

(١١٢) لم أفق عليه إلا في الإتيان للسيوطي ٣٢١/١.

(١١٣) الإتيان في علوم القرآن ٣٢٢/١.

(١١٤) انظر: المقتضب ٢٠٠/٢.

(١١٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١.

جاء ذلك في معرض حديثه ، وهو يعلّق على قراءة ابن كثير وأبي عمرو: "فَرَهَنْ" -بضم الراء والهاء في " فَرَهَانْ " -على أنها جمع (رَهْن) - (١١٦) ، ويجوز فيها التخفيف بتسكين العين (رُهْن) ، كـ (سُقْف وسُقْف) ، ليدل على وقوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم .

وكذا يأتي التخفيف في المكسور العين على (فعل) ، اسما ، كـ (ضَلَع ، وَعَنْب (، وصفة كـ (عَدَى ، وَقِيم) ، وكذا (فعل) في الاسم ، ولم يأت ثبوتا إلا في حرفين ، وهما : (إِبِل ، وإِطِل).

وعلى هذا فالتسكين إنما يكون في المضموم العين ، أو مكسورها ؛ طلبا للتخفيف.

أما في المفتوح العين فلا حاجة إلى التسكين ، فلا يقال في (جَمَل) : (جَمَل)؛ لأنّ الفتح أخفّ ، فلا يحتاج إلى تخفيف، ولهذا منع سيبويه الإسكان فيه ، وعُلّ بهذا حيث قال : " وأما ما توالى فيه الفتحتان ، فإنهم لا يُسَكِّنون منه، لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الضم والكسر، كما أنّ الألف أخفّ من الواو والياء... وذلك نحو: (جَمَلٍ ، وَحَمَلٍ) ، ونحو ذلك" (١١٧).

وكذا المبرد في قوله : "... وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ (ذَهَب) أَنْ تُسَكَّنَ ، وَلَا فِي مِثْلِ (جَمَلٍ) ، لَا يَسَكَّنُ ذَلِكَ اسْمًا ، وَلَا فِعْلًا ؛ لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، وَثِقَلِ الْكُسْرَةِ وَالضَّمَةِ" (١١٨). ومعنى هذا أن التخفيف إنما يكون في المضموم والمكسور لثقلهما ، أما المفتوح فهو خفيف في نفسه ، فلا يحتاج إلى تخفيف ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدل دليل - بفصلهم بين الفتحة وأختيها - على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر (١١٩).

(١١٦) القراءة في كتاب الحجة للقراء السبعة ٤٤٣/٢ .

(١١٧) الكتاب ١١٥/٤ ، و انظر : ١٨٨/٤ .

(١١٨) المقتضب ١١٧/١ ، و انظر في ذلك أيضا : الأصول في النحو ٥٨/٣ ، والحجة للقراء السبعة ٨٨/٣ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، وشرح الشافية ٤٤/١ .

(١١٩) انظر : الخصائص ٧٥/١ ، وأثر الحركات في اللغة العربية ص ٣٧٠ .

ومن طريق ما يؤكد ذلك ما ذكره ابن خالويه : " سمعت أبا بشر النحوي يقول : قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو : لم لا تقرأ (رَغْباً وَرَهْباً) ^(١٢٠) بالسكون ، مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال : ويلك ، أَحْمَلٌ أَخَفٌّ أم حَمَلٌ؟ يعني أن المفتوح لا يخفف ^(١٢١) .

وقد دعا ذلك بعض المحدثين -كالأستاذ إبراهيم مصطفى- إلى القول بأن الفتحة أَخَفٌّ من السكون وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان في وسط اللفظ ودرج الكلام ، واستند إلى أن العرب قاموا بتسكين المضموم والمكسور دون المفتوح ، ولو أن السكون أَخَفٌّ من الفتحة عندهم لمضوا في التخفيف، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور ^(١٢٢) .

لكن هذا لا ينهض دليلاً على خفة الفتحة عن السكون ، فالعرب اعترفوا بخفة الفتحة عن غيرها من الحركات ، وخفة السكون عن غيره من العلامات بما فيها الفتحة ، ألا ترى أن الفتحة شروع في ألف ، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء ، أما السكون فليس شروعاً في حرف آخر ، فالحرف إذا نطقنا به محرّكاً ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكناً لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذاً فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فحسب ، والحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف وحده ^(١٢٣) .

إذن فالسكون أَخَفٌّ من الحركة ، ولو كانت الحركة فتحة، وهذا ما أشار إليه السمين الحلبي في قوله : " ولا شك أن السكون أَخَفٌّ من أَخَفِّ الحركات " ^(١٢٤) .

وإنما لم يمنعهم من تسكين المفتوح؛ لا، لأن الفتحة أَخَفٌّ من السكون، وإنما لأنها خفيفة في ذاتها، فلا تحتاج إلى تخفيف ، بخلاف المضموم والمكسور .

(١٢٠) من قوله تعالى : "وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً" .سورة الأنبياء من الآية: ٩٠.

(١٢١) مختصر في شواذ القرآن ص ٩٥ ، و انظر : الحجة في القراءات السبع ١/٢٧٧ .

(١٢٢) انظر : إحياء النحو ص ٨١ ، ٨٢ .

(١٢٣) انظر : في الإعراب ومشكلاته ص ١٣٥ ، وعلامات الإعراب بين النظرية والتطبيق

ص ٣٠٩ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٣٠ .

(١٢٤) الدر المصون ٦/٣٣١ .

وإذا افترضنا صحة دعواه، فإنها تنهار أمام إجازة بعض العرب تسكين المفتوح ، كما في قراءة أبي السمال وغيره (حَتَّى يَلِجَ الْجَمْلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) ^(١٢٥) -بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ - والقراء أعدل وأقوم .

وكذا تنهار أمام ما ذكره المبرد وابن يعيش ، حيث قرّرا بأنه لا أخفّ من الفتحة إلا السكون ^(١٢٦) ، وكذا ما سبق ذكره من قول السمين: "ولا شك أن السكون أخفّ من أخفّ الحركات" ^(١٢٧).

وبهذا حدث التسكين في المضموم والمكسور لثقلهما ، ولم يحدث في المفتوح - على الأشهر - لخفة الفتحة عنهما ، وليس لأنها أخفّ من السكون ، بل يبقى للسكون خصيصة الخفة عن الفتحة ، فلا تحتاج إلى تخفيف ^(١٢٨).

٢-التعدي والوزوم

كان من نتائج ثقل الحركات بعضها عن بعض ، وخفة بعضها عن بعض ، أن جُعِلَ مضموم العين في الأفعال لازماً ، ممنوع التعدي ؛ تخفيفاً ؛ لأن التعدي يستدعي زيادة المتعدي عليه ، وجُعِلَ عدم التعدي في المكسور العين أكثر من المتعدي، وكثُر الأمران في المفتوح العين ؛ لخفته ^(١٢٩).

وترتب على هذا أيضاً اختلاف عين الماضي والمضارع منهما .

فبناء (فعل) - بفتح العين - ، ويأتي متعدياً ولازماً ، والمضارع فيهما على (يفْعِلْ) - بضم العين وكسرهما- ، وهما كثيران فيه ، حتى قال بعض النحويين : ليس أحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله.

وقال بعضهم : إذا عُرِفَ أن الماضي (فعل) ولم يُعرف المستقبل ، فالوجه أن يجعل (يفْعِلْ) - بالكسر- ؛ لأنه أكثر ، والكسرة أخفّ من الضمة ، وقيل: هما سواء

(١٢٥) سورة الأعراف من الآية رقم ٤٠ ، و انظر القراءة في : المحتسب ٢٤٩/١ ، ٣٠٧ .

(١٢٦) انظر : المقتضب ١١٧/١ وشرح المفصل ١٢٤/١ .

(١٢٧) الدر المصون ٣٣١/٦ .

(١٢٨) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٢٣٢ .

(١٢٩) هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣٩/٣ .

فيما لم يعرف^(١٣٠) ، وربما تعاقب الأمران على الفعل الواحد ، كما في (عرش ، يعرش ، ويعرش) ، و(عَكَف يعكف ، ويعكف) ، وقد قرئ بهما^(١٣١).

ولا يأتي على (يفعل) - بالفتح - إلا إذا كان حلقي العين أو اللام ، ك(سأل يسأل ، وفتح يفتح) ، وذلك للتخفيف ؛ لأن حروف الحلق مستثقلة ، والضممة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأنّ الفتحة من الألف ، والألف أقرب إلى حروف الحلق ؛ لتتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد^(١٣٢).

وبناء (فعل) بكسر العين - ويأتي لازما ومتعديا ، والمضارع فيهما على (يفعل) - بالفتح - ، لم يشذ عن ذلك إلا أربعة ألفاظ جاء مضارعها بالفتح والكسر (حسب ، يئس ، يبس ، نعم) ، والفتح في مضارع هذا كله هو الأصل ، والكسر على التشبيه بـ(ظرف يظرف) ، ووجه الشبه اتحاد حركة عين الماضي والمضارع في كل^(١٣٣).

والعكس في المعتل ، فقد يكسر فيه (فعل يفعّل) - بكسر العين في الماضي والمضارع - ، على قلته في الصحيح ؛ لكرهيتهم الجمع بين واو وياء ، لو قالوا : (ولي يولي ، ووثق يوثق) ، فحملوه على بناء يسقط الواو^(١٣٤).

وبناء (فعل) -بضم العين- ولا يكون إلا لازما ، ك(كرّم ، وظرف) ، والمضارع منه لا يكون إلا مضموما ؛ لأنه باب موضوع للغريزة والهيئة التي يكون عليها الإنسان ، من غير أن يفعل بغيره شيئا ، بخلاف (فعل ، وفعل) اللذين يكونان لازمين ومتعديين^(١٣٥).

(١٣٠) انظر : شرح الملوكي ص ١٨٩.

(١٣١) انظر: السبعة ص ٢٩٢، والإتحاف ٢/٦١، وحاشية شرح الملوكي ص ١٩٢.

(١٣٢) انظر : شرح الملوكي ص ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/٤٤٥ ، وشرح الشافية ١/١١٨.

(١٣٣) انظر: الكتاب ٤/٣٨، ٣٩ ، وليس في كلام العرب ص ٤٤ ، وشرح الملوكي ١٩٦.

(١٣٤) انظر : شرح الملوكي ص ٢١٣.

(١٣٥) انظر : شرح الملوكي ص ٢٠٠ ، وشرح التسهيل ٣/٤٣٩.

فقد رأينا كيف أثر ثقل الحركة وخففتها في اختلاف الفعل من حيث التعدي واللزوم ، وبالتالي في اختلاف حركة العين بين الماضي والمضارع.
خامسا - الكسرة مع الياء أخفّ منها مع الواو ، والضمة ثقيلة مع الياء.
تلك صورة أخرى من صور التخفيف وقواعده التي ذكرها الصرفيون ، وهي مرتبة على الصورة السابق ذكرها من ثقل الحركات بعضها عن بعض ، وبالتالي ثقلها مع ما خالفها من حروف العلة، فالكسرة تناسب الياء، لأنها من جنسها ، لذا كانت أخفّ مع الياء عن الواو، والضمة تناسب الواو، لذا كانت أثقل مع الياء^(١٣٦).
والتجانس والتماثل والتناسب من لوازم التخفيف، أليس الإدغام تخفيفا قائما على الانسجام والمناسبة.

والحال نفسه في الإعلال ، ألا تراهم يقلبون الألف والواو إلى الياء في تصغير (مصباح ، وعصفور) ^(١٣٧) ؛ مناسبة للكسرة التي قبلهما ، وكذا عوّضوا عن المحذوف في التصغير بياء في (سفيريج) دون الألف والواو؛ لمناسبة الكسرة للياء^(١٣٨). وكذا الإمالة تكون للمجانسة^(١٣٩).

والتجانس والتناسب -كما قلت- من لوازم التخفيف وأقوى مظاهره، كما يشير الرضي: "الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما"^(١٤٠).
وقد ترتب على هذه الصورة التي معنا:

أن حذفوا الواو متى كانت فاء للفعل ، وكان ماضيه على (فعل) - بفتح العين - ومضارعه على (يفعل) - بكسرها- وذلك ك (وعد يعد ، ووزن يزن ، وورد يرد...)، وأصله : (يُوعِد ، ويُوَزِن ، ويُوَرِّد) ، فحذفت الواو التي هي فاء للفعل- وعلى هذا بناء ما كان على (فعل) من هذا الباب - لوقوعها بين ياء وكسرة^(١٤١)؛

(١٣٦) انظر : الكتاب ٥٤/٤ ، ٥٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٤/٢ ، ٩٩/١ .

(١٣٧) انظر : المقتضب ٢٥٧/١ ، والمفصل في صناعة الإعراب ص ٢٥٥ .

(١٣٨) انظر : المقتضب ٢٤٨/٢ .

(١٣٩) انظر : شرح الشافية للرضي ٦٦/١ .

(١٤٠) انظر : شرح الشافية للرضي ١٣٢/١ .

(١٤١) هذا تحليل البصريين. انظر : الكتاب ٥٢/٤ - ٥٣ ، والأصول في النحو ٣٣٤/٣ ، والمسائل العسكرية ١٠٢ ، ١٠٣ ، والمنصف شرح كتاب التصريف ١٨٤/١ ، ٢٠٧ . أما

تخفيفاً للثقل، ذلك أن الواو مستثناة، وقد اكتنفها ثقلان: الياء المفتوحة ، والكسرة ، ولذا يقال : بين عدوتيهما ، والفعل نفسه أثقل من الاسم ، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم ، فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه بحذف شيء من هذه الأشياء المستثناة.

وكان الحذف للواو ؛ أما الياء فلا يجوز حذفها ؛ لأنها حرف المضارعة ، وحذفها يخلّ بمعناها، مع كراهيتهم الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة ؛ لأن بها يعرف وزن الكلمة ، فلم يبق إلا حذف الواو، وكان ذلك أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء و الكسرة ،فهي في نفسها مستثناة كما أنها ساكنة ضعيفة ، فقوي سبب حذفها^(١٤٢).

ولعل هذا يوضح سبب اشتراطهم كسر العين في المضارع، وأن يكون مثالي الواو في الماضي؛ لأنه لو انفتح ما بعدها لصحت ولم تحذف ، لزوال الثقل ، كما في (يُوعَد ، ويُورَد) مضارع (أُوعِد، وأُورِد) ، ويضبطه قوله تعالى : " لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ " ^(١٤٣)، حيث حذفت الواو من (يَلِدْ) ؛ لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وصحت في (يُولَدْ) ؛ لوقوع الفتحة بعدها ، وكأن الفتحة خففت هذا الثقل ، لاسيما وأن ما قبلها مضموما ، والضمّة تناسب الواو، ومن ذلك أيضا : (يُوَحِّل، ويُوَجِّل) ، صحت الواو ؛ لوقوع الفتحة بعدها^(١٤٤).

وكذا لو كانت فاء الفعل ياء ، ك (يَمِن ، ويسِر ، ويئِس) ، فلا تحذف في مضارعه ، رغم أنها من باب (فَعِلْ يَفْعِلْ) ، كما حذفت الواو في (يَعِد) ، فتقول:(يئس يئس، ويسر ييسر، ويمن ييمن)؛ وذلك أن الياء أخفّ عليهم، فهي أخفّ مع الكسرة عن الواو^(١٤٥) ؛ ولأنهم قد يفرون من استئثار الواو مع الياء إلى

الكوفيون فيعللون سقوط الواو؛ فرقا بين ما يتعدى وما لا يتعدى. انظر : معاني القرآن

للفراء ١٥٠/٢ وشرح الشافية للرضي ٩٢/٣

(١٤٢) انظر : شرح الملوكي في التصريف ص:٥٢٥، وشرح المفصل ٥٩/١٠.

(١٤٣) سورة الإخلاص الآية: (٣).

(١٤٤) انظر : شرح الملوكي في التصريف ص:٥٢٤.

(١٤٥) انظر : الكتاب ٣٣٧/٤، والمنصف شرح كتاب التصريف ٢٠١/١.

الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخف. فلما كان أخف عليهم سلموه^(١٤٦).

وقد حكى سيبويه أن بعض العرب يحذف الياء في المضارع، فيقول: (يئس ، ويسر يسر)؛ بحذف الياء من (يفعل) ، فيُخَرَّجها على القلة، وأنهم حذفوا لاستئصال الياءات ههنا مع الكسرات، أو تشبيها بـ (يعد) ^(١٤٧).

إذاً فبان أن علة الحذف من (يعد) وبابه ، هو التخفيف من ثقل التقاء الواو وقبلها الياء المفتوحة وبعدها الكسرة ، ثم استُصحب هذا الحذف مع بقية أحرف المضارعة من هذا الباب ، كـ (أعد، ونعد ، وتعد) ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، وليجري تصريفه على طريقة واحدة، مع ما في الحذف من التخفيف.

ثم استصحب هذا أيضا في الأمر من هذه الأفعال ، كـ (عد ، وزن ، صل...) ؛ حملا للأمر على المضارع^(١٤٨).

ثم استصحب هذا الحذف في المصدر ، فقالوا : (عدة ، زنة ، صلة ...) ، والذي أوجب حذفها هنا علة ذات وصفين :

أحدهما : كون الواو مكسورة ، والكسرة تستثقل مع الواو.

ثانيهما : كون فعله معتلا ، والمصدر يعتل باعتلال فعله ، ويصح بصحته ، فأعلتتهما بالحذف لاعتلال الفعل ، ولو صحت في الفعل لم يعتل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : " قاوم قَواما ، ولاوذ لَواذا " ، فيصح المصدر لصحة الفعل ؛ طلبا للتشاكل والتوافق ؛ لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد.

فاجتماع هذين الوصفين علة لحذف الواو من المصدر ، ألا ترى أن أحد الوصفين لو انفرد عن الآخر لم تحذف له الواو ، وذلك نحو (الوزن ، والوعد) ، لما انفتحت الواو وزالت الكسرة لم يلزم الحذف ، وإن كان فعله معتلا (يعد ، ويزن)

(١٤٦) انظر : الكتاب ٤/٥٤.

(١٤٧) الكتاب ٤/٥٤.

(١٤٨) انظر : الأصول في النحو ٢/٣٣٤ ، وعلل النحو ص ٣٠٧.

، وكذا قالوا : " واددته وِدادًا ، وواصلته وِصالًا " ، فانكسرت الواو في المصدر ، ولم تحذف مع ذلك ، فعلمت أن مجموع هذين الوصفين علة لحذف الواو من المصدر ، بدليل أنه لما انفرد أحد الوصفين لم يقو على حذف الواو^(١٤٩).

إذا فبان أن علة حذف الواو في المضارع ، هو التخفيف من ثقل التقاء الواو وقبلها الياء المفتوحة وبعدها الكسرة، ثم حُمل الأمر والمصدر عليه.

وإذا كانوا كرهوا واستثقلوا الواو مع الكسرة ، فإنهم كرهوا واستثقلوا الضمة مع الياء ، ولهذا كان (فعل) المعتل مضارعه على (يفعل ، ويفعل) ، ولا يأتي على (يفعل)^(١٥٠) ، كما ذكر سيبويه ، سوى ما حكاه عن بعض العرب قولهم : (وجد يجد) ، وأصله "يُوجَدُ"^(١٥١)، فحُذِفَت الواو ؛ لكون الضمّ هنا شاذًّا ، والأصل الكسر ، فحُذِفَت الواو كما حُذِفَت مع الكسرة^(١٥٢) ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

لَوْ شِئْتُ قَدْ تَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ .: تَدْعُ الْمَوَادِي لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا^(١٥٣)

وخرجه سيبويه على القلة ، فقال : " وقد قال ناسٌ من العرب: وجد يجد ، كأنهم حذفوها من يوجد ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"^(١٥٤).

وإنما قلّ مثل (يجد) ؛ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا الواو بعد الياء في باب (بعد) ، فذلك ما هو منها ، فكانت الكسرة مع الياء أخفّ عليهم؛ كما أن الياء مع الياء أخفّ عليهم من الواو^(١٥٥).
سادسا- ثقل أحرف العلة مدعاة إلى إعلالها ، أو إبدالها همزة.

(١٤٩) انظر : شرح الملوكي ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

(١٥٠) انظر : شرح الملوكي ص ٢١٠.

(١٥١) هي لغة لبني عامر انظر : الكتاب ٥٣/٤ ، ٣٤١ ، و ليس في كلام العرب ص ٣٩.

(١٥٢) انظر : المنصف ١٨٨/١ ، والممتع ص: ١٢٢ ، وتوضيح المقاصد ١٦٣٢/٣.

(١٥٣) البيت من الكامل ، لجرير في ديوانه ص ٤٥٣ ، وينسب إلى لبيد. وليس في ديوانه. وهو في: سر الصناعة ٥٩٦/٢ ، والمنصف ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ ، والممتع ص ١٢٢ وشرح الشافية ١/١٣٢.

(١٥٤) الكتاب ٥٤/٤.

(١٥٥) انظر : الكتاب ٥٤/٤ ، وشرح الملوكي ص ٢١١.

خصّ النحاة مصطلح الإعلال بتغيير أحرف العلة بعضها من بعض ، وقسموه إلى : القلب ، والنقل ، والحذف .

ويعتبر التخفيف المقصد الأصلي ، والغرض الرئيس ، لكل هذه التغيرات التي تصيب أحرف العلة من إعلال بالقلب ، أو بالحذف ، أو بنقل حركتها إلى ما قبلها . وهذا يظهر واضحا جليا في تعريفهم الإعلال بأنه : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَيَجْمَعُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالْإِسْكَانُ^(١٥٦).

فقولهم في الحد (لِلتَّخْفِيفِ) إشارة إلى الغرض من الإعلال ، والضابط الذي اعتمده في تلك التغيرات ، حتى ما اشتهر في اصطلاحهم من الحذف الإعلالي ، للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبيل الإطراد، كحذف ألف (عصاً) وياء (قاصٍ)، والحذف الترخيمي لا لعلّة غير المطرد، كحذف لام (يد) و(دم) ، فالحذف فيهما أيضا للتخفيف^(١٥٧).

وإنما كان التخفيف غرضهم الرئيس من الإعلال ؛ لأن أحرف العلة -وبخاصة الواو والياء- في أقوى أحوالها حروف ضعيفة خفيفة ، لا تحتمل أدنى ثقل ، فإذا وقعت مواقع تزيد من ضعفها ووهنها ، كأن يزيد الثقل عليها كان لابد من تعزيزها وتقويتها ، إما بقلبها إلى أحد أخويه ، وإما بحذفها ، وإما بنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها^(١٥٨).

ومما يثير التساؤل : إذا كانت أحرف العلة خفيفة في ذاتها ، ضعيفة خفيفة، فمن أين أتاها الثقل؟

وجواب ذلك أحد قولين:

الأول : أن الأخف في ذاته ربما كان أثقل لعارض^(١٥٩) ، والعارض قد يعتد به .

(١٥٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٦٦/٣-٦٧.

(١٥٧) انظر : شرح الشافية ٦٧/٣.

(١٥٨) انظر : شرح الشافية ٦٦/٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٨٥.

(١٥٩) انظر : شرح الشافية لابن جماعة ص ١٩٣.

فهذه الأحرف وإن كانت خفيفة في ذاتها ، إلا أنها قَوِيَت بالحركة ، فتثقلها ليس راجعا إلى ذات الحرف في كثير من أحواله ، ولكنه ثقل راجع إلى وجود الحركات على الحروف^(١٦٠).

ودليل ذلك ما أشار إليه ابن جني في حديثه عن الواو والياء : " وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ؛ ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة ، فإنك حينئذ مع ذلك مؤنسّ فيهما ضعفاً. وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما. ولم يكونا كذلك ، إلا لأنّ مبني أمرهما على خلاف القوة".^(١٦١)

يؤكد ذلك أنّ أذهبها في الضعف والاعتلال الألف. ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى (الواو والياء) ، لا الأضعف.

ولذلك لا تجد أخفّ الحركات الثلاث-وهي الفتحة- مستثقلة في الواو والياء ، حتى يجنح لذلك، ويستروح إلى إسكانها، ألا ترى أنك تقول في جمع "قَصْعَة، وجَفْنَة: قَصَعَات، وجَفَنَات" فتحرّك العين، ولا تقول في "بَيْضَة، وجوزة" إلا "بَيْضَات، وجوزات" بالإسكان، فهذا مما استثقلت فيه الحركة فيهما^(١٦٢).

وإنما استثقلت الحركة على الواو والياء ؛ لأنهما مشبّهان للألف ، والألف لا تتحرك أبداً، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبداً وجازت فيهما الحركة، جازت على مشقّة، ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة، ولم تبلغ قوة الألف في اللين ، فتمتنع الحركة فيهما أصلاً^(١٦٣).

فالحركة تستثقل في حروف اللين على كل حال^(١٦٤)، إذن فتغيير هذه الحروف -كما يعلل الرضي - لطلب الخفة ، ليس لغاية ثقلها ، بل لغاية خفتها ، بحيث لا

(١٦٠) انظر : الكتاب ٥٨٨/٣ ، ٥٩٠ ، ٣٣٦/٤ ، ٤٢٠ ، وسر الصناعة ٢١/١ ، والتصريف العربي ص ٨٧ .

(١٦١) الخصائص ٢٩١/٢ .

(١٦٢) انظر : الخصائص ٢٩٣/٢ ، والمنصف شرح كتاب التصريف ٢٢٥/١ .

(١٦٣) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٢٢٤/١ - ٢٢٥ .

(١٦٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣٨/٢ .

تحتمل أدنى ثقل^(١٦٥) ، ولهذا اعترف الصرفيون أن القلب إنما هو للتخفيف ،
وتسهيل النطق^(١٦٦).

الثاني : عدم التجانس بين هذه الحروف بعضها وبعض ، أو بينها وبين
أبعضها من الحركات ، ونحن نعلم أن حرف العلة إنما يسهل ويخفّ حينما يتجانس
مع ما قبله ، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها ، والياء تتجانس مع الكسرة ، والألف
مع الفتحة ، وهكذا ...

وهذا راجع إلى مخرجها ، فحروف العلة تشترك في اتساع مخرجها ، حيث
يخرج الهواء فيتصل الصوت ، فالواو تضم لها معظم الشفتين ، وتدع بينهما بعض
الهواء ليخرج فيه النَّفْس ويتصل الصوت، وهذا يرتبط في جوهره بالضمة، أما الياء
فيرتفع اللسان ، ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء ، وهذا يرتبط بالكسرة ،
أما الألف فهو حرف هوائي ، ولا بد من فتح ما قبله^(١٦٧).

فإذا لم يحدث هذا التجانس بينها وبين أبعضها الحركات ، كان لابد من
الإعلال ؛ تسهيلا للنطق؛ لأن في عدم التجانس ثقلا يدعو إلى التغيير ، ودليله ما
أشار إليه بعض الصرفيين من " أن الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها ؛ لأنها
بعضها ، ولهذا لم يتم الحذف من (يُوعِد) مضارع (أُوعِد)، وحدث في (يُوعِد)
مضارع (وَعِد) "^(١٦٨).

والملاحظ أن الصرفيين جميعهم يعترفون بثقل الضمة عن الفتحة ، ومع ذلك
وجدنا هنا ثَقْل الفتحة عن الضمة ؛ لعدم وجود تجانس في اللفظ بين الفتحة والواو
، فالضمة بعض الواو ، وليست الفتحة ، فكأن سر السقوط والثبوت يكمن في
تجانس الحركات الطويلة وأنصافها^(١٦٩).

(١٦٥) انظر : شرح الشافية ٨٦/٣.

(١٦٦) انظر : الخصائص ١٦٢/٣ وشرح المفصل ٩٨/١٠ ، وظاهرة التخفيف في النحو
ص ١٨٨.

(١٦٧) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٨٤.

(١٦٨) انظر : شرح الشافية لفقرة كار ص ١٦٥.

(١٦٩) انظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص ٥٨.



وبهذا اتضح أن الثقل الذي اعترى حروف العلة ، ودعاهم إلى تخفيفها بالإعلال لا يرجع إلى الحروف ذاتها ، بل يرجع إلى الحركات الموجودة عليها ، بالإضافة إلى طبيعة الحرف والظروف المحيطة به ، وكذا يرجع إلى عدم التجانس بينها وبين الحركات قبلها ، ولهذا جاءت عباراتهم تترجم ذلك ، كقولهم مثلا : الواوات أثقل من الياءات^(١٧٠) ، وبالتالي ثقل الياء بعد الضمة ؛ لعدم المجانسة ، لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء ، وأذنت بتمامها ، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه ، وكذلك إذا بدأت بالضمة ، ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر ، غير المتوقّع ؛ لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو ، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله^(١٧١).

وفيما يلي ذكر بعض النماذج المتعلقة بتغيير هذه الأحرف ، لتحليل الثقل الذي ألجأهم إلى التخفيف والتغيير ، وسأبدأ أولا بما يخص الإعلال من قلب هذه الأحرف بعضها من بعض ، ثم أنتي بما يخص الإبدال من قلبها همزة. أولا- قلب أحرف العلة بعضها من بعض ، وسأضرب له بمثال ، هو: قلب الواو ياءً.

تقلب الواو ياءً ؛ لأن الياء أخفّ من الواو ، فقلبت الواو إليها ؛ تخفيفا ، وقد جاء ذلك في عشرة مواضع ، بياناها -إجمالا- على النحو التالي :

أولها: أن تقع متطرفة بعد كسرة ، ك(رَضِي ، وَقَوِي ، وَعُفِي ، والغازي ، والداعي) ، أو قبل تاء التأنيث ك(أَكْسِيَة ، وغازية) ، أو قبل الألف والنون الزائدتين ، كقولك (عَزِيان ، بفتح فكسر ، من الغزو).

ثانيها: أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أعلّت فيه ، وقبلها كسر ، وبعدها ألف ، ك(صِيام ، وقيام ، وانقياد ، واعتياد).

ثالثها: أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفردة إما معتلة ، ك(دار وديار ، وحيلة وحيل ، وديمة وديم ، وقيمة وقيم) ، وإما شبيهة بالمعتلة ،

(١٧٠) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١٠.

(١٧١) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢/١.

وهي الساكنة بشرط أن يليها في الجمع ألف، ك(سوط وسياط، وحوّض وحياض، وروض ورياض).

رابعها: أن تقع طرفاً، رابعة فصاعداً بعد فتح، نحو (أعطيت، وزكّيت، ومُعْطيان ومُزَكَّيان)، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، ك(ميزان، وميقات).
سادسها: أن تكون الواو لاماً لـ(فُعْلَى) -بضم فسكون- وصفاً، نحو: (الدنيا والغُلّيا).

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكوناً، نحو: (سيد، وميت)، و(طي، ولّى) مصدرَي : (طَوَيْتُ، وَلَوَيْتُ).
ثامنها: أن تكون الواو لام مفعول الذي ماضيه على (فَعَلَ) -بكسر العين- ك(مرْضِي، ومَقْوِي عليه).

تاسعها: أن تكون لام فُعُول بضم الفاء جمعا، ك(عَصِي، ودَلِي، وقَفِي).
عاشرها: أن تكون عيناً لـ(فَعَلَ) -بضم الفاء وتشديد العين- جمعاً صحيح اللام، غير مفصولة منها، ك(صَيِّم، ونَيِّم)، والأكثر تصحيحه، ك(صَوِّم، ونَوِّم)^(١٧٢).

إذا وقفنا أمام هذه المواضع للتأمل فسنجد أن الغرض من القلب هنا هو التخفيف، وأن قواعد التخفيف من (التجانس، والمناسبة، وخفة الياء عن الواو، ومحاولة التخلص من التضعيف، والتقاء المتماثلين، ورفض اجتماع الثقيلين) هي التي أثرت في تلك المواضع تأثيراً ظاهراً، وأوصلت كلماتها إلى ما هي عليه، وإن كان التجانس وخفة الياء عن الواو قد أخذ النصيب الأوفر من التأثير^(١٧٣). وفيما يلي التفصيل :

إذا نظرنا إلى الموضع الأول نجد أن الواو وقعت متطرفة بعد كسرة، والكسرة لا تناسب الواو ولا تجانسها، فثقلت الكلمة، فكان لابد من القلب ياء؛ طلباً

(١٧٢) انظر : شذ العرف في فن الصرف ص٢٠٨ - ٢١٢.

(١٧٣) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٢٠٢.

للتخفيف^(١٧٤)، بسبب التجانس والمناسبة والانسجام ؛ لأن الانتقال من كسرة إلى واو شيء ثقيل مرفوض غير متجانس ، فكان لابد من القلب تحقيقاً للتجانس والتناسب الذي به تخفّ الكلمة.

وإذا كانوا كرهوا الواو المضموم ما قبلها في الأسماء المتمكنة ، كما في (أجرؤ ، وأدلو) - جمعي : (جرو ، ودلو) - فبدعوا بتغيير الحركة الضعيفة اعتباطاً وارتجالاً ، ثم أبدلت الضمة كسرة ، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقاً صناعياً ، وكان ذلك أقرب مأخذاً من قلب الواو ياء بغير تطرق ؛ لقوة الحرف ، وضعف الحركة^(١٧٥) ، فمن باب أولى قلبها إذا تطرقت إثر كسرة ؛ لعدم التجانس بينهما ، وعليه فقد وقع القلب هنا تحت تأثير المجانسة والمناسبة.

وفي الموضعين الثاني والثالث : نجد أن الواو وقعت بعد كسرة ، وبعدها ألف ، وهي عين لمصدر أعلّت في فعله ، ك(صيام ، وقيام) ، أو لجمع أعلّ مفرده ، ك(ثياب وحياض) ، فكأنه جمّع بين حروف العلة الثلاثة : الكسرة التي هي بعض الياء ، والواو ، والألف ، فيُلجأ إلى قلب أثقلها (أي: الواو) إلى ما يجانس حركة ما قبلها (أي: الياء)^(١٧٦).

والذي قوّى هذا القلب أن بعدها ألفاً ، والألف قريبة الشبه بالياء في المخرج ؛ لأن الياء من وسط اللسان ، والألف من الحلق ، والواو من الشفتين ، واعتلت الواو لوجود الكسرة قبلها ؛ لأن الكسرة مجانسة للياء ، فاجتذبت الواو إلى الحرف الذي هو مجانسها .

ففي هذين الموضعين نرى أثر المجانسة والمناسبة واضحاً في قلب الواو ياء لتناسب الكسرة ، وكأنه هو الحل الذي تلجأ إليه اللغة حين يتعذر الحذف أو الإدغام اللذين يتفقدان بصيغة الكلمة ، فلا يحدثان إلا عندما لا ينتج عن الصيغة الجديدة

(١٧٤) انظر : شرح الرضي على الشافية ٣/١١٢-١١٣.

(١٧٥) انظر : الخصائص ٢/٤٧٢.

(١٧٦) انظر : شرح الرضي على الشافية ٣/٧٣.

لَبَسَ ، أما القلب فهو يحافظ على الصيغة ، ولا يُدخل عليها إلا تجانسا في الأصوات ، من شأنه أن يُسهّل النطق^(١٧٧).

وأما الموضع الرابع فنرى أن الواو وقعت متطرفة رابعة بعد فتحة ، كما في (أعطيت ، وزكيت) ، فمدعاة القلب فيه راجع إلى عدم تجانس الواو مع الفتحة التي قبلها ، وخفة الياء عن الواو ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخفّ مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير متعقب الإعراب^(١٧٨).

وفي الموضع الخامس : وقعت الواو ساكنة إثر كسرة في (ميعاد ، وميزان) ، فيلاحظ فيه أثر المناسبة في قلبها ياء - فهي من (الوعد والوزن) - وأصلهما: (موعاد ، وموزان) - للمناسبة وطلب الخفة ؛ إذ إنها ساكنة وقبلها كسرة ، فهي ثقيلة ، كما تقلب الياء إليها إذا انضم ما قبلها - كما في (موقن ، وموسر) - فهي من (اليقظة واليسر) - وأصلهما: (ميقظ وميسر) - تحقيقا للمناسبة وطلباً للخفة ، وهذان الموضعان أعنى : قلب الياء واوا إذا انضم ما قبلها ، وقلب الواو ياء إذا كُسِر ما قبلها مطردان^(١٧٩).

وفي الموضع السادس : وقعت الواو لاما لـ (فُعلى) وصفا ، ك (الدنيا، والعليا ، والقصيا)^(١٨٠) ، وأصلهما الواو ؛ لأنهما من : (دنوت ، وعلوت ، وقصوت) ، فنلاحظ أن الكلمة وقعت بين ثقيلين :

الأول : ثقل الواو.

بدليل أن ما كان يائي اللام على (فُعلى) لا تقلب لامة، اسماً كان أو صفة، لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفة الياء في آخرها، فلو قلبت

(١٧٧) انظر : التصريف العربي ص ٦٣ ، ٦٤ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٠٣.

(١٧٨) انظر : شرح الرضي على الشافية ٧٣/٣.

(١٧٩) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٧٣٣/٢.

(١٨٠) ذكر سيبويه من فعلى الاسمية (الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْبَا)، وإن كانت تأنيث (الأدنى والأعلى والأقصى) أفعل التفضيل، إذ الفعل الذي هو مؤنث الأفعال حكمه عند سيبويه حكم الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير (أل)، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً بغيرها. انظر: الكتاب ٣٨٩/٤، وشرح الشافية ١٧٨/٣.

واواً لكان طرفاً الكلمة ثقيلين، أما الواوي اللام فحصل فيه نوع ثقل يكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب الآخر^(١٨١).

الثاني : ثقل الوصف عن الاسم^(١٨٢)، ولذلك نجد أن الواو تقلب في لام (فُعَلَى) الصفة ، وتبقى إذا كانت اسماً ، كما في (حَزَوَى - اسم موضع-)؛ لأن الاسم أخف ، فكان أحمل للثقل بخلاف الصفة الثقيلة في ذاتها ، فلا تتحمل ثقلًا آخر^(١٨٣).

فقُصِدَ فيه مع التخفيف الفرقُ بين الاسم والصفة، فقلبت الواو ياء في الاسم، دون الصفة، لكون الاسم أسبق من الصفة ، فَعُدَّ بقلب واوه ياء، فلما وُصِلَ إلى الصفة خُلِّيتْ؛ لأجل الفرق بينهما^(١٨٤).

(١٨١) انظر : شرح الشافية للرضي ١٧٨/٣.

(١٨٢) انظر : الكتاب ٢٢١/١، وشرح المفصل ٢٨/٥ .

(١٨٣) انظر : شرح الشافية لابن جماعة ٣٠٨، ٣٠٩.

(١٨٤) انظر : شرح الشافية للرضي ١٧٨/٣.



ونضيف ثقلاً آخر في (فُعَلَى) هو الضم في أوله ، ولهذا نجد (فُعَلَى) -بكسر الفاء- لا تقلب واوه ياء ، ولا ياءه واوا ، سواء كان اسماً أو صفة^(١٨٥)؛ لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ، ولا في خفة الفتحة، بل هي تتوسط بينهما، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، فبان أن القلب في لام (فُعَلَى) -بضم الفاء- لم يكن إلا طلباً للخفة^(١٨٦).

وأما (فُعَلَى) - بفتح الفاء -: فإما أن يكون واوياً، أو يائياً، والواوي لا تقلب واوه ياء، لا في الاسم ك(الدَّعْوَى والفَتْوَى)، ولا في الصفة ، ك (شَهْوَى مؤنث شَهْوَان)؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين، وأما اليائي منه ففُصِدَ فيه التعديل أولاً ، فُعِدَل الاسم الذي هو أسبق من الصفة بقلب يائه واواً، فلما وُصِل إلى الصفة خُلِيت بلا قلب؛ للفرق.

والأصل في قلب ياء فُعَلَى - بالفتح - وواو فُعَلَى - بالضم - إنما كان طلب الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في (فُعَلَى) الواوي المفتوح فاؤه و(فُعَلَى) اليائي المضموم فاؤه ، لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا^(١٨٧).

وفي الموضع السابع المتعلق باجتماع الواو والياء في كلمة ، والسابق منهما متأصل ذاتاً وسكوناً، نحو (سَيِّد ، ومَيِّت)، و(طَيِّ ، وَلَيُّ) -مصدري (طَوَيْتُ ، وَلَوَيْتُ)- فنلاحظ أن سبب القلب هنا في (سيود وميوت) هو التخفيف من الثقل الناشئ من اجتماع الواو والياء ، واللغة تتخلص بقدر الإمكان من اجتماعهما معا

(١٨٥) ذكر الرضي في شرح الشافية ١٧٩/٣: أن أمثلة (فُعَلَى) -بكسر الفاء الواوي واليائي- اسماً وصفة عزيزة .

(١٨٦) انظر: سر الصناعة ٨٨/١، وشرح الشافية ١٧٩/٣، وظاهرة التخفيف في النحو ص ٢٠٦.

(١٨٧) انظر : سر الصناعة ٨٧/١-٨٨ ، واللباب ٤٢٤/٢، وشرح الشافية ١٧٩/٣.

في كل أبنيتها ، بطريقة قائمة على لطف في الأداء ؛ لتسلم للكلمة صيغة مقبولة خفيفة^(١٨٨).

وهذا الثقل ناتج عن عدم التجانس بين الواو والياء ، فهما وإن تقاربا في المد واللين ، لكنهما متباعدين في المخرج ، فتخلصوا من ثقل هذا الاجتماع ، وتخليص الواو ساكنة عن الياء مُستثقل فأبدلت الواو ياء طلبا للتخفيف ، ولما اجتمعا وتماثلا أدغم الأول في الثاني فحصل بذلك ضرب من التخفيف أيضا^(١٨٩)؛ ليكون العمل من وجه واحد ، وتتجانس الأصوات ، فكانت المجانسة سببا في قلب الواو ياء ، لاسيما أن الياء أخف من الواو، وأن الياء من حروف الفم ، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين .

ونلاحظ أنهم لجئوا إلى تخفيف هذا الثقل بعد القلب بالإدغام ، مكتفين بأدنى مشابهة بينهما ، كونهما من حروف المد واللين ، فلما كان بينهما هذا التشابه والتماثل والتقارب ، وإن تباعد مخرجهما ، لجئوا بعد القلب إلى الإدغام ، فالتخفيف هنا كان من مرحلتين ، لا من مرحلة واحدة، حيث لجأت اللغة إلى القلب أولا ؛ طلبا للخفة وتخفيفا للثقل النطقي ، ثم أدى القلب إلى التقاء المثليين ، فنتج عنه الإدغام ؛ ليكون التخفيف من مرحلتين ، لا من مرحلة واحدة^(١٩٠).

وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكنا ؛ لأنه إذا كان الأول متحركا فصلت الحركة بين الحرفين ، فيمتنع الإدغام ، والياء المشددة أخف من الياء المكسورة المخففة^(١٩١).

ولعلنا بهذا نفهم اشتراطهم تأصل السابق منهما سكونا؛ لأجل الإدغام ، وأما اشتراطهم أن يكون السابق منهما متأصلا في الذات ، فهذا يظهر مدى انطباق ذلك

(١٨٨) انظر : بناء الثلاثي وأحرف المد لإبراهيم السامرائي ص٩٣، ٩٤.

(١٨٩) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٩/٢.

(١٩٠) انظر : شرح الشافية ١٣٩/٣، ١٤٠، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٢٠٦.

(١٩١) انظر : شرح المفصل ٩٤/١٠.

على القاعدة التي تسهم في رسم ملامح التخفيف ، وهي : "أن الثَّقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى" (١٩٢).

ونلاحظ أيضا أنهم آثروا التخفيف بمشتملاته من المجانسة في قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ، وليس العكس - أعنى : قلب الياء واوا ، وإدغامها في الواو - ؛ لأن الياء أخف من الواو ، فهربوا إليها لخفتها ، أو لأن الواو والياء ليستا أثقل من الواو المضعفة ، ونحن نلجأ إلى الأخف ، لا إلى الأثقل. فالإدغام ينقل الأثقل إلى الأخف ، وليس العكس (١٩٣).

وفي الموضع الثامن نجد أن الواو وقعت لاما مفعول لفعل ثلاثي على وزن (فعل) ، كـ(مرضي من رضي) ، وأن الذي دعاهم إلى القلب التخفيف من ثقل اجتماع الثقيلان ؛ إذ إن أصله : (مرضوو) ، فقلبت الثانية ياء (مرضوي) ، ثم اجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة ؛ لتناسب الياء .

فالدافع للقلب هنا التخلص من ثقل اجتماع الواوين ، وفيه من الثَّقل ما لا يخفى ، وإذا كان اجتماع الواو والياء فيه ثقل تخلصوا منه بالقلب والإدغام ، كما في الموضع السابق ، فكيف باجتماع الواوين ، لاسيما أن الإعلال هنا محمول على الإعلال في الفعل (رضي) ؛ إذ الإعلال في الفعل أصل ، والاسم محمول عليه ؛ لأن الفعل فرع عن الاسم ، والإعلال حكم فرعي ، فهو أولى به ، ولاستثقال الفعل ، والإعلال تخفيف ، فاستدعاه له أشد (١٩٤).

وجدير بالذكر أن القلب فيه أولى ، وليس بواجب ، إذ يجوز التصحيح ، فيقال : (مرضو) ، إلا أن الإعلال أكثر وأولى ؛ إتباعاً للفعل الماضي (١٩٥).

(١٩٢) انظر : شرح الشافية ٢٠٥/١ ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٠٥.

(١٩٣) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٠٥.

(١٩٤) انظر : إيجاز التعريف في التصريف ١٧٥/١.

(١٩٥) انظر : شرح الشافية ١٧١/٣.

وفي الموضع التاسع رأينا الواو وقعت لاما لـ (فُعلول) جمعا ، كما في (عَصِي ، ودلي) ، وأصلهما: (عُصوو ، ودُلُوو) ، قلبت الواو الثانية ياء ، ثم اجتمعت الواو والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم إنه يجوز كسرُ الفاء ؛ إتباعاً للعين ، أو إبقاؤها^(١٩٦).

فلاحظ أن مدعاة القلب فيه التخلص من الثقل الناشئ عن اجتماع الواوين المضموم ما قبلهما ، ولكون الواو الأولى مدة زائدة لم يعتد بها ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير (عُصُو) ، وليس في العربية اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، على حدّ قلبها مع الواو الزائدة قبلها ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت في الياء ، على حدّ (سيد ، وميت) ، ثم كسر ما قبل الياء ؛ لتصح الياء ، ومنهم من يتبع الفاء حركة العين فيكسرها ، فيقول (عَصِي) - بكسر العين والصاد- ليكون العمل من وجه واحد، ومنهم من يبقياها على حالها ، فيقول : (عُصِي)^(١٩٧).

بالإضافة إلى ثقل آخر دعاهم إلى القلب ، كون الكلمة جمعا ، والجمع أثقل من الواحد ، ولو كان مفردا لم يجب فيه القلب ، كما في (عُلُو ، وعُتُو) ، ومن قواعدهم : أنهم يستثقلون في الجمع ما لا يستثقل في المفرد^(١٩٨).

وهذا- أعني : إعلال الجمع- هو الأصل ، وربما خرج بعض ذلك مصححا غير معلّ ، كقول جميل بثينه:

أليسَ مِنَ الشَّقَاءِ وَجِيبُ قَلْبِي .: وإيضاعي الهُمومَ مَعَ الذُّجُوِّ
فأَحْزَنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى صَدِيقٍ .: وَأَفْرَحُ أَنْ تَكُونَ عَلَى عَدُوٍّ^(١٩٩)

(١٩٦) انظر : التصريح للشيخ خالد ٣٤٧/٢.

(١٩٧) انظر : شرحان على مراح الأرواح ص ١٣٣، وشرح الملوكي ص ٧٠١.

(١٩٨) انظر : شرح الملوكي ٧٠١.

(١٩٩) من الوافر في ديوانه ص ٢٢١ ، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، وشرح الملوكي ٦٩٩، ولسان العرب ٣٠٦/١٥.

فالنَّجْوُ والنَّجَاءُ جَمْعُ نَجْوٍ^(٢٠٠)، وقد جاء مصححاً ؛ شَبَّهُوهُ بِ(عُتُوٍّ) وَهَذَا قَلِيلٌ^(٢٠١). وَالْوَجْهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاوَاتِ إِذَا جَاءَتْ فِي جَمْعِ الْيَاءِ ، كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ (تَذِي : تَذِيٍّ ، وَعَصَا : عُصِيٍّ)^(٢٠٢).

وفي الموضع العاشر : نرى أن الواو وقعت عينا لـ (فُعَل) صحيح اللام ، نحو (صَيِّم ، وَنَيِّم) ، والأصل : (صَوِّم ، وَنَوِّم) ، وهذا موضع جواز ، فالإعلال والتصحيح جائزان ، والأكثر التصحيح.

وإنما كان الإعلال جائزاً وليس بواجب ؛ لأن الأصل في (فُعَل) إذا كان جمعا ألا يعتل ؛ لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ؛ لكنهم لجئوا إلى قلبه ؛ لأن الواحد كان معتلا (صائِم ، وقائم) ؛ والجمع أثقل من الواحد ، وقد قربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام في (عَتِي) جمع (عَاتٍ)^(٢٠٣).

فمجاورة العين اللام سبب في جواز القلب ، فالشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة ، كقولهم : (قَنِيَّة ، وصَيِّبَة) ، والأصل : (قَنَوَة ، وصَبَوَة) ؛ لأنهما من (قنوت ، وصبوت) ، ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها ، صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتد بالسكان حاجزاً ؛ لضعفه^(٢٠٤).

وإنما كان الأكثر التصحيح ؛ لعدم وجود ما يجانس الياء في (صَوِّم) ؛ لضم ما قبل الواو ، والملاحظ أن التجانس في (صَوِّم) مع اجتماع الواوين قد تعارض مع عدم التجانس في (صَيِّم) ؛ لوجود الضم قبل الياء وخفة الياءين ، وحينما تعارض هذا مع ذاك ، لم يكن مفر من جواز النطقين : (صَوِّم) ، (صَيِّم) ، بل عدم التجانس كان جانبه الأرجح ، ولهذا كثر (صَوِّم) عن (صَيِّم) ، مع ثقل الأولى عن الثانية من ناحية الحروف ، لكن التجانس في الأولى وعدمه في الثانية خفف هذا الثقل

(٢٠٠) هو: السَّحَابُ الَّذِي قَدْ هَرَقَ مَاءَهُ ثُمَّ مَضَى (انظر : اللسان ٣٠٦/١٥ فصل النون).

(٢٠١) انظر: الكتاب ٣٨٤/٤ ، والأصول ٢٥٦/٣ ، ٣٠٨ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ .

(٢٠٢) انظر : الصحاح ٢٥٠٤/٦ ، ولسان العرب ٣١٠/١٥ .

(٢٠٣) انظر : المقتضب ٢٦٦/١ ، والأصول في النحو ٢٦٥/٣ ، والممتع ٣٢٠/١ .

(٢٠٤) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٢/٢

(٢٠٥)، فكان التصحيح الأكثر ، حتى إن ابن الحاجب حكم بشذوذ قلب واو نحو (صَوْم) ياء ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً (٢٠٦).

ولعل الشذوذ في القلب إذا بعدت الواو عن الطرف ، كما في قول ذى الرِّمَّة:

أَلَا طَرَقْتَنَا أَمِيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ .: فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا (٢٠٧)

فالقلب في (النَّيَّام) أشدُّ من (صَوْم)، وذلك لأن الواو في (صَوْم) قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفاً، كما في (عَتَى ، وَجِئْتُ) جمعى (عاتٍ، وجأتٍ)، بخلافها في (النَّيَّام)، فإنها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفاً وجه (٢٠٨).

تلك كانت مواضع قلب الواو ياء العشرة ، كلها تدور في فلك التخفيف ؛ طلباً له ، وهروباً من الاستتقال ، وتحقيقاً للتجانس.

والحال نفسه في قلب الياء واوا إذا سكنت وضم ما قبلها ، ك(موقنٍ ومُوسِرٍ، ويوقنٍ ، ويوسِرُ) ، مع أنه عكس المتعارف عليه ، لأنهم معترفون بخفة الياء عن الواو ، وذلك مسوَّغ كان عمدتنا في كل موضع قلبت فيه الواو ياء كما سبق ، أما هنا فهو قلب الأخفِّ إلى الأثقل ، وذلك خلاف المعهود من علة الإعلال ، وهي التخفيف بالقلب من الأثقل إلى الأخفِّ.

إلا أن الياء لما سكنت بعد ضمِّ قُلْبَتِ واوا؛ تخلصاً من ثقل عدم التجانس والتناسب ، إذ إن الياء فيها وقعت ساكنة مضموم ما قبلها ، والضممة لا تناسب الياء ، وسبق القول أنهم يكرهون الضمة قبل الياء ، كما يكرهون الكسرة قبل الواو

(٢٠٥) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٠٧ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٨٨.

(٢٠٦) انظر : شرح الشافية ١٧٣/٣.

(٢٠٧) من الطويل ، وروى صدره : أَلَا خَيَّلَتْ مَيَّ وَقَدْ نَامَ صَحْبَتِي * وروى عجزه : فَمَا نَقَرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامَهَا*. والبيت في ديوانه ص"٣٨". و انظره في: المنصف: ٥/٢ ، وشرح الملوكي: ٧١٧، وشرح المفصل ٩٣/١٠ ، وشرح الشافية ١٤٣/٣ ، والشاهد فيه قلب الواو في (النَّيَّام) ، وهو شاذ.

(٢٠٨) انظر : شرح الرضي على الشافية ٤٣/٤ ، ٣٨١/١ ، وشرح الشافية لركن الدين بحاشية المحقق ٧٩٣/٢.

، فنتج عن التقائهما ثقل ، والذي يخفف هذا الثقل هو قلب الياء واوا ؛ ليتحقق التجانس بين الواو وضم ما قبلها ، كما قلبت الواو ياء في (ميعاد ، وميزان) لكسر ما قبلها^(٢٠٩).

وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات، لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وأذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقصت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء، فقد جئت بأمر غيره المتوقع، لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله^(٢١٠).

وإنما وجب قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها، كما انقلبت في "ميزان" الواو ياء لانكسار ما قبلها، وضعفها بالسكون.

يدلك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها، وذلك قولك: "مُيَقِّن" فتثبت ياء، وكذلك "حَوْلَ، وطَوَّلَ" صحت الواو وإن انكسر ما قبلها؛ لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه^(٢١١).

فهذا التجانس بين الضمة والواو الذي بسببه قلبت الياء واوا ، وهذا التجانس بين الكسرة والياء الذي بسببه قلبت الواو ياء ، هو عامل الخفة في الحالتين ، هذا التجانس جعل الضمة - رغم أنها أثقل الحركات - قبل الواو أخف من الفتحة - التي هي أخف الحركات - قبل الواو ، كما يقول الرضي : " بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما"^(٢١٢).

ثم ننتقل بعد هذا إلى موضع آخر يتعلق بحروف العلة يتجلى التخفيف في صوره ومواضعه يتعلق بصورة التخفيف التي معنا ، ألا هو :

(٢٠٩) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٩، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٢١٠.

(٢١٠) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٩.

(٢١١) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٢/٢٢١.

(٢١٢) انظر : شرح الشافية ١/١٣٢، وظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٢١٠.

إبدال أحرف العلة همزة .

فقد كثر التبادل بين الهمزة وأحرف العلة ؛ لافتقار كلّ منهما إلى ما يتمتع به الآخر ، لاسيما ما بينهما من تشابه ، فأحرف العلة خفيفة ضعيفة لا تحتل أدنى ثقل ، فكان لابد من التصرف فيها بالحذف أو بالنقل أو بالقلب^(٢١٣) ، والهمزة صوت شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، استثقل النطق به، فمالوا إلى تخفيفها ، بالحذف أو بالنقل أو بالقلب^(٢١٤). فالطرفان إذن يشتركان في ذلك ، وإن كان كلاهما نقيض الآخر.

وإنما اختيرت الهمزة ليتم التبادل بينها وأحرف العلة ؛ لقدرتها وقوتها على تحمل الحركة ، كما قال ابن جني : " وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة"^(٢١٥).

لاسيما قرب الهمزة في المخرج من الألف ، والواو والياء مشبهة بها أيضا مع شركتها أقرب الحروف منها ، وهو : الألف^(٢١٦) ؛ أو قلبتا همزة على حدّ القلب في (كساء ، ورداء)^(٢١٧).

لكل هذا كان التبادل بين الهمزة وأحرف العلة ؛ لما بينهما من علاقة قوية ، كما ذكر القدماء.

وعلى هذا نستطيع القول أن الداعي للإبدال هنا هو التخفيف، وهذا التبادل يتوقف على قوة الداعي وضعفه ، فإن كان قويا ، فحكمه الوجوب ، وإن كان ضعيفا، فحكمه الجواز، وقد يؤخذ به استحسانا، أو لمجرد سماعهم عن العرب^(٢١٨).

(٢١٣) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية صـ ٢٣٠.

(٢١٤) انظر : شرحان على مراح الأرواح ٩٩/١ ، وشرح الملوكي صـ ٤١٠.

(٢١٥) الخصائص ٧٠/١.

(٢١٦) انظر : الكتاب ٥٤٤-٥٤٥، والمحتسب ١٤٨/١.

(٢١٧) هذا قول الأكثرين. انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٨/٢.

(٢١٨) انظر : شرح الملوكي صـ ٤١٠ ، والهمزة دراسة لغوية صـ ٢٣٠.



ودونك نموذج لهذا التبادل بين أحرف العلة جميعها والهمزة ؛ لبيان ضابط التخفيف في كل موضع.

فأحرف العلة جميعها تشترك في قلبها همزة في موضعين^(٢١٩) :

الأول: أن تتطرف بعد ألف زائدة، ك(سماء، وبناء، وصحراء، وحمراء) .

فنلاحظ أن الهمزة في (سماء) أصلها الواو ، وفي (بناء) أصلها الياء ، وفي (صحراء) و(حمراء) أصلها الألف ، قلبت أحرف العلة همزة ، لتطرفها إثر ألف زائدة.

فسبب القلب هنا التخفيف من ثقل التقاء الساكنين ، ففي (سماو ، وبناي) تحركت الواو والياء المتطرفة ، وقبلهما فتحة ، إذ لا يعتد بالألف ؛ لأنه حاجز غير حصين ، وفيه من الثقل ما فيه ، فتقلبان ألفا تخفيفا كما سبق؛ إذ ليس ثمة تجانس بين الواو والياء والفتحة قبلهما ، وفي تحركهما ثقل ترفضه العربية ، فكان لابد من القلب ألفا^(٢٢٠)، فتصيران (كسا ، وبناء) ، فيلتي ساكنان: الألف الزائدة، والألف المنقلبة عن الواو والياء ، وعندئذ لابد من الحذف أو التحريك على حد التخلص من الساكنين .

والألف الأولى لا تقبل التحريك ، ولا الحذف ؛ لأنها مزيدة لأجل المدة ؛ لئلا يلتبس بناء ببناء ، ولئلا يصير الممدود مقصورا.

ولمثل هذا لا يمكن حذف الألف الثانية ، ولكن يمكن تحريكها ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، فإذا تحركت صارت همزة ، والهمزة أقرب الحروف إلى الألف ، ولم تقلب واوا أو ياء ؛ لأن فيه رجوعا إلى ما فر منه ، فإذا قلبت الألف همزة صارت : (كساء ، وبناء)^(٢٢١).

وكذا فيما أصله همزة، ك صحراء وحمراء، والأصل : (حمري ، وصحري)، بالألف المقصورة للتأنيث ك (حبلى ، وسكري) ، ثم زيدت قبلها ألف أخرى للمد؛

(٢١٩) انظر : الكتاب ٢٣٧/٤ ، وسر الصناعة ٧٢/١ ، وشرح المفصل ٩/١٠ ، والإيضاح في

شرح المفصل ٣٩٢/٢ ، والممتع ٣٢٠/١ وشرح الشافية ٢٠٣/٣ .

(٢٢٠) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٩٢ .

(٢٢١) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية ص ٢٤٧ .

توسعا وتكثيرا لأبنية التأنيث ؛ ليصير له بناءان مقصور وممدود^(٢٢٢) ، فلما زيدت ألف أخرى للمد قبل ألف التأنيث المقصورة، صارت: (حمرأا ، وصحرأا) ، فالتق ألفان ساكنان : ألف المد وألف التأنيث، فكان لابد من الحذف أو التحريك ، ففي الأولى يمتنع الحذف؛ لأن ألف المد مرادة ، فهي مجتلبة لأجل المد ، فإن زالت زال الغرض منها. ويمتنع التحريك ؛ لأن ألف المد موضوعة على السكون ، فمتى حُرِكت زال المد المراد ، وصارت الكلمة مقصورة ، واختل البناء.

وفي الثانية: يمتنع الحذف لأنها علامة التأنيث، فلما يبق إلا تحريك الثانية؛ إذ الأواخر بالتغيير أولى ، فانقلبت همزة ، وصارت حمراء وصحرأ^(٢٢٣).
فلاحظ أن سبب قلب الألف همزة أمران :

الأول :أن اللغة تكره التماثل، وتتخلص من التماثلين بعدة طرق منها التخالف ، وقد التقى ألفان متماثلان، فكان لابد من المخالفة بينهما بقلب ثانيهما همزة.

الثاني: أن اللغة لا تبيح التقاء الساكنين، فكان لابد من تحريك أحدهما ، ولا يمكن تحريك أحدهما، وهو على حاله ، فأدى ذلك إلى قلب الألف همزة، كبقية أخواتها ، حتى يمكن تحريكها^(٢٢٤).

الموضع الثاني : أن تقع أحرف العلة الثلاثة بعد ألف (مفاعل) وشبهه ، بشرط أن يكون مدا زائدا في المفرد ، ك (رسالة ورسائل ، وعجوز وعجائز ، وصحيفة وصحائف).

فسبب القلب هنا التخفيف ؛ إذ وقعت الواو والياء بعد فتحة طويلة زائدة ، وهي ألف (مفاعل)، فلا بد من تحركهما في هذا الموطن ؛ لوقوعهما بعد الألف ، وفي تحركهما ثقل ترفضه طبيعة اللغة ، كذلك هناك ثقل ناشئ عن التقاء الألف والواو والياء بعضها مع بعض ، وهو أشد ثقلا، كذا انعدام التجانس بين هذه

(٢٢٢) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢١٤/٣ ، والمازني وابن جني في المنصف ١٥٤/١، والزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٠ وشرح الملوكي ص ٤٥٤.

(٢٢٣) انظر : شرح الملوكي ص ٤٥٣.

(٢٢٤) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٩٢.

الحروف والحركات ، فلم يكن بدّ من التخفّف من كل هذا إلى الهمزة التي تتحمل كل هذا الثقل؛ لما فيها من صفات الشدة والقوة ، بحيث تتحمل الحركة.

وهذا يظهر في تفصيل ابن جني بتحليله الدقيق المعهود سبب إبدال أحرف العلة همزة في باب (مفاعل) بأن هذا البديل الأصل فيه الألف ،(رسالة) وما شابهها ، فهي إذا جمعت على مفاعل جاءت ألف الجمع ثالثة ، ووقعت بعدها الألف التي في المفرد ، فيلتقي ألفان ، فلم يكن بدّ من حذف أحدهما أو تحريكه ، على حدّ التقاء الساكنين.

ولا يمكن تحريك الأولى لأنها موضوعة على السكون ، وهي علامة الجمع ، فلو تحركت لزلت هيئتها ، وانقلبت حرفا آخر غير الحرف الموضوع للدلالة على الجمع ؛ لأنها إنما تدل عليه إذا كانت ساكنة على لفظها ، ولا يمكن حذفها لنلا يتغير البناء.

وأما الألف الثانية فلا يمكن حذفها أيضا ؛ لأن هذا الجمع - مفاعل - وزنه لابد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور يقع بينهما حرف الإعراب ، فلو حذفت لتغير بناء الجمع، فلم يبق إلا تحريكها بالكسر لتوافق الحركات في صيغة مفاعل ، فلو حُرِّكت انقلبت همزة ، فصارت (رسائل)، ثم شُبِّهت الياء في (صحيفة) والواو (عجوز)بألف (رسالة) ؛ لأن قبل كل واحدة منها حركة من جنسها ، وجميعها سواكن ، فجرت الواو والياء مجرى الألف في قلبها همزة.

وإنما كان الأصل فيه الألف ؛ لأنه أقعد في المد من الواو والياء ، ثم حملتا عليه^(٢٢٥).

إذن فوضّح أن العلة من القلب هو الخفة من ثقل توالي الألفين ، ولم يكن بدّ من حذف أحدهما أو التحريك ، والألف الأولى لا يمكن حذفها ولا تحريكها ، والثانية لا يمكن حذفها ، فلم يبق إلا تحريكها ، الذي ينتج عنه همزة ، وكل ذلك تخلصا من ثقل التقاء الألفين.

(٢٢٥) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٢٦/١ ، والهمزة دراسة لغوية ص٢٣٢.

وليس الغرض من الإعلال هنا الخفة ودفع الثقل فحسب ، بل له ، وللفرق بين ما ليس له حركة في الأصل ، وهو المد الزائد ، وما له حركة في الأصل ، وهو غير المد ، أو المد الأصلي، فأعلوا الزائد فقط دون غيره ، ومن ثم اشترطوا أن تكون المدة زائدة في المفرد^(٢٢٦) ، فلو كانت أصلية لم تقلب ، ومن ثم شدّذوا القلب في (مصائب ، ومعائش) ، لكونه في الأولى مبدلاً من أصل ، وفي الثانية أصلاً^(٢٢٧).

فبان من كل هذا أن الغرض الرئيس من إبدال أحرف العلة همزة هو تخفيف الثقل الناشئ عن تحرك أحرف العلة ، أو ثقل التقائها ، أو كراهة البدء بالثقل في اجتماع الواوين في أول الكلمة، كما في (أواق ، وأواصل).

* وإذا كانت أحرف العلة تبدل همزة لهذه الأسباب ، فكذاك عكسه ، وهو إبدال الهمزة ياء أو واو في موضع الجمع ، والجمع أثقل من المفرد.

وقد وضع الصرفيون لذلك قاعدة : أن الهمزة تقلب ياء أو واو في الجمع الذي على زنة مفاعل، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، فتقلب واوا كـ (هراوة وهراوى) ، وتقلب ياء، كـ (خطيئة وخطايا ، وقضية وقضايا ، ومطية ومطايا)^(٢٢٨).

فنلاحظ أن هذه الكلمات صار جمعها على ما هو عليه بعد عدة مراحل من مراحل القلب ،تصل إلى خمسة ، كما في (خطايا ، وهراوى) ، أو إلى أربعة ، كما في (قضايا) ، وكل مرحلة تحددها قواعد التخفيف المختلفة ، من المجانسة ، وثقل التماثل ، وغير ذلك^(٢٢٩).

ثم نترك تلك الصورة المتعلقة بأحرف العلة وإعلالها ، إلى صورة أخرى من صور التخفيف ، وقاعدة أخرى من قواعده ، هي :
سابعاً : التخلص من ثقل التقاء الساكنين ؛ طلباً للخفة .

(٢٢٦) انظر : شرح الشافية للرضي ١٣٤/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف ص٢٠٢.
(٢٢٧) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٠٩/١ ، والممتع في التصريف ٣٤٠/١.
(٢٢٨) انظر : التصريح ٣٧١-٣٧٢ ، وشذا العرف ص١٢٧ ، والنحو الوافي ٧٦٩/٤.
(٢٢٩) انظر ذلك في : المقتضب ٢٧٧/١ ، والتصريح ٣٧١/٢-٣٧٢ ، وظاهرة التخفيف في النحو ص١٩٨.

يعدّ التقاء الساكنين مظهراً من مظاهر الثقل، جنحت اللغة إلى التخلص منه، وعدم اغتفاره، إلا في مواضع ضبطها العلماء^(٢٣٠).

وهو ظاهرة صوتية، مرجعها إلى تعدّد النطق بالساكنين ملتقيين من غير تخلص؛ لثقله، وثقله راجع - كما علل ابن يعيـش- إلى عدم إمكانه؛ من قبل أن الحرف الساكن كالوقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بالساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما^(٢٣١).

ومن القواعد الصوتية: "ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن"، و"ليس في اللغة التقاء الساكنين"، و"من قواعد اللغة الوقف بالسكون". وهلمّ جرا^(٢٣٢).

وكان سبب التخلص من التقاء الساكنين سبب صوتي يتعلق بثقل توالي المثليـن.

وعلى الرغم من أن التخلص من الساكنين عدولٌ عن القاعدة، إلا أن هذا العدول يغتفر لطلب الخفة، وتخلصاً من الثقل.

فلو أننا نظرنا إلى فعل الأمر في جملة (اكتب الدرس)، لوجدنا أن القاعدة الأصلية تحكم فعل الأمر بالبناء على السكون، ولكن في توالي الباء الساكنة في آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها في النطق ثقلٌ يدعو إلى طلب الخفة، ومن هنا يسعى الاستعمال إلى هذه الخفة المطلوبة، فتكسر الباء بحسب قاعدة التقاء الساكنين^(٢٣٣).

فقد تحكم ضابط التخفيف هنا في العدول عن أصل القاعدة، وكان السياق والاستعمال تطلب غير ما قرره النظام اللغوي، فالنظام اللغوي قرر السكون، والاستعمال والسياق قرر التخلص من هذا السكون، وعمدت اللغة رغبة في

(٢٣٠) اغتفر التقاؤهما في الوقف، أو حين يكون الأول من الساكنين حرف مدّ ولين، والحرف الثاني مدغماً في مثله. انظر: شرح المفصل ١٢١/٩ - ١٢٢.

(٢٣١) شرح المفصل ١٢٠/٩.

(٢٣٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٥.

(٢٣٣) انظر: اللغة والنقد الأدبي ص ١١٨، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٨١.

التخفيف وتخلصا من الثقل إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدة فرعية خاصة ،
أو نظاما فرعيا ضيقا ، يسمى التخلص من التقاء الساكنين .

ومن ثمَّ يكون التخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعية من ظواهر السياق ،
وتكون الصلة الوحيدة بينه وبين نظام اللغة هي صلة التعارض ، وهي صلة
سلبية^(٢٣٤).

والتخلص من التقاء الساكنين بإحدى طريقتين : إما بالتحريك ، وإما
بالحذف، إذا كان أولهما مدّة، وإذا كان ذلك ، فالمدّة أولى بالحذف ؛ لكونها حرف
علة ، ولكون الثاني حرفا صحيحا، كـ(خف ، وبِغْ ، وقُلْ). والأصل : (خاف ، وباع ،
وقال).

فإذا كان الساكن حرفا صحيحا ، كان القياس في التخلص من التقاء
الساكنين بتحريك الأول من الساكنين ؛ لأن سكونه منع النطق بالساكن الثاني ،
كما يقول سيبويه : "وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان.
وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة"^(٢٣٥).

إلا أنه قد يعدل عنه إلى تحريك الساكن الثاني دون الأول ، فمثلا في (أين ،
وكيف) لو حُرِّك الساكن الأول (الياء) لانقلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
وكلمة (منذ) حُرِّك الثاني ؛ لأن تحريك الأول سيذهب وزن الكلمة ، فلا يعلم هل هو
ساكن الوسط أو متحرك؟ كما أنه قد يمتنع تحريك الأول للزومه السكون ، فليجأ
إلى تحريك الثاني ، كالألف في (رجلان وغلامان) ، والواو في (مسلمون
وصالحون)^(٢٣٦).

وسواء حُرِّك الأول أو الثاني ، فالغاية واحدة ، فالتحريك لالتقاء الساكنين
سواء الأول أو الثاني: عملية صوتية غايتها طلب الخفة ، والهرب من الاستثقال؛
ليسهل النطق.

(٢٣٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٦ .

(٢٣٥) الكتاب ٤/١٥٢ .

(٢٣٦) انظر : مجموعة شروح الشافية ١١٢/٢ ، وجمع الهوامع ٤٠٨/٣ - ٤٠٩ ، وأثر
الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ص ٢٩١ .

أما عن الحركة التي يأتي بها العربي عند التقاء الساكنين فليست حركة أصلية ، وإنما هي صُوِّتٌ جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين ، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز^(٢٣٧).

ولكونها ليست حركة أصلية اختلف فيها :

- فقيل: الكسرة هي الحركة الأصلية في هذا الباب ؛ لأن الكسر نظير الجزم ، ألا ترى إلى اختصاص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال ، فلما اختص كل واحد منهما بنوع ، صارا نظيرين ، فلما أرادوا تحريك المجزوم للتقاء الساكنين ، حُرِّك بحركة نظيرة ، وهي الكسرة ، وجرت بقية السواكن عليه^(٢٣٨) ، فكان الأولى التحريك بحركة كان السكون عوضا عنها على سبيل المقاصّة والمعاضة ، كما يقول النحاس : "واختير الكسر ؛ لأنه أخو الجزم"^(٢٣٩).

وقيل : اختير الكسر ؛ لرفع اللبس والتوهم أن الكسر للإعراب حينئذ ؛ لأن الكسر لا يكون إعراب إلا بمصاحبة التنوين ، أو ما يعاقبه من (أل) أو الإضافة ، ومن ثم إذا اضطر للتخلص من تلاقي الساكنين كان التحريك بالكسر أولى ؛ لأنه لا يوهم أنه للإعراب حينئذ .

إلى جانب أنهم لو حركوا المجزوم للتقاء الساكنين بالضم أو بالفتح ؛ لأدى ذلك إلى التباس حركته بالحركة الحادثة عن العامل .

كقولك -مثلا- : (لا يخرج الغلام) ، ومرادك : أن تنهاه عن الخروج ، وهي جملة لا تحتل التصديق ولا التكذيب ، ولو حُرِّك بالضم للساكنين ، لكان خبرا منفيا واحتمل التصديق والتكذيب ، ولولا اختلاف الحركة في ذلك لالتبس النفي بالنهي^(٢٤٠).

(٢٣٧) انظر : دراسات في علم اللغة د / كمال بشر ص ١١٤ .

(٢٣٨) انظر: الأمالي الشجرية ٣٧٥/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٩، وشرح الشافية ٢٣٥/٢ .

(٢٣٩) إعراب القرآن للنحاس ٧٤/١ .

(٢٤٠) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٧٥/٢ ، وأثر الحركات في اللغة العربية ص ٢٨٤ .

ثم إن النفس إذا خُلِيت وسجّيتها مالت إلى الكسر ؛ لإزالة كُلفة النطق بالساكن ، سواء كان الساكن في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها^(٢٤١) ، أشار إلى ذلك سيبويه في قوله : "كسروا إذا كان من كلامهم أن يكسروا التقى ساكنان"^(٢٤٢).

—وقيل:الفتح ؛ لكونه أخفّ الحركات.

—وقيل : يحرّك أحد الساكنين من غير تعيين حركة خاصة تكون هي الأصل، ويكون تعيينها على وجه يخصها ، فقد تكون الكسرة ، أو الفتحة ، أو الضمة^(٢٤٣). ويمكن القول أن هناك عاملين يتدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، هما :

١-إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتح، وإيثار الميم للضم، في قولهم: (اخشوا القوم، وجزأؤهم العقاب)، وذلك لأن الضم بعض الواو، والميم تستلزم إسهام الشفتين في نطقها ، بصورة تشبه إسهامها في نطق الواو.

٢-الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو أمر يلجأ إليه المتكلم دون قصد ؛ تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي^(٢٤٤).

بل ربما جازت الحركات الثلاث في موضع واحد ، كما في قوله تعالى : "قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا"^(٢٤٥) ، بالكسر في (قُم)، على أصل الباب ، وهي قراءة العامة ، وبالضم على قراءة بعضهم ؛ إتباعاً لضم ما قبله ، وبالفتح ؛ جنوحاً إلى خفة الفتح، كما في قراءة شاذة خارجة عما جاء به الجمهور^(٢٤٦).

(٢٤١) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢١٠ - ٢١١ ، وشرح الشافية لليزدي ١/٢٥١.

(٢٤٢) الكتاب ١٥٢/٤ .

(٢٤٣) انظر : المساعد ٣/٣٣٨ ، والهمع ٣/٤٠٩ ، وأثر الحركات في اللغة العربية ٢٨٣.

(٢٤٤) انظر : من أسرار اللغة ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والتقاء الساكنين في ضوء التعليل الصوتي ص ٦٥٢ ، وأثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ص ٢٨٤.

(٢٤٥) سورة المزمل الآية ٢.

(٢٤٦) انظر : البحر المحيط ١٠/٣١١ - ٣١٢.

فالكل جائز ؛ لأن الغاية واحدة ؛ إذ الغرض في هذه الحركة إنما التبليغ به هرباً من اجتماع الساكنين، فبأيّ الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمري إن الكسر أكثر، فأما ألا يجوز غيره فلا^(٢٤٧).

وإنما أجيّزت تلك اللغات الثلاث ؛ لأن الغرض في ذلك -كما يقول ابن جني - إنما هو التبليغ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها، فإذا وقعت من أي أجناسها كانت أقنعت في ذلك^(٢٤٨).

ثامناً - توالي الأمثال مكروه ومستثقل^(٢٤٩).

من القواعد والصور المرتبطة بالتخفيف : كراهية توالي المثليين ؛ لما فيه من الثقل .

ويقصد بالمماثلة هنا : المقاطع ذات الأصوات الصامتة المتماثلة ، أو المتقاربة في المخرج^(٢٥٠).

فالتبليغ لا ينفر من توالي المتخالفات ، وإن كانت مكروهة ، كما ينفر من توالي المتماثلات ؛ إذ مجرد التوالي مكروه ؛ لما فيه من الثقل على اللسان، وكلّ كثير عدوّ للطبيعة^(٢٥١).

وقد أكد ذلك سيبويه في قوله : "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"^(٢٥٢).

ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا من الأفعال رباعيّين ، ولا من الأول خماسياً ، فيه حرفان أصلان متماثلان متصلان ؛ لثقل البنائين ، وثقل المثليين ،

(٢٤٧) انظر : المحتسب ٣٣٦/٢.

(٢٤٨) انظر : المحتسب ٥٤/١ - ٥٥.

(٢٤٩) انظر : إيجاز التعريف في علم التصريف ص ٨٨، ١٣٧، ١٤١، وشرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٩/١، وحاشية الصبان ١٨٢/١.

(٢٥٠) انظر : بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٧.

(٢٥١) انظر : شرح الشافية للرضي ١٨/٢.

(٢٥٢) الكتاب ٤١٧/٤.



لاسيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيا من الأسماء والأفعال ، ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك ، إلا وأحدهما زائد^(٢٥٣).

وجملة الأمر أن اجتماع المثلين عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ، ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان .
وكان الخليل يشبه ذلك - تشبيها حسيا - بمشي المقيّد ؛ لأنه يرفع رجله ، ويضعها في موضعها ، أو قريب منه ؛ لأن القيد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة^(٢٥٤) .

وكذا فعل الجاربردي ، فالتقارب المفرط يجعل اللفظ عنده بمنزلة حجلان المقيّد ، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد ، وبعضهم شبهه بإعادة الحديث مرتين ، وكل ذلك مستكره ، بل إذا كرّر طعام واحد تلتذّه النفس ملته وكرهته ، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل ، إذا رجع إليه بعينه^(٢٥٥).

لكل هذا لجأت اللغة إلى الفرار من ثقل توالي المثلين ، بالمخالفة بينهما ، وهذه المخالفة تتحقق بالحذف ، أو بالإبدال ، أو بالفصل بينهما ، أو بالإدغام .

وقد أشار الفارسي إلى هذه الطرق في قوله : "فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت ، خففت تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف"^(٢٥٦).

وكذا أشار السيوطي ، فقال : " اجتماع الأمثال مكروه ، ولذلك يفرون منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل"^(٢٥٧).

ومن خلال الجمع بين النصين نجد أن طرق المخالفة بين المثلين : الحذف ، والقلب (الإبدال) ، والفصل ، والإدغام .

والتخلص من توالي الأمثال بهذه الطرق يعتبر عدولا عن الأصل ، ومرجعه إلى ذوق الناطق وحسه ؛ لأن هناك ذوقا وعرفا لغويا عند العرب جعلهم ينفرون من

(٢٥٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣ .

(٢٥٤) انظر : شرح الملوكي ص٦٧٢ .

(٢٥٥) انظر : شرح الشافية للجاربردي ص٣٢٧ .

(٢٥٦) الحجة للقراء السبعة ٢٠٨/١ .

(٢٥٧) انظر : الأشباه والنظائر ٢٣/١ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص٥٦ .

توالى الأمثال والأضداد، ويألفون توالى الأشتات ، فإذا ما توالى مثلاً أو متقاربان حق للناطق أن يتخلص منهما بطريقة من الطرق السابقة مما يراه مناسباً للذوق العربي ، والسبب في ذلك مرجعه إلى الاستثقال ، أو إلى الاقتصاد في جهد المتكلم^(٢٥٨).

وفيما يلي دراسة لهذه الطرق ، لبيان أثر التخفيف فيها.
الطريقة الأولى- الحذف.

يعدّ الحذف مظهراً من مظاهر التخفيف ؛ إذ لا يلجأ إلى الحذف إلا لنوع من الثقل اللفظي.

وهذا التخفيف بالحذف يساعده كثرة الاستعمال وشيوعه ، فكثير من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيف ، وأن كثرة الاستعمال تجيء معها الرغبة في التخفيف في كثير من الصيغ التي تحتاج إلى ذلك^(٢٥٩).

ويعدّ الحذف إحدى الطرق التي يلجأ إليها عند توالى المثليين ، فإذا ما تلاقى في العربية مقطعان صوامتهما متماثلة ، سواء كانا في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها ، فكثير ما يكتفي بواحد منهما ، بسبب الارتباط الذهني بينهما^(٢٦٠).
والغاية من ذلك تيسير النطق ، وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

والأمثلة على ذلك كثيرة: من ذلك حذف أحد المثليين في أول الكلمة، كحذف إحدى الهمزتين ، فالعربية تلتزم حذف إحدى الهمزتين إذا التقيا في مقطعين متوالين ؛ تخفيفاً للثقل، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان ، فتحققاً^(٢٦١) ، وهذا ما أجمع عليه اللغويون ، لم يخالف في ذلك إلا الحصريّ ، فإنه كان لا يرى بأساً من تحقيق الهمزتين ، وقد نقده سيبويه في ذلك في قوله : "وزعموا أن ابن

(٢٥٨) انظر: الأصول د/تمام حسان ص ١٢٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي

(٢٥٩) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٦٨.

(٢٦٠) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣٠٠، ووفقاً للغات السامية ٨٩.

(٢٦١) انظر: الكتاب ٤/٤٤٣.

أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء^(٢٦٢).

ومن الأمثلة على حذف إحدى الهمزتين ما يحدث في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة ، نحو (أكرم)، فالمضارع منه (أكرم) ، وأصله: (أأكرم) ، بهمزتين ، فعمدت اللغة إلى المخالفة بينهما؛ اقتصادا في الجهد ، عن طريق حذف إحدهما ، وهي الهمزة الثانية من (أأفعل) - همزة الفعل - نظرا للوظيفة اللغوية التي تؤديها همزة المضارعة ، ومن ثم أصبح الفعل (أكرم) ^(٢٦٣).

وقد كان القياس في تخفيف الهمزتين هنا القلب واوا ، فيقال: (أوكرم ، وأوحسن) ، كما قالوا: (جون) في (جؤن) ، إلا أن التخفيف في (جون) جائز ، وفي (أوكرم) واجب ؛ لاجتماع الهمزتين، إلا أنهم كرهوا قلبها واوا؛ لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال في الأمر ، فتقع الواو أولا ، وذلك مما يكرهونه.

ألا ترى أنهم لا يزدونها أولا ، وإذا وقعت أولا تسببوا في قلبها إلى غيرها كما في (تراث، وإشاح)، وكل ذلك لكراهية الواو أولا، مع أنهم بعرضية أن يدخل عليها واو العطف، فيجتمع واوان، وذلك أبلغ في الثقل، ألا ترى أنهم قالوا في جمع (واصلة وواقية) : (أواصل وأواق)، فقلبوا الأولى همزة ؛ فرارا من الجمع بين واوين. فلما كان اتباع القياس يؤدي إلى ما ذكر أزموها الحذف^(٢٦٤).

و يضاف إلى ذلك سبب يتعلق بالتخفيف ، هو : أن هذا الحذف من التخفيف البليغ الذي يساعده كثرة الاستعمال ، فهو ملتزم لكثرة الاستعمال؛ "لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ ، والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب"^(٢٦٥).

(٢٦٢) انظر : الكتاب ٤/٤٤٣.

(٢٦٣) انظر : الأصول في النحو ٣/٣٣٣، وعلل النحو ١٨٣، والمفتاح في الصرف ١٠٠.

(٢٦٤) انظر : شرح الملوكي ص ٥٣١، والأمالى الشجرية ٢/١٨٨.

(٢٦٥) انظر : شرح الشافية لنقرة كار ص ١٦٠ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٦٧.

ثم أتبع الحذف في سائر أفعال المضارعة من صيغ الفعل ؛ طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ ليجرى الباب في التخفيف على منهاج واحد ، على الرغم من أنه لا تلتقي همزتان في (تكرم ، ونكرم ، ويكرم) ^(٢٦٦).

وكان سبب حذف الهمزة في مضارع باب (أكرم) سبب صوتي يتعلق بثقل توالي المثليين ، أما الذي أحدث حذف الهمزة في أخواته من أفعال المضارعة ، على الرغم من زوال السببين ، هو عامل خارج عن النطق ، وهو القياس الذي هو انسجام النظام الصوتي واطراد التغيرات ، فعَمَّ الظاهرة على جميع الأمثلة ، وهذا مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشابهة والمحافظة أن تجري الأبواب على سنن واحد ، فقد حملوا الحذف مع بقية حروف المضارعة ، لا للاستئثار كما كان مع الهمزة ، بل لتساوي حروف المضارعة في حذف الفاء معها ، كما حذفوا فاء الفعل (الواو) في أخوات (يُعد) ؛ نحو "أَعِدْ، وَنَعِدْ، وَتَعِدْ" ؛ حملا عليها. كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفَرَة الاختلاف ^(٢٦٧).

وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به ^(٢٦٨) ، والدليل على أنه في حكم المنطوق به أنه قد يأتي على الأصل في الضرورة فتظهر الهمزة ^(٢٦٩) ، كما في قول الراجز:

فإنه أهلٌ لأن يُؤكرما ... ^(٢٧٠)

(٢٦٦) انظر : الأصول في النحو ٣/٣٣٣ ، وعلل النحو ١٨٣ ، وشرح الملوكي ص ٥٣٢.
(٢٦٧) انظر : الأصول في النحو ٣/٣٣٣-٣٣٤، والإنصاف ١٢/١-١٣ ، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ص ٥٤ .

(٢٦٨) من القواعد التي ذكرها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل ٤١/٢ .
(٢٦٩) انظر : علل النحو ١/٥٥٩ ، وشرح الملوكي ص ٥٢٨ ، وارتشاف الضرب ١/٢٤٠ .
(٢٧٠) هذا بيت من الرجز: وقاله أبو حيان الفقعسي كما في التصريح ٢/٣٩٦ ، والشاهد في قوله: " يؤكرما " حيث جاء بالفعل تاماً وهو ضرورة. وينظر البيت في: المقتضب ٢/٩٨ ، والمنصف ١/٣٧ ، ١٩٢ ، ١٨٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨ .

ولم يقتصر الأمر على حذف أحد المثلين في أول الكلمة ، بل تخطاه إلى وسط الكلمة ؛ إذ الغاية واحدة ، هي طلب الخفة ، فإذا توالى مثلان في وسط الكلمة ، فإن العربية تخالف بينهما بحذف أحدهما .

ومثال ذلك : حذف العين في الفعل المضاعف في (ظَلَّلَ ، حَسَسَ ، مَسَسَ) تقول عند إسنادها إلى تاء الفاعل : (ظَلَّتْ ، وَأَحَسَّتْ ، وَمَسَّتْ) ، والأصل: (ظَلَّلَتْ ، وَأَحَسَّسَتْ ، وَمَسَّسَتْ) ، فيجتمع في حشوه مثلان ، فيحذف أحد المثلين^(٢٧١) ، وعليه قوله تعالى : " فَظَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ " ^(٢٧٢) ، وقوله تعالى : " ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَافِيَا " ^(٢٧٣).

وهذا الحذف يعتبر عدولا عن القياس ؛ إذ حذفوا عين الفعل ، والأصل الإتمام، وعلى هذا نصّ سيبويه ، إذ ساقه في باب ما شذ من المضاعف ، وقال بعد أن حكى هذه الأمثلة : " وليس هذا النحو إلا شاذاً . والأصل في هذا عربيّ كثير . وذلك قولك : أَحَسَّسْتُ ، وَمَسَّسْتُ ، وَظَلَّلْتُ " ^(٢٧٤).

وكذا نبه عليه ابن جني في قوله : " وهذا كله لا يقاس عليه ؛ لا تقول في شَمَمْتُ : شَمْتُ ، ولا شِمْتُ ؛ ولا في " أَقْضَضْتُ : أَقْضْتُ " ^(٢٧٥).

ويمكن أن يفسر الحذف في المضاعف الصحيح في ضوء التشابه والنظائر ، بقياس المضاعف الصحيح ، على معتل العين^(٢٧٦) ، كما في إسناد (ليس ، وأراد ، وقام) إلى تاء الفاعل ، فتقول: (لَسْتُ ، أَرَدْتُ ، قَمْتُ) بحذف العين ، فيحمل الصحيح على المعتل . هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وأما الذين قالوا: ظَلْتُ وَمَسْتُ فشبهوها بَلَسْتُ، فأجروها في فَعَلْتُ مجراها في فَعَلَ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا" ^(٢٧٧).

(٢٧١) انظر: الكتاب ٤/٤٢٢، والمقتضب ١/٣٨٠، والأصول في النحو ٣/٤٣٣، والخصائص ٢/٤٤٠، ٥٦.

(٢٧٢) سورة الواقعة ٦٥.

(٢٧٣) سورة طه ٩٧.

(٢٧٤) الكتاب ٤/٤٢٢.

(٢٧٥) الخصائص ٢/٤٤١.

(٢٧٦) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٧٤.

(٢٧٧) الكتاب ٤/٤٢٢، وكذا أشار إلى هذا المبرد في: المقتضب ١/٣٨٠.



وهذا الحذف راجع إلى التخفيف الذي يعضده كثرة الاستعمال ، كأنه لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة ، وهو الساكن من المثلين ، لاسيما أنه لهجة عُزَيْت إلى بني سليم^(٢٧٨) ، كما عُزِي الحذف مع فتح الفاء إلى بني عامر وبني تميم^(٢٧٩)، وعُزِي هذا الحذف مع كسر الفاء الذي نقل إليها من العين إلى أهل الحجاز^(٢٨٠).

ولكونه لهجة لبعض العرب ذهب الشلوبيين - كما نسبه إليه أبو حيان - إلى اطراده في أمثال هذه الأفعال المضاعف^(٢٨١)، مخالفا ما ذهب إليه سيبويه وابن جني من القول بشذوذه وعدم قياسه، كما سبق ذكره.

وعلى هذا الأساس - من المخالفة بين المتماثلين المتتابعين في الحشو بحذف أحدهما - نفسر قراءة عمارة بن عقيل (ت: ٢٣٩ هـ)^(٢٨٢) : " وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ " - بحذف التنوين من اسم الفاعل وإعماله فيما بعده -.

وقد انتقد النحاة هذه القراءة ، فهي من وجهة نظرهم ليست قوية في القياس^(٢٨٤) ، وقد اتخذ ابن جني من هذه القراءة دليلا على أن العربي قد يتصرف أحيانا في اللغة ، فيتكلم بلغة غيرها أقوى منها^(٢٨٥).

لكننا يمكن أن نفسر قراءة عمارة هذه بأنها لا تزيد على كونها مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية ، وذلك طلبا للخفة، فقراءة هذه الآية بالتنوين سينشأ عنه توالي نونين من حيث الواقع اللغوي : نون قصيرة (التنوين)، وأخرى طويلة (النون المشددة في النهار)، وهما يشكلان ثلاث نونات من

(٢٧٨) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٠/٧ .

(٢٧٩) انظر : المصباح المنير ٦٨٦/٢ ، وتكملة في تصريف الأفعال ٢٧/٤ .

(٢٨٠) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦ ، والتصريح ٣٩٧/٢ .

(٢٨١) انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٧/١ .

(٢٨٢) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي: فصيح، من أحفاد جرير الشاعر. كان النحويون في البصرة يأخذون عنه اللغة. انظر : الأعلام ٣٧/٥ .

(٢٨٣) سورة يس من الآية ٤٠ ، و انظر : القراءة في المحتسب ٨١/٢ .

(٢٨٤) انظر : الخصائص ٣٧٤/١ ، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣٠٩ .

(٢٨٥) انظر : الخصائص ١٢٥/١ ، والمحتسب ٨١/٢ .

حيث الوظيفة اللغوية التي يؤديها الصامت الطويل، ففي الوصل اتصلت نون التنوين بالنون المشددة بعدها، ولا يخفى ما في مثل هذا التابع من ثقل.

فما كان من القارئ إلا أنه خالف بين هذه الأمثال المتتابعة عن طريق التخلص من التنوين^(٢٨٦). والغرض من ذلك طلب الخفة، كما أشرت، وهذا ما قصده القارئ ونص عليه نفسه في رواية حكاها أبو جعفر النحاس - نقلا عن الاخفش الأصغر عن المبرد - قال: "قال أبو جعفر: حدثنا محمد بن الوليد وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ "وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ" فقلت ما هذا؟ قال: أردت سابق النهار فحذفت التنوين لأنه أخف"^(٢٨٧).

كما أننا لا نستطيع أن نفسر عدم صرف كلمة (أشياء) في قوله تعالى: "لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ"^(٢٨٨)، إلا على أساس ما نحن فيه من المخالفة الصوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية؛ لأن جرّها وتنوينها في هذا السياق سينشأ عنه تتابع مقطعين متماثلين: تنوين الكسر في (أشياء)، و(إن) الشرطية التي تليها، ولا شك أن تتابع هذين المقطعين في النطق (إن إن) فيه ثقل واضح، فما كان من اللغة إلا أن فرقت بين هذين المقطعين المتماثلين المتتابعين في صوامتهما بأن خالفت بينهما بحذف التنوين من (أشياء)، فصارت: (أشياء إن)، ثم خالفت بين الحركتين المتتابعتين بأن حولت الكسرة إلى فتحة؛ لتفادي تتابع الأمثال، فصارت: (أشياء إن)، وهذا اجتهد في التعليل الصوتي لمنع صرف كلمة (أشياء) في هذا السياق^(٢٨٩). وللسلف الكرام تعليقات أخرى غير ذلك لا يسع المقام لذكرها^(٢٩٠).

(٢٨٦) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣٠٩.

(٢٨٧) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٦٧/٣.

(٢٨٨) سورة المائدة من الآية ١٠١.

(٢٨٩) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣١٠.

(٢٩٠) انظر أقوالهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧١/٢.

ولم يقتصر الأمر على حذف أحد المثلين في أول الكلمة ، أو وسطها ، بل تخطاهما إلى حذف أحد المثلين في آخر الكلمة ، كما نرى في حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة ، عند اتصالها بنون الوقاية ، كما في قول الأعشى:

أَبَاوَتِ الَّذِي لَأَبْدَأَنِّي .: مُلَاقٍ لَأَأَبَاكِ تُخَوِّفِينِي^(٢٩١)

والأصل : تخوفيني ، فحَقَّفَ المثلين بحذف أولهما ، وهو نون الرفع^(٢٩٢) ، وهو في القرآن كثير ، لكنه جائز وليس بلازم ، إذ يجوز الحذف ، ويجوز الإدغام ، ويجوز الفك^(٢٩٣) ، كما في قوله تعالى : "قُلْ أَغَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي"^(٢٩٤) ، فبالوجه الأول - أي الحذف - قرأ نافع: "تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ". وقرأ ابن عامر: "تَأْمُرُونِي" - بالفك. وقرأ الباقر بالإدغام^(٢٩٥).

وزعم قوم: أن المحذوف في نحو: "تَأْمُرُونِي" هو الثاني، وليس كذلك.

بل المحذوف هو الأول، نص على ذلك سيبويه^(٢٩٦).

وكذا حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة عند توكيدها بنون التوكيد ، كما في (لتضربان ، ولتخرجان) ، والأصل : لتضربانن ، ولتخرجانن^(٢٩٧) ، فمع التوكيد تتابع نونان : قصيرة ، وطويلة ، ومن حيث الوظيفة اللغوية ثلاث نونات ، ولهذا - طلبا للحنة ، وتيسيرا في النطق ، واقتصادا للجهد - خولف بينهما بحذف نون الرفع ، دون نون التوكيد ؛ لأنها جاءت لغرض التوكيد ، والحذف ينافيه^(٢٩٨).

(٢٩١) من الوافر نسبة البغدادي في الخزانة ٢/ ١٨٨ لأبي حية النمير، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٦٢ للأعشى ولم أره في ديوانه . وفيه شاهدان: "لا أبالك" أصله الإضافة، وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة. وتخوفيني: الأصل: تخوفيني، فحذفت إحدى النونين. وانظر: المقتضب ٤/ ٣٧٥، والخصائص ١/ ٣٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٥.

(٢٩٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٨٥.

(٢٩٣) انظر: المقتضب ١/ ٣٨٧، وإيجاز التعريف في التصريف ص ٢١٢.

(٢٩٤) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

(٢٩٥) انظر: البحر المحيط ٩/ ٢١٨، وكتاب السبعة ص ٥٦٣، والنشر ٢/ ٣٦٣.

(٢٩٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٩-٥٢٠. وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨.

(٢٩٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٩، وشرح الأشموني ١/ ٤٦، ٣/ ١٢٥، وحاشية الصبان ١/ ٩٢.

(٢٩٨) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣١٩.

وكذا في حذف نون الوقاية من الحروف الناسخة (إِنِّي وكَأَنِّي ولكُنِّي) ، فقد اجتمع ثلاث نونات، فحذفت نون الوقاية ، طلبا للخفة ، وسهّل ذلك وعضّده كثرة الاستعمال ، كما يقول سيبويه : "فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إِنِّي ، وكَأَنِّي ، ولعلي ، ولكُنِّي؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء"(٢٩٩).

وهكذا رأينا أن اللغة تتخلص من توالي المقاطع المتماثلة سواء كانت أولا، أو حشوا ، أو آخرًا، فتحذف أحدهما ، وذلك ما يسميه اللغويون بكراهة توالي الأمثال. **المخالفة بين المتقاربين بالحذف .**

لم يقتصر الأمر على كراهة توالي المثليين ، والتخلص منه ، بل يحدث ذلك في المتقاربين ، فاللغة تكره توالي المتقاربات ، كما تكره تتابع الأمثال؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جدا يجهدا ويثقل عليها ، ولذا تكره اللغة تتابع الأصوات المتقاربة(٣٠٠).

ودليل ذلك ما قاله الفارسي : " وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال ، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة ، كما يدغمون الأمثال؟ فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف"(٣٠١).

فإذا اجتمعت الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة أو في سياق صوتي واحد ، تخلصت العربية بعدة طرق ، منها المخالفة بالحذف .

ومن صور ذلك : حذف التاء من (استطاع) بقولهم : (استطاع يستطيع) ، كما في قوله تعالى: "فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا"(٣٠٢).

(٢٩٩) الكتاب ٣٦٩/٢ ، و انظر : المقتضب ٣٨٦/١ ، والأصول في النحو ١٢٢/٢ .

(٣٠٠) انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص ٣٢٤ .

(٣٠١) الحجة للقراء السبعة ١/١٥٥ .

(٣٠٢) سورة الكهف من الآية ٩٧ .

فالطاء والتاء من مخرج واحد ، فحذفت التاء لذلك ، وقد وضح ذلك الأخفش في قوله : " وقال (فَمَا اسْطَاعُوا) ؛ لأن لغة للعرب تقول : "اسْطَاعَ" "يسْطِيع" يريدون به "اسْتَطَاعَ" "يسْتَطِيع" ، ولكن حذفوا التاء اذا جمعت الطاء ؛ لأن مخرجهما واحد ، وقال بعضهم "اسْتَاعَ" فحذف الطاء لذلك^(٣٠٣). وهو حذف جانز بدليل ذكرها في تمام الآية.

ومن ذلك أيضا: كلمة "بني" الداخلة على معرف باللام القمرية، مثل: بلحارث، وبلهجوم، وبلعنبر، وبلقين، يعني: بني الحارث، وبني الهجوم، وبني العنبر، وبني القين.

فإنهم حذفوا الياء من (بنى)؛ لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفوا حذف النون كراهة؛ لاجتماع المتقاربين ، كما كرهوا اجتماع المثليين، فحذفوا الأول^(٣٠٤). وقد عده سيبويه شاذًا ، فقال: "ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث، بحذف النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك؛ لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتي المخرج، حذفوها"^(٣٠٥).

وقوله : " فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك " فيه إشارة إلى عدم حذف النون في (بني النجار) ؛ حتى لا يجتمع في الكلمة إعلالان متوالان : الحذف والإدغام ، لأنهم لو قالوا : (بنَجَار) لحذفوا النون ، وقد أعلوا اللام بالإدغام ، فيكون ذلك إحافا بالحرفين^(٣٠٦).

الطريقة الثانية- القلب

تلك هي الطريقة الثانية التي يتخلص بها من توالي المثليين أو المتقاربين ، وتسمى بالقلب أو البديل للتباين ، كما في :

(٣٠٣) معاني القرآن ٤٣٣/٢ ، و انظر : المفصل ص٥٥٧ ، وشرح الشافية ٢٩٣/٣ .

(٣٠٤) انظر : الكتاب ٤٨٤/٤ ، والمقتضب ٣٨٦/١ ، واللباب للعكبري ٤٧٩/٢ .

(٣٠٥) الكتاب ٤٨٤/٤ .

(٣٠٦) انظر : المقتضب ٣٨٦/١ ، واللباب ٤٨٠/٢ ، والمسائل السلفية لابن هشام ص٣٨ .

- (تَقَضَّيْتُ، وَتَظَنَّنْتُ، وَتَسَرَّيْتُ، وَأَمَلَيْتُ)، والأصل في كل : (تَقَضَّضْتُ ، وَتَظَنَّنْتُ، وَتَسَرَّرْتُ، وَأَمَلْتُ)، اجتمع مثلاًن، فحولف بينهما بإبدال الثاني ياء^(٣٠٧).
- وكذا قالوا في دَهِدَتْ الحجر ، أي : دَحَرَجَتْه: دَهِدْتُ، قلبوا الهاء الأخيرة ياء، كراهة اجتماع الأمثال ؛ أبدلت الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الخفاء والخفّة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه^(٣٠٨).
- وكذلك قولهم في زجر الإبل: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، والأصل: حيحيت وعيعيت وهيهيت، فقلبت الياءات السواكن في هذه الأماكن ألفات ؛ لشبهها بالياء؛ فصارت كأنها هي، يدلك قولهم: الحياء والعياء^(٣٠٩).
- ومنه ما قاله الخليل: أصل "مهما" الشرطية: (ماما)، قلبوا الألف الأولى هاء، لاستقباح التكرير^(٣١٠).
- فقد تُخَلِّصُ في كل ما سبق من ثقل توالي المثلين بالتباين بينهما بالإبدال؛ وهو إبدال شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، دفعهم إليه الفرار من ثقل توالي المثلين ، أورده سيبويه تحت باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء ؛ لكرهية التضعيف^(٣١١).
- وكذا ذكره ابن يعيش تحت حديثه عن إبدال الياء من حروف صالحة العدة على غير قياس، وأكثر ما جاء ذلك فيما كان مضاعفا ؛ لثقل التضعيف ، كما في (دينار، وديباج، وقيراط، ، وديوان، وأصلها: دِنَارٌ، وَدِبَّاجٌ، وَدِيَوَانٌ)^(٣١٢).
- وهذا لتحقيق التقريب والانسجام والتناسب، وكل هذا من مظاهر التخفيف.
- ومن ذلك أيضا إبدال ثاني الهمزتين الملتقيتين في أول الكلمة حرف مد من جنس ما قبلها، كما في (إيمان، وآدم، وأومن)، وليس ذلك إلا تجانسا للحركة التي قبلها، وهو إبدال لازم^(٣١٣)، بحيث لو حققها ناطق لكان التحقيق شاذاً أو نادراً^(٣١٤).

(٣٠٧) انظر : الكتاب ٤/٤٢٤، والمقتضب ١/٣٨١، والممتع الكبير في التصريف ١/٢٤٥.

(٣٠٨) انظر : الكتاب ٤/٣٩٣، والأصول في النحو ٣/٢٦١ .

(٣٠٩) انظر : الكتاب ٤/٣٩٣، والأصول في النحو ٣/٢٦١، وسر الصناعة ١/٢٤٦.

(٣١٠) انظر :معجم العين ٣/٣٥٨ ، والكتاب ٣/٥٩ .

(٣١١) انظر : الكتاب ٤/٤٢٤.

(٣١٢) انظر : شرح الملوكي ص ٤٢٩ .

(٣١٣) انظر في ذلك :الكتاب ٣/٥٥١، وسر الصناعة ٢/٧٣٨، وشرح الشافية ٣/٢٠٩.

(٣١٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٢.

فاللغة هنا استثقلت التماثل وخاصة في الهمزة الثقيلة، ولم تجد مخرجا إلا عن طريق التجانس للحركة التي قبلها الذي حول الكلمة إلى بناء يخفّ نطقه ، ويؤمن معه عدم الوقوع في الثقل^(٣١٥).

وإذا كان التجانس واجبا في الهمزة الثانية وهي ساكنة، فهو أشد وجوبا في حالة تحركها؛ لأنها أشد استثقالا، ففي (أويدم - تصغير آدم-)، وأصله (أأيدم)، تجانست الهمزة مع ضم ما قبلها، فقلبت واوا ، وفي (أيمة) تجانست الهمزة مع الكسرة التي قبلها ، فقلبت ياء^(٣١٦).

وقد سبق القول أن التجانس والتناسب والتقريب من مظاهر التخفيف.
التخلص من ثقل توالي المتقاربين بالإبدال

كما يحدث في التخلص من ثقل المثلين بالإبدال، فالحال نفسه في المتقاربين، كما نراه في إبدال تاء الافتعال طاء، حينما تكون تاء الافتعال حرفا من حروف الإطباق، وهي (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، كما في: (اصطبر واضطرب) ، وأصله: (اصتبر واضترب) ، فالإبدال هنا وإن كان عدولا عن الأصل، لكنه لازم في مثل ذلك ؛ تحقيقا للتجانس ؛ لاستئصال اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لما بينهما من اتفاق في المخرج وتباين في الصفة؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فبينهما تباين ، فلما تنافيا أبدل من التاء حرف استعلاء ومن مخرج المطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء^(٣١٧).
وهذا ما يعرف بالمماثلة التقديمية ؛ لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق المستقل^(٣١٨).

(٣١٥) انظر : الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية ص ٢١٢.

(٣١٦) انظر: سر الصناعة ٢/ ٢٢٩، والأصول في النحو ٣/ ٣١٥، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ٢٠٢.

(٣١٧) انظر : شرح الملوكي ص ٥٠٩، ٥١٠.

(٣١٨) انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٦٨.

يقول ابن جني : " والعلة في أنه لم ينطق بتاء افتعل على الأصل أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف" (٣١٩).

وكل ذلك لتخف الكلمة على اللسان ويسهل النطق بها ، فمن العسير على اللسان أن ينطق بصوتين متجاورين وهما مختلفان لما في ذلك من جهد على أعضاء النطق ، ألا ترى معي أن (اضطرب) أخف وأكثر انسجاما من (اضترب) ؛ لأنها أبلغ في الموافقة والمشاكله (٣٢٠).

والحال نفسه في إبدال تاء (افتعل) دالا ، إذا كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايًا ، نحو : (ازدجر ، وازدان ، وادخر ، وادلف ...) ؛ لما ذكرته من إرادة تجانس الصوت وكراهية تباينه ، وذلك أن الدال والذال والزاي حروف مجهورة ، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها من مخرجها ، وهي مجهورة ، فتوافق بجهرها جهر الزاي والدال والذال ، ويقع العمل من جهة واحدة (٣٢١).

الطريقة الثالثة – الفصل بين المثليين.

من الطرق التي يتخلص بها من ثقل توالي المثليين الفصل بينهما ، كالفصل بين نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة بالألف الفارقة ؛ لكراهة توالي ثلاث نونات ، نحو : هل تضربن (٣٢٢).

قال ابن مالك :

"وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا .: فَعَلَا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا" (٣٢٣)

وإنما قلت الثقيلة احترازا عن الخفيفة ؛ فلم تدخل النون الخفيفة على الفعل ، الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين ، وهو ثقل فرفضوه لذلك.

(٣١٩) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥.

(٣٢٠) انظر : شرح الملوكي ص ٥١٢.

(٣٢١) انظر : شرح الملوكي ص ٥١٤-٥١٥ ، والممتع ٢٣٦/١ ، واللباب ٣٤٩/٢ .

(٣٢٢) انظر : الكتاب ٥٢٦/٣ ، والأصول في النحو ٢٠١/٢ ، وتوضيح المقاصد ١١٨٤/٣ .

(٣٢٣) الألفية ص ٥٥ . و انظر : شرح ابن عقيل ٣١٦/٣ ، وشرح الأشموني ١٢٨/٣ .

ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف، فيقولون: هل تضربننا؟ لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت، فيلزم أن يقال: هل تضربنن؟ فتعود إلى مثل ما فررت منه، فذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة، وألحقوا الشديدة، وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف، كراهية اجتماع الأمثال، فقالوا: هل تضربننا^(٣٢٤).

الطريقة الرابعة – الإدغام

يرتبط باب الإدغام ارتباطا وثيقا بثقل تماثل الحرفين ، فهو طريق من طرق التخفيف من هذا التماثل الثقيل ؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غاية الثقل ، فعندما ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم عمدوا بالإدغام كضرب من الخفة ؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان.

فإذا اجتمع في الكلمة مثلان متحركان سَكَنوا الحرف الاول ، وأدغموه في الثاني ، وإنما سَكَنوا الأول ؛ لئلا تفصل حركته بينهما ، فيبطل الإدغام^(٣٢٥).

كيف تفسر الخفة في ظل الإدغام ؟

المعروف أن الإدغام إما صغير ، ك (قطع)، حيث الأول ساكن والثاني متحرك ، وإما كبير ك (شد) حيث الحرفان متحركان.

فالإدغام الصغير تتحقق فيه الخفة في نُبُو اللسان وارتفاعه عن الحرفين نُبوة واحدة - أي: تجافيه عنه مرة واحدة- وزوال الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها؛ كقولك: قطع.

فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني ، فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد؛ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه^(٣٢٦).

وأما الخفة في إدغام المثليين الكبير فهي متحققة في زوال الحركة الفاصلة بين الحرفين المدغمين.

(٣٢٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢٥/١ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص٥٦.

(٣٢٥) انظر : شرح الملوكي ص٦٧٢-٦٧٣ ، والممتع ٤٠٣/١ ، وشرح الشافية ١١٤/٣ .

(٣٢٦) انظر : الخصائص ١٤٠/٢ .

وأما الخفة في إدغام المتقاربين فتتضح في قلب الثاني إلى جنس الأول ، ثم إدغامه فيه ، كما في : (اصْبِر ، واطْلَمْ) "فلا إشكال في إثبات تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير"^(٣٢٧).

وإذا كان الإدغام للتخفيف ؛ فإنه مشروط بألا يؤدي إلى فساد في اللفظ أو المعنى ، ف"إذا أدى إلى ذلك عدل عنه إلى الأصل"^(٣٢٨) ، ف"الأحكام الموضوعية للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"^(٣٢٩) ، ولذا فيمتنع الإدغام في صور أربع:

١- كأن يكون الحرف الثاني من المثليين مزيدا للإلحاق ، كما في (جلبب وشملل) ملحقة بـ(درج)، فلو أدغمت لزم أن تقول : (جلبب وشملل) فتسكن المثل الأول وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، فيخرج بذلك عن أن يكون موازيا وملحقا لـ(درج) ، فيبطل غرض الإلحاق.

٢- أو أن يؤدي الإدغام إلى لبسٍ ، كما في (طلل ، وسُرر) ، فإنه لا يدغم المثلان ، وإن كانا أصليين ؛ لأن الإدغام يحدث لبساً واشتباهاً ببناء ببناء ، فلو أدغمت لم يعلم المقصود ، فلو قلت : (طلل ، وسُرر) ، بالإدغام ، لم يعلم أن طلالا (فَعَلًا) وقد أدغم ، أم أنه (فَعَل) ساكن العين؟ وكذا (سُرر) لو أدغم ، لم يعلم هل هو (فَعَل) كـ (طُنَّب) وقد أدغم ، أم أنه (فَعَل) - ساكن العين - كـ (دُرر)؟.

ولم يحدث هذا اللبس في (شدّ ومدّ) ؛ لأنه ليس في الأفعال الثلاثية ما هو على ساكن العين فيلتبس به ، كما في الأسماء.

٣- أو أن يلتقي المثلان في كلمتين ، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن نحو " قَرَّمْ مَالِكٍ"؛ إذ لو أدغمت الميم في الميم لاجتمع ساكنان، لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى ، وهذا لا يجوز^(٣٣٠).

(٣٢٧) انظر : الخصائص ١٤٠/٢ ، وظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية ص ٢١٣.

(٣٢٨) انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٣٢٩) انظر: شرح المفصل ١٠/١٢٣، وشرح الملوكي ص ٦٧٤.

(٣٣٠) انظر: المفصل ص ٥٤٥، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٢٢-١٢٣، وظاهرة التخفيف في النحو ص ١٢٣.

٤- وكذا إذا أذاك الإدغام إلى ثقل تحرّز منه بفكّ الإدغام ، كما في (استحيي)، تقول في مستقبله (يَسْتَحْيِي) بياعين من غير حذفٍ ولا إدغام، أمّا الحذف فلا حاجة إليه ؛ لأنّ الياءَ الثَّانِيَةَ ساكنة مثل ياء (يَرْمِي)، وأمّا الأولى فقبلها ساكنٌ فلم تنقل .

وأمّا الإدغام فممتنعٌ أيضًا ؛ لأنه لو أدغمت لضممت ،فكنت تقول : (تَسْتَحْيِي) مثل (تَسْتَعِدّ) ، وهذا مُسْتَقْبَلٌ جدًّا ، فتحرّزوا منه بفكّ الإدغام^(٣٣١).

ومعنى هذه الصور أن الإدغام يرتبط بأصل الوضع ، فلم يبنِ العرب صيغا وأبنية تختلط وتتداخل مع الأخرى ، لأن اللغة نظامًا مُحْكَمًا ؛ فإذا أدّى الإدغام إلى لبسٍ ، أو إلى نقض غرضٍ من الأغراض المقصودة ، أو إلى ثقلٍ امتنع الإدغام .
تلك كانت طرق التخلص من توالي المثليين: الحذف ، والقلب (الإبدال) ، والفصل ، والإدغام ، وهناك طرق أخرى خاصة بتوالي المتحركات ، أو توالي الساكنين.

فتتخلص اللغة من توالي الحركات المتماثلة عن طريق البناء، كما في بناء الفعل الماضي على السكون مع ضمير رفع متحرك ؛ منعًا للتتابع الحركي ؛ لأنّ ضمير الفاعل تنزّل من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك. فإذا كان ممتنعًا فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى^(٣٣٢) .

وكذا تتخلص من توالي الساكنين بالتحريك أو بالحذف كما سبق .
تاسعًا : المفرد أخفّ ، والجمع أثقل لفظًا ومعنى.

من القواعد المرتبطة بالتخفيف تلك القاعدة المتعلقة بخفة المفرد وثقل الجمع ، فالواحد أشدّ تمكنا من الجمع ، فهو أخفّ منه^(٣٣٣) ، بل إن الجمع لثقله المعنوي

(٣٣١) انظر : الباب في علل البناء والإعراب ٢/٤١٥-٤١٦.

(٣٣٢) انظر : الممتع الكبير في التصريف ١/٥٦.

(٣٣٣) انظر : الكتاب ١/٢٢ ، وشرح المفصل ١/٦٣ ، ٥/٣٥.

قد اعترف بعضهم بأنه أثقل من الضمة الثقيلة لفظاً ، وهي تلك الحركة التي اعترف بأنها أثقل الحركات .

يقول الرضي : " إن ثقل الضمة ليس كثقل الجمعية ، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى " (٣٣٤) .
وقد ترتب على هذه الصورة :

- أن الجمع يكثر فيه التخفيف بالحذف ، أو بالتغيير ، فالتخفيف فيه أولى من المفرد للثقل الوارد فيه ، ولهذا الثقل في الجمع حذفوا بعض الحروف أو بعض الحركات منه تخفيفاً .

فإذا أردت جمع (سفرجل) - مثلاً- قلت : (سفارج) ، وإنما وجب حذف آخر حروفه لطوله ، ولو أتى به على الأصل لكان مستثقلاً ، فحذف طلباً للخفة ، وكان الآخر أولى بالحذف ؛ لأنه أضعف حروف الكلمة ؛ لأن الحذف في آخر الكلمة (٣٣٥) .

ودليل ذلك ما قاله نقرة كار : " تكسير الخماسي مستكره ؛ لأنه مستثقل في واحده ، فإذا جُمع زاد استثقلاً ؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء ، ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه يقال في تكسير سفرجل : سفارجل ، لزم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظاً ومعنى " (٣٣٦) .

ويجوز التعويض عن المحذوف بالياء ، فيقال : سفاريج ؛ لأن ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنهم أشبعوا الكسرة ، فنشأت الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها (٣٣٧) .

وقد حمل التصغير على التكسير لأنهما يجريان من واد واحد ، فتقول في تصغير سفرجل : سفيرج ، وسفيريج (٣٣٨) .

(٣٣٤) شرح الشافية للرضي ١٣٤/٣ .

(٣٣٥) انظر : المقتضب ٢٣٠/٢ ، والأصول في النحو ١٢/٣ ، و ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٦٢ .

(٣٣٦) شرح الشافية لنقرة كار ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٣٣٧) انظر : أسرار العربية ص ٢٥١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٤٢٣ .



ومن التخفيف في الجمع أيضا : ما يحدث فيه من تسكين عين ما كان جمعا على (فعل) ، كما يقول المبرد : "وَقَدْ يَجِيءُ مِنَ الْأَيْنِيَةِ المتحركة والساكنة من الثلاثَةِ جمع على (فعل) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : فرس وَرَدَ ، وخيل وَرَدَ ، وَرَجُلٌ ثَطَّ وَقَوْمٌ ثَطَّ ، وَتَقُولُ : سَقْفٌ وَسُقْفٌ ، وَإِنْ شِئْتَ حَرَكْتَ" (٣٣٩).

فكل جمع جاء على (فعل) -بضم العين- ، فإنه يجوز التخفيف بتسكين العين فيه ، كـ (سُقْفٌ وَسُقْفٌ) ، و(رُهْنٌ وَرُهْنٌ) جمع (رُهْنٌ) ، حتى جعله بعضهم قياسا مطردا في كل ما جاء على (فعل) ، وإن كان مفردا ، نحو (عُنُقٌ ، وَعُنُقٌ) ، (أَكَلَ ، وَأَكَلَ) ؛ طلبا للتخفيف ؛ إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد لثقل الجمع وخفة المفرد (٣٤٠).

ومن نتائج هذه الصورة أيضا ما سبق ذكره في الإعلال بقلب الواو ياء إذا وقعت لاما لـ (فُعُول) جمعا ، كما في (عَصِي ، وَدَلِي) ، وأصلهما : (عَصَوُ ، وَدَلَوُ) ، قلبت الواو الثانية ياء ، ثم اجتمعت الواو والياء ، فقلبوا الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم إنه يجوز كسر الفاء ؛ إتباعا للعين ، أو إبقاؤها.

فلاحظ أن مدعاة القلب فيه التخلص من الثقل الناشئ عن اجتماع الواوين المضموم ما قبلهما ، بالإضافة إلى ثقل آخر دعاهم إلى القلب ، كون الكلمة جمعا ، والجمع أثقل من الواحد ، ولو كان مفردا لم يجب فيه القلب ، كما في (عُلُوٌّ ، وَعُتُوٌّ) ، ومن قواعدهم : أنهم يستثقلون في الجمع ما لا يستثقل في المفرد (٣٤١).

وبهذه القاعدة ينتهي بنا الحديث عن صور التخفيف التي صاغها النحاة في قواعد ملموسة ، وأشاروا إليها في ثنايا مؤلفاتهم ، وهناك قواعد أخرى كالذكر

(٣٣٨) انظر : الكتاب ٤١٧/٣ ، وأسرار العربية ص ٢٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ١٤٠ .

(٣٣٩) المقتضب ٢/ ٢٠٠ .

(٣٤٠) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٨٤ .

(٣٤١) انظر : شرح الملوكي ص ٧٠١ ، وشرحان على مراح الأرواح ص ١٣٣ .

أخفّ من المؤنث^(٣٤٢) ، والنكرة أخفّ من المعرفة^(٣٤٣) ، وغير ذلك ، لكنى اكتفيت بما سقته من صور ، وما يترتب عليها من نتائج؛ لتعلقها الشديد بالبنية الصرفية موضع البحث.

(٣٤٢) وقد ترتب عليه أن خالفت الأعداد من الثلاثة إلى العشرة معدوداتها ، فأنتت مع المذكر وذكرت مع المؤنث؛ لأن المذكر أخفّ من المؤنث. انظر : الكتاب ١/ ٢٢، وعلل النحو ص ٤٩٢ .

(٣٤٣) وقد ترتب عليه أن أكثر الكلام ينصرف في النكرة، انظر : الكتاب ١ / ٢٢.



أسباب التخفيف ودواعيه

من خلال ما تقدم من صور التخفيف ونماذجه ، وأثر تلك الصور على كثير من ظواهر التخفيف، كالإعلال، والإبدال، والإدغام ، وغيرها ، يمكن لنا أن نقف على الأسباب التي دعتهم إلى التخفيف، وهي تكمن كلها في أسباب صوتية، تتعلق بالنشاط الذي يقوم به اللسان في نطق الكلمة ،وهي:

١-التعذر.

٢-الثقل.

أما التعذر فهو امتناع النطق بالكلمة ، كاجتماع الساكنين على غير حدّه ، فهو أمر متعذر النطق به، فمن قواعدهم المشهورة: تعذر الجمع بين ساكنين^(٣٤٤)، ولهذا نجد العرب يلجئون إلى التخفيف، حتى وإن عدلوا بالكلمة عن أصلها .

وتعذر اجتماع ألفين متتالين ، وقد حكى ابن جني في الخصائص: "أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين ، وأخذ يطول صوته يقال ويمططه، فقال له الزجاج : لو مددتها إلى العصر ، هي الألف واحدة"^(٣٤٥).

ولهذا قلبت الألف في (سماء) ونحوها إلى همزة بعد تحولها إلى الواو ؛ لأنه يتعذر النطق بها مجتمعة مع الألف الأخرى^(٣٤٦).

أو كتعذر الابتداء بالساكن، لذا تجتلب همزة الوصل لتمكن من النطق بالكلمة الساكن أولها^(٣٤٧).

أما الأمر الثاني : وهو الثقل ، فقد يحدث في اللفظ عند النطق به ثقل وصعوبة في النطق ، فيلجئون إلى التخفيف.

وصور الاستثقال متعددة متنوعة ، لكن يمكن ردها إلى أوضاع محدّدة، تحدها علاقة الأصوات بعضها ببعض ، منها:

(٣٤٤) انظر : الأصول في النحو ٣٦١/٢ ، وعلل النحو ص١٥٧.

(٣٤٥) انظر : الخصائص ٩٠/١ ، ٩٥/٢.

(٣٤٦) انظر : الخصائص ٨٩/١ ، ٩٠ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها ص١٢.

(٣٤٧) انظر : أسرار العربية ٢٧٦ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها ص١٢.

١-التقارب أو التطابق في المخرج ، وهذا التقارب يسبب ثقلا في الصوت والمخرج ، إذ يلتقي حرفان أصليان متماثلان متصلان ، ولا شك أن الأمر يزداد ثقلا في أصالة الحرفين ؛ لأن تضعيف الحروف الأصلية أشد ثقلا على أعضاء النطق من غيرها ، ولذا نجد العرب يلجئون إلى التخفيف بالإدغام بإدخاله في الحرف الثاني ، بحيث يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة^(٣٤٨).

ولأجل ألا يلتقي المثلان يستحسن العرب تركيب كلمات لغتهم من حروف متباعدة ، كما يقول ابن جني : " إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه"^(٣٤٩) ، ثم يمثلها بتمثيل رائع ما أجمله وما أحلاه : "ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفية، وكذلك سائر الألوان"^(٣٥٠).

لهذا كانوا يكرهون التقاء المثلان ؛ لما فيه من التضعيف الذي يحتاج إلى مجهود عضلي، فرأوا أن إدغام الحرف في الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين^(٣٥١)، " ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معا نبوة واحدة، نحو قولك: (شدّ ، وقطّع ، وسلّم) ، ونبوّ اللسان عنهما مرة واحدة سبب في الخفة"^(٣٥٢) .

٢-الاختلاف في صفات الحروف، فنجد في كلام الصرفيين قولهم : إن التقاء الصوت المهموس بالصوت المجهور قد يقلب أحدهما إلى الآخر، ليكونا من لون واحد مهموسين أو مجهورين ، بشرط أن يكون التقاؤهما دون وسيط بينهما، ويكون الأول ساكنا .

ويبدو ذلك واضحا في صيغة (افتعل) ، حين يكون الحرف الأول دالا أو زايّا أو ذالا ، وكذلك إذا كانت الفاء طاء أو صادّا أو ضادا، فلما رأوا التاء وهي مهموسة مخفّفة بعد هذه الأحرف ، وهي مجهورة مُطبّقة مستعلاة،قربوها من لفظ الصاد والضاد ، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منها وهو الطاء ، لأن الطاء أخت

(٣٤٨) انظر : التجويد والأصوات ص ١٠٤ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها ص ١٤٠ .

(٣٤٩) الخصائص ٢/٢٢٩ .

(٣٥٠) الخصائص ٢/٢٢٩ .

(٣٥١) انظر : الأصوات اللغوية ص ١٥٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٣٤٠ .

(٣٥٢) انظر : الخصائص ٢/٢٢٩ .

التاء في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الإطباق والاستعلاء ؛ تيسيرا لعملية النطق، واقتصادا في الجهد العضلي^(٣٥٣).

٣-الاختلاف بين الحركة والحرف، ويظهر ذلك في حروف العلة ، حينما لا تتجانس مع ما قبلها من حركة ، فيلجئون إلى التخفيف ، كما في قلب الواو ياء إذا سكنت بعد كسر ، أو قلب الياء إليها إذا سكنت بعد ضم ، وعدم القلب يؤدي إلى الثقل^(٣٥٤).

ويلحق بذلك الثقل انفراج المسافات بين الحروف والحركات عند النطق ، ولهذا فقد عدّ الجاربردي من أسباب الثقل النطقي تلك المسافة المنفرجة بين الحرف والحركة ، مثل (مَوْعِد) بكسر العين و(مَوْعِد) بفتح العين ، فالأول أخفّ والثاني أثقل ؛ لأن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة ، ولهذا ثقلت الكلمة^(٣٥٥) . وعلى هذا فكلمًا ضاقت المسافة بين النطقية بين الحروف والحركات تمكنت أعضاء النطق من الكلمة تماما ، فنتج عن ذلك خفة في نطق الكلمة، والعكس بالعكس^(٣٥٦).

٤-تتابع الحركات المتماثلة ، فقد استثقل النحاة العرب توالي الحركات المتتابعة ؛ لكونه يضعف النظام المقطعي ، فينتج عنه ثقل في النطق ، مما أدى إلى تسكين آخر الفعل الماضي مع ضمير رفع متحرك ، وكذا تتخلص من توالي الحركات المتماثلة بتخفيفها بالإسكان^(٣٥٧).

(٣٥٣) انظر : سر الصناعة الإعراب ٢١٨/١ ، والمدخل إلى علم الأصوات ص ١٠٩ - ١١٠ ، وردّ الألفاظ إلى أصولها ص ١٣ .

(٣٥٤) الكتاب ٤٥٩/٣ .

(٣٥٥) شرح الشافية ص ٧٢ .

(٣٥٦) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٣٢ .

(٣٥٧) انظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٧٨ ، ٧٩ ، وظاهرة التخفيف ص ٣٤ .



٥- ثقل الانتقال من حركة ثقيلة إلى حركة أثقل ، كالانتقال من الكسر إلى الضم ، وهذا يفسر لنا سبب إهمال بناء (فَعْل) في الأسماء ؛ لأن فيه انتقال من ثقيل إلى أثقل^(٣٥٨).

٦- ثقل الحروف في طبيعتها وفي نطقها ، فالفهمزة -مثلا- حرف شديد مستثقل ، يخرج من أقصى الحلق ، فلهذا شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان ، ولهذا الثقل قال بعض الصرفيين: " إنما تخفف لكونها حرفا ثقيلا ، له خشونة ، ونبوة جارية مجرى التهوع "^(٣٥٩).

وكذا حروف الحلق ، وثقلها راجع إلى عمق مخرجها ، هذا العمق الذي يؤدي إلى ثقلها ، من هنا لجئنا إلى تخفيفها ، كالتفريع بالفتح فيما ثانيه حرف حلق ، ك(فَحْذ ونَهْر)، وفتح عين المضارع من (فَعْل) ، إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق ، ك (سأل يسأل ، وفتح يفتح)^(٣٦٠).

وهكذا رأينا أن الأسباب المتعلقة بالثقل الذي ألجأهم إلى التخفيف ، كلها صوتية ، تتعلق بنطق الكلمة ، لذا كان التخفيف ضابطا يعتمد على الذوق والحس. **التخفيف والعدول عن الأصل**

لم يقتصر أثر ضابط التخفيف على صوغ القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية فحسب ، بل كان له أثر في العدول عن الأصل ، سواء أكان عدولا عن أصل الوضع ، أو كان عدولا عن أصل القاعدة ، حيث أصبح التخفيف مسوغاً من مسوغاته ، وسبباً من أسبابه ، "فالنحاة معترفون بأن العدول عن الأصل لعلّة ، أغلبها الاستثقال ، والذوق مع القاعدة يقران هذا العدول أو يرفضانه"^(٣٦١).

فليس عيباً ترك العربية للأصل ، بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي ، حيث يختار من الكلمات ما خفّ عليه ، ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل^(٣٦٢).

(٣٥٨) انظر : إيجاز التعريف ص٦١ ، والمنصف ٢٠/١ ، وشرح الشافية ٣٥/١-٣٦.

(٣٥٩) انظر : شرح الشافية لنقرة كار ص٣٦ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٣٧.

(٣٦٠) انظر : الأصول في النحو ١٠٢/٣ ، وشرح الشافية ٤٠/١ .

(٣٦١) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص١٧٢.

(٣٦٢) انظر : ردّ الألفاظ إلى أصولها ص١١.

ولهذا العدول أنواع ثلاثة:

أولاً: عدول غير مطرد (الشاذ).

حيث فُسرت كثير من المسائل التي خالفت القاعدة ، وحُكم عليه بالشذوذ ، تحت مسوغ التخفيف، من ذلك قول سيبويه : " فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره" (٣٦٣).

وقوله : " باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكرهية التضعيف، وليس بمطرد ، وذلك قولك: تسريث، وتظنيث، وتقصيث من القصّة، وأمليث... " (٣٦٤).

وقول ابن يعيش: "وقالوا في سليم : سلميّ ، وفي خيثم : خثميّ ، والداعي إلى هذا الشذوذ طلب الخفة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياء النسب" (٣٦٥).

والأبواب الصرفية مليئة بالمسائل الصرفية الشاذة ، التي يمكن أن تفسر في ضوء ضابط التخفيف، منها ما نراه في:

١- في باب الجمع والتثنية.

فقد وردت في باب الجمع مسائل كثيرة خالفت القاعدة ؛ لغرض التخفيف، من ذلك :

* جمعهم (جَدّ) في القلة على (أجداد) (٣٦٦) ، والأصل فيه (أَجْدَ) ، قال سيبويه : " و أَجْدَ عربية ، وهي الأصل " (٣٦٧).

فما كان على (فَعَلَ) صحيح العين يجمع في القلة على (أفعل) ، لكنهم عدلوا إلى (أفعال) في المضاعف ، كـ(عَمّ ، وَجَدَ) هنا للتخفيف ، فـ(أَجْدَ) بوزن (أفعل) فيه ثقل اجتماع الضم والتضعيف، وهما ثقلان (٣٦٨).

(٣٦٣) الكتاب ١/٢١٠.

(٣٦٤) الكتاب ٤/٤٢٤ ، و انظر في ذلك الصدد : ١٦٧/٤ ، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٠.

(٣٦٥) شرح المفصل ١١/٦.

(٣٦٦) انظر : إسفار الفصح ١/٢٠٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨١٩.

(٣٦٧) الكتاب ٣/٥٦٨.



*وكذا تكسيرهم (فاعلا) على (أفعلة) على غير قياس، نحو : (وَادٍ وَأودية)، والقياس : (ووادي) - بزنة فواعل-، أو (وديان) -بزنة فعلان^(٣٦٩)، لكنهم استغنوا عن هذا لنكتة التخفيف ، كأنهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوها على (فواعل)، وانضمام الواو وانكسارها لو جمعوها على (فعلان)^(٣٧٠).

*وكذا جمعهم ما كان على (فَعَلَ) على (فُعِلَ)، ك(أَسَدٌ وَأُسْدٌ ، وَخُشَبٌ وَخُشَبٌ) ، والقياس في هذا الجمع (فُعُول) ^(٣٧١) ، إلا أنهم أسقطوا الواو لضرب من السهولة والتخفيف ، فأصبح البناء الجديد على (فُعِلَ) ، ثم آثروا التخفيف في الحركة الصرفية ، فأسكنوا العين المضمومة ، فأصبحت الصورة الجديدة له على(فُعِلَ) ^(٣٧٢) .

وهذا مخالف للقياس ؛ إذ القياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد ^(٣٧٣) .

-وأما في باب التثنية ، فقد حُمِلَ على التخفيف ما ورد في بعض شواذ التثنية ، كما في تثنية الاسم السداسي الممدود على غير القياس ، كما في (قُرْفُصَان) مثني (قُرْفُصَاء) ، والقياس : (قُرْفُصَاوَان)، لكنه ثَنَّى على (قُرْفُصَان) ؛ لكرامة توالي ثلاثة أحرف علة ، فتخُلَّص من الواو ، ثم التقى ألفان ، حذفت الأولى تخفيفا ، أو أن يكون ثَنَّى على لغة القصر ، ثم زيدت عليه الألف والنون في حالة الرفع ، فاجتمع ساكنان (ألفان) مما يُحْدِث الثَقَل في النطق ، فتخُلَّص من الألف الأولى بالحذف تخفيفا ^(٣٧٤).

٢- وفي بابي التصغير والنسب.

فمما يدور في فلك التخفيف ما جاء شاذًا في باب التصغير :

(٣٦٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٩، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص١١٤.

(٣٦٩) انظر : ليس في كلام العرب ص٣٣٢.

(٣٧٠) انظر : شرح الشافية ٢/١٥٤ وظاهرة الشذوذ في الصرف ص١٢٠.

(٣٧١) انظر : الأصول في النحو ٢/٤٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٩٦.

(٣٧٢) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ١/٣٤٧.

(٣٧٣) انظر : الأصول في النحو ٢/٤٣١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص١٢٣.

(٣٧٤) انظر : التصريح ٢/٢٩٥ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص٤١.

- من تصغيرهم الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء، فقد صغروا (قَوَس) على (قَوَيْس) على غير قياس ؛ إذ القياس يستدعي إثبات التاء (قَوَيْسَة) ، لكنهم غلبوا التذكير على التأنيث ؛ لأن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث ، ومثله : (حَرْبٌ وَحَرْيبٌ ، وَنَعْلٌ وَنُعَيْلٌ ، وَذَوْدٌ وَذَوَيْدٌ) ، فغلب التذكير على التأنيث لخفته^(٣٧٥).

- وكذا منه ما جاء في الملحق بجمع التصحيح مصغراً على غير قياس ، قولهم في تصغير (بُنُونٌ) : (أُبَيْنُون) ، والقياس (بُنْيُون) - برد اللام المحذوفة من مفردة (ابن) ، وهي الواو ، ثم قلبها ياء ، وإدغامها في ياء التصغير - وقد ذكره سيبويه تحت باب (هذا باب تحقير ما حُذِفَ منه ولا يُرَدِّ في التحقير ما حُذِفَ منه)^(٣٧٦) ، وعلل هذا الشذوذ بقوله : " فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم "^(٣٧٧).

ويظهر لي أن من صغروا (بنون) على (أُبَيْنُون) قد راموا الخفة ، بعيداً عن (بُنْيُون) ، وما فيه من إدغام ، وتوالي حروف العلة التي تحدث ثقلاً في النطق ، وكأن تصغيرهم له على ظاهر اللفظ أخفّ وأيسر من العودة إلى الأصل المحذوف^(٣٧٨).

أما عن باب النسب ، فمما يحمل على التخفيف في شواذه :

* ما جاء في النسب إلى (طَيَّء) : (طَائِي) ، والقياس : (طَيْئِي).

ووجه الشذوذ : إبدال الياء ألفاً على غير قياس ، ومدعاة ذلك التخفيف ؛ فراراً من توالي الأمثال في الياءات، ف (طَيَّء) في الأصل مشتملة على ياءين ، تحذف إحداها عند النسب، وتجلب ياء النسب مشددة ، فيجتمع في الكلمة ثلاث

(٣٧٥) انظر : اللمع ٢١٧/١ ، واللباب ١٧٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .

(٣٧٦) الكتاب ٤٥٦/٣ .

(٣٧٧) الكتاب ٤٨٦/٣ .

(٣٧٨) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٣٩ .

ياءات لا يفصل بينهما سوى الهمزة ، وكأنهم لجئوا إلى حركة خفيفة ، فقلبوا الياء ألفا ، ولا يخفّي ما في (طائيّ) من خفة ، ليست في (طيئيّ). (٣٧٩).

*ومثله في النسبة إلى القرية: قرويّ^(٣٨٠)، والقياس: قريّ، إلا أن توالي الأمثال قد جلب الثقل ، وهو ما يفر منه العربي ، لذا قلبت الياء واو للخفة ، وغيّرت الحركة الصرفية للراء من ساكن إلى فتح؛ لئلا يقع اللبس فيها مع الاسم المنسوب إلى القرو ، بمعنى القصد والتتبع، أو أنها محمولة على نظائرها : (حصريّ ، وبدويّ) (٣٨١).

*ومنه أيضا حذف بعض الكلمة في النسب، كما في النسب إلى (جُلّولاء)^(٣٨٢)، و(حرواء)^(٣٨٣): (جُلّوليّ) ، (حروري) ، بحذف الألف والهمزة على غير قياس^(٣٨٤)، ويقضي القياس أن تكون على (جُلّولويّ) و(حروراوي)؛ لأن ما كان في آخره ألف ممدودة للتأنيث لا تحذف في النسب ، وإنما تقلب واوا ، فلما طالت حروف الكلمة استدعت مجهودا عضليا في النطق يفر منه العربي؛ لأنه يبتغي السرعة في النطق ، فحذف ما يمكن الاستغناء عنه (الألف والهمزة) ، دون أن يؤثر على دلالة الكلمة^(٣٨٥).

٣- في باب الإعلال والإبدال.

مما يحمل على التخفيف ما ورد من شواذ الإعلال : إبدال الواو من الياء في (فَعْلَى) اسماً ، كـ "التَقْوَى" ، و "الْفَتْوَى". والأصل فيهنّ الياء؛ لأنهن من (التَقَى) مصدر (تَقَيْت) بمعنى (اتقيت)، والفَتْيًا.

(٣٧٩) انظر : الكتاب ٣/٣٣٦ ، والأصول في النحو ٣/٨١ ، وعلل النحو ١/٥٤٢ ، والمفصل ص ٢٦٠ ، واللباب ٢/١٥٣ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٦٥.

(٣٨٠) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ٢/٢٦٢ ، وقد نسب الزمخشري إلى يونس ؛ لأنه ينسب إلى (قعة) بقلب الياء واوا ، ومذهب سيبويه أنه لا يغيّر منه، ولهذا شدّ (قروي) على مذهبه. وانظر : شرح الشافية ٢/٤٨.

(٣٨١) انظر : شرح الشافية ٢/٨٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٦٥.

(٣٨٢) مدينة في طريق خراسان . انظر : معجم البلدان ٢/١٥٦.

(٣٨٣) قرية بالكوفة، ينسب إليها الخوارج الحرورية. انظر : معجم البلدان ٢/٢٤٥.

(٣٨٤) انظر : الكتاب ٣/٣٣٦ ، والأصول في النحو ٣/٨١ ، والخصائص ٢/٤٣٨.

(٣٨٥) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٦٣ .

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، ويزعمون أن ذلك فعل فرقاً بين الاسم والصفة ، وأثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخصته وثقل الصفة، كما أنهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع (فَعْلَة) حركوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها^(٣٨٦).

-وكذا ما نراه في باب الإبدال -مما سبق ذكره- من إبدالهم ثاني المثلين ياء على غير قياس لكراهية التضعيف ، كما في (تظنيت ، وتسريت وتقصيت ، وتقصيت)، كما ذكره سيبويه في: "باب ما شذ فإبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد ، وذلك قولك: تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة، وأملت ... أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد"^(٣٨٧).

وكذا إبدالهم الضاد لاما في (اضطجع)، قالوا: (الطَّجَع) على غير قياس^(٣٨٨)، وذلك للتخفيف؛ لكراهية النطق بالتقاء المطبقين : الضاد والطاء ، فقصدوا الجهد الأقل تخفيفاً، فأبدلت اللام مكان الضاد؛ لأنها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف^(٣٨٩).

٤- في باب المشتقات

ما جاء شاذاً في صوغ اسم المفعول من قولهم : (مهوب ، ومشيب ، و منيل ، ومليم) ، والقياس : (مهيب ، ومشوب ، ومنول ، وملوم)^(٣٩٠).

وقد ذهب سيبويه في تفسير علّة هذا الإبدال دون موجهه إلى أنه "كان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة ، فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ، ولا يتبعوها الضمة فراراً من

(٣٨٦) انظر : إيجاز التعريف في التصريف/١٥٨-١٦١.

(٣٨٧) الكتاب ٤/٢٤٤.

(٣٨٨) كما في قول الأسدي : مآل إلى أرطأة حقف فاضطجع . و انظر: الخصائص ١/٦٤.

(٣٨٩) انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف ص٣١٢ ، والأصوات اللغوية ص ١٨٠ .

(٣٩٠) انظر : المنصف/١/٢٨٩ ، ٣٠٠ ، والممتع ١/٢٩٧، وشرح الشافية ٣/١٤٩.

الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مشوبٌ ومشيبٌ، وغارٌ منولٌ ومنيلٌ، وملومٌ مليمٌ^(٣٩١).

تلك كانت نماذج ومسائل لبيان أثر التخفيف في سبب خروجها عن القياس على سبيل التمثيل لا الحصر ، وهذا يبين أن الشذوذ لم يكن عن غفلة ، ولا عن هوى ، بل كان له أسباب ودواعٍ ، يأتي التخفيف في مقدمتها.

ثانياً: العدول المطّرد.

قد يكون العدول عن الأصل لغرض التخفيف مطّرداً مبنياً على قاعدة صرفية ، كما في باب الإعلال، والإبدال ، والإدغام ، والتقاء الساكنين. وقد سبق ذكر ذلك في الحديث عن صور التخفيف وقواعده.

ومنه أيضاً :

* ما نراه في جمع التكسير من جمعهم ما كان على (فعليل) وصفاً، فقياسه أن يجمع على (فُعلاء)، ك (كريم) و(كُرماء)، و(شريف) و(شُرُفَاء)، وهذا هو الأصل والقياس ، لكنه قد يعدل عن هذا الأصل في نيابة (أَفُعلاء) في جمع التكسير عن (فُعلاء) ؛ في معتل اللام ، أو ما كان مضاعفاً، فتتوب فيه (أَفُعلاء) عن (فُعلاء)، كما في (وليّ) : (أولياء) و(غنيّ) : (أغنياء)، و(خليل) : (أخلاء)، و(شديد) : (أشدّاء)^(٣٩٢).

وفي هذا يقول ابن مالك :

وناب عنه أَفُعلاء في المَعْلَ : لَما مَؤْمُضَعَفٍ وَغَيرَ ذاك قَلَّ^(٣٩٣)

وإنما نابت (أَفُعلاء) عن (فُعلاء) في معتل اللام والمضاعف ؛ لكرهية الاستتقال، ففي المَعْلَ ؛ لما يلزم عليه من تحرّك حروف العلة، ولا يمكن قلبها ألفاً؛

(٣٩١) الكتاب ٤/٣٤٨.

(٣٩٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٠٠.

(٣٩٣) الألفية في النحو والصرف ص ٦٧. و انظر : شرح ابن عقيل ٤/١٣٠.

لأنهم لو قالوا في (غني): (غُنْيَاء)، لتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله، فينقلب ألفا، فيلتقي ألفان، فتحذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة.

وكذا في المضاعف ؛ لما يلزم عليه من توالي المثليين لو جُمع على (فُعلاء)، فلو قالوا: (شُدْدَاء)، و(شُحَّاء) في جمعي (شديد) و(شحيح)، لالتقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل، ولا يمكن الإدغام؛ لأن (فُعلاء) وزن خاص بالاسم، فلا يُدغم.

فلأجل كراهية الاستثقال من توالي المثليين، مع عدم إمكان إدغامه، ناب (أفعلاء) عن (فُعلاء) في جمع (فعل)، مما كان معتلاً أو مضاعفاً نيابةً مطردة^(٣٩٤).

وكذا جمعهم ما كان على (فَعْل) في القلة (أَفْعَل) ك (فَلَسَ وَأَفْلَسَ)، إلا ما كان أجوف واويا أو يائيا، فيجمع على (أفعال) ك(ثوب وأثواب ، وشيخ وأشياخ)، وذلك أنهم لو جمعوه على (أفْعَل) كالصحيح ؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، فلو قيل في جمع (بيت) و(عود): (أبيت) و(أعود)، لأدى ذلك إلى ضم الياء والواو ، والياء تستثقل عليها الضمة ؛ لأنها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك الواو تستثقل عليها الضمة أكثر من الياء ؛ لأنها معها بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه إلى (أفعال) اطرادا^(٣٩٥).

*وكذا ما نراه في النسب إلى (فَعِيلَة ، وفُعَيْلة) ك (رَبِيعَة وجُهينة) ، فينسب إليه بحذف الياء ، هذا هو القياس والأصل ، لكن قد يعدل عن هذا الأصل في المعتل ك(حُويزة) والمضاعف ك(شديدة) ، فيعدل عن الحذف إلى الإثبات ، فيقال : (حُويزي ، وشديدي) ؛ لأنك لو حذفته ، فقلت: (حَوَزي ، وشديدي) ؛ لأدى إلى إعلال الواو بقلبها ألفا ، أو إلى فك إدغام المثليين ، فَحَذَفُ الياء إنما هو لضرب

(٣٩٤) انظر: الكتاب ٣/٦٣٤-٦٣٥، والمقاصد الشافية ٧/١٦٦-١٦٧، والتصريح ٢/٣١٢.

(٣٩٥) انظر : أسرار العربية ص٢٤٦ ، وشرح الشافية ٢/٩١، ٩٠.

من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في ثقل المثلين من غير إدغام ، أو إعلال الحرف ، احتُمل ثقله وأقرّ على حاله^(٣٩٦) .

وقد وضح الخليل تلك العلة في سؤال سيبويه: " وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكرهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أنَّ فَعَلَ من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حُويزة: حُويزيٌّ"^(٣٩٧).

*وكذا ما نراه في صوغ اسم الزمان والمكان ، إذ القياس أن يكون على مثال حركة عين المضارع ، فإن كانت حركة المضارع الفتح صيغ على (مَفْعَل) بالفتح ، ك(مذهب وملجأ) ، وإن كانت حركة المضارع الكسر صيغ على (مَفْعِل) بالكسر ، ك(محبس ومصرف) ، وإن كانت حركته الضم فالقياس أن يكون على (مَفْعُل) بالضم ؛ إتباعا لحركة العين في المضارع كأخويه ، لكن عُذِلَ عن (مَفْعُل) بالضم إلى (مَفْعَل) بالفتح؛ لثقل الضم، ولذا لم يأت (مَفْعُل) بالضم في كلام العرب إلا نادرا. وإنما عُذِلَ عن الضم إلى الفتح دون الكسر؛ لخفة الفتحة، كما في (مخرج ، ومقتل ، ومكتب)^(٣٩٨).

هذا ما نص عليه سيبويه في قوله : " وأما ما كان يفعل منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل ؛لأنه ليس في الكلام مَفْعُلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما. وذلك قولك: قتل يقتل ، وهذا المقتل"^(٣٩٩).

فمطلب الخفة أثر في إثارهم صيغة (مَفْعُل) بالفتح على (مَفْعُل) بالضم ؛ إذ الأولى أخف من الثانية، فهي أولى في الاستعمال من غيرها.

(٣٩٦) انظر : شرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية للرضي وحاشية المحقق ٢٥/٢ .

(٣٩٧) انظر : الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣٩٨) انظر: التبيان في تصريف الأسماء ص ٧٧-٨٧ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ٧٩ .

(٣٩٩) الكتاب ٤/٩٠ .

*وكذا ما نراه في باب المصادر ، فقد ورد في كتاب سيبويه بعض الأمثلة التي يتبين فيها عدول العرب عن بعض مصادر المعتل إلى صيغ أخرى ؛ ابتغاءً للخفة ، وكراهية بذل جهد أكبر في النطق بالمصادر المعدول عنها . فمعظم هذه المصادر يتوالى فيها من الأصوات ما يكلف الناطق بها مشقة وجهدا كبيرا^(٤٠٠) .

من ذلك مثلا ما أورده في باب مصادر الأجوف الواوي واليائي من الأفعال، إذ يقول: "وقالوا: زُرته زيارةً، وعُدته عيادةً، وحِكتَه حياكةً، كأنهم أرادوا الفُعُول ، ففروا إلى هذا ؛ كراهية الواوات والضَمَّات"^(٤٠١).

وأورد أمثلة من الناقص اليائي والواوي ، وذلك في قوله : " وقالوا: نَمى ينمي نَمَاءً، وبدا يبدو بَدَاءً، ونثا ينثو نَثَاءً، وقضى يقضي قَضَاءً. وإنما كَثُرَ الفَعَال في هذا ؛ كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثَبَات والذَّهَاب. فهذا نظيرٌ للمعتل"^(٤٠٢).

تلك كانت نماذج للعدول عن الأصل لغرض التخفيف ، لكنه يطرد في غيره من الأمثلة ، على خلاف ما سبق من العدول عن الأصل الموصوف بالشاذ، الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

ثالثاً : العدول إلى الأثقل

المعروف أن المصير إنما يكون من الأثقل إلى الأخف ، لكن قد يُعدل إلى الأثقل لضربٍ من الاستخفاف، فقد تفضل اللغة الثقيل-في ظاهره- على الخفيف ، وقد يبدو هذا غريباً في أول الأمر، لكن سرعان ما تزول هذه الغرابة إذا قلنا : هكذا عنون ابن جني ، فقال : "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضربٍ من الاستخفاف. اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يُعرف غَوْرُه وحقيقته. وذلك

(٤٠٠) انظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها ص٧٨.

(٤٠١) الكتاب ٤/٤٩.

(٤٠٢) الكتاب ٤/٤٧.

أنه أمر يَعرَض للأمثال إذا ثَقُلَتْ لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ؛ ليختلف اللفظان فيخفّا على اللسان^(٤٠٣).

وضرب لذلك أمثلة ، منها :

* تصريف كلمة (الحيوان) ، ألا ترى أنه من مضاعف الياء ، وأن أصله (حَيَّان) ، فلما ثَقُلَ عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك. وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يُكره عندهم ، حتى يبدلوا أحدها ياء ، نحو (دينار ، وقيراط ، وديباج) ، كان اجتماع حرفي العلة مثّلين أثقل عليهم^(٤٠٤).

* ومن ذلك أيضا قولهم في النسب إلى (آية وراية) : (آئي ورائي). وأصلهما: (آيي ورايي) ، إلا أن بعضهم كره ذلك ، فأبدل الياء همزة؛ لتختلف الحروف ، ولا تجتمع ثلاث ياءات.

هذا مع إحاطتنا علماً بأن الهمزة أثقل من الياء، وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو (ظَلَّتْ، ومِسَّتْ، وأَحَسَّتْ) كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنه أقل فحشا من الحذف، وأقرب^(٤٠٥).

هذا وقد يعدل إلى الأثقل لضرب من التخفيف أيضا ، فيما يتعلق بالتناسب الصوتي الذي يلجأ إليه ، حينما يوجد في الكلمة الواحدة انتقال من فتحة إلى كسرة ، أو من كسرة إلى ضمة ، وخاصة في الثلاثي المطلوب فيه الخفة بأصل الوضع ، من ذلك مثلا كلمة (فَخِذْ) ، فقد أجاز الصرفيون النطق فيها بكسرتين على الفاء والعين ؛ وذلك لقوة حروف الحلق ، فجعل ما قبله متابعا له في الكسرة.

وإنما عدل فيه من الأخف وهو الفتحة إلى الثقيل وهو الكسرة ؛ لحصول نوع آخر من التخفيف، وهو الخروج من كسرة إلى كسرة؛ لأن اللسان حينئذ يعمل في جهة واحدة ، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة^(٤٠٦).

(٤٠٣) الخصائص ٣/٢٠.

(٤٠٤) الخصائص ٣/٢٠.

(٤٠٥) الخصائص ٣/٢١ ، وانظر: الكتاب ٣/٣٥٠، والأصول في النحو ٣/٦٦ ، والتصريح ٢/٣٩٧.



فقد رأينا أن الخروج من كسرة إلى كسرة مع ثقلهما أكثر انسجاما وتناسبا، من الخروج من فتحة - مع خفتها- إلى كسرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ترك الأَخَفَّ إلى الأَثْقَلِ لنوع من الاستحسان ، لا يأتي عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة فحسب ، إنما مرجعه مع ذلك إلى ذوق الناطق وحسّه ، هذا الذوق الذي يوازِر القاعدة ويعضدها .

فالذوق اللغوي هو الذي يقرر اختيار ما هو أخفّ عن غيره ، حتى وإن كان ثقيلا في ظاهره .

والدليل على ذلك أن الناطق اللغوي يلجأ إلى أخفّ الخفيفين ، لو أباحت له اللغة طريقتين من طرق التخفيف .

فلو تجاذب الكلمة إعلال وإدغام ، فإن الكلمة تميل إلى الإعلال ؛ لأنه أخفّ من الإدغام ؛ لثقله النطقي بالنسبة إلى الإعلال .

ومثاله الفعل (قَوَى) ، وأصله (قَوَوْ) ، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، وهذا الاتجاه أخفّ من إدغام الواوين ، مع أن مقتضى الإدغام موجود^(٤٠٧) .

لكن الذوق اللغوي أثر الإعلال على الإدغام ؛ لأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام ؛ لأن التلطف بالحرف المقلوب أسهل من التلطف بالمدغم والمدغم فيه، وذلك مُدْرِكٌ بالبداهة ، فالمصير إلى جانب الإعلال أولى من المصير إلى جانب الإدغام ، ف(قَوَى) بالإعلال أخفّ من (قَو) بالإدغام^(٤٠٨).

وإذا ثبت ذلك اتضح أن اللغة تسير وفق نظم معينة دقيقة ، ولهذا لا تعدل إلى الأثقل اعتباطا ، ولكن وفق نظام وقواعد يوازرها الذوق اللغوي^(٤٠٩).

(٤٠٦) انظر : شرح الشافية لنقرة كار: ١٣ ، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٧٦.
(٤٠٧) انظر : الأصول في النحو ٤١٢/٣ ، وإيجاز التعريف ص ٢٠٢ ، وشرح الشافية ٧٥٤/٢ .

(٤٠٨) انظر : أساس بناء الأفعال د أحمد رشدي ص: ١٨٩-١٩٠ .

(٤٠٩) انظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٨٠ .

د/ عبدالمؤمن محمود أحمد محمد

(٩ ٩ ٨)

ضوابط صوغ البنية الصرفية
بين النظرية والتطبيق



الفصل الثاني :

ضابط كثرة الاستعمال، وأثره في صوغ البنية الصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولاً: مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.

ثانياً: الغاية من اعتماد كثرة الاستعمال كضابط في صوغ البنية

الصرفية.

ثالثاً: علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.

رابعاً: كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.

خامساً: مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.



مدخل :

ليس بغريب أن يحتكم الصرفيون في ضبط كثير من الأبنية وصياغتها إلى ظاهرة كثرة الاستعمال ، فقد حكمت هذه الظاهرة كثيراً من أبواب اللغة الفصيحة ، وعُلت كثيراً من مستوياتها : صرفاً ، ونحواً ، ودلالة ، وليس أدلّ علي ذلك من قول السيوطي : " كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية " (٤١٠).

ولعلّ وثيقة غير واهية نقل السيوطي عن صاحب المستوفي قوله : (إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمّح فيها) (٤١١).

فهو بهذا يدافع عن علل النحويين ، والتي منها كثرة الاستعمال ، ويصف من يُضعف عللهم بـ «غفلة العوام» ، فتراه يقول : (وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحويين تكون واهية وملتحة ، واستدلّاهم علي ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود ، لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ ، وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك علي سبيل الابتداء والابتداع ، بل علي وجه الاقتداء ، ولا بد فيها من التوقيف) (٤١٢).

والحسن والطبع هما الحَكَم في علل النحويين ، فجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع (٤١٣).

واعتماد كثرة الاستعمال في تحليل ظواهر اللغة وتفسيرها وتعليلها ، منهج عماده الحسن اللغوي ، ذلك لأن الباحث يركن إلي الاستقرار والتتبع ويعتني بذلك . ولذا فإن الأخذ به في البحث اللغوي يبتعد باللغة عن أساليب المتكلمين ، ويجنبها التأويلات البعيدة ، ويقربها إلي واقعها تطوراً واستعمالاً (٤١٤).

(٤١٠) الأشباه والنظائر ٣٣١/١.

(٤١١) انظر : الاقتراح في أصول النحو ص ١٢٨.

(٤١٢) انظر : المرجع السابق ص ١٢٩.

(٤١٣) انظر : الخصائص ٤٩/١ ، ٥٣ ، والاقتراح في أصول النحو ص ١٣٢.

(٤١٤) انظر : الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء ص ٢٢.

الغاية من اعتماد هذه الظاهرة كضابط في صوغ البنية الصرفية الذي دعا العلماء إلى اعتماد هذه الظاهرة وإدخالها في منهج التعليل -وعندهم حقيقة ثابتة هي: أن التراكيب حين يكثر استعمالها يدخلها تغيرات، لا تدخل غيرها، "وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييراً ، وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل" (٤١٥) . وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله : " لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج " (٤١٦) .

وكذا ابن جني في قوله : " وذلك ليقَلَّ في كلامهم ما يستثقلونه ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون " (٤١٧) . وابن يعيش في قوله : " اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه " (٤١٨) .

ويفهم من تلك الأقوال وغيرها أن بين هذا الضابط وضابط التخفيف ارتباطاً وثيقاً وتلازماً في أكثر المواضع ، ولذا أردفت الحديث عنه بعد ضابط التخفيف . فتمّة علاقة وثيقة بينهما ، وكأنّ الذي دفعهم إلى التخفيف كثرة الاستعمال ، والأدلة على ذلك كثيرة:

- ألا تري إلى تعليلهم خفة الاسم بكثرته في الكلام وثقل الفعل بقلته ، كما قال ابن يعيش : " وإنما قلنا أن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين : أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل ... وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله (٤١٩) .

(٤١٥) الخصائص ٣/٣٦ .

(٤١٦) الكتاب ٢/١٦٣ .

(٤١٧) الخصائص ١/٥٠ .

(٤١٨) شرح المفصل ٩/٩٤ .

(٤١٩) شرح المفصل ١/٥٧ .

- ولما كثر استعمال اسم الموصول ، وكثر وقوعه في كلامهم ، تجرعوا علي تخفيفه من غير وجه واحد ، فتارة حذفوا النون من جمعه ، لكثرة وقوعه ولاستطالته بصلته ، كما في قول الأشهب بن رميلة :

فَإِنَّ الَّذِي حَآتَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ .: هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٤٢٠)

وتارة حذفوا الياء من مفرده ، واجتزعوا بالكسرة ، وقالوا "الذّ". وتارة حذفوا الياء والكسرة معاً ؛ لأنه أبلغ في التخفيف ، وقالوا "الذّ" ، كما في قول الراجز:

كَالَّذِ تَزَبَى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا (٤٢١).

وتارة حذفوا "ذي" نفسها ، واقتصروا علي الألف واللام التي في أولها ، وأقاموها مقام (الذي)، ونووا ذلك فيها ، ولم يمكن إدخالها علي الجملة نفسها ؛ لأنها من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلي لفظ اسم ، وأدخلوا عليه الألف واللام (٤٢٢).

- وكذا التزموا في مضارع المتكلم من باب (أكرم) -كما أشار نقرة كار- حذف الهمزة الثانية ، وإن كان الواجب أن تقلب واواً ؛ لأنه ليست إحداها مكسورة ، وإنما التزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ ، والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب (٤٢٣).

(٤٢٠) هذا بيت من الطويل. والشاهد فيه: (الذي) حيث حذف النون من (الذين) للضرورة الشعرية. يُنظرُ هذا البيتُ في: الكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، وشرح المفصل ٣/١٥٥، وشعر الأشهب - ضمن شعراء أمويون - ٤/٢٣١.

(٤٢١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسم. و (تَزَبَى) : اتخذ زُبْيَةً، والزُبْيَةُ: حُفْرَةٌ بَعِيدَةُ الْعُورِ تُصْنَعُ لِاصْطِيَادِ السَّبْعِ، إِذَا وَقَعَ فِيهَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ مِنْهَا. والشاهد فيه: (الذّ) حيث حذف الياء من = (الذي) وأسكن الدال للضرورة الشعرية. يُنظرُ هذا البيتُ في: شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٣، والإنصاف ٢/٦٧٢، وشرح المفصل ٣/١٤٠، والمُلْحَة في شرح المُلْحَة ٢/٧٨٣.

(٤٢٢) انظر: الكتاب ١/١٨٦-١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح المفصل ٣/١٥٤، ١٥٦.

(٤٢٣) انظر: شرح الشافية ص ١٦٠.

- وكذا فتحو حرف المضارعة في الثلاثي وضمّوه في الرباعي ؛ لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة أخفّ من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخفّ ، والأقلّ الأثقل^(٤٢٤).

- وفتحو ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؛ لأن التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقلّ ، فأعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة^(٤٢٥).

- وأوجبوا الفتح في نون (مِنْ) مع لام التعريف عند الفصحاء ، نحو قولك " مِنْ الرجل "؛ لأن لام التعريف كثيرة الاستعمال ، فناسب استجلاب الفتحة عندها ؛ لأنّ الفتح أخفّ^(٤٢٦).

- وغيروا حروف العلة بالقلب ، ليس لغاية ثقلها ، بل لكثرتها في الكلام ، فما من كلمة إلا ومشتملة علي حرف منها ، أو على أبعاضها وهي الحركات.

وربطوا بين كثرة (فَعِلَ : يَفْعِلُ) - بكسر العين في الماضي والمضارع - في المعتل وقتله في الصحيح بالتخفيف ، وذلك لكرهيتهم الجمع بين واو وياء ، لو قالوا : (ولي يولي ، ووثق يوثق) ، فحملوه علي بناء يسقط الواو^(٤٢٧).

- قول العربي (لاه أبوك) الذي مثّل به سيبويه على هذه الظاهرة معللاً بها ، فأصله (لله أبوك) ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان ، ونسب القول للخليل ، ثم بيّن أن هذا (حذف الجار) ليس طريقة الكلام ولا سبيله ، وليس كل جار يضمّر ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثمّ قبّح ، ولكنهم قد يضمرون الجار فيما كثر من كلامهم^(٤٢٨).

وذكر سيبويه أيضاً (لَهِ أبوك) ونسب القول لبعضهم ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم

(٤٢٤) انظر: أسرار العربية ص ٢٧٨.

(٤٢٥) انظر: أسرار العربية ص ٦٥.

(٤٢٦) الكتاب ١٥٤/٤ ، ١٥٥.

(٤٢٧) انظر: شرح الملوكي ص ٢١٣ ، وشرح الشافعية لليزدي ٢٥٥/١ .

(٤٢٨) انظر: الكتاب ١١٥/٢.

مفتوحاً كما تركوا آخر (أَيْنَ) مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتة في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه^(٤٢٩).

وغير ذلك من الأدلة التي تدل علي ارتباط الكثرة بالتخفيف ، وترتب أحدهما علي الآخر.

وعلي حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، كما سبق ذكره من حذفهم نون اسم الموصول ، ثم لكثرة استعماله خففوه من غير وجه ، فقالوا "الذ" بحذف الياء ، ثم " الذ " بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجتزعوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف .

ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه ، فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم ، نحو (بالله لأقومن) أي : أحلف ، وربما حذفوا القسم به واجتزعوا بدلالة الفعل عليه، نحو (أقسم لأفعلن)، والمعني أقسم بالله. ومن ذلك قولهم في القسم أيضا : "لعمر الله" ، ف(العمر) :البقاء والحياة ، وفيه لغات (عمر) بفتح العين وسكون الميم ، وبضم العين وسكون الميم وبضمها ، فإذا جئت إلي القسم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين ؛ لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير ، فاختاروا له الأخف^(٤٣٠).

وقد سمي هذا عند المحدثين بقانون "الاقتصاد اللغوي" ، إذ إن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة ، ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها^(٤٣١).

ويفهم من كل ما سبق أن الأصل هو التخفيف والتسهيل فيما كثر استعماله، وأنه لا يكثر في كلامهم إلا ما خف ، لكن أحياناً يكثر الثقيل ؛ لأنه مغلل بعلة قوية دعت له لمخالفة الأصل .

(٤٢٩) انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٤٣٠) انظر: شرح المفصل ٩/ ٩٤.

(٤٣١) انظر: مقالات في الأدب واللغة ص ٢٩٢، والتعليل ونظام اللغة ص ١٧٧.

من ذلك -مثلاً- : أن الواو أثقل من الياء كما هو معلوم من مقاييس الصرفيين ، ومع ذلك فقد كثر مجيء الواو فاءً ، نحو: " وَعَدَ ، وَرَّزَنَ ، وَرَدَ " ، وقلَّ مجيء الياء في هذا الموضع ، نحو "يَسِرَ، وَيَمْنَنَ".

وذلك أن سبب كثرة الواو هنا أنك قادر متى انفتحت أو انكسرت أن تقلبها همزة، وذلك نحو: "أَعَدَ ، وَأَجُوهَ ، وإِسَاءَةٍ ، وإِفَادَةٍ" ، وإذا تغيّر الحرف الثقيل فكان تارة كذا وأخري كذا ، كان أمثل من أن يلزم محبة واحدة ، والياء إذا وقعت أولاً وانفتحت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها^(٤٣٢).

وكان سببويه يرى أنه قد يقلّ في كلام العرب ما هو أخفّ مما يستعملون؛ كراهية ذلك أيضاً ، أي: كراهية ما يستثقلون^(٤٣٣).

كثرة الاستعمال والأصالة والفرعية

إذا كانت كثرة الاستعمال مسوغاً للتغيير الذي يحدث في الكلمة طلباً للخفة - كما سبق - فهل ما غيّر لكثرة الاستعمال أصل أم فرع عما لم يُغيّر؟. ارتأى الأخفش أن ما غيّر لكثرة استعماله أصلٌ ، وأن ما قلّ استعماله فرعٌ، وكأنّ هذا التغيير إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله ، فابتدعوا بتغييره^(٤٣٤).

وبناء على ذلك ذهب إلي أن " فُعِلَ " - ساكن العين - يجوز تحريكه إلي "فُعِلَ" ، وحجته: أن الساكن أصلٌ لكثرة استعماله وتداوله .

وردّ الجمهور ذلك بأن كثرة الاستعمال مرتبطة بالخفة ، لا بالأصالة^(٤٣٥).

والحق معهم فإن كثرة الاستعمال مرتبطة بالتخفيف ، وليست دلالة علي الأصالة ، ألا تري أنه إذا التقى ساكنان فالأصل في التحريك أن يكون بالكسر، لكن يُعدل عن الكسر وهو أصل إلي الفتح مع التقاء الساكنين إذا كان الثاني لام

(٤٣٢) انظر: الخصائص ١٨٤/٣.

(٤٣٣) انظر: الكتاب ٤/٤٣٠ ، وشرح الملوكي ص ٢١٩.

(٤٣٤) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥.

(٤٣٥) انظر: حاشية تحقيق شرح الملوكي ص ١٥٢.

التعريف نحو: " مِنْ النَّاسِ "؛ طلباً للخفة^(٤٣٦) ، ولم يقل أحد أن الفتح في هذا الباب هو الأصل.

وكذا حذف همزة " خير وشر " في التفضيل لكثرة الاستعمال ، مع أن القياس والأصل " أخير وأشر"^(٤٣٧).

وكذا حذف نون مضارع كان المجزوم نحو (لم أكُ ، ولم يكُ)، فهو مخالف للأصل والقياس؛ لأنها من أصل الكلمة ، فالقياس يقتضي أن لا يحذف شيء من (يكن) بعد حذف الواو لالتقاء الساكنين ، لكن سوغ حذف النون كثرة استعمال ، وشبهها بحروف العلة^(٤٣٨).

فبان أن كثرة الاستعمال دليل على التخفيف ، وليست دليلاً على الأصالة.
كثرة الاستعمال والقياس الصرفي

الحديث عن كثرة الاستعمال والأصالة يسوقنا إلي الحديث عن كثرة الاستعمال والقياس ، وهل تكون كثرة الاستعمال مسوغاً للقياس علي القاعدة فيما لم يرد فيه قياس صرفي ؟ أم أنها ليست مسوغاً للقياس ؟.

وللجواب عن هذا أقول : إن كثرة الاستعمال تكون مسوغاً فيما وافق القياس وجاء به الاستعمال ، أما ما خالف القياس والقاعدة الصرفية ، فلا تكون مسوغاً للقياس فيه ، وكأنها تعضد القياس ، لكنها لا تتقدم عليه .
والدليل علي ذلك ما يلي :-

القاعدة الصرفية تقول : إذا انضمت الواو ضمّاً لازماً جاز إبدالها همزة جوازاً حسناً ، وكان المتكلم مخيراً بين الهمزة والأصل^(٤٣٩) ، فاءً كانت الهمزة أو عيناً ، نحو " وجوه وأجوه ، وأثوب وأثوب " ، وصار ذلك قياساً مطرداً ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك ، مع موافقة القياس ، ألا ترى أن الضمة تجري مجرى الواو ، والكسرة مجرى الياء والفتحة مجرى الألف ،

(٤٣٦) انظر: الكتاب ٤/١٥٣ ، ١٥٤ ، واللمحة في شرح الملحة ١/١٣٦.

(٤٣٧) انظر: حاشية الصبان ٦٢/٣.

(٤٣٨) انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٩٩ ، وجمع الهوامع ١/٤٤٥.

(٤٣٩) ذكر أبو حيان أن التصحيح لغة سفلى "مُضَر". انظر: البحر المحيط ٣/٣٧٥.

ويسمون الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة ، وكانت هذه الحركات أوائل هذه الحروف ، إذ الحروف تنشأ عنها في مثل :

.....
: من هجو زَبَان لم تهجو ولم تدعي^(٤٤٠)

وكانت الواو تحذف للجزم في نحو: " لم يدعْ ، ولم يغزْ " ، كما تحذف الضمة في نحو: " لم يضربْ، ولم يخرجْ ".

فلما كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعين، فإذا كان اجتماع الواوين يوجب همز أحدهما علي حدّ (أوصل ، وأواق) كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك ويجيزه من غير وجوبه ؛ خطأً لدرجة الفرع عن الأصل^(٤٤١).

أما إذا كانت الواو مكسورة ، فمن العرب من يبدلها همزة ، إذا كانت فاءً ، لا غير ، نحو: "وشاح وإشاح ، ووسادة وإسادة ، ووعاء وإعاء " ، ومنه قراءة سعيد بن جبير: " قَبْلَ إِعَاءِ أَخِيهِ"^(٤٤٢) ، وقالوا : "وفادة وإفادة" ، وأنشد سيبويه :

إلا الإفادة فاستلوت ركائبنا : عند الجبابير بالبأساء والنعم^(٤٤٣)

ووجه ذلك : أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة أيضاً كما يستثقلون الضمة ، ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها ، كما تحذف الضمة منها ، نحو قولك : هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

لكن همزة الواو المكسورة ، وأن كثر عندهم ، فهو أضعف قياساً من همزة الواو المضمومة، ألا ترى أنهم يكرهون اجتماع الواوين، فيبدلون الأولى همزة ، كما

(٤٤٠) عجز بيت من البسيط ، صدره: هجوت زبان ثم جئت معتذراً ، ورد منسوباً إلي أبي عمرو بن العلاء في: نزهة الألباء ص ٣١ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ٦٣٠/٢ وشرح المفصل ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/٨ ، والشاهد فيه على إشباع الضمة إلى واو، والكسرة إلى ياء في الفعلين.

(٤٤١) انظر: شرح الملوكي ص ٤٥٦ - ٤٥٨.

(٤٤٢) انظر القراءة في: المحتسب ٣٤٨/١ ، والبحر المحيط ٣٠٦/٦ ، ونسبها ابن خالويه إلي عيسى بن عمر في (مختصر في شواذ القرآن) ص ٦٩ .

(٤٤٣) من البسيط لتميم بن أبي مقبل في ملحق ديوانه ص ١٩٥ ، والكتاب ٣٣٢/٤ والمنصف ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٤/٣ . والشاهد فيه قلب واو (وفادة) همزة.



في " أواق " ، ولا يفعلون ذلك في الياء مع الواو ، نحو: " ويح ، وويس ، وويل ، ويوم " (٤٤٤).

لذا وقف النحويون فيه علي السماع دون القياس ، إلا المازني فإنه كان يطرد ذلك فيها ، إذا وقعت فاء ؛ لكثرة ما جاء فيه ، مع ما فيه من المعنى (٤٤٥).

فقد رأينا أن كثرة الاستعمال عضدت القياس وقوته في جواز إبدال الواو المضمومة همزة ، لكنها لم تعضد ذلك في إبدال الواو المكسورة همزة في جعله قياساً مطرداً ، فوقفوا فيه علي السماع لم يخالف في ذلك إلا المازني.

والحكم ذاته في مصادر الثلاثي ، فقد عول سيبويه وكثير من البصريين علي القياس علي مصدر (فعل) - اكتفاء بالغلبة - للفعلين (فعل) - بفتح العين - (رداً ، وضرب ضرباً) ، أو (فعل) - بكسر العين - (فهم فهمًا ، وأمن أمنًا) ، ولا يقصدون بالقياس معناه المتبادر من لفظه ، وإنما المراد به أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ، فإنك تقيسه علي هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع (٤٤٦).

ومنع ابن جودي قياس مصدر (فعل) ، فقال : لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع (٤٤٧).

وقد يردّه أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا هذا إنسان علي مثلهم ، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا ، ولا أن يرويهِ رواية (٤٤٨).

(٤٤٤) انظر: المحتسب ٣٤٨/١، وشرح الملوكي ص ٤٦١.

(٤٤٥) انظر: المنصف ٢٢٩/١، ٢٢٨، وشرح المفصل ١٠/١٤ ، وشرح الشافية للرضي ٧٦/٣ ، ٧٨ ، وقد نسب إليه ابن عصفور في الممتع ٢٢٢/١ عكس ذلك .

(٤٤٦) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٣٢.

(٤٤٧) انظر: همع الهوامع ٣/٣٢٢.

(٤٤٨) انظر: الخصائص ١ / ٣٦٣.

وإذا كانت كثرة الاستعمال تعضد القياس وتقويه فيما له قاعدة صرفية يُفرد بها ، ولا تعضده فيما ليس له قاعدة صرفية ، فمن طريق الأولى أنه لا يقاس علي ما قلّ استعماله حتى وإن كان حسناً في القياس .

ألا ترى أنهم أوجبوا إبدال تاء (افتعل) دالاً ، إذا كان فائوه دالاً ، أو ذالاً ، أو زائاً ، نحو: " اذكر ، وازجر ،" طلباً لتجانس الصوت وكراهية تباينه ، وذلك أن الزاي والدال والذال حروف مجهورة ، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التا الدال ؛ لأنها من مخرجها ، وهي مجهورة ، فتوافق بجهرها جهر الزاي والدال والذال ، ويقع العمل من جهة واحدة ، فيكون أخفّ عليهم^(٤٤٩).

ثم حملهم طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض ، على أن أبدلوا من التاء دالاً في غير "افتعل" ، وذلك نحو: "دولج" في "تولج" ، كأنهم رأوا التاء مهموسة ، والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها أختها في المخرج وأخت الواو في الجهر ، فتحصل المجانسة في الصوت ، وهذا قليل شاذ في الاستعمال ، وإن كان حسناً في القياس ، لكن لقلّة استعماله لا يقاس عليه^(٤٥٠).

وإذا كان لا يقاس علي ما قلّ استعماله ، حتى وإن كان حسناً في القياس ، فمن باب أولى ألا يلتفت إلى ما قلّ استعماله وضعف في القياس ، ألا ترى أن "صيمّ وقيمّ" - جمعي :صائم وقائم- قلبت الواو فيهما ياء ؛ لمجاورتها الطرف ، وأصله : "صَوَمَ وَقَوَمَ" ، فأشبهت "عُصِيًا ، وَعُتِيًا" ، فقلبت كما قلبت في "عُصِي ، وَعُتِي" ، لاسيما وأن واحده قد اعتلت عينه ، وهو "صائم وقائم" .

فإذا تباعدت الواو عن الطرف لم يجز القلب ، وذلك نحو "صَوَام ، وَقَوَام" ، إلا ما ورد شذوذاً ، كما في "نيام" من قول الشاعر :

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرٍ .: فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا^(٤٥١)

(٤٤٩) انظر: شرح الملوكي ص ٥١٠ ، ٥١٥ .

(٤٥٠) انظر: الكتاب ٣٣٣/٤ ، والأصول في النحو ٢٦٩ / ٣ ، وشرح الملوكي ص ٥١٨ .

(٤٥١) سبق تخريجه ص.....

وصيابة من قولهم: " فلاناً في صيابة قومه، وصوابة قومه " (٤٥٢).

فهذا شاذ من جهة القياس والاستعمال، أما الاستعمال فلقته، وأما القياس فإنه إذا ضعف القلب مع المجاورة في "صيم ، وقيم " كان مع التباعد والفصل أولى (٤٥٣).

فبان لنا أن المراتب أربعة :

١- أن تتساوى كثرة الاستعمال مع القياس في الشيوخ ، وهذا هو الجيد الذي لا غاية وراءه، مثل : جواز إبدال الواو المضمومة لزوماً همزة ، فاءً كانت أو عيناً.

٢- أن يكثر الاستعمال وليس له قياس أو قاعدة صرفية أفرد بها ، فهذا موقوف فيه علي السماع ولا يصح اطراده ، كما في إبدال الواو المكسورة همزة.

٣- أن يقل الشيء في الاستعمال ، فهذا لا يقاس عليه ، حتى وإن كان حسناً في القياس ، كما سبق في إبدال التاء دالاً في غير (افتعل) نحو " دولج ، في تولج ".

٤- أن يقل الشيء في الاستعمال، ويضعف في القياس، فمرذول مطرح، كما سبق في " نيام، وصيابة " من قلب الواو ياء ، وهذا النوع من الألفاظ اللغوية قد يجيء إلا أنه قليل جداً، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضربَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا .: ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (٤٥٤)

قالوا أراد «اضربن» فحذفت نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال، وأما ضعفه في القياس فيأتي من أن الغرض منه هو التحقيق والتشديد.

(٤٥٢) حكاة الفراء كما نسبته إليه ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٧٢٠، وابن منظور في لسان العرب ٥٣٨/١ (ص ي ب) ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن .

(٤٥٣) انظر: شرح الملوكي ص ٧٢٠-٧٢١ .

(٤٥٤) البيت من المنسرح ، لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ٤٤٥/١١، وشرح المفصل ١٠٧/٦، ولسان العرب ١٨٣/٦ "ق ن س"، والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤ وطارقها: اسم فاعل من "طرق يطرق" إذا أتى ليلاً. قونس الفرس: العظم الناتئ بين أذني الفرس. والشاهد "اضرب عنك" فإن الرواية فيه بفتح الباء، على حذف نون التوكيد ، وهذا شاذ؛ لأن نون التوكيد إنما تحذف إذا وليها ساكن.

فإذا كان السماع والقياس يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه وإطراحه والعدول عنه إلى غيره مما قد كثر استعماله.

ويليق بهذا (أي : التوكيد) الإسهاب والإطناب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض للغرض، فجرى هذا مجرى استقباح العرب إدغام الملحق نحو: (مهدد، وقردد، وجلبب، وشملل)، فقد ترك الإدغام لتوالي الأمثال المتحركة^(٤٥٥).

ومهما يكن من أمر فإن كثرة الاستعمال والقياس علتان تعلل بهما الظواهر اللغوية، فإن كانت الظاهرة كثيرة الاستعمال قوية في القياس فهذا هو الغاية، وأما إذا كانت الظاهرة اللغوية قليلة الاستعمال ضعيفة في القياس، فإنها مردولة متروكة يجب طرحها، ولا يقاس الذي لم يستعمل علي ما كثر استعماله.

هذا ما ذكره الفراء ، وهو يتحدث عن نصب (فئتين) علي الحال في قوله تعالى: "فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ"^(٤٥٦)، حيث اعتمد علي كثرة استعمال (ما) الاستفهامية و(اللام) في نصب ما بعدهما علي الحال نكرة ، كان أو معرفة ، كما قال الله تبارك وتعالى : "فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ"^(٤٥٧) ، ويجوز في الكلام أن تقول: (مالك الناظر في أمرنا)؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بـ(كان ، وأظن) وما أشبههما، ومثل (مال): (ما بالك، وما شأنك).

ومنع ذلك في غيرهن، فلا تقل: ما أمرك القائم، ولا: ما خطبك القائم، قياساً عليهن ؛ لأنهن قد كثرن، فلا يقاس الذي لم يستعمل علي ما قد استعمل ، ألا ترى أنهم قالوا: أيش عندك؟^(٤٥٨)، ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام^(٤٥٩).

(٤٥٥) انظر: الخصائص ١٢٧/١-١٢٨.

(٤٥٦) سورة النساء من الآية ١٨ .

(٤٥٧) سورة المعارج الآية ٣٦.

(٤٥٨) والأصل : (أي شيء) ، فحقت بحذف الياء الثانية من (أي) الاستفهامية، وحذف همزة (شيء) بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعلل إعلال (قاض) . انظر : تحقيق شرح الرضي على الشافية ١/٧٤.

(٤٥٩) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٨١، والأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء ٢٢.

مظاهر كثرة الاستعمال علي المستوى الصرفي.

الناظر في كتب التصريف يجد أن كثرة الاستعمال تتنوع نوعين :

١- نوع اعتدّ به في وضع قواعد العربية.

٢- ونوع لم يعتدّ به في ذلك ، وإنما وُصفت آثاره في الألفاظ والتراكيب .

كاستدلالهم علي صحة بعض التراكيب بكثرة الكلام بها ، كـ " لولاي ، ولولاك " ، كما في قول الفراء: " وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر ، وكثُر بها الكلام ، حتى استجازوا أن يقولوا : (لولاك ، ولولاي) ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: (لولا أنا ، ولولا أنت) (٤٦٠).

وكالتصرف في بعض الكلمات ، كما في "أَيْمُن" ، فقد ذُكر فيها لغات كثيرة ، قد تصل إلى عشرين لغة، يقولون: "أَيْمُن الله، وأَيْم الله، ومُ الله، ومِ الله..." ، والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (٤٦١).

وكالإبدال اللغوي في بعض الكلمات لكثرة استعمالها، كمن يرى أن " آل " واحد لا جمع له ، وأن أصله "أهل" ، استتقلت الهاء، وكثرت الكلمة في كلامهم ، فأبدلت همزة ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً (٤٦٢).

أو في خلق كلمات جديدة، كما هو حال المجمع اللغوي في إقراره بعض الألفاظ والتراكيب ؛ لكثرة الاستعمال ، وهجر بعض المستعمل ؛ لقلته ، واستعمال المهجور ؛ لكثرتة (٤٦٣)... وهكذا.

وما يعيننا هنا النوع الأول ، وهو ما اعتدّ به في وضع قواعد العربية ، وقد حصرت نماذجها في عدة ظواهر لغوية ، ارتبطت بكثرة الاستعمال ، هي علي النحو التالي :

(٤٦٠) معاني القرآن ٥٨/٢ ، و انظر: الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف م ٩٧ ص ٦٨٧ ، وقد أنكر المبرد هذا الاستعمال، وذكر الشلوبين أن إنكار المبرد هذا هذيان ؛ لاتفاق الأئمة علي روايته عن العرب . انظر: المقتضب ٢٣٧/٣، والجني الداني ص ٦٠٥.

(٤٦١) انظر: المنصف ٦١/١ ، واللباب ٣٨١ / ١ ، والجني الداني ص ٥٤١.

(٤٦٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١١٣/١ ، ٢٩٩/٢.

(٤٦٣) انظر: دراسات في فقه اللغة ص ٢٩٣.

أولاً: كثرة الاستعمال والحذف.

بين الحذف وكثرة الاستعمال ارتباط وثيق ، وكيف لا ؟ والحذف أحد مظاهر التخفيف ومقصد من مقاصد العرب في كلامهم، فمن شأنهم تخفيف ما يكثر في كلامهم بحذف بعض أحرفه ، لاسيما إذا عُرف موقعه ، ولم يقع فيه لبسٌ، فاللفظ إذا كثر في لسان العرب وكثر في استعمالهم ووضح معناه حذفوا حرفاً أو أكثر من حروفه ؛ يؤثرن تخفيفه^(٤٦٤).

نبه علي ذلك سيبويه في قوله : "...وغيروا هذا ؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: (لم أكُ) ، ولا تقول: (لم أقُ)، إذا أردت : (أقلُ). وتقول: (لا أدِر)، كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: (لم أبلُ)، ولا تقول: (لم أرْمُ) ، تريد: (لم أرام). فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"^(٤٦٥).

وأكدّه الأنباري في قوله : " أنه لما كثر في كلامهم وجرى ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً"^(٤٦٦).

وكذا ابن يعيش في قوله : "ولكثرة الاستعمال أثرٌ في التغير ، ألا ترى أنهم قالوا : (أيشُ) ، والمراد (أي شيء) ، وقالوا : (وَيْلَمَه) ، وقالوا : (لا أدِر) ، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لقرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"^(٤٦٧).

ومما يدل علي ارتباط الحذف بكثرة الاستعمال أنهم قالوا في " لم يكن " : " لم يك " ، فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في " لم يصُنْ ، ولا في " لم يهْن " : " لم يصُ ، ولم يهْ " ؛ لأنه لم يكثر استعماله .

وقالوا في " لم أبال " : " لم أبُلْ " ، فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في " لم أول " : " لم أول " ، ولا في " لم أعال " : " لم أعلْ " ؛ لأنه لم يكثر استعماله .

(٤٦٤) انظر: اللامات للزجاجي ص٩٤.

(٤٦٥) الكتاب ١٩٦/٢.

(٤٦٦) أسرار العربية ص ١٧٦ ، و انظر: الإنصاف م٤٧ ص ٢٧٩.

(٤٦٧) شرح المفصل ١٠٢/٤.

وقالوا "عِم صباحاً" في (انْعِم صباحاً) ؛ لكثرة استعماله ، ولم يقولوا: " عِم بالاً " لقلته .

وقالوا " وَيُلْمَه "، في "ويلُ أمه" ؛ لكثرتة ، ولم يقولوا " وَيُلْحَتِه " في "ويل أخته "؛ لقلته^(٤٦٨).

فقف علي هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر^(٤٦٩).

مراتب الحذف لكثرة الاستعمال

اعلم أن الحذف لكثرة الاستعمال علي ثلاث مراتب^(٤٧٠) :

الأولى: منه ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل.

الثانية: ومنه ما يصير موازيا للأصل.

الثالثة: ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل.

فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يُهَجَّر الأصل فيه ويُزْفَض ، نحو: " خُذْ ، وَكُلْ ، ويد ، ودم " ، غلب الحذف علي الأصل ، فلم يجز الإتمام، فلا يقال: "أُوْخِذْ، أُوْكِلْ، ولا "يُدِّي"، ولا "دَمُوْ" ، أو "دَمَيَّ"^(٤٧١) ، وإن كان هو الأصل.

وأما ما يقاوم الأصل ، فنحو: " لم يك ، ولا أُبِلْ " ، وأصله : (لم يكن ، ولم أبال) ، فلم نجد الحذف ههنا يغلب الأصل ، فجازا جميعاً .
وأما ما نقص عن مرتبة الأصل ، فنحو قوله :

.....
: . وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٤٧٢)

(٤٦٨) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٠/٢ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، ٤٤٠ .

(٤٦٩) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ .

(٤٧٠) انظر : شرح الملوكي ص ٥٦٣ .

(٤٧١) مختلف في لامه ، هل واو أو ياء؟ انظر: الصحاح ٢٣٤٠/٦ (د م و) .

(٤٧٢) صدر بيتٌ من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي ، وعجزه : وَلَسْتُ بِأَتِيَنَّهُ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ. وهو من شواهد: الكتاب ٢٧/١ ، وضرائر الشعر ص ١١٥ ، وشعره - ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي - ١١١/١٣ .

أراد : (ولكن) ، فحذف النون لكثرة الاستعمال ، إلا أنه نقص في كثرة استعماله عن مقاومة الأصل فلم يعادله ، فلذلك لا يأتي إلا في ضرورة شاعر^(٤٧٣).
ولم يكن منزلته منزلة " لم يكُ " ؛ لأن كثرة الاستعمال في " لم يكُ " بلغ به مرتبة الأصل ، فجري مجرى الأصل في الحُسْن ، ولذلك جاء في القرآن الأمران جميعاً^(٤٧٤).

ولعل هذا يثبت ما ذكرته آنفاً من أن ما غير لكثرة الاستعمال فرع عما لم يغير ، وأن كثرة الاستعمال مرتبطة بالخفة لا بالأصالة.

وما حُذف للتخفيف في حكم المنطوق به ، وتلك قاعدة ذكرها السيوطي ، ومثّل لفروعها بقولهم: " ذَلِّلْ ، وَجَنِّدْ " ، فاجتمع في الكلمة أربعة متحركات متواليات؛ لأن المراد: (ذلاذِلْ، وجناذِلْ)^(٤٧٥)، لكنهم حذفوا الألف منها للتخفيف ، وما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به.

وكذا مثّل لفروعها بأفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم : أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به^(٤٧٦).

وسبقه إليها ابن جني في الخصائص (باب في إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به)، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به ، ومثّل لذلك بأمثلة كثيرة يتعلق معظمها بالتركيب النحوية ، كـ " القرطاس والله " ، علي تقدير: " أصاب القرطاس " ، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به ألبتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، وغير ذلك كثير^(٤٧٧).

(٤٧٣) انظر : ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٤٧٤) انظر: شرح الملوكي ص ٥٦٦، وقد أثبت محققه حصراً بالآيات التي قرئت بإثبات النون ص ٥٦٦، ٥٦٧.

(٤٧٥) ذلاذِلْ الثوب: أسافله ، والجندِلْ، يفتح الجيم والثون وكسر الدال، المكان الغليظ فيه ججارة. انظر: اللسان ١١/٢٥٦ فصل الذال المعجمة، و ١١/٢٩٩ (فصل الجيم).

(٤٧٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/٣٤٣ .

(٤٧٧) انظر: الخصائص ١/٢٨٥، ٢٨٦.



أمثلة ونماذج لما حُذِف لكثرة الاستعمال

الحذف لكثرة الاستعمال له صور كثيرة ، فهو كما قال سيبويه : "أكثر من أن أصفه لك" (٤٧٨).

ويمكن تقسيم تلك الصور إلى متفق عليه ، ومختلف فيها
فمن صور الحذف المتفق عليه لكثرة الاستعمال ما يلي:

١- من ذلك -مثلاً- حذف الهمزة الأصلية ، فقد وردت بعض الأبنية ، الأصل فيها أن تهمز، لكن العرب تركت همزتها ؛ لكثرة استعمالها ودورها في الكلام .
فما حذفت فيه الهمزة -لغير قياس- لكثرة الاستعمال : همزة " حُذ ، كُل ، مُز " وأصله " أُؤْخِذ ، أُؤْكِل ، أُؤْمِر " ؛ لأنها من (الأخذ ، والأكل ، والأمر) ، فلما حذفت الهمزة استغنى عن همزة الوصل؛ لزوال الهمزة الساكنة (٤٧٩).

وإنما كان الحذف لغير قياس هنا ؛ لأن القياس يقتضي تخفيف الهمزة بقلب الثانية واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، إلا أنها حُقِّفَت بغير القلب ، بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ؛ إذ الحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً.

وهذا الحذف ملتزم في " حُذْ،و كُل " ، دون " مُز " ، فان الحذف في (مُز) أفصح من القلب ، إذا كان مبتدأً به ، لكن ليس بـلازم ، وإنما كان كذلك؛ لأنه أقل استعمالاً من " حُذْ، كُل " (٤٨٠)، أما إذا وقع في الدرج ، نحو: " وأمر ، فأمر " ، فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان في الدرج ، وجاز حذف الهمزة علي قلة في " وَمُز ، فَمُز "؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأً بها ، فكأنه حُذفت الهمزة في الابتداء أولاً ، ثم استُصحب

(٤٧٨) انظر: الكتاب ٣/٥٠٣.

(٤٧٩) انظر: الممتع الكبير ٣٩٤/١ ، وإيجاز التعريف ص ١٩٥ ، وشرح الشافية ٣/٥٠ .

(٤٨٠) انظر: شرح الملوكي ص ٥٦٣ ، واللباب ٢/٣٦٢ ، وشرح الشافية ٣/٥٠ .

ذلك في الدرج ، فبقيت الكلمة علي حالها ، لكن الإثبات أفصح^(٤٨١)، وعليه جاء قوله : " وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ " ^(٤٨٢).

ومما يلحق بذلك -أعني حذف الهمزة -قولهم : (ناسٌ) بزنة (عَالٌ) ، وأصله : (أناسٌ) ، فحذفت الهمزة تخفيفاً علي غير قياس ، يدل علي ذلك قولهم: (الأناس) في قول الشاعر :

إِنَّ الْمَنَائِيَّاتِ يَطْلُوعُ .: نَ عَلَى الْآنَاسِ الْآمِنِيَّاتِ ^(٤٨٣)

وذهب أكثر العلماء إلي أنهم لمّا حذفوا فاء الكلمة فيها جعلوا ألف " فَعَال " في (أناس) عوضاً عنها؛ إذ إن أصلها من (الأنس).
وخالف في هذا العكبري والرضي ، فذهب إلي أن الألف واللام في (الناس) هي العوض عن الفاء المحذوفة.

ونُسب هذا القول أيضاً إلي سيبويه^(٤٨٤)، وهو ما أشار إليه في حديثه عن نداء اسم الله فيقول: " وكأن الاسم والله أعلم (إله) ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف. ومثل ذلك (أناسٌ) ، فإذا أُدخلت الألف واللام قلت : (الناس)؛ إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة" ^(٤٨٥).

فتنظيره (ناس) بـ(إله) في حذف الهمزة، والتعويض عنه بالألف واللام التي جاءت خلفا عنه دليل على أنه يقول بهذا.

(٤٨١) انظر: شرح الشافية ٣/ ٥٠، ٥١، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص ٢٦٩.

(٤٨٢) سورة طه من الآية: ١٣٢.

(٤٨٣) البيت من مجزوء الكامل لذي جدمه الحميري ، وهو دليل على أن العرب نطقت بالأصل في قولهم: (أناسٌ)، وقد جَمَعَ فيه بين الهمزة والألف واللام . ينظر: الخصائص ٣/ ١٥١، وشرح المفصل ٩/ ٢، والخزانة ٢/ ٢٨٠.

(٤٨٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٣ ، والجني الداني ص ٢٠٠.

(٤٨٥) الكتاب ٢/ ١٩٥-١٩٦.

ومن النحاة من ذهب إلى القولين معاً كابن يعيش ، فقد ذكر في موضع أن الألف واللام في "أناس" عوض عن الهمزة المحذوفة ، ثم ذكر في موضع آخر أن ألف "فِعال" صارت كالعوض من الهمزة المحذوفة^(٤٨٦).

٢- حذف النون من مضارع (كان) المجزوم.

من الأمور التي اختُصت بها "كان" : أن لام مضارعها -النون- يجوز حذفها تخفيفاً ، بشرط كونه مجزوماً وعلامة جزمه السكون ، وغير متصل بضمير نصب ، ولا متصل بساكن .

وقد خالف في هذا الأخير يونس ، فأجاز حذف نون "يكن" المجزوم الملاقي للساكن^(٤٨٧) ، ووافقه ابن مالك^(٤٨٨).

والفرق بين مذهب الجمهور ومذهب يونس أن العرب إنما تحذفها في الكلام إذا لم يكن بعدها ساكن؛ لأنها إذ ذاك تكون ساكنة تشبه الواو في: "يغزو"، والياء في: "يرمي"، والألف في: "يخشى" في السكون ، وفي أن فيها فضل صوتٍ وهو المد ، فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم ، وأما إذا كان بعدها ساكن ، فإنها إنما تحذف لالتقاء الساكنين ؛ إذ لو لم تحذف لالتقاء الساكنين لوجب تحريكها ، وإذا تحركت لم تشبه الياء ولا الواو ولا الألف ، وإذا لم تشبههن لم يحذفها الجازم^(٤٨٩).

والحذف هنا للتخفيف لكثرة الاستعمال ، كما قال سيبويه : "وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول: لم أقب، إذا أردت: أقل"^(٤٩٠).

(٤٨٦) انظر: شرح الملوكي ص ٥٥٨ ، ٥٦٠ .

(٤٨٧) انظر رأيه في : شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، والارتشاف ٣١/١ ، والهمع ٤٤٥/١ .

(٤٨٨) انظر: شرح التسهيل ٣٦٦/١ ،

(٤٨٩) انظر: ضرائر الشعر ص ١١٥-١١٦ .

(٤٩٠) الكتاب ١٩٦/٢ ، و انظر : المنصف ٢٢٧/٢ ، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٤ .

ومن وروده في فصيح الكلام قوله تعالى: "وَلَمْ تَكْ شَيْئاً"^(٤٩١)، وقوله تعالى: "وَلَمْ أَكْ بَعِيّاً"^(٤٩٢). وقد حُذِفَت في الموضعين ؛ لاستيفائها الشروط السابقة، بخلاف إثباتها إذا وليها ساكن ، نحو قوله تعالى: "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا"^(٤٩٣)، خلافاً ليونس الذي جَوَزَ ذلك^(٤٩٤).

٣- حذف نون الوقاية مع الحروف الناسخة.

فقد كثر ذلك حتى يكاد يكون قياساً مطرداً ، وهذا راجع إلي كثرة استعمالهم لهذه الحروف، واستثقالهم التضعيف في توالي الأمثال من اجتماع نون الوقاية مع نوني (إِنْ، أَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ)، وأما حذفهم لها في (لَعَلِّي وَلَعْنِي) وليس هناك توالي أمثال، فَنُقِرَّبَ اللام من النون.

وهذا ما أشار إليه صاحب الصحاح : "و(إِنِّي وَإِنِّي) بمعنى ، وكذلك (كَأَنِّي وَكَأَنَّنِي) ، و(لَكَنِّي وَلَكَنَّنِي) ؛ لأنه كثر استعمالهم لهذه الحروف ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوا النون التي تلي الياء ، وكذلك (لَعَلِّي ، وَلَعْنِي) ؛ لأن اللام قريبة من النون"^(٤٩٥).

وأما قلة ذلك مع "ليت" ، فلأنه لا يوجد في هذه الحالة مقطعان متماثلان، أو متقاربان، وإنما سبب حذف النون معها هو الضرورة، ولذلك لا نجد لها أمثلة إلا في الشعر^(٤٩٦).

والحذف مع هذه الأحرف غير (ليت) هو الشائع في القرآن الكريم، ففيه مثلاً بالحذف لا غير: "وَأَنَا ثَمَانِي مَرَاتٍ ، وَفَإِنِّي سِت مَرَاتٍ ، وَ"أَنَا" عَشْرَةَ مَرَاتٍ ، وَ"فَإِنَّا" عَشْرَةَ مَرَاتٍ ، وَلَكَنِّي أَرْبَع مَرَاتٍ ، وَلَكِنَّا "مَرَّتَيْنِ ، وَ"لَعَلِّي" سِت مَرَاتٍ . وفيه

(٤٩١) سورة مريم من الآية: ٩.

(٤٩٢) سورة مريم من الآية: ٢٠.

(٤٩٣) سورة البينة من الآية: ١.

(٤٩٤) انظر: الهمع ١/٤٤٥.

(٤٩٥) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ٥/٢٠٧٣ .

(٤٩٦) كقول زيد الخيل : كُمَيْتِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لِبَيْتِي ... أَصَادِفُهُ وَأَقْقَدُ بَعْضَ مَالِي . انظر:

المفصل ص١٧٧.

كذلك: "أنا" سبع عشرة مرة، في مقابل: "أننا" مرة واحدة، و"بأنا" مرتين، في مقابل "بأننا" مرة واحدة، و"إني" مائة وأربع وعشرون مرة، في مقابل: "إتني" ست مرات، و"إني" ثلاث عشرة مرة، في مقابل: "وإني" مرة واحدة، و"إنّا" ثلاث وخمسون مرة، في مقابل: "إننا" خمس مرات، و"إنّا" ثلاث وثلاثون مرة، في مقابل: "وإننا" مرة واحدة^(٤٩٧).

ومن خلال هذا الإحصاء نلاحظ أن نون الوقاية حذفت طلباً للخفة ؛ نظراً لاستعمال هذه الأحرف في كلامهم كثيراً ، فقد اجتمع فيها الأمران : أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف^(٤٩٨) .

٤- حذف لام الكلمة من : (أب ، وأخ ، وغد ، ودم ...) ، فهذه الكلم مما كثر استعمالها محذوفة، حتى غلبت الأصل ، ولم يجز إتمامها إلا في ضرورة شعر .
وهذه الأسماء ، وإن كانت صالحة العدة ، فالحذف فيها شاذ في القياس ؛ لأن القياس في مثل (أب، وأخ) ونحوهما - مما هو على (فعل) بفتح العين - قلبُ الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : (أبًا ، وأخًا) ، على حد (عصًا ، وقفًا).

وما كان مثل (غد ، ودم) -مما هو (فعل) ساكن العين- أن تصح اللام فيه ؛ لأن الواو والياء متى سكن ما قبلهما لم تثقل عليهما ضمة ولا كسرة ، وجريا مجرى الصحيح ، نحو (غزوّ ، وظنّي).

فلما حذفت لامات هذه الكلم ألبتة ، ولم تجر على ما يقتضيه القياس ، كانت شاذة ، وإن كثرت عدّة واستعمالا ، والباعث على ذلك طلب الخفة ، وكثر فيما لأمه واو ؛ لثقل الواو^(٤٩٩).

(٤٩٧) انظر الحصر في (نجوم الفرقان في أطراف القرآن لفلول) نقلا عن كتاب بحوث ومقالات في اللغة ص ٣٨.

(٤٩٨) الكتاب ٣٦٩/٢ .

(٤٩٩) انظر: شرح الملوكي ص ٥٩٤.

صور للحذف المختلف فيه بين النحويين.

رأيت من باب إتمام الفائدة قبل أن أغادر الحذف لكثرة الاستعمال ، أن أذكر مثاليين لما يلحق ذلك من الخلاف في بنية بعض الكلمات من إلحاق الحذف بها لكثرة الاستعمال .

* من ذلك - مثلاً- " سوف " ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن سين الاستقبال مقتطعة من "سوف"؛ محتجين علي ذلك بكثرة الاستعمال التي تجعلها عُرْضةً للتغيير ، فتارة تحذف منها الفاء ، فيقال: "سو " ، وتارة تحذف منها الواو ، فيقال: "سف" ، وتارة يُجمع بين اللغتين ، فتحذف منها الفاء والواو لكثرة الاستعمال ، بجانب أنهما - أعني السين وسوف- يدلان علي الاستقبال^(٥٠٠).

وهذا ما أثبتته الفراء ، وهو يتحدث عن قراءة قوله تعالى : " وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى"^(٥٠١)، وأن أصلها "سوف" ، وأن "سوف" كثرت في الكلام ، وعُرف موضعها ، فترك منها الواو والفاء ، والحرف إذا كثر في كلامهم فربما فعل به ذلك^(٥٠٢). أما البصريون فيخالفونهم في ذلك ، ويرون أنها أصل برأسها ، وليست مقتطعة من "سوف"؛ لأن "السين" للاستقبال القريب ، و"سوف" للاستقبال البعيد ، فليست مقتطعة من "سوف"، ووافقهم في ذلك الأنباري ، وأفسد ما احتج به الكوفيون من كثرة الاستعمال بما لا يسمح المقام لذكره^(٥٠٣).

ويبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون - حتى وإن أفسده الأنباري وأبطله - هو الذي يتفق مع التطور اللغوي ، فـ " سوف " أقدم من السين ، والسين جزء مقتطع منها ، وكثرة الاستعمال تُبلي الألفاظ ، وتجعلها عُرْضةً لقصّ أطرافها ، وقد روى لنا اللغويون العرب صوراً عدة من البلى اللفظي في هذه الكلمة ، فقد ذكروا أن العرب

(٥٠٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣، وشرح المفصل ١١٠/٤، والإنصاف ٥٣٢/٢ .

(٥٠١) القراءة لعبد الله بن مسعود ، وهي في : معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣، والمحرر الوجيز ٤٩٤/٥ .

(٥٠٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ .

(٥٠٣) انظر: الإنصاف ٥٣٣/٢، ٥٣٢ .

يقولون " سو يكون ،وسف يكون ، وسا يكون ، وسيكون "،وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور هذا التطور في قوله تعالى: "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" ^(٥٠٤)، مع الأصل الذي كان ولا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب ^(٥٠٥).

وقضية أن "السين" للاستقبال القريب ، و"سوف" للاستقبال البعيد ، التي اتكأ عليها البصريون - كما عرض الأنباري- لا تفتأ غلة ولا تشفي غلة ، فليس في نصوص اللغة ما يشهد لتكلفتهم هذا ، فقوله تعالى السابق ذكره : "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ" ليس معناه تحقق هذه الكفاية في الغد ، كما أن قوله تعالى : "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى" ^(٥٠٦) ليس معناه تأخر الإعطاء عاماً أو عامين ^(٥٠٧).

وخير دليل علي ردّ ما ذهبوا إليه قوله تعالى: "أُولَئِكَ سَنُوْتِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا" ^(٥٠٨) الذي جاء في تذييل قوله تعالى : "لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ" ، مع أن العطاء في الآخرة، فلم لم يعبر بـ(سوف) التي تدل علي المستقبل البعيد كما قالوا. مع أنه في موضع آخر قال : "وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيَسُوْتِيْهِ أَجْرًا عَظِيْمًا" ^(٥٠٩)، مما يدل علي دلالتها علي الاستقبال ، من غير تقييد بإفادة قرب أو بُعد.

غاية ما يمكن قوله أن (سوف) آكد وأطمع في المعني من (السين) ، وليست تختص بالبُعد ^(٥١٠)،ربما يدل هذا كله علي أن السين مقتطعة منها ،كما يقول الكوفيون ؛ لكثرتها في الكلام، ولكون موضعه معروفاً معلوماً للقارئ غير مجهول.

(٥٠٤) سورة البقرة من الآية: ١٣٧.

(٥٠٥) انظر: التطور اللغوي ص ٩٨ - ١٠٠ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٢٢-٢٣.

(٥٠٦) سورة الضحى الآية: ٥.

(٥٠٧) انظر: بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٣.

(٥٠٨) سورة النساء من الآية: ١٦٢.

(٥٠٩) سورة الفتح من الآية: ١٠.

(٥١٠) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٣١٠ في الفرق بين السين وسوف.

*ومن صور الحذف المختلف فيه أيضا " كَمْ " الاستفهامية ، فقد ذهب الفراء إلى أن " كم " الاستفهامية أصلها : " ما " ، زيد في أولها كاف التشبيه ، ثم كثر بها الكلام حتى حذفت الألف من آخرها^(٥١١).

وعرض أبو جعفر النحاس لأصل " كَمْ " ، ونقل هذا عن الكسائي من أن أصلها " كَمَا " ، وأن الألف حذفت من " ما " ، كما تحذف مع حروف الجر ، وأنه قيل للكسائي : فلم أسكنت الميم ؟ قال : لكثرة الاستعمال^(٥١٢). وقد أيد بعض المحدثين هذا القول^(٥١٣).

وقد أفسد ابن كيسان مذهب الكسائي والفراء ، واستدل علي ذلك بأنه لو كان كما قالوا ؛ لكان الجواب بالكاف ؛ لأن قائلا لو قال : كمن أخوك؟ لقلت : كمحمد، ولو قال : مثل ما مالك؟ لقلت : مثل الثياب، ولو قال : كأي شيء مالك؟ لقلت : كمال زيد. وهذا لا يقال في جواب «كم» ؛ لأنهم يقولون في جواب كم مالك؟ ثلاثون وما أشبهه، فصَحَّ أنها ليست «ما» دخلت عليها كاف التشبيه، وأنها مثل «مَنْ» و «ما» يستفهم بها عن العدد ؛ لأنك لو قلت : أمالك ثلاثون أم أربعون؟ لم ينتظم معنى «كم» لاشتماله على ذلك كله^(٥١٤).

ثانيا : كثرة الاستعمال والرسم.

من الظواهر المتصلة بالحذف لكثرة الاستعمال ما يحدث في رسم بعض الأبنية من تخفيف بالحذف، والمسوّغ له كثرة الاستعمال ، وهو كثير جدّ كثير ، نذكر منه علي سبيل المثال لا الحصر :

١ - حذف ألف الوصل ، وهو كثير ، اكتفي بمثالين لحذفها :

(٥١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١ ، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء ص ٧ ، أما البصريون فيرون أنها مفردة موضوعة للعدد . انظر: الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٥١٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٤ .

(٥١٣) كـ (براجشتراسر) في كتابه : التطور النحوي ص ٦٦ .

(٥١٤) إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٤ .

* - حذفها من (اسم) في البسملة ، فقد انعقد الإجماع علي حذف ألف (اسم)، لكن اشترط لهذا الحذف أن يضاف "اسم" إلي لفظ الجلالة وحده ، وأن يكون مخصوصاً بالباء دون غيره من حروف الجر .

والحذف هنا مُجمَعٌ عليه ، فقد أجمع القراء وكتاب المصاحف علي حذف الألف من البسملة، وإثباته في غيرها، كقوله تعالى: "فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ"^(٥١٥). وإنما حذفوها من البسملة - كما يري الكسائي والفراء - لكثرة لزوم "اسم" لفظ الجلالة ، وكثرة استعمال الباء معه ، وكأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه ، ولا يحتاج إلي قراءته ، فاستُخفَّ طرحها ، لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عُرِفَ معناه.

وأثبتت في " فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ " ، وغيرها ؛ لأنها لا تلزم هذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى ، ألا ترى أنك تقول " بسم الله " عند ابتداء كلِّ فعلٍ تأخذ فيه ، من مأكلي ، أو مشربي ، أو ذبيح ، أو غير ذلك ، فخَفَّ عليهم الحذف لمعرفتهم به.

ولا تحذف ألف "اسم" إذا أضفته إلي غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذف مع غير الباء من حروف الجر ، وإن كان حرفاً واحداً ، مثل اللام والكاف ، فتقول : (لاسم الله حلاوة في القلوب)، و(ليس اسم كاسم الله)، فتثبت الألف مع اللام والكاف ؛ لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله^(٥١٦). إذاً فبان أن الحذف هنا لكثرة الاستعمال مع لفظ الجلالة "الله" خاصة ، ولعله من خصائص لفظ الجلالة^(٥١٧).

وللفظ الجلالة خصائص أخرى ترجع إلي كثرة استعمال الاسم الشريف: كجواز حذف حرف القسم معه من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره، ودخول "يا" عليه مع وجود اللام فيه ، وزيادة الميم في آخره نحو "اللهم" ولا يجوز

(٥١٥) سورة الواقعة آية ٧٤ ، وسورة الحاقة آية ٥٢.

(٥١٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٠/٢ ، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء ص ٥.

(٥١٧) انظر: الأشباه والنظائر ٣٣٤/١.

في غيره ، و الإبدال كقوله: "هالله ، وآله " ، وجعل التاء مكان الواو في القسم كقوله تعالى : " قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ^(٥١٨) ؛لأن الواو أكثر الأيمان مجرى في كلام العرب ، فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام ، وأبدلوها تاء ، كما قالوا : (تراث من : وراث ، وتترى من : المواترة ، وتخمة من : الوخامة)^(٥١٩) .

والتعليل بكثرة الاستعمال هنا أقرب إلي روح اللغة ^(٥٢٠) ، من الاعتلال بأن التاء لما كانت فرعاً للواو -التي هي فرع في القسم عن الباء - انحطت عن درجة الواو ، فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى ^(٥٢١) .

* - وكذا حذف ألف الوصل من "ابن" في درج الكلام ، إذا كان وصفاً لعلم أو لقب أو كنية ، مضافاً إلي علم أو كنية أو لقب ، فان ألفها يحذف لكثرة الاستعمال، فتقول: (زيد بن محمد، وهذا زيد بن أبي بكر، ومررت بزيد بن بطة).

ويصحبه في الحذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) ، بالشروط السابقة نفسها^(٥٢٢) .

فالألف في "ابن" محذوفة من الخط، وذلك أنك لا تقدر الوقف على الأول والابتداء بالثاني، لأنك قد جعلتهما -بكثرة استعمالها، وبأن كل إنسان لابد أن يكون له أب أو أم أو كنية تجري وصفاً عليه، وأن اللقب إذا جرى ووقع كان في الشهرة وكثرة استعماله جارياً مجرى العلم والكنية -كالاسمين اللذين جعلاً كاسم واحد.

يدلك على أن العرب قد أرادت ذلك وقصدته قولهم:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُزَرِّ بْنِ الْجَارُودِ .: سُرَابِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٥٢٣)

(٥١٨) سورة يوسف من الآية: ٧٣ .

(٥١٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٥١/٢ ، والجني الداني ص٥٧، والأشباه والنظائر ٣٣٤/١ .

(٥٢٠) هذا ما ذهب إليه الفراء وعلل به ٥١/٢ .

(٥٢١) هذا ما ذهب إليه الأنباري وعلل به في: أسرار العربية ص٢٠٣ .

(٥٢٢) انظر : عمدة الكتاب ص٢٧٠ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٣٢٩ ، والهمع ٥٣/٢ .

(٥٢٣) من الرجز ، ويُنسب إلى رؤبة بن العجاج، والشاهد فيه: (يا حكم بن المنذر) فإن (حكم) منادى، علم، موصوف بابن، مضاف إلى علم؛ فيجوز فيه الضم على الأصل، والفتح على الإتياع، والتخفيف. يُنظر: الكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وشرح المفصل ٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٢ .

ففتحهم ميم (حَكَمَ) مع أنه منادى مفرد معرفة ، إنما هو لأنه قد جعلوه مع (ابن) كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون (ابن) فتحوا أيضا ميم (حَكَمَ) ؛ لأنهم إذا أضافوا (ابنًا) فكأنهم قد أضافوا (حَكَمًا)، وهذا أحد ما يدل على شدة امتزاج الصفة بالموصوف.

ويدلك على أن حذفهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جرى مجرى الاسم الواحد ، حتى إنهم لما أضافوا (ابنًا) فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنه لم يحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قوم ، بدليل ما حكاه سيبويه من قولهم : " هذه هندُ بنتُ عبد الله " (٥٢٤) في قول من صَرَفَ (هندًا)، فتركهم التنوين في (هند) وهي مصروفة ولا ساكنين هناك، يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء (٥٢٥).

ومن ذهب من العرب إلى أن حذف التنوين في نحو: (رأيت زيدَ بنَ عمرو)، إنما هو لالتقاء الساكنين قال: (هذه هندُ بنتُ فلانٍ)، فنونُ هندًا إذا كان ممن يصرفها، قال سيبويه: "وزعم يونس أنها لغة كثيرة جيدة" (٥٢٦) ، يعني : إثبات التنوين في (هند) ؛ لأن الباء من (بنت) متحركة.

وكل ما ذكرناه من حال "ابن" إذا جرى وصفًا، وحال ما قبله، فهو جارٍ على (بنت وابنة) ؛ لأنهما في كثرة الاستعمال مثله.

فأما ما يذهب إليه الكتاب المحدثون من إثبات الألف خطأ في (ابن) إذا تقدمت هناك كنية أو تأخرت، وكتبُهم: (رأيتُ أبا بكر ابن زيد، ومررت بجعفر بن أبي علي، وكلمني أبو محمد ابن أبي سعيد) بألفٍ في "ابن" ، فمردود عند العلماء على قياس مذاهبهم؛ وذلك أن العلة التي لأجلها تحذف الألف من أول "ابن" إنما هي اختلاطه بما قبله واستغناؤهم عن فصله منه وابتدأؤهم به منفردا عنه، فلم تكن

(٥٢٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٤.

(٥٢٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٨٢.

(٥٢٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٥.

به حاجة إلى الألف التي إنما دخلت للابتداء لما تعذر ابتداؤهم بالساكن، وهذه العلة أيضاً موجودة مع الكنية، ألا ترى إلى قول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:
ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها .: حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(٥٢٧)
وقول الآخر:

فلم أجبن ولم أنكل ولكن .: يمت بها أبا صخر بن عمرو^(٥٢٨)
فحذف التنوين إنما هو لأنهم جعلوا الاسم كالاسم الواحد، وإذا كان الأمر كذلك لم يلزم الابتداء بـ(ابن)، فيحتاج إلى الألف، فسبيلها إذن أن تحذف خطأ لما استغنى عنها لفظاً^(٥٢٩).
٢- حذف الياء لكثرة الاستعمال:

*- كما في حذف ياء "أم، وعم" في النداء خاصة، فيقال "يا ابن أم، ويا ابن عم"، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من: (يا ابن أبي، ويا غلام غلامي). وقد قالوا أيضاً: يا ابن أم ويا ابن عم، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء، فقالوا: (يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا ابن خالتي)، فأثبتوا الياء^(٥٣٠).
حتى إن العرب تلقى القريب، فتقول له "يا ابن أم، ويا ابن عم" استعطافاً وتقرباً إليه، وإن لم يكن بينهما نسب^(٥٣١).

(٥٢٧) من البسيط، وليس في ديوانه. والشاهد فيه غير هذا دخول (أفعلت - أفتح-) على (فعلت - فتح-) - بنشيد العين - في إفادة التكثير، انظر: الكتاب ٥٠٦/٣، ٦٥/٤، وسر الصناعة ٤٥٦/٢، وعمدة الكتاب ٢٧١، وشرح الشافية للرضي ٤٣/٤، وتحقيقها ٩٣/١.
(٥٢٨) من الوافر ليزيد بن سنان، وهو من شواهد سيبويه باب ما يذهب التنوين فيه ٥٠٦/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٥٦/٢، وهمع الهوامع ٥١١/٣، والشاهد فيه حذف ألف (ابن) مع الكنية.

(٥٢٩) انظر: سر الصناعة ١٨٢/٢، وعمدة الكتاب ٢٧٠/١، وشرح الشافية ٣٢٩/٣، والهمع ٥١١/٣.

(٥٣٠) انظر: الكتاب ٢١٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٤/١.

(٥٣١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١.

ومما يلحق بالرسم لكثرة الاستعمال تركيب الكلمتين معاً كالكلمة الواحدة ، من ذلك ما نقله الفراء عن بعضهم أن معني " وَيَكَنَّ " في قوله تعالى : " وَيَكَنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ " (٥٣٢) هو: "وي، كَأَنَّ" ، وأن "وي" منفصلة من "كَأَنَّ" ، وأنها تعجب ، و(كَأَنَّ) في مذهب الظن والعلم (٥٣٣) ، ثم ذكر الفراء أن الوجه أن تكتب وفق هذا المعني ، منفصلة غير متصلة ، واعتلّ لكتابتها متصلة بأنه يجوز أن يكثر بها الكلام ، فوصلت بما ليست منه ، كما أجمعت العرب علي كتابة "يا ابن أم " بوصلها ، هكذا : "يَابْنَوْمَ" (٥٣٤).

وقريب من هذه المباحثة ما ذهب إليه أيضاً في أصل " اللهم " فهو يرى أن الأصل فيها أنها كانت كلمة ضم إليها "أُم" تريد " يا لله أُمنا بخير " ، فكثرت في الكلام فاختلفت وجُعِلَت كلمة واحدة ، فالضمة التي في الهاء من همزة "أُم" لَمَّا تُرِكَت انتقلت إلي ما قبلها (٥٣٥).

ولعله من المناسب أن نشير إلي أن فيها أمراً آخر رأى الفراء أنه مرتبط بكثرتها في الكلام ، وهو تخفيف ميمها في بعض اللغات (٥٣٦) ، كقول الأعشى :
كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ . يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكَبَارُ (٥٣٧)

(٥٣٢) سورة القصص من الآية: ٨٢.

(٥٣٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢-٣١٣ ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، أن أصلها "وي" "وكان" ، وفيها مذاهب أخرى . انظر: البحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(٥٣٤) انظر: معاني القرآن ٣١٢/٢.

(٥٣٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١-٢٠٤ ، و انظر: أصل "اللهم" بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٧٩ / ١ ، إذ يرى البصريون أن الميم عوض عن (يا) ، وأن ضمة الهاء ؛ لأنه منادى.

(٥٣٦) انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٥٣٧) من البسيط. قال البغدادي: وإنشاد العامة: "يسمعها لاهم الكبار" وقال: أورده جماعة من النحويين منهم المرادي في شرح الألفية: "يسمعها لاهم الكبار". وقد ذُكر في همع الهوامع: "يسمعها اللهم الكبار". وفيه شذوذان: أحدهما: استعماله في غير النداء؛ لأنه فاعل يسمعها. والثاني: تخفيف ميمه. انظره في : توضيح المقاصد ١٠٧٠/٢ ، والهمع ٦٣/٢ ، والخزانة ٢٦٦/٢ ، ٢٦٩ ، وديوان الأعشى ص ٣٣٣.

ثالثاً: كثرة الاستعمال والإتباع

من الظواهر اللغوية التي ارتبطت بكثرة الاستعمال: الإتباع ، فقد فسرت كثير من مواضع الإتباع بكثرة الاستعمال.

فمن ذلك قراءة أهل البادية: " الحمد لله " -بضم الدال واللام-(^{٥٣٨})، وكذا قراءة : " الحمد لله " -بكسر الدال واللام-(^{٥٣٩}).

وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أن من وراء ذلك أن هذه الجملة كُثرت في كلامهم ، وشاعت في استعمالهم وتردّدت علي ألسنتهم ، وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً ، كما سبق في " لم يك " " ولم أبل " وأيش " ، وهكذا.

فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله ، أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ، فلما صارتا كالاسم الواحد ، والضم في الاسم الواحد إذا كان بعد كسرة ثقيل حولوا الضمة كسرة ، والكسرة مع الكسرة قد تجتمعان لخفة ذلك ك " إبل " .

أو حولوا كسرة اللام في " لله " إلي ضمة ؛ لأن اجتماع الضمة مع الضمة مما يكثر ك " غنق " و " طنب " (^{٥٤٠}).

إلا أن " الحمد لله " بضم الحرفين أسهل من " الحمد لله " بكسرهما لسببين : أحدهما: أنه إذا كان إتباعاً فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول: مُدُّ وشُدُّ، وشَمَّ وفِرَّ، فتتبع الثاني الأول، فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني.

والآخر: أن ضمة الدال في " الحمد " إعراب، وكسرة اللام في " لله " بناء، وحُرمة الإعراب أقوى من حُرمة البناء، فإذا قلت: " الحمد لله " ، فقريب أن يغلب الأقوى

(٥٣٨) انظر: المحتسب ٣٧/١، وهي قراءة لابن أبي عبة في مختصر الشواذ ص ١٠.

(٥٣٩) هذه قراءة الحسن البصري ورؤية في مختصر الشواذ ص ١٠ ، والمحتسب ٣٧/١ .

(٥٤٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/١-٩٥ ، والمحتسب ٣٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/١.

الأضعف، وإذا قلت: "الحمد لله" جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافاً ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأول، وإلى كثرة باب (عُنُق ، وَطْنُب) في قلة باب (إِبل ، وإِطْل) (٥٤١).

ومن الإتياع أيضاً كسر الهمزة التي قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة ، كقوله تعالى : "وَأَنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ" (٥٤٢) ، وقوله تعالى : "فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمَّهُ السُّدُسُ" (٥٤٣).

فقد قرأ بكسر الهمزة في "أَم" في الموضعين ؛ وذلك لأن (أَم) كثيرة المجري في الكلام ، فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة ؛ لئلا يخرج من كسر إلي ضم .

فجاز فيه كسر الهمزة من " أَم " ، وهو قياسها ، ومن ضم أتى بالكلمة علي أصلها ، لأنه لا خُلفَ بين العرب في ضمّها عند أفرادها" (٥٤٤).

ومن ذلك أيضاً كسر الهاء التي قبلها ياء ساكنة مثل : " الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" (٥٤٥) ، أو كسرة مثل: "بِهِمْ" ، والعلة في كسر الهاء استئصال الضمة في الهاء ، وقبلها ياء ساكنة ؛ لكثرة دور المكنى في الكلام (٥٤٦).

ومما يرتبط بالإتياع لكثرة الاستعمال ظاهرة الإمالة ، فقد ذكر اللغويون من أسباب إمالة الألف: كثرة الاستعمال ، كإمالة الأعلام نحو "الحجاج ، والعجاج" ، وإمالة ألف "الناس" في جميع أوجهها "الرفع ، النصب ، الجر" ، إلا أن الإمالة لهذا السبب شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر فيها علي ما سُمِعَ (٥٤٧).

(٥٤١) انظر: المحتسب ٣٧/١ - ٣٨ .

(٥٤٢) سورة الزخرف آية ٧ .

(٥٤٣) سورة النساء من الآية: ١١ .

(٥٤٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٦/١ ، و الحجة في القراءات السبع ص ١٢٠ .

(٥٤٥) سورة الفاتحة من الآية : ٧ .

(٥٤٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٥/١ .

(٥٤٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٧/٣ ، والهمع ٤٢١/٣ وشرح الأشموني ٣٩/٤ .

ومن الإمالة لكثرة الاستعمال إمالة الألف من "تا" في قوله تعالى: "قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ" (٥٤٨) ، والعلة فيه كثرة استعمال جملة " إِنَّا لِلَّهِ فِي كَلَامِهِمْ ، حتى صارت كالحرف الواحد ، ف وقعت الألف في "تا" قبل الكسرة - كسرة لام (الله) - متصلة ، وهذا سبب من أسباب الإمالة ، كـ "عالم، وكاتب" وإن كان "تا" مما عُدَّ مشبهاً للحرف الذي لا إمالة فيه ؛ لأنه مبني أصلاً ، فهو غير متمكن ، ولكنهم استثنوا من المشبه للحرف ، كما استثنوا (ها) الغائبة ، فإنهم طردوا الإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء، فقالوا: (مَرَّ بِنَا وَبِهَا، ونظر إلينا وإليها) بالإمالة؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف (٥٤٩) .

إذن فالعلة في إمالة "تا" في "إنا لله" كثرة استعمالهم لهذه الجملة وهي "تا" مع "الله" ، حتى صارت كالكلمة الواحدة ، فإن لم يذكر معها "الله" فتحوا ولم يميلوا ، كقولهم: "إِنَّا لَزِيدٌ مُحِبُّونَ"، و" إِنَّا لَرَيْنَا حَامِدُونَ عَابِدُونَ" (٥٥٠) .

رابعاً: كثرة الاستعمال والتخلص من التقاء الساكنين.

سبق القول أن التقاء الساكنين يعدّ مظهراً من مظاهر الثقل ، جنحت العربية إلي التخلص منه ، وعدم اغتفاره إلا في حالات ضبطها العلماء ، وقد سبق أن الأصل في التخلص منه إما بالتحريك، وإما بالحذف .

والأصل في التخلص بالتحريك الكسرُ ، وقد يُعدل عن الكسر إلي الفتح، كما في فتح نون "مِنْ" -بل هو الغالب -مع حرف التعريف ، وتُكسر مع غيره. ولم تُكسر مع لام التعريف علي الأصل ؛ استثقلاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله ، وهو وقوع (أل) بعد (مِنْ) (٥٥١) .

(٥٤٨) سورة البقرة من الآية: ١٥٦ .

(٥٤٩) انظر: حاشية معاني القرآن للفراء ٩٤/١ .

(٥٥٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/١-٩٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٦/١ ، والأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء ص ١٤١ .

(٥٥١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩/١ ، والتكملة ص ١٩٦ ، والأمالى الشجرية ٣٧٩/٢ .

قال سيبويه : " ونظير ذلك (أي: نظير فتح الميم من "الم") قولهم : " من الله " ومن الرسول " ومن المؤمنين " ، لَمَّا كَثُرَتْ في كلامهم ولم تكن فعلاً ، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا ، وشبهوها بـ (أَيْنَ ، كَيْفَ) " (٥٥٢).

فالذي رجّح الفتح عند سيبويه كثرة الاستعمال، وأضاف السيرافي إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكرهوا توالي كسرتين لو كسروا النون. قال: "وكان الكسائي يقول: إنَّ (من) فتحت النون فيها لأنَّ أصلها (منا) ، ولم يأت في ذلك بحجة مقنعة" (٥٥٣).

وكذلك "أَيْنَ" ، فقد ذُكر أنها بنيت علي الفتح ؛ لكثرة الاستعمال ، إذ لو حُرِّكت بالكسر علي أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلي ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل (٥٥٤).

ومما يبين لك أن كثرة الاستعمال أوجب فتح "أَيْنَ" أنهم قالوا : "جَيْرَ" ، فحرَّكوا بالكسر علي أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لَمَّا كانت قليلة الاستعمال ؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم (٥٥٥).

وكذلك "تَمْ" بُنيت علي الفتح ؛ إذ لو حرَّكوها بالكسر علي أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلي ثقل التضعيف ، مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل (٥٥٦).

(٥٥٢) الكتاب ٤/١٥٣-١٥٤.

(٥٥٣) انظر تعليق السيرافي في : حاشية الكتاب (هارون) ٤/١٥٤.

(٥٥٤) انظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٧٩ ، وشرح المفصل ٩/١٢٥ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٢٦.

(٥٥٥) انظر: الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.

(٥٥٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.

وكذلك " إنَّ وأخواتها " بُنيت علي الفتح ولم تُكسر علي أصل التقاء الساكنين ؛ استثناءً للكسرة مع التضعيف أو الياء في "ليت " ، مع أن هذه الحروف كثيرة الاستعمال ، فلو كُسرت لأدَّى ذلك إلي كثرة استعمال الثقيل^(٥٥٧).

تلك كانت أشهر المواضع لكثرة الاستعمال علي المستوى الصرفي ، مما يدل علي أثر الاستعمال اللغوي وكثرته في كثير من التغييرات ، وكان الأخفش يذهب إلي أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لابدّ من استعماله، فابتدعوا بتغييره ، علماً بأنه لابد من كثرة استعماله الداعية إلي تغييره ، كما قال القائل :

رأى الأمر يُفْضِي إِلَى آخر .: فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا^(٥٥٨)

ولا شك في أن كثرة الاستعمال والاعتماد عليها في تفسير النصوص والمسائل اللغوية أقرب إلي روح اللغة ، وأبعد ما يكون عن فلسفة الظاهرة ، وأساليب المتكلمين ؛ لأن الاستعمال لا يخضع للمنطق ، ولا يرتبط به في كثير من الأحوال ، فقد يصيب إحدى الكلمتين المتشابهتين بسبب كثرة استعماله إياها ما لم يصب الثانية ؛ لأنها لم تكثر في كلامهم^(٥٥٩).

ولم لا ، وهي - أعني كثرة الاستعمال - مقياس فصاحة الكلمة ، فقد ذكر القزويني ما ملخصه: أن علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها^(٥٦٠).

(٥٥٧) انظر : الأشباه والنظائر ٣٣٣/١.

(٥٥٨) البيت من المتقارب ، منسوب إلي محمود الوراق في عيون الأخبار ٥٤/٣ برواية : رأى لهم يفضي إلي آخر ... ومعناه : أن الأمور تتتابع ، فيفضي أولها إلي آخرها ، وتكون متصلة دائماً ، والبيت في الخصائص ٢٠٩/١ ، والمحتسب ١٨٨/١ ، وسر الصناعة ٣٢٥/٢ ، ونتائج الفكر ٧٦/١.

(٥٥٩) انظر : الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء ص ٢٥.

(٥٦٠) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٧/١.

ونقل السيوطي قول بعضهم : "فإن قلت : ما يقصد بالفصح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت : أن يكون اللفظ علي ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور ، واستعمالهم لها أكثر^(٥٦١).

بل لا تتوقف كثرة الاستعمال باستعمال اللفظ وكثرته في الكلام فحسب ، بل قد ارتبط استعمال اللفظ وكثرته في الكلام باستعمال المعنى وكثرته ، فما كثر استعماله يلحقه ما لا يلحق ما لم يكثر استعماله ، كما أن ما كثر استعمال معناه يجوز فيه ما لا يجوز فيما قلّ استعماله ، ألا ترى إلي قول القائل للرجل: كيف أصبحت ؟ فيقول " خير " ، يريد : بخير ، فلما كُثرت في الكلام حُذفت ؛ لأن المعنى مستعمل ، والمستعمل يجوز فيه الحذف^(٥٦٢).

وكذا ما ذهب إليه الفراء من أن (لا جَرَمَ أَنَّهُمْ) كلمة كانت في الأصل بمنزلة (لا بُدَّ أَنَّكَ قائمٌ، ولا محالة أَنَّكَ ذاهبٌ)، فَجَرَتْ على ذَلِكَ، وكُثِرَ استعمالهم إِيَّاهَا، حَتَّى صَارَتْ بمنزلة حَقًّا، وأَيَّدَ مذهبه هذا بأن العرب تَقُولُ: لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ، لا جَرَمَ قَدْ أَحْسَنْتَ. وكذلك فسَرَهَا المفسرون بِمعنى الحق^(٥٦٣).

ولا يخفي أن الفراء قد أشار هنا إلي عامل من عوامل التطور الدلالي للكلمات والصيغ ، وهو كثرة دورانها في الكلام ، وذلك ما أَلَحَّ عليه المتأخرون من المحدثين ، فقد قال أحدهم : "تلاحظ أن معنى الكلمة يزيد تعرضاً للتغيير ، كلما زاد استعمالها وكثر ورودها في نصوص مختلفة ؛ لأنّ الذهن في الواقع يُوجّه كلّ مرة في اتجاهات جديدة ، وذلك يوحي إليها بخلق معان جديدة^(٥٦٤).

(٥٦١) انظر: المزهر ١/١٤٩.

(٥٦٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤١٣ ، والخصائص ١/٢٨٦.

(٥٦٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨-٩.

(٥٦٤) انظر: اللغة لفند ريس ص ٢٥٣-٢٥٤ ، والأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء

الباب الثاني:

ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي .

وفيه فصل واحد:

المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية .

ويتضمن المباحث الآتية:

أولاً: مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدماء .

ثانياً: قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها .

ثالثاً: صور المشابهة وأشكالها المتنوعة .

رابعاً: المشابهة والعدول عن الأصل



مدخل

تعد المشابهة أصلاً من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة، فقد عولوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوها ضابطاً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية ، سواء كان ذلك على المستوى الصرفي الذي يتعلق بصوغ الأبنية، أو على المستوى النحوي الذي يتعلق بالتركيب ، كالممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء، وعمل المشتقات؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً ، يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التركيب.

مفهوم المشابهة ، وتأصيلها في كتب القدامى.

يقوم مفهوم المشابهة على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر^(٥٦٥).

جاء في كشف اصطلاحات الفنون : (المشابهة :الدالة على مشاركة أمر لأمر آخر)^(٥٦٦).

وقد يراد بها : التشابه في الأمر ، وعدم تمييز أحدهما عن الآخر، ومنه يقال : اشتبه الأمر على^(٥٦٧)، ومن ذلك أيضاً المتشابه ، وهو: كون أحد المثلين مشابهاً للآخر ، بحيث يعجز ذهن عن التمييز بينهما، قال الله تعالى: " إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا "^(٥٦٨).

وأما على المستوى الاصطلاحي، فالمشابهة تدل على مطلق التشابه بين كلمتين ، يأخذ أحدهما حكم الآخر ، بناءً على هذه المشابهة. فهي بمعنى المضارعة ، ومرادفة لها^(٥٦٩).

(٥٦٥) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها ص٧٩.

(٥٦٦) كشف اصطلاحات الفنون ١٨٢/٤.

(٥٦٧) انظر: كشف اصطلاحات الفنون ١٧٧/٤.

(٥٦٨) سورة البقرة من الآية: ٧٠.

(٥٦٩) انظر: المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي ص٢٤.

وهي لون من ألوان القياس العقلي ، عُرفت في كتب الأصوليين بقياس الشبه ، أو قياس التمثيل ، أو قياس المساوي ، وكله يؤدي معنى المشابهة ، التي تعنى قياس بعض أنواع الكلم على بعض ، إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، يقال : هذا قياس ذاك ، إذا كان بينهما مشابهة ومماثلة . وهذه المماثلة بين المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه ليست واجبة في صحة القياس ، بل الواجب المماثلة في العلة ؛ لأن معنى القياس إثبات الحمل في المقيس ، مثل الحكم في المقيس عليه ، لعل واحد (٥٧٠).

كما عُرِفَ هذا الضابط أيضاً بإجراء الشيء مجرى نظيره ؛ إذ النظر : الشبيه والتمثيل (٥٧١) ، كما قال الرماني : " النظر هو الشبيه بما له مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه (٥٧٢) .

والتناظر أو التشابه سمة من سمات العرب ، فالعرب تؤثر من التجانس والتشابه ، وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت ، عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال (٥٧٣) .

فقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛ ألا تراهم يُعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته . وذلك نحو قولك : قمت قياماً ، وقاومت قواماً . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة ؟! (٥٧٤) .

و لما كان التناظر والتشابه من سمات العرب ، اهتم النحاة به ؛ لأنهم في تعبيدهم تابعين لهم ، فرأوه أمراً بدهياً ، تفرضه طبيعة اللغة وحكمة الناطقين ، فهو

(٥٧٠) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥-٤٦ ، ولمع الأدلة في أصول النحو ١٠٧-١٠٩ .

(٥٧١) انظر : العين ٨/٣٠٦ ، ٤٠٤ ، وجمهرة اللغة ١/٤٣٢ ، وتهذيب اللغة ١٤/٢٦٦ .

(٥٧٢) منازل الحروف والحدود ص : ٧٢ .

(٥٧٣) الخصائص ١/١١٢ .

(٥٧٤) انظر : الخصائص ١/١١٤ .

مذهب مطرّد في كلامهم ولغاتهم، فاشّ في محاورتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم^(٥٧٥).

وإذا جاز أن يجرى الشيء مجرى نقيضه، فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ^(٥٧٦). وعلى رأس هؤلاء المحتفين به من النحاة سيبويه ، فقد أورده في كتابه^(٥٧٧)، وكان يسميه في بعض المواضع بالمضارعة ، كما في (باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعُل منه ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجلٍ، ... فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا مستكرهاً، كان الوجهُ عندهم فيه الرفع إذا كان النعتُ لآخر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه"^(٥٧٨).

وقد يسميها المماثلة ، كما في: " فإذا قلت: (إن تفعل) ، فأحسن الكلام أن يكون الجواب (أفعل)؛ لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال: (إن فعلت) ، فأحسن الكلام أن تقول: (فعلت)، لأنّه مثله"^(٥٧٩).

كما علل في بعض المسائل بعدم وجود الشبه، أو بخروجها من الشبه ، كما في: " ومن قال (ثرتب) صرّف؛ لأنّه وإن كان أوله زائداً ، فقد خرج من شبه الأفعال"^(٥٨٠).

بل لم يكتف سيبويه باعتماد المشابهة ، فلجأ إلى ما يقابلها ، وهو المخالفة والمغايرة ، كما في حديثه عن علة منع (أخر) من الصرف معرفةً ونكرةً: " فما بال

(٥٧٥) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ١/١٩١ ، والخصائص ١/٢٨٣.
(٥٧٦) هناك مسائل كثيرة أثر فيها الحمل على النقيض، سردتها د/خديجة أحمد مفتي في بحث قيم بعنوان (الحمل على النقيض في الاستعمال العربي) مجلة جامعة أم القرى جـ ٣٠٤/١٣ عدد ١٤٢٥هـ.

(٥٧٧) انظر: الكتاب ١/١٦٥-١٧٥-١٨٢-١٩٩-٢٠١-٢٢٥-٤٢٦.

(٥٧٨) الكتاب ٢/٢٤-٢٥.

(٥٧٩) الكتاب ٣/٩٢.

(٥٨٠) الكتاب ٣/١٩٦.

(أخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن (أخر) خالفت أخواتها وأصلها^(٥٨١).

كل هذا يدل على اعتماد سيبويه المشابهة ، وما يخرج عنها ، وما يقابلها ، في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها ، وكتابه حافل بمسائل التنظير والتشبيه^(٥٨٢)، وجمعها يحتاج إلى بحث واستقصاء، ليس هذا مقامه، إنما أردت التدليل على اعتماد سيبويه هذا الضابط في كثير من الأحكام.

ولم تقتصر هذه العناية على سيبويه ، بل انتقلت إلى غيره، فها هو المازني أول من أفرد التصريف بمؤلف مستقل ، يهتم بهذا الضابط ويعتني به، ولعل أهم ما يدلل على ذلك قاعدته الذائعة في أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٥٨٣)، التي تعنى أن ما كان له في العربية نظير فهو منها، وما لم يكن له نظير فليس منها.

ويلق عليه ابن جني بقوله الرائع: " هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعة منه عامة، والتساند إليه مَقَوٌّ مَجْدٍ، وقد نص أبو عثمان عليه، فقال : ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب"^(٥٨٤).

والحال نفسه عند المبرد ، فتراه يعلل إبدال همزة (حمرء، وصحراء) ونحوهما واواً عند التثنية والجمع بأن الهمزة نظيرة الواو في مخرجها، أو لأنَّ كلَّ واحدة منهما طارفة في جهتها، فجعل تناهيهما في البعد طريقاً إلى تلاقيهما في الحكم^(٥٨٥).

وكذا نرى الفارسي يحتفي بهذا الضابط ، ويبني عليه أحكاماً في ذلك، فتراه يحكم بانقلاب ألف (يا لا) في قول الشاعر:

(٥٨١) الكتاب ٢٢٤/٣، و انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٣٨٢-٣٨٣.

(٥٨٢) دلّ على ذلك قول ابن جني في المصنف ١١/١: "فإن سيبويه كثيراً ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها". و انظر: الخصائص ٢٨٣/١، ٣٠٩/١ .

(٥٨٣) انظر: كلام المازني في المنصف شرح كتاب التصريف ١٨٠/١-١٨١.

(٥٨٤) الخصائص ٣٥٨/١.

(٥٨٥) انظر: المقتضب ٦/٤، و انظر: المحتسب ٤١/٢.

فَخَيْرَ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ .: إِذَا الدَّاعِي المَثُوبَ قَالَ يَالَا^(٥٨٦)
حملاً لها على الكلمة الثلاثية التي عينها ألف، ك (دار، وباب)، في أنها لما
خلطت بها لام الجر من بعدها ، وحسن قطعها، والوقوف عليها، والتعليق لها في
قوله: (يالا) ، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف، فأوجب القياس
أن يحكم عليها بأنها ك(باب، وساق)، ونحو ذلك^(٥٨٧).
وهذا الحديث الذي نحن الآن عليه ، هو الذي سوغ عند ابن جني أن يكتب
نحو قوله:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبَاءً .: وَيَا لَبَكْرٍ أَيَنْ أَيْنَ الْفَرَارِ^(٥٨٨)
ونحوه مفصولة اللام الجارة عما جرته. وذلك أنها حيزت إلى "يا" من قبلها،
حتى صارت "يال" ك(باب ودار)، وحكم على ألفها من الانقلاب، بما يحكم به على
العينات إذا كنَّ ألفات^(٥٨٩).

ونختم هذا الحديث عن المشابهة في كتب القدامى بابن جني، الذي أكد في
أكثر من موضع في كتبه المتعددة على عنايته بالتنظير والتشبيه ، فقد جاد في
جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه، فترك لنا في خصائصه باباً يحمل هذا
العنوان، أورد فيه ثمانى مسائل من هذا الضرب، وذكر في مقدمته أنّ هذا التنظير
غور من اللغة بطين ، يحتاج إلى فقاهة في النفس ، ونصاعة في الفكر، ومساءلة
خاصية ، ليست بمبتذلة ، ولا ذات هجنة^(٥٩٠).

(٥٨٦) هذا بيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي. والمثوب: الذي يدعو الناس للحرب
يستنصرهم، وقوله: "يالا" يريد يا لبني فلان، وهو من شواهد الخصائص ٢٧٦/١ ، ومغني
الليث ص ٢٨٦، شرح ابن عقيل ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٦/٢.

(٥٨٧) انظر: الخصائص ٢٣١/٣-٢٣٢.

(٥٨٨) هذا بيت من المديد، وهو للمهلهل بن ربيعة. والشاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على
(بكر) ؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوقوع المنادى موقع
الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر. يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢/٢١٥، واللامات ص
٨٧، والخزانة ١٦٢/٢.

(٥٨٩) انظر: الخصائص ٢٣٢/٣.

(٥٩٠) انظر: الخصائص (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه) ٣/٣١٩.

وقوله: " وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما ، قابلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ؛ عمارةً لبيئتهما ، وتتميمًا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهـم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه" (٥٩١).

وغير هذا كثير وكثير ، مما يدل على اهتمام القدامى بهذا الضابط ، واعتنائهم واعتمادهم إياه في كثير من الأحكام ؛ جرياً على عادة العرب في ذلك.

قواعد عامة تتعلق بضابط المشابهة

١- المشابهة والأصالة والفرعية

تتصل المشابهة اتصالاً وثيقاً بمقولة الأصل والفرع ، كما ورد في تعريف الأنباري: "اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل ، بضربٍ من الشبه ، غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل" (٥٩٢).

فالمشبه به أصل والمشبه فرع، وقد بنوا على ذلك حكماً : أن الفروع لابد أن تنحطّ عن الأصول، إلا أن هذه المقولة يبرز دورها في المستوى النحوي ، كالقول بعمل اسم الفاعل في نصب المفعول ؛ لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، ولكنه لا يساويه من جميع الأوجه، لذلك قال البصريون بوجوب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له ؛ لأنه إذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل ، فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا: إنه يتحمل الضمير في كل حالة -إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له- لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحطّ عن درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع" (٥٩٣).

(٥٩١) الخصائص ١/٦٢، و انظر: المنصف ١/١ ، والفسر ١/٢٠، والخاطريات ٢/١٦٤، والمحتسب ١/٥٣.

(٥٩٢) لمع الأدلة ص ١٠٧.

(٥٩٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٢.

أما في المستوى الصرفي ، فلا يرتبط ضابط التشابه بفكرة الأصالة والفرعية ، وانحطاط الفرع عن الأصل، بل التشابه فيه قائمة على وجود بنيتين تتشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداها ، كما تصاغ الأخرى^(٥٩٤).

٢- التشابه تتحقق بأدنى وجه.

إذا كانت علّة التشابه تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً، فليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شيء، فيكتفى أدنى وجه للتشابهة؛ إذ إن مناظرته له في جميع الوجوه أمر محال. "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"^(٥٩٥).

وإنما يُشَبَّه الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه ؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه ، لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلاً على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلاً عليه^(٥٩٦).

لكن كلما قوّيت التشابهة قوّى الحكم ، وإذا ضعفت كان الحكم ضعيفاً قليلاً. وبناء على ذلك يمكن أن نقول : إن الشيء لا يجرى مجرى نظيره في كل حال، فإن أعطى الفرع حكم الأصل ، فالتشبه الذي بينهما ، وإن منعه ، فلمّا فاته من تكامل الشبه، إذ ليس كل اشتراك بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر، فذلك مرهون بقوة الشبه بينهما؛ فالتشبه إذا قوّى أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يُوجِبْه، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف.

فالتشبه الأعمّ كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عامّ في كلّ اسمٍ وفعلٍ، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه(الزمن والمعنى)؛ لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرهما، كاسمي الفاعل والمفعول ، فهو خاص مقرب بالاسم من الفعل^(٥٩٧).

(٥٩٤) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها ص ٨٠.

(٥٩٥) انظر: الكتاب ٣/٢٧٨.

(٥٩٦) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ١/٣٢٩، ٢٠٠.

(٥٩٧) انظر: شرح المفصل ١/٥٨، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها ص ٧٩.

فالمشابهة على هذا درجات ، وعلى حسب قوة الشبه يكون انتقال الحكم من أحد الطرفين إلى الآخر، لذلك كان الأصل في الصفات (المشتقات) ألا تُكسَّر ؛ لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر، وليس في التفسير ذلك. ثم إنهم مع هذا كله كَسَرُوا بعض الصفات كـ(هالك وهلكى ، وصريع وصَرَعى)، لكونها أسماء كالجوامد ، وإن شابهت الفعل، وراعوا في تكسيرها قوة الشبه بينها وبين الفعل ، فتكسّر الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ لأن شبهه بالفعل أقوى من شبهها به، وتكسّر اسم الفاعل في الثلاثي أكثر من اسم الفاعل من غير الثلاثي ؛ لأن شبه الأخير بالمضارع أقوى من شبه الأول^(٥٩٨). وهكذا تتحكم درجة الشبه في وجوب الحكم وسعة تطبيقه^(٥٩٩).

وقد لا يقتصر الأمر على ذلك في المشابهة ، بل يجاوزه إلى أن يأخذ كل طرفٍ ما لأخيه، وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما ، قبلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبينهما ، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه^(٦٠٠).

فالعلاقة بين المتناظرين فيها تناسب طرديّ، كلما زادت أوجه التناظر وقويت زاد الاشتراك في الأحكام، وكلما قلّت وضغّت كان قليلاً، وقد نص ابن جني على أن هذا هو القياس؛ ليكون بين المشبه والمشبه به فصلٌ؛ لأنه ليس به ، ولو كان إياه لما كان مشبّهاً به^(٦٠١).

(٥٩٨) انظر: شرح الشافية للرضي ١١٦/٢.

(٥٩٩) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها ص ٨٢.

(٦٠٠) انظر: الخصائص ٦٤/١.

(٦٠١) انظر: المنصف ٢١٤/١.

وهناك أمثلة كثيرة توضح هذه الفكرة و تدل عليها مما يتعلق بالبنية الصرفية .
يمكن أن نكتفي منها بمثال واحد، هو:

ما نجده في حديث ابن جني عن تنظير العلماء (أَفْعَل) مما فاؤه همزة ك(آدم) ب(فَاعِل) نحو (خالد)، وتفسيرهم عدداً من الأحكام في (آدم) ؛ بناء على أوجه التشابه والتناظر ، في أن همزة (آدم) التي هي فاء (أَفْعَل) أبدلت ألفاً؛ إذ إن أصله (أعدم) ، فأصبحت ثانية كالف (خالد). وكذا أنهم قالوا في تصغيره: (أويدم) ، وفي تكسيره: (أوادم)، بإبدال ألفه واواً، كما قالوا: (خويلد)، و(خوالد).

إلا أن الفارق بينهما أن ألف (خالد) زائدة لم تنقلب من شيء، في حين أن ألف (آدم) ليست زائدة على الحقيقة، وإنما هي بدل من همزة ، هي فاء (أَفْعَل) ، ولأجل هذا الفارق افترقا في بعض الأحكام، فلم يجر أحدهما مجرى نظيره فيها^(٦٠٢).

٣- التوسع في المشابهة بين الأبنية .

لشدة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية، لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين ، واتخاذهم ضابطاً في صوغ أحدهما صوغ الآخر، بل تجاوزا ذلك إلى إدخال طرف ثالث، يكون المشبه واسطه بينه وبين المشبه به، فكان المشبه ينتقل إلى مشبه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من بنيتين^(٦٠٣).

وكان ابن جني يسميه حَمَل الشيء على الشيء، من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم، ومن ذلك أنهم قالوا النسب إلى ما فيه همزة التأنيث ، ك(حمراء، وصفراء) : (حمراوي، وصفراوي) بقلب الهمزة واو ، ثم إنهم قالوا في النسب إلى (علباء): (علباوي)، وإلى (حرباء): (حرباوي)، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابته همزة (حمراء) وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة (علباء). ونحن نعلم أن همزة (حمراء) لم تنقلب في (حمراوي) لكونها زائدة فحسب^(٦٠٤) ،

(٦٠٢) انظر: المنصف ١/٣١٤-٣١٧ ، وأوجه التنظير عند ابن جني ص٧٠.

(٦٠٣) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص٨٣.

(٦٠٤) بل قيل: لأنها كالمقصورة في دلالتها على التأنيث . انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٥٢.

فُتَشِبَ بها همزة (عَلْبَاء) ، من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَت همزة (عَلْبَاء) على همزة (حَمَاء).

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في (كِسَاءٍ، وَقَضَاءٍ): (كساويّ، وقضاويّ)، فأبدلوا الهمزة واوًا حملا لها على همزة (عَلْبَاء)؛ من حيث كانت همزة (كسَاء وقضَاء) مبدلة من حرفٍ ليس للتأنيث ، فهذه علّة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة (عَلْبَاء) واوًا في (عَلْبَاوي) ؛ لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة (كسَاء وقضَاء) من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنهم قالوا من بعد في (قُرَاء): (قُرَاويّ) ، فشبهوا همزة (قُرَاء) بهمزة (كسَاء) ؛ من حيث كانتا أصلا غير زائدة ، كما أن همزة (كسَاء) غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة (كسَاء) في (كساويّ) من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظية يُحمل أحدها على ما قبله، تشبّهًا به وتصوّرًا له^(٦٠٥).

٤. ما لا يُبَالَى فيه المشابهة

على الرغم مما سبق من تعويلهم على المشابهة ، واعتدادهم بها في كثير من المسائل-كما سيأتى عند عرض صورها وأشكالها- حتى فيما خالف القياس الصرفي.

لكن وُجِدَ في كلامهم أن المشابهة لا ينهض اعتبارها أحياناً، حينما يؤدي ذلك إلى هدم البنية الصرفية.

ألا تراهم منعوا بناء التعجب قياساً من المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) مطلقاً ، سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها، وحكموا على ما ورد مخالفاً لذلك بالنادر الذي لا يقاس عليه.

أما وجه المنع قياساً فظاهر؛ لأن المانع من بناء التعجب من المزيد (انفعل، وافتعل) من إفساد البنية موجود في (أفعل)- المزيد بالهمزة-ولا بدّ، فالقياس لا يقبل بهدم البنية أصلاً^(٦٠٦).

(٦٠٥) انظر: الخصائص ٢١٣/١-٢١٤.

(٦٠٦) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٤٦٩.

ولم تشفع مشابهة (أفعل) للمجرد الثلاثي لفظاً وكثرة موافقته له معنى^(٦٠٧)؛ لأن هذه المشابهة لا ينهض اعتبارها مع هدم البنية، وما ورد من نحو (ما أعطاه الدراهم)، و(ما أولاه للمعروف)، فمقصود على السماع ، لا نجيز منه إلا ما تكلمت به العرب^(٦٠٨).

ومما يجب إلحاقه هنا ما أحدثته العرب من تغيير في بعض الكلمات من باب التوسع والاستحسان، فإن هذا التغيير يحفظ، ولا تحمل نظائر الكلمة عليها فيه. كما نراه في قلبهم أحد المثليين ياء- استحسانا- في نحو قولهم (أملت، ولا وربك) في:

(أملت، ولا وربك)؛ لكرهة توالي المثليين، مع أنهم تحملوا توالي ثلاثة أمثال في نحو: (هَجَّ البعير^(٦٠٩))، وتعلَّت من غير قلب ؛ لأن الأول إنما غيّر استحساناً، فساغ ذلك فيه، ولم يكن موجِباً لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال، ألا ترى أنهم لما قلبوا ياء (طيء) ألفاً في النسب، فقالوا: (طائي)، لم يكن ذلك واجباً في نظيره، لما كان الأول مستحسنًا^(٦١٠).

صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.

تتمثل المشابهة في عدّة صور، وتأخذ أشكالاً متنوعة، ينبني عليها جملة من الأحكام ، إما على المستوى النحوي أو المستوى الصرفي، وما يعينني هنا ما يتعلق بالمستوى الصرفي الخاص بصوغ الأبنية، وما يترتب عليه من أحكام، ويمكن أن نقسمها نوعين:

الأول : مشابهة المبنى.

(٦٠٧) أما مشابهة اللفظ ، فلأن مضارعه واسم فاعله وزمانه ومكانه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه. وأما موافقته المعنى، فمن موافقته لـ(فعل) سرى وأسرى، طلع وأطلع، ومن موافقته (فعل) غطش وأغطش، وعوز وأعوز، ومن موافقته لـ(فعل) خلق وأخلق، وبؤس وأبأس ، وغيره كثير. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٤٦٩.

(٦٠٨) انظر: المقاصد الشافية ٤/٤٧٠.

(٦٠٩) هَجَّ البعيرُ يُهَجِّجُ إذا غارت عَيْنُهُ في رأسِهِ. انظر: لسان العرب فصل الهاء ٢/٣٨٥.

(٦١٠) انظر: الخصائص ٢/٢٣٥.

الثاني : مشابهة المعنى.

فمشابهة المبنى ، وهي المشابهة اللفظية التي تعني: مشابهة اللفظ اللفظ ،
إما فيما يتعلق بمخرج حرف فيهما وصفته ، فتكون مشابهة صوتية . وإما فيما
يتعلق بالصيغة عموماً ، فتكون مشابهة صرفية.

وفيما يلي الإشارة إلى ذلك:
ولنبداً أولاً بالمشابهة الصوتية :

التي تتعلق بمخرج الحرف وصفته؛ إذ إنهما مؤثران قويان في تصريف الكلمة،
ولكل منهما أهمية في توجيه الظواهر الصرفية ، وما يحدث في الكلمة من إبدال،
أو إعلال، أو إدغام ، أو غير ذلك، وهي تتضمن أمثلة مختلفة ونماذج متعددة ،
اكتفيت في التذليل عليها - على سبيل المثال لا الحصر - بنموذجين:
الأول: مشابهة الهمزة بحروف العلة.

بين الهمزة وحروف العلة تشابه من وجوه كثيرة، وكما قال سيبويه : " ليس
حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء مشبهة بها
أيضاً، مع شركتها أقرب الحروف منها"^(٦١١).

يعنى : أن الألف شبيهة بالهمزة، والواو والياء أيضاً مشبهة بالهمزة ، مع
شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها - أعنى من الهمزة - وهي الألف، وأراد بهذا
تقريب أن هذه الحروف الثلاثة من الهمزة؛ ليبين أنه سائغ إبدالهن منها^(٦١٢).

ويفهم من تلك الإشارة العابرة في كلام سيبويه أن أقرب ما يكون إلى الهمزة
هو الألف؛ لكونهما من مخرج واحد، وهو من أحرف العلة، والواو والياء مشبهتان
بالألف، فبينها - أعنى أحرف العلة - وبين الهمزة تراحم وتقارب^(٦١٣).

ووشائج هذا التراحم والتقارب عديدة، والشبه بينهما من وجوه كثيرة؛ منها:

(٦١١) انظر: الكتاب ٥٤٤/٣ - ٥٤٥.

(٦١٢) انظر: حاشية الكتاب ٥٤٤/٣.

(٦١٣) انظر: همع الهوامع ٤٦٨/٣.

١- في الرسم.

فالهزمة تصوّر بصورة أحرف العلة، فتكتب ألفاً، وتكتب ياء ، وواوًا، وإن كان صورتها في الحقيقة هو الألف، ولذا يقال لها: الألف تجوزًا.

وإنما تكتب تارة واوًا على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال، يدلك على ذلك أنها إذا أوقعتها موقعاً، لا يمكن فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة ، لم يجر أن تكتب إلا ألفاً مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً، كـ(أخذ، أحمد، إبراهيم، أترجة) .

فلما وقعت موقعاً لا بدّ فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها بالألف اللينة؛ لأنها إذا وقعت أولاً ، لا يمكن تخفيفها؛ لأنّ في تخفيفها تقريباً من الساكن ، فكما لا يبتدأ بساكن كذلك لا يبتدأ بما قرب منه ، وعلى هكذا وجدت في بعض المصاحف: "يَسْتَهْزَأُونَ"^(٦١٤) بالألف قبل الواو، ووُجد فيها أيضاً: "وَأِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحْ بِحَمْدِهِ"^(٦١٥) بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق^(٦١٦).

٢- في المخرج والصفة.

فتشبه الهزمة حروف العلة في قرب المخرج والصفة ، أما في المخرج فأقرب ما يكون إلى الهزمة في المخرج الألف ، ثم حملت الواو والياء عليه ، ولأن هذه الأحرف الثلاثة مجراها مجرى واحداً ؛ لوقوع كل منهما موقع الآخر ، وانقلاب بعضها إلى بعض^(٦١٧).

كما أن الهزمة في مخرجها نظيرة الواو في مخرجها ؛ إذ إن الهزمة من أسفل الحلق ، والواو من أعلاه^(٦١٨).

(٦١٤) من الآية ١٠ من سورة الأنعام.

(٦١٥) من الآية ٤٤ من سورة الإسراء.

(٦١٦) انظر: سر الصناعة ٤٢/١ ، وشرح المفصل ١٠/١٢٦، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ١٢٨.

(٦١٧) انظر: البغداديات ص ١٥١.

(٦١٨) انظر: شرح المفصل ١٠/١٢٤.

كما أنها تجماع أحرف العلة في كونها من أحرف الجوف الهوائية ،وقد ذكر ذلك الخليل في قوله: "وأربعة أحرف جوف: الواو والياء والألف اللينة والهمزة"^(٦١٩).

وقد استند في هذا القول -الذي لم يقل به أحد من العلماء غيره- على أن الهمزة ضمن الأحرف الهوائية في حالة التخفيف عند انقلابها إلى أحد أحرف العلة ، كأنه لما دخلها من التلين والحذف والإبدال اعتلت ، فألحقت بالأحرف المعتلة الجوف ، وليست من الجوف ، وإنما هي حلقية في أقصى الفم^(٦٢٠).

وأما في الصفة فهي شبيه بأحرف العلة في الجهر والشدة ، فالهمزة صوت شديد مجهور^(٦٢١)، وأحرف العلة مجهورة ،بين الشدة والرخوة .

ونختم هذا بما دلل به ابن جني على قوة التناظر واستحكام الشبة بين هذه الحروف وبين الهمزة : أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أشبعن ومُطْلَن أدَيْن إلى حرف آخر غيرهنّ، إلا أنه شبيه بهن، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مَطَلت الألف أدتكَ إلى الهمزة، فقلت: (آء)، وكذلك الياء في قولك: (إيء)، وكذلك الواو في قولك: (أوء)^(٦٢٢).

وكذا قوله: "أسكن الهمزة تشبيها لها بالألف من حيث تساوتا في : الجهر، وفي الزيادة ، وفي البذل ، وفي الحرف ، وفي قرب المخرج ، وفي الخفاء"^(٦٢٣).

تلك كانت أوجه التناظر والتشابه بين الهمزة وأحرف العلة، وقد ترتّب على هذا جملة من الأحكام الصرفية منها:

١- كثرة الاعتلال والتغيير الذي يعتري الهمزة من التخفيف بالحذف ، أو الإبدال ، أو القلب ، وكل ذلك مفصّل في أبواب الإبدال والحذف^(٦٢٤).

(٦١٩) العين ٦٥/١ ، و انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٤ ، ولسان العرب ١٣/١.

(٦٢٠) انظر: لسان العرب ١٧/١ ، والهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية ص ١٢.

(٦٢١) هذا توصيف القدامى ،أما المحدثون فمنهم من يصفها بأنها صوت شديد مهموس ، ومنهم من يصفها بأنها صوت شديد ، لا هو بالمهموس ،ولا بالمجهور ،ولا غرابة في ذلك ،فالهمزة صوت غريب غامض. انظر: الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية ص ١٧.

(٦٢٢) انظر: الخصائص ٣٢٠/٢.

(٦٢٣) المحتسب ١٤٨/١.

(٦٢٤) وسبق الحديث عنه عرضاً في ضابط التخفيف صـ

ولعل الذي سَوَّغ إبدالها من أحرف العلة وإبدال أحرف العلة منها أوجه التشابه بينهما في المخرج.

يقول السيوطي في معرض حديثه عن إبدال أول الواوين همزة : " فأبدل من أولاهما همزة ؛ إذ لم يُمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو ، وَلَا ألفا لسكونها ، فعدلوا إِلَى الهمزة؛ إذ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَلْفِ ؛ لِكُونِهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، مِنْ أَنَّ الهمزة تَقْلُبُ فِي التَّسْهِيلِ وَاوًا وَيَاءً ، فَقَدْ شَارَكَتْ حُرُوفُ اللَّيْنِ^(٦٢٥) .

٢- الزيادة.

إذ الأصل في الزيادة أحرف العلة؛ لأنها أخف الحروف؛ إذ كانت أوسع الحروف مخرجاً وأقلّها كلفة، وأيضاً فإنها مأنوس زيادتها؛ إذ كل كلمة لا تخلو منها أو من أبعاضها، ألا ترى أن كل كلمة إذا خلت من أحد هذه الحروف ، فلن تخلو من حركة ، إما فتحة ، وإما ضمة ، وإما كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف .

وغيرها من حروف الزيادة مشبّه بها ومحمول عليها، ومن ذلك : الهمزة - التي نحن بصدد الحديث عنها- فإنها تشبه حروف المد واللين من حيث إنها بصورتها، ويدخلها التغيير بالبدل والحذف ، وهي مجاورة في المخرج، فلما اجتمع فيها ما ذكر من شبه حروف المد واللين اجتمعت معها في الزيادة^(٦٢٦) .

٣- توجيه بعض القراءات الشاذة.

بناء على هذا التناظر والتشابه بين الهمزة وحروف العلة ، وجّه ابن جني وعَلَّل قراءة ابن عباس "بيئس" ، من قوله تعالى: " بَعْدَآبٍ بَيْئَسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ^(٦٢٧) " ، على مثال (فِيعِل) ، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كـ (سَيِّد ، وَهَيْن ، وَدَيْن ، وَلَيْن) ، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة ؛ لمشابهتها حرف العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة^(٦٢٨) .

(٦٢٥) همع الهوامع ٣/٤٦٧-٤٦٨ .

(٦٢٦) انظر : شرح المفصل ١٤١/٩ ، وشرح الملوكي ص ٢٧٧ .

(٦٢٧) سورة الأعراف من الآية ١٦٥ .

(٦٢٨) انظر : المحتسب ١/٢٦٥ .

الثاني: مشابهة النون حروف العلة

للنون شبه بحروف العلة، وقد ذكر العلماء أوجهاً لهذا التشابه والتقارب، منها ما يلي:

أولاً: النون حرف أغنّ، وهي أقرب الحروف وأشبهها بحروف المد واللين، ومخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم، بدليل أن الناطق بها إذا أمسك أنفه لم يمكنه النطق بها، وليس لها مخرج معين، وإنما تمتد في الخيشوم كامتداد الألف في الحلق^(٦٢٩).

والغنة التي في النون كاللين الذي في حروف العلة، فاللين هو خروج الحرف من مخرجه من غير كلفة على اللسان، وهو صفة للألف مطلقاً، وللواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما، وكذا الغنة فهو صوت لذيذ، له رنين من الخيشوم، ولا عمل للسان فيه، فتشابهها^(٦٣٠).

وكذلك التنوين، وهو نون ساكنة تلفظ ولا تكتب، فإنه يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبهه الألف؛ إذ كانت حرفاً هوائياً^(٦٣١).

فهذا الوجه يشترك فيه النون وحروف العلة في المخرج، وهو أقوى أوجه المشابهة اللفظية بين النون وحروف العلة.

ثانياً: أنها تعاقب حروف اللين في الموضع الواحد^(٦٣٢)، فقد ذكر سيبويه أنها تعاور الألف في الموضع الواحد من المثال الواحد، نحو قولهم: رجل شُرْبِثْ، وشَرَابِثْ^(٦٣٣)، وجُرْنَفَسْ، وجِرَافَسْ^(٦٣٤).

(٦٢٩) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٨/١، وشرح الملوكي ص ٢٧٩.

(٦٣٠) انظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد ص ٥٩، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ١١٧.

(٦٣١) انظر: أسرار العربية ص ٥٤.

(٦٣٢) انظر: الكتاب ٣٢٣/٤، وشرح الملوكي ص ٣٥١.

(٦٣٣) الشَّرْبِثْ: رجل شربث الكف: غليظها، مع يُيس المفاصل. انظر: العين ٤٣/٦ (ش ر ن ب ث).

(٦٣٤) العظيم الجنبين. انظر: العين ٢٠٩/٦ باب الخماسي من الجيم، و انظر ذلك في: الكتاب ٣٢٣/٤.

وتعاقب الياء في المثال الواحد في نحو: عَصَنَصِرْ وَعَصَيَصِرْ^(٦٣٥)، وَعَرَنَقَصَانْ وَعَرِيقَصَانْ^(٦٣٦).

وتعاقب الواو في الموضع الواحد من مثالين مختلفين، فقد قالوا: (شَرْنِيتْ ، وَلَنْقَسْ^(٦٣٧)) ، كما قالوا: (فدوكس^(٦٣٨)، وسرومط^(٦٣٩))؛ فزيدت النون ثالثة ساكنة كما زيدت الواو ثالثة ساكنة^(٦٤٠).

ثالثاً: أنهم فصلوا بالنون بين العينين^(٦٤١) ، فقالوا: (عَقْنَقَلْ)^(٦٤٢)، كما فصلوا بالواو في (عَدَوْدَنْ)^(٦٤٣)، وبالياء في نحو: (خَفِيدْدْ)^(٦٤٤).

وبناء على هذا التناظر والتقارب يمكن لنا أن نفهم سر إنكار الخليل ما أنشده الرجل: ترافع العز بنا فارفنعا ، فقال الخليل : ذلك لا يكون، فقال الرجل: كيف جاز للعجاج أن يقول: تَقَاعَسَ الْعِرُّ بِنَا فَاَقْعُنَسَسَا^(٦٤٥)؟.

وعلة إنكار الخليل ومنعه تتلخص في أن النون زيدت ثالثة ساكنة في الأسماء كـ(سجنجل وجحنفل)^(٦٤٦)، وفي الأفعال كـ(كارنجم^(٦٤٧)، واسْحَنَكْ^(٦٤٨))

(٦٣٥) عَصَنَصِرْ موضع. انظر : لسان العرب ٥٨٢/٤ (فصل العين المهملة).
(٦٣٦) نَبَات يكون بالبادية. انظر: تهذيب اللغة ١٧٨/٣ (باب العين والقاف).
(٦٣٧) فَلَنْقَسْ: أي لئيم. انظر: لسان العرب ١٤٤/٦ (فصل العين المهملة).
(٦٣٨) الْفَدْوَكْسُ: الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: الْغَلِيظُ الْجَافِي . انظر : لسان العرب ١٥٩/٦ (فصل الفاء).
(٦٣٩) السرومط: الطويل من الإبل. انظر : العين ٣٣٧/٧ (السين والطاء س ر م ط).
(٦٤٠) انظر : الكتاب ٣٢٢-٣٢٣ ، والتكملة ص ٥٦٥ ، و سر صناعة الإعراب ٤٣٩/٢.
(٦٤١) انظر: سر الصناعة ٤٣٩/٢، والبغداديات ص ١٥٢، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ١٢٠.

(٦٤٢) الرمل المتعقد المتداخل بعضه في بعض. انظر : جمهرة اللغة ٥٤٠/١ (ح ص ف).
(٦٤٣) شاب عَدَوْدَنْ: ناعم. انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٤٦٧/٥ (مقلوبة د غ ن).
(٦٤٤) قيل: هُوَ الظِّلْمُ الطَّوِيلُ السَّاقِئِينَ . انظر : لسان العرب ١٦٣/٣ (فصل الخاء المعجمة).
(٦٤٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٢١٠-٢١١، وتَقَاعَسَ الْعِرُّ أي ثَبَتَ وَامْتَنَعَ وَلَمْ يُطَاطِئْ رأسه فَاَقْعُنَسَسَ. انظر: العين ١٣٠/١ (باب العين والقاف والسين)، والخصائص ٣٦٢/١.
(٦٤٦) الْجَحْفَلَةُ: مشقَر البعير ، بمَثَلَةِ الشَّقَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ. انظر : لسان العرب (فصل الجيم) ١٠٢/١١.

(٦٤٧) اخْرَجَمَ القوم: ازدحموا . انظر : الصحاح (ح ر ج م) ١٨٩٨/٥.
(٦٤٨) اسْحَنَكْ اللَّيْلُ، إذا اشتدت ظلمته. انظر : العين (باب الخماسي من الحاء) ٣٣٩/٣.

زيادة مطردة، حتى يأتي ثبُت بأصليتها؛ حملاً على حروف العلة لشبهها بها ؛ لأنها أحق بالزيادة في هذا الموضع ؛ لكثرة زيادتها فيه.

فالنون في الأسماء السابقة زائدة حملاً على الواو في (فدوكس) ونحوها، والياء في نحو (سميدع)^(٦٤٩)، والألف في نحو (غُداًفر) ،وهي في الأفعال السابقة كذلك محمولة على الألف في نحو (اشهاب)^(٦٥٠)، والواو في نحو (اغودن، واعشوشب)، فلما كانت محمولة على حروف العلة في هذا الموضع، مُلحقةً بها، وجب أن تكون في أقوى حالات شبهها بها ، وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنة ؛ لتضارع بها حروف المد ، للينها ، وإنما تكون الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، ويعدّها حرف فموي لا حلقي، نحو (جحنفل) وبابه.

ومن هنا يتضح الفرق بين (اقعسس) في قول العجاج ، وبين (ارفعع) في قول الرجل ، فالنون في (اقعسس) غُناء ؛ لأنها ساكنة بعدها سين ، والسين حرف فموي المخرج ، في حين أن النون في (ارفعع) تليها العين ، وهي حرف حلقيّ المخرج ، والنون معها خارجة من الفم ، وإذا كانت من الفم سقطت غنتها، وإذا سقطت غنتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف ، فلذلك أنكره الخليل، وقال : ذلك لا يكون ، وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع^(٦٥١).

ويقرره علماء التجويد والقراءات ، فقد ذكروا أن النون الساكنة مع حروف الحلق ضعيفة الغنة؛ لأنها تخرج من ذلق اللسان، وهذا المخرج بعيد في الحلق، أما حروف الفم فإنها قريبة المخارج منها، فإذا لقيت النون حرفاً منها ، فهي إما مدغمة أو مُحفّاة؛ لتقارب الحرفين، أو تزاحمهما في المخرج الواحد، فتتفر النون صوتاً في الخياشيم فلا يكون لها حظ في الفم^(٦٥٢).

(٦٤٩) السמידع بالفتح: السيد الموطأ الاكناف. انظر : الصحاح ٣٦٨/ ٤.

(٦٥٠) اشهاب الزرع، إذا هاج وبقي في خلاله شيء أخضر. انظر:مقاييس اللغة ١٧/٣ (ش هـ ب).

(٦٥١) انظر هذا كله في : الخصائص ٣٦٤-٣٦٧.

(٦٥٢) انظر : اختلاف القراء في اللام والنون ص٦٤-٦٥ ، وأوجه التنظير عند ابن جني ص١١٩.

وقد يجوز إنكار الخليل- مع ما ذكرناه، إنما هو لتكرار حرف الحلق في (فارفعنا) ، مع استنكارهم ذلك^(٦٥٣).

ويترتب على هذا التشابه والتقارب غير الزيادة أيضا إبدال حروف العلة من النون، والعكس، كما في إبدال الألف من التنوين عند الوقف في نحو: (رايت محمدا)، وإنما أبدل منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة والزيادة كحروف العلة، فإبدال الألف من النون المنطوقة في حالة الوقف على المنصوب، تكون فيها الألف عوضاً من التنوين ، لا غير^(٦٥٤).

وكذا من النون الخفيفة لمضارعتها التنوين؛ لأنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم، فتبدل ألفا، ألا ترى أنهما من حروف المعاني، ومحلها آخر الكلمة، وهى خفيفة ضعيفة ، وقبلها فتحة ، فأبدل منها الألف ، كما أبدل من التنوين، ومنه قول الشاعر:

..... :. ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللهَ فَاعْبُدَا^(٦٥٥)

أراد : والله فاعْبُدَنَّ ، فقلبَ النونَ الخفيفة ألفا^(٦٥٦).

وكذا (إذن) التي للجزاء، فإن نونه -وإن كانت غير زائدة- تبدل ألفاً في الوقف؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولا يلزم ذلك في (أَنْ، لَنْ، عَنْ) ؛ لأن البدل في (إذن) إنما كان مع ما ذكرنا من سكونها وانفتاح ما قبلها ؛ لأجل مشابقتها الاسم والفعل، ألا ترى أنها تلغى في نحو: (أنا إذن أكرمك) ، كما يلغى الفعل في قولهم:

(٦٥٣) انظر: الخصائص ٣٦٧/١.

(٦٥٤) انظر: شرح الملوكي ص ٤١٥-٤١٦.

(٦٥٥) عجز بيت من الطويل للأعشى ميمون ، و روى عجزه : وإياك والميتات لا تقربنها ، وهو مخالف لما في الديوان . انظر الديوان ص ٤٦٠. ويُنظر هذا البيت في: الأزهية ص ٢٧٥، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ ٦٠٩/٢، وشرح الملوكي ص ٤١٨، وشرح المفصل ٣٩/٩، ومغني اللبيب ص ٤٨٦.

(٦٥٦) انظر: شرح الملوكي ص ٤١٨.



(ما كان أحسن زيدا)، والاسم في قولهم: (كان زيداً هو العاقل)، فلما أشبهت الاسم والفعل أبدلت من نونها الألف في الوقف^(٦٥٧).

وكما تبدل حروف العلة من النون ، فإن النون أيضاً تبدل من حروف العلة ، كما في النسب إلى نحو (صنعاء، وبهراء)، فقد قالت العرب : (صنعاني، وبهراني)، والقياس : (صنعاوي، وبهراوي)^(٦٥٨).

وهو إبدال ، وإن كان شاذاً، لكنه يمثل دليل على صحة التبادل بين أحرف العلة والنون في الموقع.

وللعلماء في تفسير هذا البديل مذهبان:

الأول: أن تكون الهمزة في (صنعاء) ونحوها أبدلت واواً ، فقل : (صنعاوي)، كما يقال في (حمراء): (حمراوي)، ثم أبدلت النون من الواو المبدلة من الهمزة^(٦٥٩).

الثاني: أن تكون الهمزة في (صنعاء) ونحوها أبدلت نوناً عند النسب مباشرة ، وقد نقل ابن جني إجازته عن الفارسي، واحتج ابن جني في إجازة ذلك بأن للنون شبهاً كبيراً بحروف اللين، ولما كانت الهمزة قد قُلبت إلى كل واحدة من الألف والواو والياء، قلبوها أيضاً إلى الحرف الذي ضارعهن ، وهو النون ؛ للتصرف والاتساع^(٦٦٠).

والأرجح المذهب الأول ،وهو مذهب سيبويه^(٦٦١)، والفارسي^(٦٦٢)، واختاره ابن جني^(٦٦٣)، والزمخشري^(٦٦٤)، وابن يعيش^(٦٦٥)، والرضي^(٦٦٦).

(٦٥٧) انظر: شرح الملوكي ص٤٢١.

(٦٥٨) انظر: المقتضب ٣/٣٣٥، والمنصف ١/١٥٨، وشرح الملوكي ص٤٧٣-٤٧٤.

(٦٥٩) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٢١٨.

(٦٦٠) انظر: البغداديات ص١٥٠-١٥٢، والمنصف ١/١٥٨-١٥٩.

(٦٦١) نسبه إليه الرضي في شرح الشافية ٣/٢١٨، ولم أقف عليه في الكتاب.

(٦٦٢) انظر: البغداديات ١٥٠-١٥٢، والمنصف ١/١٥٨، وشرح الملوكي ص٤٧٣.

(٦٦٣) انظر: المنصف ١/١٥٩.

(٦٦٤) انظر: المفصل ص٥١٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٣٦.

(٦٦٥) انظر: شرح المفصل ١٠/٣٦.

(٦٦٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٢١٨.

إذ لا تقارب بين الهمزة والنون فتُبدل منها؛ لأن النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق، وإنما النون تقارب الواو في المخرج فتُبدل منها، كما أبدلت الواو من النون في قوله تعالى: " وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ " (٦٦٧).

ونظرا لما بين النون وحروف العلة من تقارب وتشابه - سبق ذكره - دخلها الحذف، كما يدخل حروف العلة، سواء أكان الحذف استحساناً واستخفافاً لكثرة الاستعمال، كحذف نون مضارع (كان) المجزوم ، يقال : (لم يك) ، ألا ترى أن النون حذفت في نحو (لم يك)، كما حذفت الألف في نحو "لم أبل" (٦٦٨).

وهذا الحذف خاص بالنون الساكنة؛ لما بينها وبين حروف العلة من الشبه المذكور آنفاً، أما إذا تحركت النون لم تحذف ؛ لأنها إنما حذفت لمشابتها الياء والواو في السكون ، فإذا تحركت خرجت من شبه حروف اللين (٦٦٩)، ألا ترى أنها لم تحذف في نحو "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا" (٦٧٠)؛ لزوال مشابهة الياء عنها بتحريكها.

إلا في ضرورة الشعر ، فقد ورد حذفها مع تحريكها ، كما في قول الشاعر:
(لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ (٦٧١)

وَقَوْلُهُ :

(فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً (٦٧٢)

أو كان الحذف لالتقاء الساكنين، كما في قول الشاعر:

(٦٦٧) "من الآية ٢١ من سورة غافر ، و انظر : شرح الملوكي ص ٤٧٣-٤٧٤.
(٦٦٨) أمّا: لم أبل ، فحقه أن تقول فيه: لم أبال ، كما تقول : لم أرام يا هذا ، فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك، إلا ما يؤثر منه الحذف في بعض ما يكثر استعماله ، وليس هذا مما يُقاس عليه. انظر: المقتضب ١٦٧/٣، الأصول في النحو لابن السراج ٣/٣٤٣.
(٦٦٩) انظر: الكتاب ١٨٤/٤ ، والمسائل العضديات ص ١٢٤ ، والمنصف ٢٢٨/٢-٢٢٩.
(٦٧٠) سورة البينة من الآية : ١.
(٦٧١) صدر بيت من الرمل ، وعجزه : رَسْمُ دَارٍ قَدْ نَعَتَتْ بِالسَّرَرِ ، وهو لابن عرفة في خزنة الأدب ٣٠٤-٣٠٥ ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١ ، وسر الصناعة ٤٤٠/٢ ، والمنصف ٢٢٨/٢.
(٦٧٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله: فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم ، وقائله: الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من شواهد: والمقتضب: ١٦٧/٣ ، والإنصاف: ١/٤٢٢ ، والتصريح: ١/١٩٦.

.....
.: ولاك اسقني إن كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ (٦٧٣)

أراد: (ولكن اسقني). فحذفَ النون من (لكنْ) لاجتماع الساكنين ضرورةً لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن تكسر لالتقاء الساكنين، شَبَّهَا في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، نحو: (يغز العدو، ويقض الحق، ويخش الله) (٦٧٤).

و الحال نفسه في التنوين ، فيُحذف كما تُحذف النون لالتقاء الساكنين، كما في قوله تعالى: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيْرُ ابْنُ اللَّهِ" (٦٧٥) - بحذف تنوين (عزير) - وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ لأنه مشبَّه بحروف اللين (٦٧٦).

* ومما يلحق بالمشابهة الصوتية - غير ما ذكر - مشابهة ألف التانيث المقصورة الزائدة ، ك(حلى، وذكرى) للألف المقصورة المنقلبة عن أصل ، والأصلية ، والتي للإلحاق ، ك(ملهى، وحتى ، وأرطى)، من حيث :

إن مخرجها واحد، وأنها تشترك في جميع الصفات، وأنها تقع في نهاية الكلمة، وأن الكلمات فيها معها رباعية، وأنها تجوز إمالتها، وأنها تبدل ياءً في حالة جمعها جمع سلامة لمؤنث، أو تأنيثها ، تقول:(حلى : حليات ، وحليان. وملهى : ملهيات ، وملهيات) (٦٧٧).

وبناء على هذه الأوجه من التشابه والتقارب جاز إبدال الألف المقصورة الزائدة عند النسب واواً ، فيقال : (حلولي، وذكروي).

مع أن الأشهر في النسبة إلى ما آخره ألف التانيث المقصورة مما ثانيه ساكن أن تحذف من المنسوب مثلما تحذف هاء التانيث ، فتقول (حلى، وذكرى)؛ لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة، فالأولى بها الحذف، فرقاً بين الزائدة الصرفة

(٦٧٣) سبق تخريجه ص....

(٦٧٤) انظر : تحصيل عين الذهب للأعلم ص ٦١، ٦٠.

(٦٧٥) سورة التوبة من الآية ٣٠.

(٦٧٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٠١/١.

(٦٧٧) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٩٢/٢ ، و المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي

ص ١٢٣.

والأصلية أو التي كالأصلية، غير أن من العرب من يبدلها واواً عند النسب ، فيقال : (حبْلويّ، وذكرويّ).

وقد سوَّغ ذلك شبه ألف التانيث في هذه الكلمات بالألف الأصلية ، والمنقلبة عن أصل ، والتي للإلحاق ، مما يكون على أربعة أحرف؛ لأن النسبة إلى تلك الكلمات الرباعية تكون بقلب الألف واواً قياساً مطرداً، فيقال: (ملْهويّ ، وحتّويّ ، وأرطويّ).

وتشَبَّه أيضاً بألف التانيث الممدودة، فتزيد قبلها ألفاً آخر، وتَقْلِبُ ألف التانيث واواً ، فتقول: (حُبْلَاويّ ، ودُنْيَاويّ) ، كـ(صَحْرَاويّ).

وكما جاز تشبيه ألف التانيث بالمنقلبة والأصلية والتي للإلحاق في القلب واواً ، جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتي للإلحاق بألف التانيث المقصورة في الحذف، فتقول: (ملْهَيّ ، وحتّيّ، وأرطيّ)، وبألف التانيث الممدودة في زيادة ألف آخر، تقول: (ملْهَويّ ، وحتّاوي ، وأرطاوي) (٦٧٨).

ثانياً: المشابهة في الصيغ

إن من يتأمل الصيغ العربية يجدها قد اختلفت في هيئتها ومبانيها لاختلاف دلالاتها، فلولا اختلاف الحركات والسكنات في مبانيها لالتبس بعضها ببعض، واختلطت معانيها، فلم يُدر أيُّها يدلّ على الماضي، وأيُّها يدلّ على الحاضر أو المستقبل، كما لا يمكن للقارئ أن يميّز بين ما يدلّ على الفاعل وما يدلّ على المفعول وما إلى ذلك.

غير أن هذه الصيغ وإن تباعدت في هيئتها نجد أن رباطاً يربط بينها ، فبينها قرابات وصلات في الاستعمال العربي، مثل القرابة بالتقابل على سبيل التضاد، أو قرابة المشابهة في الوزن، أو في حرف ، أو في معنى من المعاني .

وفيما يلي دراسة بعض النماذج لبيان أوجه هذا التقارب والتشابه ، وأثر ذلك في الأحكام الصرفية والاستعمال العربي:

(٦٧٨) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٠/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٥١/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٥٤/٤ .

أولاً: المشابهة بين الصفات.

أ- مشابهة (فعولة) (فعيلة).

بين صيغتي (فعولة ، وفعيلة) تشابه وتقارب، وقد رصد النحويون مظاهر هذا التشابه والتقارب، منها^(٦٧٩):

- أن كل واحدة منهما ثلاثية ، وذلك دون اعتداد بالمد فيها.
- أن ثالث كل واحد منها حرف مدّ ، يجري مجري صاحبه ، وهما الياء والواو. وهما نظيران من عدة أوجه ، فبينهما قُرْبٌ ونَسَبٌ ، حتى قيل: إنهما اختان، بمنزلة ما تدانت مخارجهما من الحروف ، كالدال، والتاء، والطاء، والذال ، والظاء^(٦٨٠)....

ألا ترى أنهما يقعان في القصيدة الواحدة ردفين^(٦٨١)، كقول امرئ القيس:
قد أشهد الغارة الشّعواء تحمّلني .: جَرْداء مَعْرُوقَة اللَّحَيْنِ سُرْحُوبٌ
ثم قال فيها:

كالدلو بُتَّتْ عُراها وهي مُثْقَلَة .: وخانها وَدَمٌ مِنْهَا وَتَكْرِيْبٌ^(٦٨٢)
فقد عاقب بين الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة^(٦٨٣).

والياء تكون ضميراً وعَلَمٌ تأنيث ، كما أن الواو تكون ضميراً وعَلَمٌ تذكير^(٦٨٤).
كما أنهما يتبادلان ، فالياء تبدل من الواو كثيراً ، كما في (لَيّ ، وَطَيّ، وَشَيّ)
والأصل: (لَوَيّ ، وَطَوَيّ ، وَشَوَيّ)^(٦٨٥).

- أن في كل واحدة من (فعولة ، وفعيلة) تاء التأنيث.

(٦٧٩) انظر : الخصائص ١/ ١١٦ ، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ٢٦٧.
(٦٨٠) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٢١، ٢٠.
(٦٨١) الردف: حرف مد يكون قبل الروي سواء أكان هذا الروي ساكناً أم متحرّكاً. انظر : علم العروض والقافية د/ عبد العزيز عتيق ص ١٥٥.
(٦٨٢) البيتان من البسيط في ديوانه ص ٨٠.
(٦٨٣) انظر : مختصر القوافي ص ٢٥-٢٦ ، والخصائص ١/ ٨٤، ١١٥ ، ٢٣/٣.
(٦٨٤) انظر : المحتسب ١/ ٤٢.
(٦٨٥) انظر : الممتع الكبير في التصريف ١/ ٤٣٧.

- أن مذكرهما (فعولاً ، وفعللاً) يتواردان على المعنى الواحد ، ك (أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيم ، ونهى عن الشيء ونهوّ)^(٦٨٦).

ما يترتب على المشابهة بينهما من أحكام.

وبناء على هذا التشابه والتقارب بين الصيغتين أجرى النحاة (فعولة) في النسب مجرى (فعيلة) فيما يعرض لها من تغييرات في النسب ، وهي:

١- حذف تاء التأنيث وجوباً؛ حتى لا تجتمع مع ياء النسب.

والعلة في هذا الحذف أنهما- أعني ياء النسب وتاء التأنيث- في حكم

المثلين لما بينهما من تناظر ، من حيث :

إنهما يقعان فرقا بين الواحد والجمع، كما في (تمرة، وتمر، وعربيّ وعرب)، كما أنهما يكونان للمبالغة في الوصف نحو (أحمرّي ، ودواريّ)، والتاء نحو (علامة ، ونسابة)، كما أنهم ينقلان مدخولهما من الأصل إلى الفرع، فياء النسب تنقل مدخولها من الاسم إلى الصفة ، والتاء تنقل مدخولها من التذكير إلى التأنيث، كما أن الياء تصير حرف الإعراب فيما دخلت عليه، وكذا التاء.

فلما ناظرت الياء والتاء من هذه الوجوه حذفت التاء لدخول الياء عليها، حتى لا يجتمعا وهما في حكم المثلين، أضف إلى ذلك أنها لو لم تحذف لوقعت حشواً، وهذا لا يجوز كما أنك لو أثبتتها ثم أثنت المنسوب للزّمك الجمع بين تائين، نحو: (مكتية) في تأنيث المنسوب إلى مكة- وهذا لا يجوز، كما أنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضمّ إلى اسم لحذفت الثاني^(٦٨٧).

٢- حذف حرف العلة في (فعيلة)؛ طلباً للتخفيف، وتأنيس التغيير لحذف تاء التأنيث ، والحذف يأنس بالحذف، ولذا حذفت وجوباً دون (فَعِيل ، وفُعِيل) ، فليس فيه إلا سبب واحد وهو التخفيف، فلذا لم يلزمه الحذف^(٦٨٨).

(٦٨٦) انظر: الخصائص ١١٦/١ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٦٣، وأوجه التنظير عند ابن جني ٢٦٧.

(٦٨٧) انظر تلك العلل في: أسرار العربية ص٢٥٨، واللباب ١٤٥/٢-١٤٦، وشرح المفصل ١٤٢/٥.

(٦٨٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٦/١.

٣- فتح عين الكلمة، فيقال في النسب إلى :حنفيّة : حَنَفِيّ ، بفتح عين الكلمة، وإن كان الأصل هو الكسر، إلا أنهم قلبوا الكسرة فتحة ؛ طلباً للتخفيف، كما قالوا في النسب إلى (نَمِر ، وشَقِر): (نَمِرِيّ ، وشَقَرِيّ) - بالفتح طلباً للتخفيف - ألا ترى أنهم لو قالوا: (نَمِرِيّ ، وشَقَرِيّ) -بالكسر-؛ لأدى ذلك إلى توالى كسرتين بعدهما ياء مشددة ،وذلك مستثقل، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة^(٦٨٩) .
تلك أحكام النسب إلى (فَعِيلَة) ، وهذه التغييرات الثلاثة تعريبها باطراد إلا في حالتين:

- إذا كانت معتلة العين ،كما في:(حويزة، وطويلة).

- وإذا كانت مضاعفة ،كما في:(شديدة ، وجليلة).

ففي هاتين الحالتين تحذف تاء التانيث فقط ، فينسب إليه على لفظه ، فيقال:(حويزيّ، وطويليّ، وشديديّ، وجليليّ) بإثبات الياء ؛ إذ لو حُذفت الياء لأدى ذلك إلى ما هو أبلغ منه في الثقل، إذ لو حذفت من المعتل ثم تحركت العين لقلبت الواو ألفاً في (طويلة ، وحويزة)، فيُكره هذا. كما يُكره لو حُذفت في المضاعف ؛ لما فيه من الثقل بتوالي المثلثين .

وإذا كان الياء تحذف للتخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى إعلال الحرف احتمل ثقله، وأقرّ على حاله^(٦٩٠).

و(فَعُولَة) تحمل على (فَعِيلَة) في جميع هذه التفصيلات ؛ لقوة المشابهة بينهما كما سبق، حتى كأنهما أختان من أصل واحد، فتحذف منها تاء التانيث ، والواو، وتفتح العين، فيقال في النسب إلى (حمولة ، وركوبة): (حمليّ وركبيّ)، كما قالوا في النسب إلى (حنيفة ، وطبيعة) : (حَنَفِيّ ، وطَبْعِيّ)^(٦٩١).

(٦٨٩) انظر: أسرار العربية ص٢٥٩-٢٦٠.

(٦٩٠) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩، وشرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ٢/٢٥-٢٦.

(٦٩١) انظر: الخصائص ١١٦/١ وشرح الشافية ٢/٢٤.

إلا في حالتين-كما في (فعيلة) -:إذا كانت معتلة ، كما في (قولة) ، أو مضاعفة ، كما في (حرورة) ، فلا تحذف الياء ؛ إجراء لها مجرى (فعيلة) (٦٩٢).

وعمدتهم في ذلك أن العرب قالت في النسب إلى (شنوعة) : (شنئي) ، وعلى الرغم من أنه لم يرد إلا هذا الحرف ، لكنّ سيبويه يجعله قياساً مطرداً في كل ما كان على (فعولة) قياساً على (شنوعة) (٦٩٣).

فإن قيل :كيف يجعله قياساً مطرداً، ولم يأت منه إلا حرف واحد ، وهم يقيسون على الأكثر؟

قيل: لأنه جميع ما جاء، كما أنه لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فلم يرض له بهذا القدر من القوة ، حتى يجعل أصلاً يُردّ إليه، ويحمل غيره عليه(٦٩٤).

وسبب جواز هذه النسبة إلى (شنوعة) رغم قلّة ورودها ، أنهم أجروا (فعولة) مع قلّة المرويّ منها مجرى (فعيلة) كثيرة المرويّ منها ؛ لما بينهما من التشابه الذي أشرت إليه فيما سبق، بل أصبح ذلك قياساً مطرداً في (فعولة) كما يرى سيبويه والجمهور (٦٩٥).

وقد اعترض المبرد على من يقول بقياسية هذه النسبة، ووصفها بالشذوذ ، وأن قول العرب في النسب إلى (شنوعة : شنئي) شاذ ، لا يجوز القياس عليه(٦٩٦). وعليه ، فينسب إلي ما كان على (فعولة) على لفظها بدون حذف الواو ، فيقال : (حلوبيّ وركوبيّ)، فلا تعامل معاملة (فعيلة).

(٦٩٢) انظر: شرح الشافية ٢/٢٥.

(٦٩٣) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩-٣٤٥، والخصائص ١/١١٧، وشرح الكافية الشافية ٤/٩٤٦.

(٦٩٤) انظر: الخصائص ١/١١٧.

(٦٩٥) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩-٣٤٥، وقد نسبته إلى سيبويه والجمهور الشيخ خالد في التصريح ٢/٣٣١.

(٦٩٦) انظر: الانتصار لابن ولاد ص٢٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٣ ، وما ذهب إليه المبرد هو مذهب الأخفش ، كما في توضيح المقاصد ٥/١٤٥٦، والجرمي ، كما في الارتشاف ٢/٦١٤.

محتجاً بأن العرب فرقَت بين الواو والياء عند النسب ألا ترى أن ما كان على (فَعِل) يُعَيَّر في النسب ،كقولهم في (عَدَى): (عدوى)، وما كان على (فَعُول) لا يُعَيَّر ،كقولهم في (عَدَو): (عدوى) ،فقد أقرّوا الواو على حالها ، وغيرُوا الياء بقلبها واواً ، حتى في أبعاضها وهي الحركات ، ألا ترى أن (فَعِل) -بكسر العين- تُغَيَّر عند النسب بفتح عينها ، كقولهم في (نَمِر): (نَمَرِي)، في حين أن (فَعُل) -بضم العين- لا تُغَيَّر عند النسب ،كقولهم في (سَمُر: سَمُرِي)، فلما كانت الواو تخالف الياء في (فَعُول) ، وفَعِل) ، والضمّة تخالف الكسرة في (فَعُل وفَعِل) عند النسب ، وجب أن تخالف الواو الياء أيضاً في (فَعُولَة ، وفَعِيلَة) (٦٩٧).

وقول المبرد وإن كان قوياً متيناً من جهة القياس ، إلا أن مذهب سيبويه أقوى من جهة السماع (٦٩٨)، كما أن مذهب المبرد أبطل من أمور:

- أن المقارنة بين الواو والياء والضمّة والكسرة لا تسوغ هنا ، من قِبَل أن الواو أثقل من الضمة ، ولذلك حُذِفَ الثقيل وهو الواو ، وبقي الخفيف وهو الضمة في (سَمُرِي) فاحتجاجة ببقاء الضمة في (فَعُل) عند النسب إليها على وجوب الواو في (فَعُولَة) مردودٌ بأن الواو أثقل من الضمة فالحذف بها أولى.

واحتجاجة ببقاء الواو والياء في (فَعُول ، وفَعِيل) لا ينطبق على (فَعُولَة ، وفَعِيلَة) ؛ لأن هذا الحذف إنما لزمهما ؛ لأن آخرهما تاء التانيث ، وليست (فَعُول وفَعِيل) مختومة بالتاء ، فالقياس بينهما قياس مع الفارق، كما أن سيبويه حكى عن العرب قولهم في (شَنُوءَة): (شَنُوءِي)، ولم يدّع أنه استنبط ذلك وقاسه ، وقول المبرد: إن شنيئاً شاذ باطل؛ لأنه إنما ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى (فَعُولَة) بإثبات الواو إلا في (شَنُوءَة) (٦٩٩).

لذا كان مذهب سيبويه أقوى وآخذ في الاعتبار ؛ لقوته من جهة السماع، ولقوة المشابهة بين (فَعُولَة ، وفَعِيلَة)، فلا مانع من إجرائها في النسب مجرى

(٦٩٧) انظر: المقتضب ٣/١٤٠، والانتصار ص ٢٠٩- ٢١٠، وشرح المفصل ٥/١٤٦-١٤٧.

(٦٩٨) انظر: شرح المفصل ٥/١٤٧.

(٦٩٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٨.

(فعيلة) ، لاسيما أن هناك سماعاً عن العرب يرجحه ، حتى وإن كان قليلاً ، لكنه جميع ما ورد في الباب ، وعليه فلا مانع من جعله قياساً مطرداً مع قلته لعدم وجود ما ينقضه ، والله درّ ابن جني حينما عنون له بقوله: " باب جواز القياس على ما يقلّ ، ورفضه فيما هو أكثر منه (٧٠٠) .

بالتشابه بين (فعال) - مثناة الفاء - و(فعيل).

أشار سيبويه إلى تأخى هذه الصيغ في قوله: " وأما ما كان فعيلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعالٍ وفُعَالٍ ، لم تجيء الياء التي في (فعيل) لتلحق بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فُعَالٍ ، وفُعَالٍ) لذلك ، وهو بعدُ في الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخوات" (٧٠١) .

وكذا أشار ابن جني إلى هذه الأخوة في قوله: "فَعَالٌ أخت فعيل" (٧٠٢) .
ويلاحظ أن سيبويه أشرك (فُعَالاً) - بضم الفاء - مع (فُعَالٍ) في المشابهة بـ(فعيل) ، أما ابن جني فقصّر الحديث على (فُعَالٍ) - بفتح الفاء - في التشابه مع (فعيل) .

وعلى كل حال فقد سافقتني عبارتهما إلى تقصّي أوجه التشابه والتقارب بينهما ، وأثر هذه المشابهة ، وفيما يلي بيان ذلك:
إذا نظرنا إلى نص سيبويه السابق الذكر نجد أنه ذكر وجهين لهذا التشابه ، هما:

- ١ - المشابهة في السكون ومطلق الحركة
 - ٢ - المشابهة في أن الزيادة فيهما ليست للإلحاق .
- أما عن الوجه الأول ، فمراده : أن الصيغتين يجريان مجرى واحدا في الحركات المطلقة والسكونات ، ف(فعيل) يقابل (فعال) - مثناة الفاء - في الحركات

(٧٠٠) انظر: الخصائص ١/١١٥-١١٦ .

(٧٠١) انظر: الكتاب ٣/٦٠٢-٦٠٤ .

(٧٠٢) انظر: المحتسب ٢/٣١٧ .

والسكونات ، كذلك المشابهة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، إلا أن المشابهة هنا في مطلق الحركة ، وليس في نوع الحركة ، بدليل أن (فعالا) وإن شابته (فعيلا) في فتح أولهما، إلا أن (فعالا) -بالضم -التي أشركها سيبويه مبدوءة بضمة ، فليس المراد المشابهة في حركة بعينها ، وإنما المراد المشابهة في مطلق التحريك.

وأما عن الوجه الثاني ، فهو المشابهة في أن الزيادة فيهما -وهو حرف المدّ في كليهما - لم تأتٍ للإلحاق^(٧٠٣)، وقد أشار إلى ذلك الفارسي أيضاً ، فعنون الباب الوارد فيه هذا بقوله: تكسير ما كان على أربعة أحرف ، ثالثة حرف مدّ ، لغير الإلحاق^(٧٠٤).

ويمكن أن تضاف أوجه أخرى على ما ذكره سيبويه:

- تعاقب (فعال ، وفعل) على المعنى الواحد ، نحو: (كليب وكلاب، وعبيد وعباد، وطّيس وطّاس)^(٧٠٥).

- أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل.

- أنّ قبل اللام فيهما حرف مدّ الألف في (فعال) ، والياء في (فعل)، وبين الألف والياء تقارب وتناظر، فكلاهما حرف علة، وإن كان بين حروف العلة جميعها نسب وتقارب، إلا أن الياء بالألف أشبه من الواو، واليه أقرب^(٧٠٦).

وما أكثر إشارات النحاة في ذلك من قولهم: "الياء أخت الألف"^(٧٠٧). وقولهم: "والألف قريبة الشبه من الياء"^(٧٠٨) ، وهم يقصدون قرب المخرج.

حتى في الإعراب ، فالجر أقرب إلى النصب من الرفع، وعلم الجر الكسرة وهى بعض الياء، وعلم النصب الفتحة وهى بعض الألف.

(٧٠٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣٣٣/٤.

(٧٠٤) انظر: التكملة ص ٤٤٤.

(٧٠٥) انظر: الخصائص ٩٤/٢-٩٥، والمحتسب ٣١٧/٢ .

(٧٠٦) انظر: الخصائص ٩٧/٢ ، والمنصف ٨٧/٢ ، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ٢٧٣.

(٧٠٧) انظر: الأصول في النحو ٢٣٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٨٢/٢.

(٧٠٨) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٣٤٢/١.

وكذا عَلم التصغير ياء ساكنة قبلها فتحة، وعَلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وبعد ياء التحقير حرف مكسور ، كما أن بعد ألف التكسير حرف مكسور، وتشبيههم ياء التصغير بألف التكسير يدل على قرب الياء إلى الألف من الواو^(٧٠٩).

أثر هذا التشابه

ترتب على هذا التقارب والتشابه بين (فَعَال-مَثَلثة الفاء- وفَعِيل) من الأحكام الصرفية ما يلي:

١-جريان تلك الصيغ مجرى واحداً في الجمع.

فما كان على (فَعَال)- بكسر الفاء- يجمع جمع قلة على (أفْعلة) ، ويجمع جمع كثرة على (فُعْل)،ك(حمار ، وأحمرة ، وحُمْر)، وكذا ما كان على (فَعَال)-بفتح الفاء- ك (زمان ، وأزمنة ، وزُمن)، و(قَدال ، وأقذلة ، وقُذْل)؛ لأنَّه مثله في الزيادة والتحريك والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وكذا ما كان على (فَعَال)-بضم الفاء- فتعامل معاملتهما في القلة ، فيقال: (غراب، وأغربة) ، إلا أنه يجمع كثرة على (فَعْلان) ك(غريان ، وغلمان) .

وكذا (فَعِيل)- اسماً - فإنها بمنزلة (فَعَال)- مثَلثة الفاء- فتجمع في القلة على (أفْعلة)،ك(رغيف وأرغفة)، وعلى (فُعْل ، وفُعْلان) ك(كثيب وكثبان، ورغيف ، و رغفان).

وهذا في المذكر ، أما (فَعِيل ، وفَعَال) في المؤنث ، فيجمع على (أفْعُل) ك(يمين وأيمن، وذراع وأذرع) ، كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث.^(٧١٠)

٢- جواز تكسير (فَعَال) على (فَعَال)،وذلك نحو: (ناقَة هجان ونوق هجان، ودرع دلاص وأدُرُع دلاص)، كما تكسّر (فَعِيل) وصفاً على (فَعَال)، ك(شريف وشِراف ، وكريم وكِرام).

(٧٠٩) انظر: كتاب الشعر ١/١٥٤ ، وسر الصناعة ٢/٥٨٢ ، والمنصف ٢/٨٨.

(٧١٠) انظر: الكتاب ٣/٦٠١-٦٠٤ ، والتكملة ص ٤٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٣ .

وعذرها-كما يعبر ابن جني- في ذلك أن فعلياً أخت فعال، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو: (كليب وكلاب، وعبيد وعباد، وطسيس وطساس)^(٧١١).

فيكون الجمع والمفرد بلفظ واحد، فقد اتفقا لفظاً واختلفا معنى، وهذا غور من العربية بطين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد عقد له ابن جني باباً رائعاً (سماه في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكنات)، ولم يكن غرضه ذكر المشترك اللفظي، كما ذكر اللغويون في كتبهم، فقد تناهت أفعالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم، بل غرضه ذكر مثل هذه الدقائق المتعلقة ببنية الكلمة وهذا ما أشار إليه في مقدمة هذا الباب^(٧١٢).

وبناء على ذلك حمل ابن جني لفظ (إمام) في قوله تعالى: "وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا"^(٧١٣)، على أنه جمع (إمام)، وليس مفرداً، وكذا خرج عليه قراءة: "أَوْ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ"^(٧١٤)، على أنه جمع تكسير لـ(جدار)، فيكون ألف (جدار) في الواحد كألف (كتاب، وحساب)، وفي الجماعة كألف (ظراف، وكرام)، فكما أن ألف المفرد ليست كألف الجمع، كذلك تختلف الحركات في التقدير بين المفرد والجمع، حتى وإن اتحدت شكلاً^(٧١٥).

٣- جمع (فَعَال) على (فُعَلَاء) كـ(فَعِيل) وصفاً، وذلك إذا صيغ (فَعَال) للدلالة على الصفة الثابتة، فيكون بذلك مشابهاً لـ(فَعِيل) ويُعطى حكمه، فيجمع على (فُعَلَاء) المطرّد جمعا لـ(فَعِيل) في وصف المذكر العاقل بمعنى فاعل، كـ(ناظر ونظراء، وشاعر وشعراء)، فإذا دلت فَعَال على سجية مدح أو ذمّ شابها (فَعِيلًا)، فأعطيت حكمها في الجمع، قالوا في جمع (جبان): (جُبَنَاء)، وقد كان الأصل

(٧١١) انظر: المحتسب ٣١٧/٢، والخصائص ٥٩/٢-٩٦، وشرح الشافية ١٣٥/٢.

(٧١٢) انظر: الخصائص ٥٩/٢-٩٦.

(٧١٣) سورة الفرقان من الآية ٧٤.

(٧١٤) القراءة في المحتسب ٣١٧/٢.

(٧١٥) انظر: المحتسب ٣١٧/٢، والارتشاف ٤٣٢/١.

في (فَعَال) أن يجمع بالواو والنون ، فيقال : (جبانون) ، لكنه لما شابه (فَعِيلًا) في الصفة والزنة والزيادة ، ساغ هذا الجمع^(٧١٦).

قال سيبويه : "وتقول: رجلٌ جبانٌ وقومٌ جبناء، شبهوه بـ(فَعِيلٍ)؛ لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة"^(٧١٧).

وهكذا رأينا كيف تترتب الأحكام الصرفية على التشابه والتقارب بين تلك الصيغ وغيرها، وكتب الصرف ملأى بإشارات الصرفيين إلى ذلك .

من ذلك : ما أشار إليه سيبويه من إجراء (فَعِيلٍ) مجرى (فَاعِلٍ) في جمع السلامة والتكسير ، فيقال: (مَيِّت ومَيِّتون) ،و(خَيْر وأخير)، كما يقال: (كاتب وكاتبون ، وشاهد وأشهد).

وكذا يكسران على (فَعَالٍ) ، فيقال:(خَيْر وخيار، وكَيِّس وكياس) ، كما قالوا: (صائم وصيام ، وقائم ، وقيام).

وفي هذا يقول:"وأما فَعِيلٌ فبمنزلة فَعَالٍ، نحو: قِيمٌ وسيِّدٌ وبيِّعٌ، يقولون للمذكر:بيِّعون ، وللمؤنث: بيِّعاتٌ، إلا أنهم قالوا: مَيِّتٌ وأمواتٌ، شبهوا فَعِيلًا بفَاعِلٍ حين قالوا: شاهدٌ وأشهداء..."^(٧١٨).

ووجه التشابه بينهما أنَّ في كل منهما زيادة ثانية، وأن الزيادة في (فَعِيلٍ) ياء وفي (فَاعِلٍ) ألف، والياء أخت الألف، والتطابق بينهما في الحركات والسكونات، كما أن اللام تلي العين فيهما جميعا، كما أنهما يتعاقبان على المعنى الواحد ، فيقال : رجل سائد وسيِّد ، وبائع وبيِّع ، وصائم وصيِّم، وأن العين المعتلة فيهما قد تحذف ، فيقال : (مَيِّت، وهَيِّن) بالتخفيف بحذف العين ، كما يقال : (شاك ، وهار) في : (شائك ، وهائر)، بحذف العين^(٧١٩).

(٧١٦) انظر: شرح الشافية ١٣٥/٢، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي صـ ١٩٥.

(٧١٧) الكتاب ٣/٦٣٩.

(٧١٨) الكتاب ٣/٦٤٢.

(٧١٩) انظر : المحتسب ١/١٩٠ ، ٢/٢٥٣ ، والمنصف ٢/١٦ ، وأوجه التنظير عند ابن جني صـ ٢٨٠.

وقد وظّف ابن جني هذا التشابه بين (فِعِل ، وفاعل) في توجيه بعض القراءات الشاذة ، كقراءة: "أولئك هم خيار البرية" (٧٢٠) ، على أنه جمع (خير)، وكذا قراءة: "أو جاء أحد منكم من غيظ" ، على أنه محذوف من (فِعِل) ، كأنه كان في الأصل (غِيظ) بزنة (فِعِل) ، (كميت) ، ثم حُذفت العين تخفيفاً (٧٢١).

وعلى هذا التوجيه لهذه القراءة يكون (فِعِل) -محذوف العين- قد ناب عن (فاعل) ، وأدى معناه، وفي هذه النيابة دليل قوي على تناظرهما ، يشهد لذلك ما قاله ابن جني: "فَيَقْدَرُ هذا القرب بينهما ما حسنت إنابة (فاعل) عن (فِعِل) ، لا سيما وكأن (غِيظاً) في اللفظ (غِيظ) لقربه منه وزناً". (٧٢٢)

ومن الملاحظات اللطيفة والتأملات الدقيقة التي ذكرها ابن جني في حديثه عن هذا التنظير من أن (فِعِل) إذا وصف به المؤنث ، فالأولى تأنيثه بالتاء؛ لأنه نظير (فاعل).

و(فاعل) إن لم يكن مختصاً بالأنثى أُنْتُ بالتاء عند وصف المؤنث به، وعلى هذا ضعف قراءة أبي جعفر: (بلدة مِيْتاً) -بالتشديد- (٧٢٣)، مستدلاً بقوة التناظر بين (فِعِل، وفاعل)، أما إذا خُفِّفَ (فِعِل) -بحذف عينه- ووصف به المؤنث ، كما في قراءة الجماعة : (بلدة مِيْتاً) ، فإنه حسنٌ غير مستنكر؛ لأنه بتخفيفه يناظر المصدر في لفظه، وتذكير المصدر إذا جرى وصفاً على المؤنث ليس بمستنكر، نحو: (امرأة عدل وصدقٌ ورضا) . وتلك إشارة لطيفة منه كما ترى (٧٢٤).

كل هذا يؤكد على التناظر والتشابه بينهما وما له من أثر.

ثانياً: المشابهة بين أفعال التعجب وأفعال التفضيل

الناظر في صيغتي التعجب والتفضيل يجد أن بينهما توافقاً في كثير من الأحكام، فهما يتشابهان، ويلتقيان في نقاط كثيرة، منها:

(٧٢٠) انظر القراءة في : المحتسب ٣٦٩/٢.

(٧٢١) انظر القراءة وتوجيهها في المحتسب ١٩٠/١.

(٧٢٢) المحتسب ١٩٠/١.

(٧٢٣) من الآية ١١ من سورة الزخرف ، و انظر القراءة في : المحتسب ٢٥٣/٢.

(٧٢٤) انظر المحتسب ٢٥٤/٢ ، وأوجه التنظير عند ابن جني ص ٢٨٥.

- أن كلتا الصيغتين تتطابقان وزناً في عدد الحروف والحركات والسكونات.
- أن شروط المادة التي يصاغان منها واحدة^(٧٢٥).
- وجوب تأخير مفعول كل من الصيغتين، فلا يجوز تقديم مفعول أفعَل التعجب، وكذلك (مَنْ) ومجرورها بعد أفعَل التفضيل في الغالب، إلا إذا كان مستفهماً بمجرورها^(٧٢٦).

- كل واحد منهما يحمل الضمير، والضمير في كل واحد منهما لا يظهر.
- كل واحد منهما لا يتغير بناؤه للدلالة على الزمان^(٧٢٧).
- التشابه من حيث الدلالة، فإن كلتا الصيغتين تتضمن معنى المبالغة، فقولنا: (محمد أقوم الناس) قريب من قولنا: (ما أقوم محمداً) من حيث المعنى، فكل واحد منها يؤتى به للزيادة والتعظيم^(٧٢٨).

فقد أجرت العرب البابين (التعجب والتفضيل) في بناء الصيغتين على قانون واحد؛ إذ كان المعنى فيها واحداً؛ لأن التعجب من الشيء يرفع ذلك الشيء إلى غاية، لا يبلغها غير ذلك الشيء حقيقة أو مجازاً، كما أن التفضيل بين شيئين يرفع المفضل إلى غاية، لا يبلغها المفضل عليه إن ذكر، أو لا يبلغها غير المفضل بالإطلاق إن لم يُذكر المفضل عليه، فجرى البابان كذلك مجرى واحداً^(٧٢٩).
أثر هذه المشابهة

كان لهذا التشابه والالتقاء والتقارب أثرٌ في انتقال بعض أحكام أفعَل التفضيل إلى أفعَل التعجب.

ومن ذلك-مثلاً-: التصغير، فهو خاص بالأسماء، لذا يدخل في أفعَل التفضيل لكونها اسماً، أما أفعَل التعجب فجمهور البصريين على أنها فعلٌ، فحقه ألا

(٧٢٥) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وحاشية الصبان ٣/ ٦٣.

(٧٢٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨٢.

(٧٢٧) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٠.

(٧٢٨) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٩٤، والمصارعة في الدرس اللغوي والنحوي ص ١٤١.

(٧٢٩) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٥٧٢.

يصغر؛ لأن التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر، فإذا قلت: (رجيل)، فكأنك قلت: (رجل حقير)، فإذا صح أن الوصف لا يكون في الفعل، فالتصغير كذلك. والدليل على أن التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر أن اسم الفاعل إذا وصف لا يعمل، وأن رجلاً وما جرى مجراه لا يجمع بالواو والنون، فإذا صُغِرَ جُمِعَ بها، فتقول: (رجيلون)، وجاز ذلك لأنه جرى مجرى (رجال حقيرون) (٧٣٠).



ولذا حكموا على ما جاء من تصغير فعل التعجب في قول الشاعر:

يَا مَا أَمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنْ لَنَا .: مِنْ هَوْلِيَاكُن الضَّالِ وَالسَّمْرِ^(٧٣١)

بأنه مخالف للقياس ؛ لأن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء كما سبق،

وإنه لم يسمع إلا في

(ما أملح ، وما أحسن)^(٧٣٢)، غير أنه قد يجوز القياس عليه ، إذ أريد به مع

التعجب التحبب ، كما رأيت في البيت^(٧٣٣)، وعليه يجوز أن تقول: (ما أحيلاه، وما

أديناه إلى قلبي ، وما أظيرف حديثه، وما أظيرف مجلسه)^(٧٣٤).

ثم إن البصريين ومناصريهم خرّجوا التصغير المخالف للقياس من وجهين:

أحدهما: أن التصغير هنا ليس على حدّ التصغير في الأسماء ، الذي يدخل

لإفادة التحقير أو التقليل أو التقريب أو التعظيم أو التمدح، ويتناول المصغر لفظاً

ومعنى . إنما هو هنا يتناول المصغر لفظاً لا معنى ؛ من حيث كان متوجّهاً إلى

المصدر، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر هنا ؛ لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد

بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره

صَغَرُوا الفعل لفظاً، ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير

فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذّكر مقام مصدره؛ لأنه يدلّ عليه بلفظه، ولهذا يعود

الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر، قال الله تعالى: "وَلَا يَحْسَبَنَّ

الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ"^(٧٣٥)، فقوله "هو" ضمير

للبخل وإن لم يكن مذكوراً؛ لدلالة "يبخلون" عليه.

(٧٣١) البيت من البسيط، وهو للعرجي، وقيل: لكثير عزة، وقيل: لمجنون ليلي، وقيل:

لغيرهم. والشاهد فيه: (أميلح) فائته تصغير (أملح) ، والتصغير من خصائص الأسماء. يُنظر هذا

البيت في: الإنصاف لابن الأنباري ١/١٢٧، والتبيين ص ٢٩٠، وديوان المجنون ص ١٦٨،

وديوان العرجي ص ١٨٣.

(٧٣٢) انظر : مغني اللبيب ص ٨٩٤.

(٧٣٣) نقل اطراده عن ابن كيسان ، انظر : مغني اللبيب ص ٨٩٤ ، وحاشية الصبان ٣/٣٧.

(٧٣٤) انظر : جامع الدروس العربية للغلاييني ص ٧٤.

(٧٣٥) سورة آل عمران من الآية ١٨٠.

ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل ، نحو قوله تعالى: "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" (٧٣٦) ، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: هذا يومٌ نَفَعُ الصادقين صدقُهم، وكما أن هذه الإضافة لفظية، فكذاك هذا التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد بها، فكذاك هذا التصغير لا اعتداد به (٧٣٧).

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنك قلت: مُلِيحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطوهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام" (٧٣٨).

فالخليل يخرج هذا الشذوذ من باب التوسع في العربية ؛لذنو المعنى بين الوصف والفعل ، فالعرب تلفظ بظاهر الفعل، وهم يريدون الوصف، كأنك قلت: (مُليح)، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يعنون الأول، ومن عاداتهم أن يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيء آخر، أي: هن مَلِيحات (٧٣٩).

الوجه الثاني: -وهو بيت القصيد- أن التصغير دخل أفعال التعجب ؛ حملاً له على أفعال التفضيل الاسمية، لاشتراك اللفظين فيما سبق من أوجه المشابهة ، وقد حكى هذا غير واحد من النحاة.

(٧٣٦) سورة المائدة من الآية ١١٩.

(٧٣٧) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٥-١١٦.

(٧٣٨) الكتاب ٤٧٧/٣.

(٧٣٩) انظر : خزانة الأدب ٩٣/١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٤٠.

قال ابن هشام: "أجازوا تصغير أفعال التعجب ؛ لشبيهه بأفعال التفضيل" (٧٤٠).
أما الرضي فقد ضمّ إلى مشابته معنى لأفعال التفضيل سبباً آخر لطيفاً ،
مفاده : أنه إنما جرّاهم علي تصغيره تجرّده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما
من خواص الأفعال (٧٤١).

ويحتمل أن التصغير دخله لمشابهته أفعال التفضيل من وجه آخر ، هو : أنه
ألزم طريقة واحدة؛ لكونه لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ، ولا
أمر ، ولا اسم فاعل، فلا تقول في (ما أحسن زيدا): (ما يحسن زيداً)، ولا نحوه من
أنواع التصرف ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها (٧٤٢) .

وإذا ساغ تصغيره لما سبق من حمله على التفضيل للمشابهة بينهما ، فليس
معناه التسليم بكونه اسماً؛ إذ لا يجب أن يكون الشيء إذا حمل على غيره للشبه
بينهما أن يخرج من جنسه، ألا ترى أن اسم الفاعل قد عمل عمل الفعل للشبه
بينهما ، ولم يخرج ذلك إلى أن يكون اسماً، وكذلك فعل التعجب وأن صغّر تشبيهاً
بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسماً (٧٤٣).

وكل هذا جار على مذهب البصريين الذين يجزمون بفعلية أفعال في التعجب،
أما الكوفيون الذين يقولون باسميته ، فإنهم يجيزون تصغيره مطلقاً، ويقيسون ما
لم يرد على ما ورد (٧٤٤).

ولست في معرض سرد هذا الخلاف ، بقدر ما يعنيني تتبّع وجوه المشابهة
بين أفعال التعجب وأفعال التفضيل ، مما ساغ حمل أحدهما على الآخر في انتقال
بعض أحكام الاسم إلى الفعل.

(٧٤٠) المغني ص ٨٩٤ ، و انظر: الإنصاف ١/ ١١٦، والبسيط ١/ ١٧٨، واللمحة في شرح الملحّة
ص ٥٠٦.

(٧٤١) انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٢٧٩.

(٧٤٢) انظر : شرح المفصل ٧/ ١٤٣.

(٧٤٣) انظر : علل النحو لابن الوراق ص ٣٢٥.

(٧٤٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠٤.

ثمَّ حكم آخر ينتقل إلى فعل التعجب بناء على وجه المشابهة بينه وبين التفضيل ، وهو تصحيح عينه في نحو: (ما أقوله ، وما أبيعه).

والقياس أن (أفعل) إذا كانت العين منه واواً أو ياء ، فإن كان فعلاً اعتلّ، تقول : (أقام، وأباع)، وإن كان اسماً صحّ ، تقول : (أسود ، وأبيض)؛ ليفصل بينه وبين الفعل؛ أمناً للبس ، إذ لو اعتلّ لالتبس بماضي (أفعل) ، نحو : (أقال وأزال) ، فصحوه ليرتفع اللبس (٧٤٥).

وجرى هذا الحكم ، وهو تصحيح العين في الفعل ، وإن كان من أحكام الأسماء؛ لما في هذا الفعل من الشبه بأفعل التفضيل .

وسيبيويه يحمل فعل التعجب على أفعل التفضيل (٧٤٦) ، وغيره كابن الحاجب يرى العكس، بحمل التفضيل على التعجب (٧٤٧)، ومعلوم أن التصحيح حقّ الاسم، فالأولى حمل الفعل عليه بعكس الإعلال (٧٤٨) .

ثالثاً: التشابه بين الجمع والمفرد

من المعلوم أن المفرد أصل، والجمع فرع عنه؛ لأنّ المفرد جاء أولاً ، مع شدة تمكنه، لذلك كان أصلاً، مع ما في المفرد من الخفة ، وما في الجمع من الثقل، فقدّم الخفيف وأخر الثقيل (٧٤٩).

وبينهما صلات وشائج سوّغت حمل أحدهما على الآخر، كما يحدث في:

١- إعلال الجمع لإعلال المفرد، مثل: (ديمة وديم، وقيمة وقيم ، وريح ورياح) ، أو تصحيحه لصحة المفرد، مثل: (زوج وزوجة، وثور وثورة)، فراعوا في الجمع حال الواحد (٧٥٠).

(٧٤٥) انظر : علل النحوص ٣٢٥، والمنصف ١/٣١٦، والإنصاف ١/١٠٥، وشرح الشافية لليزدي ٤٨٤/٢.

(٧٤٦) انظر : الكتاب ٤/٣٥٠.

(٧٤٧) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٢/٧٦٠-٧٦١.

(٧٤٨) انظر : شرح الشافية لليزدي ٤٨٤/٢.

(٧٤٩) انظر : الكتاب ١/٢٢، ٣/٢٢٧، والتكملة ص ٣٤٣، والمنصف ٢/٧٤.

(٧٥٠) انظر : الخصائص ١/١١٢، والمفصل ص ٥٣٠.

٢- وكذا صرفوا بعض الجموع كما يُصرف المفرد، فتكون الكسرة فيه علامة للجر مثل المفرد، وهذا مأخوذ من قول سيبيويه: "وأما أجمالٌ وفلوس ، فإنها تنصرف وما أشبهها، ضارعت الواحد. ألا ترى أنك تقول: أقوالٌ وأقاويل، وأعرابٌ وأعاريب، وأيدٍ وأيادٍ. فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كسّر للجميع، كما يخرج إليه الواحد إذا كسّر للجمع" (٧٥١).

٣- وكذا تضعيف لام الجمع لتضعيف لام مفردة؛ إذ لا يُفكّ المضاعف اللام في الجمع ، إن لم يُفكّ في المفرد على الصحيح، وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك، ومنها: (مَعَدَّ، وَخَدَبَ، وَهَجَفَ) (٧٥٢)، وكلها مفردة، فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال: (معادٌ ، وخدابٌ ، وهجافٌ) (٧٥٣).

٤- وكذا فكّ تضعيف الجمع لفكّ تضعيف مفردة ، نحو : (مهدد، وقردد) (٧٥٤)، فيقال : (مهadd ، وقرadd) (٧٥٥).

٥- وكذا إمالة الجمع لإمالة مفردة ، وذلك نحو : (حُبلى ، وحُبالى) ، فالألّف في الجمع بدل من ياء (فعال)، ف(حُبالى) بمنزلة (جوارى) ، فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، فصارت : (حُبالى)، ثم أُمِل كما أُمِل (حُبلى) ، وذلك للمحافظة على ما كان في الواحد (٧٥٦).

(٧٥١) انظر : الكتاب ٣/٢٢٩-٢٣٠.

(٧٥٢) مَعَدَّ هُوَ ابْنُ عَدْنَانَ . انظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٢١، والخَدَبَ: الْعَظِيمُ الْجَافِي، انظر: لسان العرب فصل الخاء ١/٣٤٦، والهِجَفَ: الجافي الغليظ، انظر : جمهرة اللغة ١/٤٩٠ (ج ق و) .

(٧٥٣) انظر : الأصول في النحو ٣/٣٩٧.

(٧٥٤) يُقَالُ لِلْأَرْضِ الْمُسْتَوِيَةِ: قَرْدَدٌ. انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ٣٧.

(٧٥٥) انظر : أبنية الإلحاق في الصحاح ص ٦٩-٧٠ ، والموافقات بين المفرد والجمع ص ١٠٥.

(٧٥٦) انظر : شرح الشافية لليزدي ٢/٤٨٤.

٦- وكذا تثقيل الجمع لتثقيل المفرد، فكل ما ثَقُلَ واحده بالياء لم يجر فيه إلا تثقيل جمعه، إلا أن يسمع عن العرب شيء، فيجب حينئذ اتباعه، ك: (كرسيّ وكراسيّ وأحجية وأحاجيّ ، وإنسيّ وأناسيّ ، وأثفيّة وأثافيّ) (٧٥٧).
والعلّة في حمل الجمع على المفرد فيما سبق - من الإعلال والتصحيح ، والإدغام والفك، والتثقيل ، والإمالة- إنما يرجع إلى صلابه العلاقة بين المفرد والجمع ؛ لما بينهما من أوجه المشابهة التي سوغت حمل أحدهما على الآخر.
وهذه المشابهة من حيث :

- تعدّد الصيغ في كل منهما ، وبخاصة في جمع التكسير ، نحو: (أكلّب ، وكلاب ، وأكالب) في جمع (كلّب) ، فقد تعددت صيغ الجمع ، وكذا تعددت صيغ المفرد وتختلف ك (رجل، وفرس ، وإبل ، وكتاب ، وغلام) ، فهذه كلها مفردة ، لكنها أتت متفاوتة (٧٥٨).

- أن إعراب الجمع آتٍ على آخره ، كإعراب المفرد ، فكلاهما يعربان بحركات أصلية ، ك (رجلٌ ، ورجلاً ، ورجلٍ ، ورجالٌ ، ورجالاً ، ورجالٍ) (٧٥٩).

- اختلاف معنى الجمع ، كاختلاف معنى المفرد ، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله : " أن بين الواحد والجمع من المضاربة، ما ليس بين الواحد والتثنية... أولاً ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع، لكنه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا تثبت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد التبة، وهي لضرب واحد من العدد التبة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة... فلما

(٧٥٧) هذا هو رأي الأخفش، والجري، وهما بصريان انظر: معاني القرآن ١/١٢٤-١٢٥، وسفر السعادة ١/٣٠-٣١، والكوفيان هشام وأبو بكر الأنباري يجيزان الوجهين: التخفيف والتثقيل في جمع المفرد المشدد. انظر: شرح القصائد السبع ص ٢٤٢.
(٧٥٨) انظر: علل النحو ص ٥١٩، والمقتصد في شرح التكملة ٣/١٠٣١.
(٧٥٩) انظر: المنصف ٢/١٣٠، وسر الصناعة ١/٩٥، ٢/٦٩٧، والموافقات بين المفرد والجمع ص ١٤٧.

كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة، جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع^(٧٦٠).

- التشابه بينهما في الوزن والصيغة ، فقد وردت بعض الكلمات مستعملة للمفرد والجمع بلفظ واحد في الوزن والصيغة ، مع اختلاف في المعنى والتقدير ، نحو ما كان على (فعال)^(٧٦١) ، ك(درع دِلاص ودروع دِلاص ، وناقَة هِجان ، ونوق هِجان)^(٧٦٢) ، وكذا ما كان على (فعل)، ك (بُهْمى)^(٧٦٣)، فهي للمفرد والجمع عند سيبويه^(٧٦٤)، وكذا ما كان بزنة (فَعْلَاء)^(٧٦٥) ، ك(حَلْفَاء)^(٧٦٦) ، وكذا ما كان على (فَعْل)، ك(فَأْكَ) ، وغيره كثير^(٧٦٧).

فقد بلغ التوافق والتشاكل هنا أَوْجَ قَمَتِهِ ، حيث اتحدا لفظا في الوزن والضبط ، واختلفا في المعنى والتقدير ، وهذا شبيهه بالسحر إذا تأمله الإنسان ، وفطن إلى ما يحسنُ منه ، وهو من مخبآت سيبويه^(٧٦٨).

ولعل مجيء الجمع بلفظ المفرد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما عن طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام^(٧٦٩)، فيكون

(٧٦٠) سر صناعة الإعراب ٩٥/١-٩٦.

(٧٦١) انظر : الكتاب ٦٣٩/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٩/٢ ، والمزهر ١٩٥/٢.

(٧٦٢) درْع دِلاص: اللينة الملساء. انظر: العين باب الصاد والذال واللام ٧ / ٩٩، والهجان من الإبل: البيض الكرام. انظر: العين ٣ / ٣٩٢ باب الهاء والجيم والنون.

(٧٦٣) البُهْمَى: نباتٌ تَجِدُ به العَنَمُ وجداً شديداً ما دام أَخْضَرَ. انظر: العين ٤ / ٦٢ باب الهاء والميم والباء معهما.

(٧٦٤) انظر : الكتاب ٢١١/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٩/٢.

(٧٦٥) انظر : الكتاب ٥٩٦/٣ ، والأصول في النحو ٤٤٥/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٣/٣٤٦.

(٧٦٦) حَلْفَاء : نبت يُتَّخَذُ منه الحبال ، انظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١ / ٢٣٠.

(٧٦٧) انظر : الكتاب ٥٧٧/٣ ، وأسرار العربية ص ٧١ ، وفقه اللغة وسر العربية ١/٢٣٣.

(٧٦٨) انظر : ليس في كلام العرب ص ٢٦٩ ، ٣٣٠.

(٧٦٩) انظر : سر صناعة الإعراب ٦١١/٢-٦١٢.



الفرق بينهما حكماً لا لفظياً، ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات ، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف وجد من ذلك شيئاً كثيراً^(٧٧٠).

وبناء على هذا التشابه والتلاحم بين المفرد والجمع ، ورد عن العرب جموع مجموعة؛ لإفادة المبالغة والتكثير ، تعرف وتسمى بجمع الجمع ، ك (قول وأقوال وأقاويل ، ويد وأيد وأيادٍ ، وقالوا: جَمَالٌ وَجَمَائِلٌ وَجَمَالَاتٌ) فجمعوا الجمع^(٧٧١)، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو : (فَرَّهْنُ مقبوضة) ^(٧٧٢) - بضم الراء والهاء - وهي جمع (رهان) ، و(رهان) جمع (رهن) ، فهي جمع الجمع^(٧٧٣).

وليس كل جمع يجمع - كما نصَّ سيبويه^(٧٧٤) - إنما يجمع منه ما أشبه المفرد ، وكذا ذكر الزجاجي: "اعلم أن الجمع قد يجمع ؛ لأنه قد يشبه بالواحد ، قالوا : نعم وأنعام وأناعم، فجمعوا الجمع ... وقالوا : (أصيل) للعشي ، فجمعوا فقالوا : (أصل) ، ثم قالوا في جمع الجمع (أصال) ؛ شبهوه بـ(عُنُق وأعناق) ، ثم جمعوا جمع الجمع ، فقالوا : (أصائل)، ف(أصائل) جمع جمع الجمع"^(٧٧٥).

وقد حُمِل الجمع وهو الفرع في جمعه مرة أخرى على المفرد وهو الأصل ؛ لما بينهما من مشابهة لفظية سوغت حمله عليه في الوزن وعدد الحروف، كما يفهم من عبارة الزجاجي: أنهم جمعوا (أصل) وهو جمعٌ ، على (أصال) ، لأنه يوافق في الوزن المفرد (عُنُقًا) ، وتلك مشابهة لفظية عروضية.

لكن جمع الجمع مقصور على ما سمع عن العرب ، كما ذهب سيبويه وغيره^(٧٧٦) ، وخالف في ذلك المبرد ، فذهب إلى أنه مقيس^(٧٧٧) ، وقد أخذ المجمع اللغوي بذلك ، لما فيه من التوسعة والتيسير ، ودعوى الحاجة إليه^(٧٧٨).

(٧٧٠) انظر : توجيه اللمع ص ٩٩ ، والموافقات بين المفرد والجمع ص ١٣١.

(٧٧١) انظر : شرح المفصل ٧٤/٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٢٨/٢ .

(٧٧٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة، وانظر القراءة في : الحجة للقراء السبعة للفراسي ٤٤٣/٢ .

(٧٧٣) انظر : معاني القرآن للقراء ١٨٨/١ ، والحجة للفراسي ٤٤٩/٢ .

(٧٧٤) انظر : الكتاب ٦١٩/٣ ، والأصول في النحو ٣٣-٣٢ .

(٧٧٥) الجمل في النحو ص ٣٨٢ .

(٧٧٦) انظر : الكتاب ٦١٩/٣ ، والحجة للقراء السبعة ٤٤٨/٢ ، والارتشاف ٤٧٩/١ .

رابعاً : التشابه بين التصغير والجمع

من قوانين سيبويه في الكتاب : (التصغير والجمع من وادٍ واحدٍ) ^(٧٧٩).

وهذا يلحظ إلى كثرة الوشائج التي تربط بين التصغير والتكسير .

ويوضح تلك اللمحة ابن الخباز في قوله ".....وإنما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ، ولذلك قيل : إنهما من وادٍ واحدٍ، وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير ، فجمعت بينهما أكثر من عشرين وجهاً، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر من ذلك" ^(٧٨٠) .

ففي هذه المقولة دلالة جلية على كثرة الوجوه التي يشترك فيها التصغير والتكسير، ومنها:

- ١- انفتاح الحرف الذي يسبق ياء التصغير، وكذلك في الجمع ^(٧٨١).
- ٢- ياء التصغير حرف لين وقعت ثالثة، وكذلك ألف الجمع ^(٧٨٢).
- ٣- ياء التصغير ساكنة ؛ لأنها مناظرة لألف الجمع، كما في نحو : (أفؤس)، يقال في تصغيرها: (أفيئس) ، فلا يجوز أن تنقل حركة الهمزة إلى الياء، لأنها بمنزلة ألف الجمع في نحو: (أجادل) ، فلا تتحرك أبداً ^(٧٨٣).
- ٤- انكسار الحرف الذي يلي ياء التصغير، وكذلك ما ولي ألف الجمع ، تقول في تصغير (أسود وجدول) : (أسيود ، و جُديول) ، كما تقول في تكسيورها: (أساود، وجداول) ^(٧٨٤).

(٧٧٧) انظر : المذكر والمؤنث ص ١٠٣، ووافقه ابن السراج في الأصول ٣/٣٢-٣٣ ، وابن جني في الخصائص ٣/٢٣٥ ، ٢٣٨.

(٧٧٨) انظر : النحو الوافي ٤/٦٧٤، والموافقات بين المفرد والجمع ص ٦٥.

(٧٧٩) انظر : الكتاب ٣/٤١٧.

(٧٨٠) توجيه اللمع ص ٥٥٣.

(٧٨١) انظر : الكتاب ٣/٤١٧.

(٧٨٢) انظر : الكتاب ٣/٤١٦.

(٧٨٣) انظر : الكتاب ٤/٤٤١ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٢١٥.

٥- التفسير يردّ الأشياء إلى أصولها ، كما أن التصغير كذلك ، فمن ذلك : (ميزان ، وميقات ، وميعاد) ، تقول في تكسيها : (موازين ، ومواقيت ومواعيد) ، وفي تصغيرها : (مُوزين ، ومُويقت ، ومُويعد) ، فإنما أبدلوا الواو ياء في المفرد ؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب هذا الثقل رُدّ الحرف إلى أصله الواو ، لما جُمعت هذه الألفاظ وصُغرت^(٧٨٥).

٦- أن التصغير يغيّر اللفظ والمعنى ، فإذا قلت في تصغير رجل : رجيلٌ ، فقد غيّر لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة ، و غيّر معناه ، لأنه نُقل من المكبر إلى المصغر ، كما أن التفسير يغيّر اللفظ والمعنى ، فإذا قلت في تكسيه : رجال . فقد غيّر لفظه بكسر أوله وفتح ثانيه ، وزيادة ألف ثالثة ، و غيّر معناه حيث نُقل من الأفراد إلى الجمع^(٧٨٦).

٧- مجيء التصغير على غير بناء مكبره ، كما جاء التفسير على غير بناء مفرده ، فمن التصغير قولهم في (مغرب ، وإنسان) : (مغربان ، وأنيسان) ، كأن مكبرهما : (مغربان ، وإنسيان)^(٧٨٧) ، وينظرهما في التفسير : (أقاطيع ، ومحاسين ، وملامح ، ومشابه ، ومذاكير) في تفسير : (قطيع ، وحسن ، ولمحة ، وشبه ، وذكر) ، فكأن مفرداتها في الأصل : (أقطوعة ، ومحسن ، ولمحة ، ومشبهة ، ومذكار)^(٧٨٨).

٨- إتيان المصغر على هيئة مكبره ، كما أتى التفسير على هيئه مفرده ، مع اختلافهما في التقدير .

(٧٨٤) انظر : الكتاب ٣/٤١٧ ، والمقتضب ٢/٢٤٣ ، والأصول في النحو ٣/٣٤٨ ، والخصائص ١/١٥٧ .

(٧٨٥) انظر : الكتاب ٣/٤٥٧-٤٥٨ .

(٧٨٦) انظر : أسرار العربية ص ٢٥٤ .

(٧٨٧) انظر : الأصول في النحو ٣/٦٢-٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٢١ .

(٧٨٨) انظر : المسائل المنثورة ص ٢٩٠ ، ودقائق التصريف ص ٤٠١-٤٠٢ .

فأما التصغير فتحو : (مهيمن ، ومسيطر ، ومبيطر ، ومهيثم)، أسماء فاعلين جاءت على صورة المصغر، فإذا أريد تصغيرها حُذفت الياء الزائدة، ثم تُلحق ياء التصغير ، فيبقى اللفظ كما هو ، مع اختلاف في التقدير^(٧٨٩).

ويقاله في الجمع : (بُهْمى، وفُكْ، وهِجان، ودِلاص)، إذ جاءت مفرداتها وجموعها بلفظ واحد -كما سبق- وإنما يماز بينهما في التقدير^(٧٩٠).

وبنا على هذه الأوجه وغيرها من التشابه قيس التصغير على التكسير في بعض الأحكام الصرفية منها:

- حذف حرف مما كان على أكثر من أربعة حرف عند تصغيره ، إلا أن يكون على خمسة أحرف ورابعه حرف لين زائد ، وأو ، أو ياء ، أو ألفاً ، كـ (عصفور ، وقتديل ، وقرطاس) ، فإن كان على ذلك لم يحذف منه شيء، وإنما يحذف ما عداه ؛ حملاً للتصغير على الجمع ، كما في : (سفرجل ، وفرزدق ، ومستخرج) ، قالوا في تصغيرها: (سفيرج ، وفريزد، أو فريزق، ومخيرج)؛ لما قالوا في تكسيرها: (سفارج ، وفرازد ، أو فرازق ، ومخارج)^(٧٩١).

وإنما وجب الحذف مما ذكرناه، لطول الاسم، وبحمله على الجمع، وذلك أن الجمع مستثقل، فحذف من الجمع؛ لأن التصغير مضارع للجمع، لأنه فرع على الواحد، ولذلك حذف الاسم إذا طال، وإنما لم يحذف منه إذا كان على خمسة أحرف، و رابعه ما ذكرناه من الحُرُوف، لأن كل مَحذُوفٍ مِنْهُ حرف أو حرفان، يجوز أن يعوض قبل آخره مِنْهُ حرف لين، وهي ياء ساكنة، وهو زيادة في الكلمة، كان ما هو ثابت فيها أولى بالثبات^(٧٩٢).

(٧٨٩) انظر : جمهرة اللغة ١٢٧٢/٣ ، والمخصص ١٠٨/١٤ ، والمزهر ٢٥٣/٢-٢٥٧.

(٧٩٠) انظر : الكتاب ٢١١/٣ ، ٥٧٧ ، ٦٣٩ ، والمواصفات بين المفرد والجمع ص ٧٩.

(٧٩١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٨٧٨/٤ ، ١٨٩٥-١٨٩٦ ، والتصريح ٣١٩/٢.

(٧٩٢) انظر : علل النحو لابن الوراق ص ٤٧٦.

- جواز زيادة ياء في التصغير عوضاً مما حذف منه ، حملاً على التفسير ، وذلك في مثل : (سفرجل ، وفرزدق ، وقبعثرى) ، يقول في تصغيرها : (سفريج ، وفريزيد وقبيعيث) ، كما قلت في تفسيرها : (سفاريج ، وفرازيد ، وقباعيث) ^(٧٩٣) .

- قلب الألف ياء في التصغير حملاً على التفسير ، في كل اسم آخره ألف ونون زائدتان ، إذا عُلِمَ أن العرب قلبت ألفه في التفسير ياء وأثبتت نونه ، فمثال القلب في التفسير : (سراحين وضباعين ، وحوامين ، وسلاطين) في : (سرحان ، وضبعان ، وحومان ، وسلطان) ، وتقول في تصغيره بالقلب أيضاً : (سريحين وضبيعين ، وحويمين ، وسليطين) .

وما لم تقلبه العرب ، كـ (سكران ، وعثمان ، وسلمان) يصغر من غير قلب على (سكيران وعثمان وسليمان) ؛ لأنهم لم يقولوا في تفسيرها : (سكارين ، ولا عثامين ، ولا سلامين) بالقلب .

وما صَحَّح في التصغير نحو (أسبود ، وجدبول) تصغير (أسود وجدول) ؛ حملاً على تصحيحه في الجمع : (أساور وجداول) ، حيث صَحَّتْ واو التصغير مع وقوعها بعد الياء الساكنة ، كما صَحَّتْ واو الجمع ، حينما وقعت بعد الألف ^(٧٩٤) .

- حملُ التصغير على التفسير حتى في الشذوذ ، كما في نحو (عيد) ، إذ يقال في تصغيره : (عُييد) ، كما قيل في تفسيره : (أعياد) ، ولم يُردَّ إلى أصله ، فيقال : (عُويد ، وأعواد) بالواو فيهما ؛ لئلا يلتبس بتصغير (عُود) وتفسيره ^(٧٩٥) .

وكذا في الترخيم ، كقولهم في تصغير (حارث) تصغير ترخيم : (حُرَيْث) بحذف الألف ، وفي (محمد وأحمد) : (حُميد) بحذف الميم الأولى وإحدى الميمين من الوسط الأول ، وبحذف الهمزة من الثاني .

(٧٩٣) انظر : الكتاب ٤١٧/٣ ، وأسرار العربية ص ٢٥٥ ، وتوضيح المقاصد ١٤٢٣/٣ ، والهمع ٣/٣٨٣ .

(٧٩٤) انظر : الكتاب ٤٢١-٤٢٢ ، وسر الصناعة الإعراب ٥٨٢/٢ ، والأمالى الشجرية ٨٤/١ .

(٧٩٥) انظر : الكتاب ٤٥٨/٣ ، ودقائق التصريف ٤٠٢-٤٠٣ ، والموافقات بين المفرد والجمع ص : ٨٥ .

لأنهم قالوا في تفسير (ظريف ، وخبيث): (ظُروف ، وخُبُوث)، بحذف الياءين
منهما^(٧٩٦).

تلك كانت بعض الآثار الصرفية ؛ نتيجة لصور التلاحم والتشاكل التي تربط
بين التصغير والتكسير.

(٧٩٦) انظر: المقتضب ٢/٢١٢-٢١٣، والصاح (ظ ر ف) ٤/١٣٩٨، واللسان (خ ب ث)
٢/١٤٢، ٩/٢٢٨ (ظ ر ف) ، وظاهرة التأخي في العربية ١/٩٩.



النوع الثاني من المشابهة: المشابهة المعنوية.

كما تأتي المشابهة في المبنى ، وهو ما أشرت إليه سالفاً بالمشابهة اللفظية ، تأتي أيضاً في المعنى ، ويترتب عليها أحكام صرفية ، حملا عليه ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، من ذلك مثلاً:

- ١- مضارعة (فعل) - بمعنى مفعول - (فعلان) في الجمع على (فَعَالِي).
- الأصل في (فعل) - بمعنى مفعول - أن يجمع على (فَعْلَى) ، ك(أسير وأسرى ، وجريح وجرحى) ، والقياس في (فعلان) أن يجمع على (فَعَالِي) ^(٧٩٧) .
- لكن قد يحمل أحدهما على الآخر ، بجامع ما بينهما من تشابه واشتراك في المعنى ، فقد جُمع (فعل) على الأصل في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَى " ^(٧٩٨) ، وورد جمعه على (فَعَالِي) ، كقوله تعالى: " وَإِن يَأْتُوكُمُ أَسَارَى تَفَادَوْهُمْ " ^(٧٩٩) .

وهذا الجمع وإن كان خلاف القياس في بابه ، لكن له وجه في العربية ، فَوَجَّه قول من قال: (أَسَارَى) أنه شبهه بـ(كُسَالَى) - جمع كَسَلَان - بجامع المعنى بينهما ، لما كان الأسير محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر ، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة ، شَبَّه به ، فقل في جمعه (أَسَارَى) ، كما قيل: (كُسَالَى) ، وأجرى على الثاني جمع الأول ؛ للحمل على المعنى أيضاً ، حيث قالوا: (كَسَلَى) في الجمع على التشبيه بـ (أَسْرَى) ، فكل واحد مشبَّه بالآخر ، محمول عليه ^(٨٠٠) .

وما ساغ هذا التشابه في الصيغتين إلا لأن المعنى متقارب ، وذلك لأن الكسل أمر يدخل على الإنسان لغير شهوته ، كما أن الأسر يدخل عليه لغير شهوته ، فلما اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع. ذلك أن الصيغتين تجتمعان في الأمور

(٧٩٧) انظر : الأصول في النحو ٣/٢٤ ، والحجة للقراء السبعة ٤/١٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٣ .

(٧٩٨) سورة الأنفال من الآية: ٧٠ .

(٧٩٩) سورة الأنفال من الآية: ٨٥ .

(٨٠٠) انظر : الحجة للقراء السبعة ٤/١٦٥ ، ١٦٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٩٦ .

المكروهة الداخلة علي النفس بدون حُبِّ له ولا إرادة ، وبالتالي تكفّ صاحبها عن النشاط والتصرف في الأمور^(٨٠١).

وقد أشار سيبويه إلى أثر المشابهة المعنوية في حمل بعض الصيغ على بعض في الجموع ، فقال: "وقد قالوا: رجلٌ سكران وقوم سكرى. ذلك لأنهم جعلوه كالمرضى ، وقالوا : رجال رَوْبى، جعلوه بمنزلة : سكرى . والرَوْبى: الذين قد استثقلوا نوماً، فشَبَّهوه بالسكران. وقالوا للذين قد أثخنهم السفر والوجع : رَوْبى أيضاً، والواحد رانِب. وقالوا: زَمَنْ وَرَمْنى، وَهَرَمَ وَهَرَمْنى، وَضَمَنْ وَضَمْنى، كما قالوا وَجَعى؛ لأنها بلايا ضربوا بها، فصارت في التفسير لذا المعنى، ككسِيرٍ وكَسْرى، وَرَهَيْص وَرَهْصى، وَحَسِيرٍ وَحَسْرى. وإن شئت قلت: زَمِنون وَهَرَمون، كما قلت: هَلَاكٌ وهالكون. وقالوا: أَسارى، شَبَّهوه بقولهم: كُسالى. وقالوا: كَسَلى ، فشَبَّهوه بأسرى"^(٨٠٢).

٢- ومن ذلك أيضاً : مضارعة (فاعل) (فعليل) في الجمع على (فُعلاء) ، نحو : (كريم وكُرَماء ، وفقهه وفُقهاء ، وجليس وجُلُساء ، وصالح وصلُحاء، وعاقِل وعُقلاء، وشاعر وشُعراء).

والقياس في (فاعل) أن يجمع على (فُعَل ، وفُعَال) ، ك (سابق وسَبَق ، وقارئ وقُرَاء) ، إلا أنه لما تضمن معنى (فعليل) في الدلالة على الغريزة أو معنى الغريزة ، جاز جمعه على (فُعلاء)، نحو : عالم وعلماء ، وشاهد وشهداء ، وفاضل وفضلاء.

فهذه الأوصاف وغيرها مما جاء عليها كل تدل على معانٍ كالغريزة ، بالإضافة إلى أن الصيغتين في كل من (فاعل ، وفعليل) مشتركان في الزيادة ، وفي كونها على ثلاثة أحرف أصول^(٨٠٣).

(٨٠١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٩٦، والدر المصون ١/٤٨٠، والمضارعة في درس اللغوي والنحوي ص ١٨٢.

(٨٠٢) انظر: الكتاب ٣/٦٤٩.

(٨٠٣) انظر: الكتاب ٣/٦٣٢ ، والمقتضب ٢/٢١٠ ، والأصول في النحو ٣/١٦ ، والخصائص ٢/٤٨٧ ، وجموع التفسير بين السماع والقياس ص ٨٤ ، والمضارعة في درس اللغوي والنحوي ص ١٩٣.

وقد أشار النحاة إلى ذلك ، يقول ابن: "والشعراء جمع شاعر ، وإنما (فُعلاء) جمع (فعيل) مثل: ظريف وظرفاء وما ، إلا أن فعيلًا إنما يقع لمن كَمُلَ ما هو فيه، فلما كان الشاعر إنما يقال لمن عُرف بالشعر شبه بفعيل" (٨٠٤).

٣- ومن ذلك أيضاً مشابهة المتعدى اللازم (سَخِطَ، وَغَضِبَ) في مجيء مصدرهما على وزن واحد. فالفعل (سَخِطَ) فعل متعدّد بزنة (فَعَلَ) مصدره على (فَعَلَ) بسكون العين، والفعل (غَضِبَ) فعل لازم بزنة (فَعَلَ) ، فقياس مصدره (غَضِباً) بالتحريك.

ولما كان بين هذين الفعلين من التشابه المعنوي واللفظي نطق العرب مصدر (سَخِطَه) بالتحريك، فقالوا: سَخِطَه سَخِطاً ، كما قالوا: غَضِبَ غَضِباً ، وإنما في ذلك لما بينهما من التشابه اللفظي فوزنهما واحد، والمعنوي فدالتهما متقاربة ، فالغَضِبَ ملازم للسَخِطَ غالباً (٨٠٥).

وقد ذكر ذلك سيبويه ، فقال: "وقالوا: سَخِطَه سَخِطاً، شبهوه بالغضب ، حين اتفق البناء ، وكان المعنى نحواً منه، يدلك ساخِطٌ وسَخِطْتُهُ أنه مُدْخِلٌ في باب الأعمال التي تُرى وتُسَمَعُ، وهو مَوْقَعُهُ بغيره" (٨٠٦).

ويعنى بالأعمال التي تُرى:الأعمال المتعدية ؛ لأنّ فيها علاجاً من الذي يوقعه للذي يوقع به ، فتشاهد وتُرى . فجعل (سَخِطَه) مُدْخِلاً في التعدّي، كأنه بمنزلة ما يُرى. وقولهم: (ساخِطٌ) دليل على ذلك ؛لأنهم لا يقولون : (غاضِبٌ) ، ومعنى الغضب واحد ، فجعلوا الغضب بمنزلة فعلٍ تتغير به ذات الشيء ، والسَخِطَ بمنزلة فعلٍ عولج إيقاعه بغير فاعله (٨٠٧).

٤- ويمكن أن يلحق بالمشابهة المعنوية تعاقب الصيغ على المعنى الواحد ، كما أشار ابن جني إلى أثر ذلك في تخريجه قراءة شاذة ، كما في توجيهه قراءة

(٨٠٤) انظر: شرح القصائد المشهورات ٦/٢.

(٨٠٥) انظر: المخصص ٤ / ٢٨١ ، والمصباح المنير ١/ ٢٦٩ (س خ ط).

(٨٠٦) الكتاب ٦/٤.

(٨٠٧) هذا من تعليق السيرافي . انظر : حاشية الكتاب (هارون) ٦/٤.



المشابهة والعدول عن الأصل

لم يقتصر أثر ضابط المشابهة على صوغ البنية الصرفية فحسب ، بل إنه ارتبط أثرها بالخروج عن الأصل ، فوجدنا الصرفيين في تأويلاتهم المختلفة يلجئون إلى النظر لتعزيز مذهب ، لاسيما تلك الأمثلة التي ظاهرها مخالف للأصل، ويبدو هذا واضحا فيما أوردوا له أبوابا في مصنفاتهم، فسروا فيها بعض ما خرج على مقتضى القياس بالحمل على النظر، كما عند سيبويه في: "هذا باب نظائر ما مضى من المعتل"^(٨١٢)، وابن جني في: "هذا باب حملهم الشيء على حكم نظيره"^(٨١٣)، و ابن هشام في قوله : " قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"^(٨١٤)، والسيوطي في: "حمل الشيء على نظيره"^(٨١٥). ومن المسائل الصرفية المخالفة للقياس التي جاءت مبثوثة في تلك الأبواب، والتي حُمِلت على هذا المسوّج ما نطالعه في باب جمع التكسير من صيغ كثيرة ، خَرَجَتْ عن الأصل في الجمع؛ لمسوّج المشابهة.

من ذلك مثلا :

- ما نراه في جمع التكسير من: مشابهة (مُفْعِلَة) و(مَفْعِلَة) (فَعِيلَة) في الجمع على (فعائل).

فقد سمع (مصائب) و(معائش) في جمع (مصيبة ، ومعيشة) ، وهذا مخالف للقياس ؛ لأن القياس في قلب الواو والياء همزة في الجمع : أن تكون الواو أو الياء مدة زائدة في المفرد ، فتقلب في (صحيفة، وعجوز ، ورسالة) ، فيقال : صحائف وقبائل وعجائز ورسائل^(٨١٦).

(٨١٢) انظر : الكتاب ٤/٣٣٠.

(٨١٣) انظر : المنصف شرح كتاب التصريف ١/١٩١.

(٨١٤) انظر : مغني اللبيب ص ٨٨٤.

(٨١٥) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢١٥.

(٨١٦) انظر : المنصف ١/٣٠٩ ، واللباب ٢/٤١١ ، والممتع ١/٢٢٥ ، وشرح الشافية ٣/١٣٤.

فإن كانت الواو أو الياء حرفاً أصلياً أو بدلاً من أصلي، فلا قَلْبٌ ، كما في (معيشة ومعايش) ، و(مصيبة ومصاوب) ؛ لأنَّ حرف المد أصلي في المفرد في (معيشة) ، ومُبْدَلٌ منه في (مُصيبة)^(٨١٧) ، غير أنه شَذَّ عن هذه القاعدة : (مصائب ، ومعائش) ، بل التزم هذا^(٨١٨) ، حتى وإن خالف القياس، وعليه جاءت قراءة نافع وغيره : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ)^(٨١٩) .

وقد حكم بعض النحويين على هذا باللحن والغلط^(٨٢٠) ، وبعضهم حاول أن يجد له وجهاً سائغاً مقبولاً ، فارتأى أن الهمز في (مصائب ومعائش) على التشبيه بـ(فعيلة) ، كـ(صحيفة وصحائف) ، فهمزوا هذه في الجمع ، كما همزوا هذه^(٨٢١) . قال سيبويه : " فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مُفْعَلَةٌ "^(٨٢٢) .

ومراد سيبويه بالتوهم هنا : الحمل على النظير ، كأنهم توهموا زيادة الحرف الأصلي ، فحملوا الأصلي على الزائد .

ونظير هذا تشبيههم الأصلي بالزائد في قولهم في جمع : (مسيل) على (مسلان) ، فميمة زائدة ، فجمعوه على أنها أصلية ، وحقه : (مسائل) ، شبهوه بـ(قضييب ، وقفيز) في جمعه على (قضبان ، وققران) ، وكما توهموا أصالة الميم في (مسكين ، ومنديل ، ومدرعة) ، فقالوا: (تمسكن ، وتمدرع ، وتمنل)^(٨٢٣) .

(٨١٧) أصلها : (مُصَوِّبَةٌ) ؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب ، فآلقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة ، فأبدلت ياء للكسرة قبلها . وجمعها القياسي : مصاوب ، انظر : المنصف ١ / ٣٠٧ .

(٨١٨) انظر : الشافية في علم التصريف ص ١٠٠ ، وشرحها لركن الدين ٧٧٨ / ٢ .

(٨١٩) انظر : السبعة في القراءات ص ٢٧٨ ، ومعاني القراءات للأزهري ٤٠٠ / ١ .

(٨٢٠) انظر : الخصائص ٢٨٠ / ٣ ، والمنصف ٣٠٧ / ١ ، وبدائع الفوائد ١٧٩ / ٤ .

(٨٢١) انظر : الخصائص ٢٨٠ / ٣ ، والممتع الكبير ٢٢٥ / ١ .

(٨٢٢) الكتاب ٣٥٦ / ٤ .

(٨٢٣) انظر : شرح الشافية ٢٩ / ١ ، ٦٨ ، ٣٣٦ / ٢ ، ٣٨٥ ، ١٣٤ / ٣ ، والدر المصون ٢٥٩ / ٥ .

وهذه الأمثال التي تساق على التوهم ، إنما جرى فيها ما جرى عن وَعْيٍ و إرادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم^(٨٢٤) .

ومنهم من وجّه هذا الهمز بالحمل على نظائر هذه الصيغ ، كما في قلب الواو همزة في (منائر) جمع (منارة) ، و(مزائد) جمع (مزادة) ، والقياس: (مناور ، ومزائد) ، فلما كانت هذه الصيغ لا تخرج عن نظائرها مما قلب فيه الحرف ، وهو مبدل من أصلي، سوغ أن تهمز (مصاوب، ومعايش)؛ حملاً على نظائرها^(٨٢٥) .

ويضاف إلى هذا في تعليل همز (مصائب) بأن حرف المد في المفرد وهو الياء مبدل من الواو، إذ الأصل : (مُصِوبة) ، ثم صارت : (مُصيبة) بعد الإعلال بالنقل والقلب ، وكأنه لما قلبت الواو ياء ضعفت ، ولم تبقى قوية قوة الأصلي ، ولذلك ساغ أن تبدل منها الهمزة ، فكأن الذي استهوى في تشبيهه ياء (مُصيبة) بياء (صحيفة) أنها وإن لم تكن زائدة ، فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد^(٨٢٦) .

وترسيخاً لهذا التعليل حكى سيبويه عن أبي الخطاب أنهم يقولون في (راية): (راءة). فهؤلاء همزوا بعد الألف ، وإن لم تكن زائدة ، وكانت بدلاً؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة في (فضاء، وسقاء). وعلة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد. والتقاؤهما أنّ كل واحد منهما ليس أصلاً^(٨٢٧) .

وبهذا يلاحظ أنّ قلب الهمزة في هذا الجمع سائغ ، حيث قلب فيه المدّ الأصلي همزة ؛ تشبيهاً له بالزائد، لاسيما إذا انضم إلى المشابهة كثرة الاستعمال، كما يقول الفراء : "وقد همزت العرب (المصائب) ، ووحدتها (مُصيبة) ، شُبّهت بـ(فعيلة) ؛ لكثرتها في الكلام"^(٨٢٨) .

(٨٢٤) انظر : الخصائص ٢٢٨/١-٢٢٩ (باب في الرد على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني).

(٨٢٥) انظر: الخصائص ٢٧٨/٣، والبحر المحيط ٥/٥١ ، وجامع الدروس العربية ٥١/٢ .

(٨٢٦) انظر : الخصائص ٢٧٧/٣ .

(٨٢٧) انظر : الخصائص ٢٧٧/٣-٢٧٨ ، والمنصف ٣٠٩/١ .

(٨٢٨) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١ .

ولو حمل هذا السماع الوارد عن العرب على هذا ، لكان أولى وأحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب ، وله وجه في القياس ، والعرب ليس شيء يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون له وجهها.

لاسيما وأن تغلّط العرب في همز ما لا يهمز له فائدة دلالية ، وهي التأكيد ف"الهمزة ليست - فى الغالب - سوى وظيفة صوتية يعمد إليها المحققون، وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور" ؛ لأن العربي الذي ارتجله إنما اختار له موقعا معينا خضوعا لظاهرة صوتية معينة، يراها المحدثون أنها النبر ، على حين وقف القدماء أمامه مكتفين بالحكم بشذوذه^(٨٢٩).

والخلاصة أن قبول هذا الهمز لا مناص منه ، ولا حرج في مخالفته القاعدة ، ما دام السماع قد جاء به ، وما دام القياس يرحب به وينظّاه ، وإنما يجوز رده إذا لم يكن ثمة وجه صرفي، ولهذا انبرى أبو حيان يدافع عن قراءة الهمز في (معائش) رادّا تخطئة البصريين لها ، قائلا : "وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِأَقْوَالِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: رُبَّمَا هَمَزَتِ الْعَرَبُ هَذَا وَشَبَّهَتْهُ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهَا فَعِيلَةٌ فَيُشَبِّهُونَ مَفْعَلَةً بِفَعِيلَةٍ انْتَهَى. فَهَذَا نَقْلٌ مِنَ الْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ رُبَّمَا يَهْمَزُونَ هَذَا وَشَبَّهَتْهُ، وَجَاءَ بِهِ نَقْلُ الْفَرَّاءِ الثَّقَاتِ...فَوَجَبَ قَبُولُ مَا نَقَلُوهُ إِلَيْنَا ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمُخَالَفَةِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ فِي مِثْلِ هَذَا"^(٨٣٠).

ومن الشاذ أيضا في باب جمع التكسير جمعهم (فَعَلَ) صحيح العين في القلة على (أفعال)، والقياس (أفعل) ، كقولهم : (فَرَخَ وأفراخ ، وأنفَ وآناف ؛ ، وزَندَ وأزناد) ؛ حملا له في المعنى على (فَعَلَ) المعتل ، (فَرَخَ) في معنى (طير) ، و(أنف) في معنى (عضو)، و(زَندَ) في معنى (عود)^(٨٣١).

وإذا تركنا باب جمع التكسير إلى باب آخر ، كالتصحيح والإعلال ، وجدنا أثر المشابهة بارزا في تصحيح ما حقّده الإعلال ؛ لتوافر شروط الإعلال فيه .

(٨٢٩) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د/ عبدالصبور شاهين ص—١٠٥،

١٢٨، والمسائل النحوية والصرفية في ديوان ابن أبي حصينة ص٧١.

(٨٣٠) البحر المحيط ١٥/٥.

(٨٣١) انظر: شرح المفصل ١٥/٥-١٦، و شرح الشافية ٩٠/٢ .

ومن ذلك قولهم : (يغور ، ويحول) ، وقد نطق بهما مصححين ، والقياس الإعلال : (يعار ، ويحال) ، كـ (يخاف ، وينال ، ويزال).

وما جاز في هذا الكلمات التصحيح ، إلا لأن هناك صيغاً ، مما قياسها التصحيح ، قد شابقتها في بعض الأوجه ، فحملت عليها للشبه المعنوي ، كـ (اعور ، واحول) اللذين يتساويان معنى ، فهذان الفعلان قياسهما التصحيح ؛ لأنهما لا يستحقان الإعلال بسبب التضعيف ، ولما كانا موافقين في المعنى لـ (عور ، وحول) المخفف ، أجرى مجرى المضاعف في التصحيح^(٨٣٢).

وكذا تصحيحهم: (اجتوروا ، واعتنوا) ؛ حملا لهما على (تعاونوا ، وتجاوروا) في المعنى ، فدالتهما واحدة^(٨٣٣).

وبهذا نرى كيف أثرت المشابهة المعنوية في تصحيح ما حقه الإعلال ؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح.

- ويظهر أثر المشابهة أيضا فيما شذ من بعض مصادر الثلاثي ، كقولهم : (أتى إتيانة)، والقياس : (أتية)، لكنها حملت على نظيرتها (إعطاءة)^(٨٣٤) ، وهذا ما نبه عليه سيبويه في قوله: "وقالوا: (أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة واحدة)، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: (أعطى إعطاءة ، واستدرج استدراجة). ونحو (إتيانة) قليل، والاطراد على (فقلة)^(٨٣٥)".

وبهذا رأينا كيف أثرت المشابهة في العدول عن الاصل ، مما يؤكد ما ذكرته سالفا في ضابط التخفيف أن الشاذ لم يكن عن غفلة ولا عن هوى ، وإنما كان له مسوغات وأسرار ، منها ما نحن بصدده من الحمل على النظير.

(٨٣٢) انظر: الأصول في النحو ٣/٣١٨ ، والخصائص ١/١٤٧ ، والإنصاف ١/١١٨ ، واللباب ٢/٣٠٥ ، وشرح الملوكي ص ٤٠٣ ، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي ص ١٢٩.

(٨٣٣) انظر: الكتاب ٤/٣٤٤ ، والأصول في النحو ٣/٣١٨ ، والخصائص ١/١١٣ ، والمفتاح في الصرف ٩٢.

(٨٣٤) انظر : شرح الشافية ١/٣١٠ ، وشرحان على مراح الأوراح ١/٧٩ .

(٨٣٥) الكتاب ٤/٤٥ .



الباب الثالث:

ضوابط مرجعها إلى المعنى .

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.

الفصل الثاني:

الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.



د/ عبدالمؤمن محمود أحمد محمد

(١٠٩٥)

ضوابط صوغ البنية الصرفية
بين النظرية والتطبيق



الفصل الأول:

أمن اللبس وأثره في صوغ البنية المصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولاً: مدخل في أهمية هذا الضابط.

ثانياً: الوسائل اللازمة لأمن اللبس.

ثالثاً: ما لا يُبالى فيه باللبس، أو أمنه.

رابعاً: ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية المصرفية الأخرى.

خامساً: مظاهر أمن اللبس على المستوى المصرفي.

سادساً: أمن اللبس والقياس المصرفي.

سابعاً: أمن اللبس والعدول عن الأصل.



مدخل

لم يُغفل اللغويون في صوغهم للبنية الصرفية، ووضعهم القواعد والمعايير اللازمة لذلك، ضابطاً كـ(أمن اللبس)، ولم لا ؟ وهو ضابط يتصل بمقصد الإبانة، وهي غرض اللغة الرئيس ، ومقصدها الأسمى .

ألا تراهم اهتموا به، وصاغوا قواعد عامة لهذا الغرض ، ومنع ما من شأنه أن يُلبس أو يُوهِم ، كقولهم: (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة) ^(٨٣٦). وقولهم : (لا يجوز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها لا تفيد) ^(٨٣٧) .

ومتى زالت الفائدة أو التبتست ، صار الكلام عبارة عن زُكام من الألفاظ ، وتلخص الفائدة في قولنا : " لا خطأ ولا لبس " ^(٨٣٨) ، فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية ، فإنه يرتبها على منوال لا يدع معه للبس مجالاً ، حتى يدرك مقاصده ، ذلك الإدراك الذي يتوخاه ، فالالتباس ممنوع أبداً ؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة.

وهو ما أشار إليه سلفاً ابن مالك في قوله: وأن بشكلٍ خيفَ لبسٌ يُجتنب ^(٨٣٩)، وعقد له السيوطي باباً عنونه بقوله : (اللبس محذور) ^(٨٤٠) .

وهذا يدل على فهم اللغويين العرب لهذه الظاهرة فهماً دقيقاً ومراعاتها في التحليل ، فقد استقرّ عندهم أن الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه ؛ لمخالفته الغاية من وضع اللغة ، إذ يكفي من حظ البلاغة إلا يُؤتي السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا يُؤتي الناطق من سوء فهم السامع ، فإن ذلك شروط نجاح أي عملية تواصلية أو فشلها ^(٨٤١).

(٨٣٦) انظر: الأصول في النحو ١/٦٦، ٨٤، ١٠٧، ٢١٤.

(٨٣٧) انظر: الأصول في النحو ١/ ٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٨٠، وشرح ابن عقيل ٢١٦/١.

(٨٣٨) انظر: الأصول د/تمام حسان ص ٢٠٨.

(٨٣٩) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٤، ٦٠٦، و انظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٠٢- ٦٠٣ .

(٨٤٠) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧ .

(٨٤١) انظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي — د. رشيد بلحبيب ، المقدمة.

فلا عَجَبَ أن يُستصحب كلُّ هذا في صوغهم للبنية الصرفية ، متّخذين لذلك وسائل لمنع ما من شأنه الإلباس. وفيما يلي الإشارة إلى ذلك :

الوسائل اللازمة لأمن اللبس.

ما دام اللبس محذوراً - كما أشاروا - فمن ثمَّ وُضِعَ له ما يزيله إذا خيف ، واستُغْنى عن لحاق نحوه إذا أُمنَ ، وقد لجأ اللغويون إلى استعمال ما من استعمالات اللغة ، مختلفاً عما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال ؛ بغية التفرقة بين أمرين ، لو لم يفرقوا بينهما ؛ لأدى ذلك إلى الالتباس.

وإذا كان اللغويون في معاجمهم قد استخدموا عبارات في ضبط الكلمة ؛ مخافة اللبس، من وَصَفِ حركات الكلمة ومدّها ، وإعجام الحروف أو إهمالها، أو التنظير لها بمشابهة ؛ لأنَّ إِعْرَاءَ الكلماتِ عَنِ الضَّبْطِ غيرُ مناسبٍ.

كقول الزبيدي : " (ورجلٌ حَدَثٌ) بِفَتْحٍ فَضَمٍّ (وَحَدِثٌ) بِفَتْحٍ فَكَسْرٍ (وَحَدِثٌ) بِكَسْرٍ فَسُكُونٍ (وَحَدِثٌ) كَسْبِينٍ، زَادَ فِي اللَّسَانِ وَمُحَدَّثٌ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَيْ : كَثِيرُهُ، حَسَنُ السِّيَاقِ لَهُ، كُلُّ هَذَا عَلَى النَّسَبِ وَنَحْوِهِ، هَكَذَا فِي نَسَخَتْنَا، وَفِي أُخْرَى: رَجُلٌ حَدَثٌ، كـ(نَدَسٍ، وَكَتَفٍ وَشِبْرِ، وَسِكِّيتٍ)، وَهَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ إِعْرَاءَ الْكَلِمَاتِ عَنِ الضَّبْطِ غيرُ مناسبٍ" (٨٤٢).

أو كقولهم عند خوف اللبس المطبوعي: (بالتاء الفوقية المثناة ، أو بالتحتيّة) وهكذا (٨٤٣).

فقد وضع الصرفيون وسائل لازمة لأمن اللبس تتعلق بالبنية الصرفية، منها:

١- القيم الخلافية بين الأبنية الصرفية.

ويعنى بها : وجوه الاختلاف بين المباني الصرفية ، فإذا كان النظام الصوتي قائماً على قيمٍ خلافية بين الأصوات من حيث المعاني الوظيفية لكل صوت ، تتعلق بالمرج والصفة؛ لأمن اللبس، فكَذلك النظام الصرفي يقوم علي طائفة من

(٨٤٢) تاج العروس ٢٠٩/٥ (ج د ث).

(٨٤٣) انظر: القاموس المحيط ١٢٤٢/١ (فصل الهمزة) ، ٨٥١/١ (فصل الكاف) ، ٩٠٢/١.

المقابلات أو القيم الخلافية ، التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ، ولا الكلام مفهوماً.

وما دامت المباني الصرفية تعبر عن معان صرفية ، أو تتخذ قرائن لفظية تدل علي معان نحوية ، فلا بد أن يكون أمن اللبس بين المبني والمبني غاية كبرى ، تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية ، ولا بد لضمان أمن اللبس علي المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ؛ ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه .
وهذه القيم الخلافية بين الأبنية قد تكون عن طريق:

-مقابلة الحركة بالمد ، كما يحدث في الفرق بين "فَعْل" و"فَاعِل" ، أو مقابلة الإفراد بالتشديد ، كما في الفرق بين "فَعْل" و"فَعَّل" ، أو مقابلة التجرد بالزيادة ، كالفرق بين "فَعْل" و"استفعل".

-وقد تكون القيمة الخلافية مقابلة الحركة بالحركة ، ككسر نون المثني وفتح نون الجمع ؛ لئلا يلتبس ، وضم حرف المضارعة في المضارع دون غيره .
-أو مقابلة الحركة بالسكون ، كجمعهم "فَعْلَة" -الاسم- علي "فَعَلَات" - بفتح العين،ك(فَصْنَعَة وفَصَّعَات)،و"فَعْلَة"-الوصف-علي:"فَعَلَات"-بسكون العين-ك(صَغْبَة وصَغَبَات،وعَبْلَة وعَبَلَات)^(٨٤٤)... وهلم جراً.

هذه المقابلات أو القيم هي مناط أمن اللبس ؛ إذ بدونها تتشابه الصيغ ، ويصبح التفريق بين المتشابهات أمراً غايةً في الصعوبة ، كالذي يحدث في النصوص التي تساق للألغاز^(٨٤٥).

٢- التفريق بين الأبنية بالقرائن.

قد يحدث أحياناً أن تتشابه صيغتان في النظام الصرفي مع اختلاف معنيهما ، فحين لا نجد بينهما اختلافاً مما سبق ذكره ، نلجأ إلي القرائن لنستبين بها معنى كل منهما .

(٨٤٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٣٢/١، واللمحة في شرح الملحة ٢١٢/١.

(٨٤٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٦/١-١٤٧.

ومن ذلك مثلاً : صيغة " فاعل " نحو : "قاتل " ، فحينما ننظر إلي مبنى هذه الصيغة من غير وضعها في سياق متصل ، نجد أنها صالحة لمعنيين :
(أ) اسم فاعل من " فعل " .
(ب) فعل أمر من " فاعل " .

وبهذا تشابهت الصيغتان في الشكل ، وليست هناك قيمة خلافية توضح الفرق بينهما ، ومن ثم كان لا بد من البحث عن القرائن التي تحدّد استعمال الكلمة بأحد المعنيين دون الآخر .

وهذه القرائن يمكن العثور عليها في مظانّ مختلفة، منها: قرائن إلصاقية، وقرائن تصريفية، وقرائن إسنادية، فعلي مستوى الجدول الإلصاقى فإن الكلمة إذا قُبِلَت الألف واللام فهي اسم فاعل ، وإذا قُبِلَت نون النسوة فهي فعل أمر .
وعلي مستوى الجدول التصريفى ، فإن الكلمة إذا انحازت إلي المضارع ، كـ " قاتِل ، يُقاتِل " ، فهي فعل أمر ، وإذا انحازت إلي اسم المفعول كـ "مقتول " أو صيغة مبالغة ، كـ " قَتَلَ ، وقتيل "، فهي اسم فاعل .

وعلي مستوى الجدول الإسنادى ، فإذا قُبِلَت الكلمة الإسناد إلي ضمائر الخطاب فهي فعل أمر ، وإلا فلا^(٨٤٦).

٣- التفريق بين الأبنية المتشابهة في أصل المادة.

من الوسائل المعينة علي أمن اللبس ما قام به اللغويون من التفريق بين الأبنية المتشابهة في أصل المادة ، فخصّوا كلاً منها ببناء .

ومن هذا ما ذكره ابن قتيبة تحت عنوان : " باب الحرفين اللذين يتقاربا في اللفظ وفي المعنى ويلتبان ، فربما وضع النَّاس أحدهما موضع الآخر " ، قال : "وجَمام الفرس " -بالفتح- ، "وجُمَامُ المَكوك" -بالضم- دقيقاً ، "والسَّداد" في المنطق والفعل -بالفتح- ، وهو الإصابة " والسَّداد " -بكسر السين- كل شيء سَدَدَتْ به شيئاً، مثل : سَداد القارورة"، وهكذا^(٨٤٧).

(٨٤٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١/٤٨١ .

(٨٤٧) انظر: أدب الكاتب ص ٣٠٧ ، ٣١٧ .

ومن ذلك -أيضاً- ما أشار إليه أبو العلاء المعري من اجتهادات ، دفعه إليها حرصه علي تلمس الفروق بين الصيغ المتشابهة إرادة أمن اللبس ، وهو يشرح قول ابن أبي حصينة:

لَا الْيَمَانِيُّ تَبَّعُ كَانَ شَرَوْا .: هَ وَلَا قَيْصَرُ وَلَا السَّابَاءُ^(٨٤٨)

فيعلق قائلًا : "ولا السَّاء" يريد به: (سبأ بن يشجب) ؛ لأنهم كانوا يزعمون أنه أول من ساق السبأ ، وقد استعملوه مهموزًا ، ويجوز أن يكون أصل السبي في الناس الهمزة ، إلا أنه ترك إرادة أن يفرقوا بين قولهم: "سَبَأُ الخمر"^(٨٤٩) "و" سَبَيْتُ الناس "^(٨٥٠).

ومن اجتهادات أبي العلاء المعري أيضاً في مسألة أمن اللبس تفريقه بين لفظة "مَوْلِد" و"ولادة"، فالأولى عنده تقال : للإنسان ، والثانية تقال : للحيوان ، فتراه يقول : " أرادوا أن يفرقوا بين لفظه ولفظ الحيوان، فإن أقيس ذلك أن يقال: مَوْلِد، فيستعمل الميم مع الفعل في أوله"^(٨٥١).

وقريب من هذا ما أشار إليه سلفا سيبويه من قولهم: "حصين " للبناء ، و"حَصَان " للمرأة، فرّقوا بين البناء والمرأة ، فالاسمان مشتقان من شيء واحد ، والمعنى فيهما واحد ، وبناءؤهما مختلف للفرق، فإنما أرادوا أن يُخبروا أن البناء مُحَرِّز لمن لجأ إليه، وأن المرأة مُحَرِّزة لفرجها.

(٨٤٨) البيت من بحر الخفيف، وشَرَوْى الشيء: مثله، وهو مأخوذ من (شريت)، وهو في ديوانه ١٣٢/٢.

(٨٤٩) في الصحاح مادة (س ب أ) ٥٥/١: "سَبَأُ الخمر سَبَأٌ وَسَبَأٌ، إذا اشتريتها لتشربها... والاسم: السبَاء، ومنه سُمِّيَتِ الْخَمْرُ سَبِيئَةً.... فأما إذا اشتريتها لتحملها إلى بلدٍ آخر قلت: سَبَيْتُ الخمر بلا همز. وسَبَأُ فلانٌ على يمين". وفي أدب الكاتب ص ٢٨٢: "وسَبَأُ الخمر" اشتريتها، و"سَبَيْتُ العدو".

(٨٥٠) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٣٢/٢-١٣٣.

(٨٥١) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٢١/٢ ، ٢٠٠/٢، والمسائل النحوية والصرفية في شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٥/١.

ومثل ذلك (الرزين) من الحجارة والحديد، والمرأة (رزان)، فرّقوا بين ما يُحْمَلُ وبين ما تُقَلُّ في مجلسه فلم يخفّ^(٨٥٢).

ومن ذلك -أيضا- قول ابن منظور ، وهو يفرق بين النشوان والنشيان :
وَرَجُلٌ نَشِيَانٌ لِلْخَبْرِ بَيْنَ النَّشْوَةِ ، بِالْكَسْرِ ، وَإِنَّمَا قَالُوهُ بِالنَّيَاءِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
النَّشْوَانِ ، وَأَصْلُ النَّيَاءِ فِي نَشِيتِ وَائٍ ، قُلِبَتْ يَاءٌ لِلْكَسْرِ . قَالَ شَمْرٌ : وَرَجُلٌ نَشِيَانٌ
لِلْخَبْرِ ، وَنَشْوَانٌ مِنَ السُّكْرِ ، وَأَصْلُهُمَا الْوَأُ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا^(٨٥٣).

فقد أشار إلي الفرق بينهما في أصل المادة ، وكيف أُعْلِيَ في كلمة بقلب الواو
ياء ، وصُحِّحَ في أخرى بقصد الفرق بينهما حتى لا يلتبساً .

والأمثلة علي ذلك كثيرة ، وأكتفي بما أوردته .

٤- تعدد طرق صوغ الأبنية ؛ لأمن اللبس .

قد يؤدي الخوف من اللبس إلي التعدد في طُرُق الصياغة .

ومن ذلك - مثلاً - :

إذا أدى إتباع قواعد النسب إلي إنتاج بنية واحدة للدلالة علي معنيين
مختلفين ، فإنه يُعَدَّلُ عن تلك القواعد ليجتنب اللبس ، ويصبح لكل معنى بنية
مخصوصة تدل عليه .

من ذلك قولهم - كما ذكر سيبويه - في الطويل الجمّة : " جمّاني " ، وفي
الطويل اللحية : " لحياني " ، وفي الغليظ الرقبة : " رقباني " ، فإن سمّيت برقبة أو
جمّة أو لحية ثم نسبت إليها ، رجعت فيها إلى القياس ، فقلت : " رقبِي ، ولحيي ،
أولحوي ، وجمي " ؛ وذلك لأن المعنى قد تحوّل ، وإنما أردت المبالغة حيث قلت :
" جمّاني " أي : الطويل الجمّة ، وحيث قلت " اللحياني " : الطويل اللحية ، فلمّا لم تَعِنْ
ذلك أُجْري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى^(٨٥٤).

(٨٥٢) انظر: الكتاب ١٠٢/٢ ، وشرح الملوكي ص ٢٦٩ ، وتاج العروس (ح ص ن)
٤٣٦/٣٤ ، و (ع د ل) ٤٤٧/٢٩ .

(٨٥٣) لسان العرب فصل النون ٣٢٩/١٥ ، و انظر: أدب الكاتب (باب شواذ التصريف)
٦٠٣/١ .

(٨٥٤) الكتاب ٢٨٠/٣ .

وكذا إذا أردت النسب إلي من أتى عليه الدهر قلت : دهرِي -بضم الدال - ،
أما إذا أردت النسب إلي من يرجو الدهر ويخافه ولا يؤمن بالمعاد، قلت:
دهري^(٨٥٥).

فلاشك أن تعارض الدالتين أدّى إلي هذا التعدد في طُرُق صوغ البنية ضمن
باب السياق لأمن اللبس^(٨٥٦).

وكذا ما نلاحظه في تصغير الترخيم من حذف الزوائد الصالحة للبقاء في
تصغير غير الترخيم ، مع إلحاق المؤنث -الذي عدّته أربعة أحرف قبل الترخيم -
تاء التأنيث ، فتقول في تصغير (سعاد ، وزينب ، وحبيلي ، وصحراء) -تصغير
ترخيم -: (سعيدة، وزنية، وحبيلة، وصحيرة) بزيادة تاء التأنيث فيهن وجوبا؛ فرقا
بين مصغر المؤنث ومصغر المذكر، مع أنها لا تلحقه إذا صغرت نحو: (حائض،
وطالق) من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: (حييض ، وطلق)؛
لأنها في الأصل صفة لمذكر^(٨٥٧).

٥- السياق وأثره في أمن اللبس.

من الوسائل المعينة علي تجنّب اللبس : السياق ، فقد يكون وحده كافياً
للفرار من اللبس ، فيُعتمد عليه في إيضاح المعنى وتجنّب اللبس والخلط بينهما .
وهذا إن دلّ فإنما يدلّ علي أن التفريق بين الأبنية فراراً من اللبس - وإن
كان مهماً - لكنه لم يكن شأن العرب في جميع كلامهما ، فقد كان استحساناً لا
وجوباً ، بدليل وجود ظاهرة لغوية تُعرف بالترادف ، والتي تعبر عن اتفاق الألفاظ
واختلاف المعاني ، وليس بين هذه الألفاظ فروق لفظية ، وإنما يتضح معناها خلال
السياق.

وقد كان هذا -أعني وضوح المعنى وعدم اللبس- مدعاة إلي الترخص في
خروجهم عن الأصل اعتماداً علي السياق ، إلا ترى إلي قول ابن الطراوة : " إذا فهم

(٨٥٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٠ ، والمقتضب ٣/ ١٤٦ ، والأصول في النحو ٣/ ٨٢ .

(٨٥٦) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٨٧ .

(٨٥٧) أي : شخص حائض أو طالق. انظر: المقتضب ٢/ ٢٩٢ ، وتوضيح المقاصد
والمسالك ٣/ ١٤٣٦ .

المعنى فارتفع ما شئت وانصب ما شئت ، وإنما يحافظ علي رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً ، وذلك نحو: " ضرب زيدٌ عمرًا " ، لو لم ترتفع "زيدًا" وتنصب "عمرًا" لم يُعلم الفاعل من المفعول^(٨٥٨).

بل جعله ابن هشام من مُلَحِّ كلامهم في قوله: "من مُلَحِّ كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، مثل : " خرق الثوبُ المسمارَ " ، "وكسر الزجاجُ الحجرَ " ^(٨٥٩) .
ما لا يُبالى فيه باللبس، أو بآمنه .

برغم الضوابط التي وضعها اللغويون لتجنّب وقوع اللبس مما سبق ذكره ، وتصريحهم بأن اللبس محذور ، ووضع ما يزيله إذا خيف ، من تفريق بين الأبنية بالشكل ، أو بالقرائن ، أو بأصل المادة ، أو بالسياق ، كما سبقت الإشارة إليه.

لكن وجدناهم في بعض المواضع لا يُبالون باللبس ، وهذا منهم دليل علي أن اللبس عند العرب ليس بمجتنب علي الإطلاق – كما ذكر الشاطبي –^(٨٦٠) ، أو أن مراعاة اللبس هو الكثير ، وعدم مراعاته قليل – كما ذهب ابن عصفور^(٨٦١) ، أو أن اللبس مُجتنب عند بعض العرب ، ليس كلهم – كما ذكر المازني –^(٨٦٢).

غاية الأمر أن اللبس ليس بمُجتنب علي الإطلاق ، بدليل أنه لا يُبالى به في بعض المواضع.

ألا ترى أنهم نسبوا إلي الجمع والمثنى وإلي المفرد نسبةً واحدة ، فنسبوا إلي (الزيدَين) وإلي (زيد) نسبةً واحدة ، فقالوا: (زيدَي)^(٨٦٣).

(٨٥٨) انظر كلامه في: البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٢/١ ، وقد تعقبه ابن أبي الربيع في ذلك.

(٨٥٩) انظر: مغني اللبيب ص ٩١٧.

(٨٦٠) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٥/٣ .

(٨٦١) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٢٩٦/١.

(٨٦٢) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥١/١ ، ٢٥٤.

(٨٦٣) هذه النسبة على المشهور من إعراب المثنى والجمع بالحروف، فتحذف علامتا التنثية والجمع؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا إعراب، وفيه أقوال أخرى. انظر: شرح الشافية للرضي ٤١٠/١.

وكذا نسبوا إلي (عشرة) المفردة و(عشر) المركبة من (خمسـة عشر) نسبةً واحدة، فقالوا: (عشريّ) - كما نَقَلَ الجرمي - (٨٦٤).

وصغروا (أحمد) في الترخيم تصغير (حَمَد)، فقالوا : (حُميد) ، وكذا صغروا (عمرو، وعمر) علي: (عُمير) ، كلُّ هذا يدل أنهم لم يبالوا باللبس (٨٦٥).

وثمّ موضع آخر - علي خلاف بينهم - يتعلق ببنية الفعل المعتل المبني للمفعول ، فقد سُمِع في فائه ثلاث لغات : (إخلاص الضم ، وإخلاص الكسر ، والإشمام) ، وهذا هو المشهور والمقروء به.

لكننا وجدنا ابن مالك يذهب مذهباً خالف فيه الجمهور ، مؤداه : أن هذه اللغات مرهونة في الاستعمال بأمن اللبس، فإذا خيف اللبس عُذِلَ إلي لغة أخرى، وذلك أن تقول : (قاولتُ الناسَ فَقِلْتُ).

فإذا وقع مثل هذا اللبس اجتنب ما أدّى إليه ، فيجتنب الضم الخالص هنا إذ بسببه يحصل اللبس بفعل الفاعل، ويبقى الإشمام والكسر الخالص جائزين ، فتقول: " قاولتُ فَقِلْتُ " ، أي "فُعِلْتُ".

ومثله "زُرْتُ" -من الزيارة- يجتنب فيه لغة الضم الخالص ؛ لأجل التباسه بشكل بنية الفاعل ، ويجوز الكسر والإشمام ، وكذلك سائر ذوات الواو مما يُشبه هذه الأمثلة.

ومثل ذلك من ذوات الياء إذا قال العبد أو الأمة : "بِعْتُ" ، فهو مع الكسر الخالص محتَمِل لبناء الفاعل بمعنى: أن العبد باع شيئاً ، ولبناء المفعول بمعنى: أنه المبيع ، فيجتنب فيه لغة الكسر ، وتقول "بُعْتُ" بالضم ، أو بالإشمام ، وهذا معنى قول الناظم : " وإن بشكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّب " (٨٦٦).

وهو رأيّ خالف فيه غيره ، فإن سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا ، بل حكي عن العرب ثلاثة أوجه في موضع اللبس بإطلاق من غير مراعاة اللبس ، فيقول

(٨٦٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٨/٣.

(٨٦٥) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢٥٥/١ ، والمقاصد الشافية ٢٥/٣.

(٨٦٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢ ، ٦٠٦ ، والتسهيل ص ٧٨ ، والمقاصد الشافية ٢٥/٣.

بعد أن ذكر (خاف ، وقال ، وباع ، وهاب): " فإذا قلت : (فُعِلْتُ ، أو فُعِلْنِ ، أو فُعِلْنَا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال : (قد بَيْعَ ، وزَيْنَ ، وهَيْبَ ، وخَيْفَ) ، فإنه يقول: (خَفْنَا وبِعْنَا، وَخَفْنَ وبِعْنَ، وهَبْتَ)، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه النقي ساكنان.وأما من ضم بإشمامٍ إذا قال (فُعِلَ) فإنه يقول: (قد بَغْنَا وقد رَغَنَ وقد زُدْتَ). وكذلك جميع هذا يُميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضمّ، وأمال كما ضمّوا وبعدها الياء، لأنه أبين لفعل.وأما الذين يقولون: (بُوعَ ، وقُولَ ، وخُوفَ ، وهُوبَ) ، فإنهم يقولون:(بُعْنَا ، وخُفْنَا ، وهُبْنَا ، وزُدْنَا)، لا يزدون على الضمّ والحذف، كما لم يزد الذين قالوا : (رَغَنَ وبِعْنَ) على الكسر والحذف" (٨٦٧).

فسيبويه في نصه هذا لم يعتبر اللبس بخلاف ما ذهب إليه الناظم ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع ؛ لقوله: " من قال ... فإنه يقول ...". ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه عن الكسائي (٨٦٨) ، وقد أشار إلي ذلك المازني، فقال: " ومنهم من يدع الكسرة ، ولا يبالى الالتباس " (٨٦٩). فإذا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس ، والقياس إذا خالف السماع مرفوض (٨٧٠).

ولعلمهم لم يبالوا باللبس اعتماداً علي السياق - الذي ذكرته سابقاً - لأنهم قد يصلون إلي إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدّم قبله أو تأخّر بعده ، وبما تدل عليه الحال ، كما قال ابن جني: " وهذا باب واسع ، وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصعب الكلام من أوله أو آخره، أو بدلالة الحال ، فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها من يقلب عين "باع" واواً ، فإنه يُخلص الضمة" (٨٧١).

(٨٦٧) الكتاب ٣/٤٤٣.

(٨٦٨) انظر: المقاصد الشافية ٣/٢٥.

(٨٦٩) المنصف شرح كتاب التصريف ١/٢٥٤، ٢٥١.

(٨٧٠) انظر: المقاصد الشافية ٣/٢٥.

(٨٧١) المنصف شرح كتاب التصريف ١/٢٥٥.

والحال نفسه في تصغير الترخيم ، فلم يلتفت للإلباس ك: (حُمَيْد) ، في " تصغير: "أحمد، وحامد، ومحمود، وحمدون، وحمدان، وحمّاد.. "؛ ثقةً بالقرائن^(٨٧٢).

ويقابل ذلك - أعني : ما لم يُبال فيه باللبس - ما لم يعتدّ فيه بأمن اللبس .

من ذلك - مثلاً- ما ذهب إليه البصريون من لزوم إبراز الضمير المستتر في الخبر، إذا جرى علي غير من هو له مطلقاً ، أمّن اللبس ، نحو: " محمدٌ هندٌ ضاربها " ، أو لم يؤمن ، نحو : "زيدٌ عمروٌ ضاربٌ هو " ، فلم يبالوا فيه بأمن اللبس^(٨٧٣).

وكذا في اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل ، فإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة، كما تسقط من اللفظ؛ لضعفها وقوة همزة الاستفهام. وليس في هذا الإسقاط التباسٌ؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، قال تعالى: "اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ"^(٨٧٤)، وقال: "أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا"^(٨٧٥)، وتقول: "ابْنُكَ هَذَا أَمْ أَخُوكَ؟".

ولا تجري همزة "أل" هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبس الهمزتان إحداهما بالأخرى، وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلام الخبري بالكلام الاستفهامي) ، فلو قلت : "الشمس طلعت" ، فلا يدري السامع "أَنْتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أَمْ أَنْتَ تستفهم عن طلوعها". والوجه أن تبدل همزة "أل" ألفاً ليّنة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدة، فتقول : "الرجلُ خيرٌ أَمْ المرأةُ؟".

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة "أل"^(٨٧٦).

(٨٧٢) انظر: التصريح شرح التوضيح ٣٢٣/٢، وشذا العرف في فن الصرف ص١٠٤.
(٨٧٣) انظر: الكتاب ٥٢/٢-٥٣، والإنصاف ٥٧/١، ٦٥، والتبيين ٢٦١، وائتلاف النصرة ٦٧، ٣٢.

(٨٧٤) سورة ص الآية: ٦٣.

(٨٧٥) سورة مريم الآية: ٧٨.

(٨٧٦) انظر: اللمع في العربية ص٢٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢٦٨/٢.

وفي كتاب (الكتاب) لابن درستويه^(٨٧٧) ما يدل على أنه لا فرق بين همزة "أل" وغيرها من همزات الوصل ، وعلى أنها تجري هذا المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل .

وما قاله هو القياس، وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعين المراد، ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

وإذ اكانت حجتهم في عدم الحذف هي حذر الالتباس، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف الاستفهام من ال كلام، وقد أجازوه اعتماداً على قرينة لفظية، مثل قول عمر ابن أبي ربيعة:

فَوَالله ما أدري وإن كنت داريًا .: بسبعِ رَمَيْنَ الجمرَ أم يثمان؟^(٨٧٨)
أي : أ بسبعٍ؟ والقرينة اللفظية هنا هي "أم"، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشيئين .

وأبيات أخر، لا حاجة إلى التطويل بإشادها ، حتى إن المرادي ذكر أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة؛ لكثرة نظاماً ونثراً^(٨٧٩).

أو اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع، كقول الكميث:
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ .: وَلَا لَعِبًا مَنِي وَثُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٨٨٠)
أي: "أَو ذُو الشَّوْقِ يَلْعَبُ؟"، وفي الحديث : " وَإِنْ زَنَى ؟ وَإِنْ سَرَقَ ؟"^(٨٨١)،
أي : "أَوِ إِنْ زَنَى؟ أَوِ إِنْ سَرَقَ؟"^(٨٨٢). وغيره من الشواهد كثير.

(٨٧٧) هذا ما نقله صاحب كتاب جامع الدروس العربية ١٤٣/٢ ، ولم أقف علي كتاب ابن درستويه.

(٨٧٨) من الطويل في ديوانه ص ٢٦٦، والكتاب ١٧٥/٣، والمفصل ص ٤٣٨، والخزانة ١٢٢/١١، والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام من (بسبع) ، والأصل : أبسبع، لوجود قرينة لفظية هنا ، وهي "أم".

(٨٧٩) انظر : الجنى الداني ص ٣٥، ومغني اللبيب ص ٢٠.
(٨٨٠) من الطويل، والشاهد حذف همزة الاستفهام لقرينة معنوية ، وهو في: الخصائص ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣، والخزانة ٣١٣/٤ ، ومغني اللبيب ص ٢٠ ، والهمع ١٣٥/٢.

(٨٨١) الحديث في صحيح البخاري من حديث أبي ذر ٧١/٢ برقم (١٢٣٧).

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام، ومنعوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام، والمسألتان واحدة.

فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام، قياساً على غيرها من همزات الوصل؛ ثقة بالقرائن^(٨٨٣).

لكن رغم كل هذا فإن مراعاة اللبس وأمنه هي الكثير الغالب، وعدم مراعاته هو القليل الذي لا يؤثر.

ارتباط ضابط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى
ثم ارتباط وثيق بين ضابط أمن اللبس وغيره من الضوابط التي التزم بها الصر
فيون في صوغ البنية الصرفية - مما سبق ذكره - كالتخفيف، وكثرة الاستعمال،
والمشابهة، وفيما يلي الإشارة إلى ذلك:
أولاً: التخفيف وأمن اللبس.

يرتبط التخفيف بأمن اللبس؛ إذ لا يصح أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقل ما في الوقت الذي لا يؤمن فيه اللبس، ولو حدث ذلك وكانت مظاهر التخفيف سبباً في إيجاد اللبس في بناء المفردات أو الجمل، لكان التخفيف اعتباطاً لا تحكمه قاعدة، وأدى إلى التناقض، وكان البحث فيه عبثاً لا طائل من ورائه.

والتخفيف ليس كذلك؛ لأنه قائم على أسس ثابتة وقواعد راسخة، منها: عدم التعارض مع فكرة (أمن اللبس)، بل هو متعلق بها وقائم عليها^(٨٨٤).

فكل مظاهر التخفيف قائمة على أمن اللبس ومتعلقة به، ألا ترى معي أن الحذف التخفيفي لا يكون إلا عند أمن اللبس، حتى لا يختلط بناء ببناء أو معني بمعنى، ولهذا اشترط بعضهم أن يكون الدليل على المحذوف قائماً موجوداً داخل السياق، فلا حذف مع التباس.

وهذا ما أشار إليه المبرد حينما أراد أن يعالج باب الحذف، فعنون له قائلاً "هذا باب ما يحذف استخفافاً، لأن اللبس فيه مأمون"^(٨٨٥).

(٨٨٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٧، والجنى الداني ص ٣٥، ومغني اللبيب ص ٢١.

(٨٨٣) انظر: جامع الدروس العربية ١٤٥/٢.

(٨٨٤) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٩٢.

وحيثما كأن اللبس مأموناً وجدنا أن اللغة حريصة علي عدم إلحاق التاء في الصفات الخاصة بالإناث مثل: (حائض ، وطالق ، ومُرضع ، وكاعب ، وناهد) ؛ لأن اختصاص هذه الصفات بالمؤنث جعل اللبس مأموناً ، ولهذا لم يحتج إلي فارق بين المؤنث والمذكر، فتخففت اللغة من هذه التاء التي تثقل الكلمة لفظياً ، لعدم الاشتباه في كون الصفة لمذكر^(٨٨٦).

وهكذا أينما وجدت اللغة فرصة للتخفيف بحذف ما يؤدي إلي ثقل لفظي - مع أمن اللبس - لم تتردد قواعدها في ذلك ، وكأن أمن اللبس عاملاً مساعداً علي هذا التخفيف، وهذه هي طبيعة العربية^(٨٨٧).

وكذا الإدغام التخفيفي ، فالعربية تكره توالي المتماثلين ، وتتخلص منها بطرق مختلفة، منها : الإدغام ، وهذه قاعدة عامة تسري علي كل متماثلين متلاقين ، إلا أن ذلك مشروط بأمن اللبس.

فإذا أدى الإدغام إلي اللبس نحو " سُرر، طَلَل " ، فإنه لا يدغم المثلان هنا ، وإن كانا أصليين ، مثلهما في " شَدَدَ ، وَمَدَدَ " ؛ من قِيلَ أن الإدغام فيهما يُحدث لبساً ، واشتباهً بناءً ببناءٍ ، إذ لو أَدغمتْ لم يُعلم المقصود منها ، إلا ترى أنك لو أَدغمتْ فقلت: " طَلَّ، وَجَدَّ، وَسَرَّ " لم يُعلم أن (طَللاً) (فَعَلَّ) وقد أَدغم ، أم أنه " فَعَلَّ " بسكون العين، وفي الأسماء " فَعَلَّ "، وليس في الأفعال ذلك ، فيحدث الالتباس .

وكذا لو أَدغم "سُرر" ، فقليل (سُرَّ) ؛ لالتبس الاسم بالفعل ، فيؤدي ذلك إلي التباس شديد في البناء ، ينتج عنه التباس في المعنى^(٨٨٨).

(٨٨٥)المقتضب ٢٤٨/١ ، و انظر: ٢٥١/١ ، والخصائص ٣٦٦/٢ .

(٨٨٦) هذا تعليل الكوفيين ، أما البصريون فيعللون إسقاط الهاء بأنهم أجروها مجرى النسب، كأنهم قالوا: امرأة ذات طلاق... ولم يجعلوها جارية على الفعل ، أو أنها جعلت بلفظ المذكر؛ لأنها جاءت أوصافاً لمذكر، وأن المراد بها شيء طالق، وكذلك أشباهها . انظر: الإنصاف ٦٢٧/٢ م ١١١ .

(٨٨٧) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٩٣ .

(٨٨٨) انظر: شرح المفصل ١٢٣/١٠ .

والحال نفسه في زيادة الإلحاق ، كما في مثل : (جلبب ، وشملل) ، فالحرف الثاني من المثلين كُرّر ؛ ليلحق ببناء (دَحْرَج) ، فلو أَدَغَمْتَ لَزِمَ أَنْ تقول : (جلببْ ، وشمللْ) ، فَيَسْكُنُ المَثَلُ الأولُ، وتثقل حركته إلي الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكون موازياً لـ(دحرج) ، فيبطل غرض الإلحاق .

وهكذا "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدّت إلي نقص أغراض مقصودة تُركت" ^(٨٨٩)، إذ لو أَدَغَمْنَا لالتبس بناء الملحق علي وزن (دحرج) ببناء غيره ، فاستغنى عن التخفيف ، وتُرك في مقابل الحفاظ علي الصيغة ، وهذا غرض لفظي تُركت من أجله الخفة بالإدغام ^(٨٩٠).

وكذا الإعلال ، فإذا حدث إعلال في الكلمة فلا يحدث فيها إعلال آخر ؛ لأن الكلمة تلتبس بغيرها، وفي هذه الحالة تكون أشد ثقلًا .

وهذا ما أشار إليه سيبويه : " اعلم أن الواو والياء لا تُعْلَن، واللام ياءً أو واوً ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلي ما يَسْتَقِلُّونَ وإلي الالتباس والإجحاف، و أنما اعتلنا للتخفيف ، فلما كان ذلك يسيّرهم إلي ما ذكّرْتَ لك رُفِضَ " ^(٨٩١).

ولهذا لم تُقلب الواو ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها في (هَوَى ، ونَوَى) ؛ لاللتباس بغيرها والثقل ، لو أُعْلِنَ ذلك الإعلال ^(٨٩٢).

كل هذا يدل دلالة قاطعة علي ارتباط ضابط التخفيف بضابط أمن اللبس ، وكأن الأخير عامل مساعد للأول.

(٨٨٩) انظر: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٨٩٠) انظر: شرح المفصل ١٠/١٢٢ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ٦٧٤.

(٨٩١) الكتاب ٣٧٦/٤.

(٨٩٢) انظر: شرح الملوكي ٤٠٣، واللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٤، وظاهرة التخفيف ص ٩٧ .

ثانياً: المشابهة وأمن اللبس.

المشابهة مرتبطة أيضاً بأمن اللبس ، فالعرب لا تُعطي كلمة ما تستحقه كلمة أخرى لشبه لفظي أو معنوي ، إلا عند أمن اللبس .
وهذا يفهم من تعليل النحويين ، ألا ترى أنهم لما قالوا في جمع " ريح " :
"أرياح " ، قالوا في جمع " عيد " : "أعياد " ، مع أن القياس في الأول: "أرواح " ؛
لأن المفرد قبل دخول الإعلال "رُوح" ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها^(٨٩٣).

ولكثر استخدامهما بهذه الصورة ، جاء الجمع " أرياح " ؛ توهماً أن الياء أصل في المفرد علي ما ذهب إليه بعض المحدثين^(٨٩٤).

وحملوا عليه "عيداً " ، فقالوا في جمعه : " أعياد " ، وأصله : " أعواد " ؛ لأن أصل المفرد " عودٌ " ، فلم يرد إلى أصله ، وإنما قالوا " أعياد " ^(٨٩٥) . وعللوا ذلك بالتفرقة ؛ خشية أن تلتبس "أعواد " بـ"أعواد " جمع (عود) من الأخشاب ، أو جمع (عود) من الإبل^(٨٩٦).

إذن فالاعتبار في الحمل علي الشبه مُعَلَّل بأمن اللبس ، مُرتبِّطٌ ، ومرهون به .
ثالثاً : كثرة الاستعمال وأمن اللبس.

أما عن كثرة الاستعمال فلها علاقة أيضاً بأمن اللبس ؛ لأنها علة تُوجب في اللفظ ما لا يجب في غيره ، فاللفظ إذا كثر استعماله قد يحذف كله أو بعضه ، أو يلحق به زائدٌ ، أو يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، فهم يغيرون الأكثر ، ويحذفون منه ، كما فعلوا في : (لم أبلُ)، وربما ألحقوا فيه زائداً ، كقولهم : (أمهات) ، وقولهم : (اللهم) ، و(يا أبتِ)، و(يا أمتِ)^(٨٩٧).

(٨٩٣) انظر: الخصائص ٢٩٨/٣ ، ودرة الغواص ص ٥١ ، والمدخل إلي تقويم اللسان ص ٤٠ .

(٨٩٤) كالأستاذ عبد القادر المغربي . انظر بحثه: الشواهد علي قاعدة توهم أصالة الحرف ص ٣٦٣ .

(٨٩٥) انظر هذا الشذوذ في : الكتاب ٤٥٨/٣ ، والأصول في النحو ٥٨/٣ والخصائص ٨٨/٣ .

(٨٩٦) انظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢٢٢/٢ .

(٨٩٧) انظر: المقتضب ١٦٩/٣ ، والأشباه والنظائر ٣٣٥/١ .

وكل هذا مُرتبطٌ بأمن اللبس ، فالحذف لا يتم إلا إذا كان اللبس مأموناً كما سبق^(٨٩٨).

بل حتى في تركهم بعض الاستعمالات ، ألا ترى أن سيبويه صرح أن العرب لم تُجز (والله تفعل) للمستقبل في معنى (والله سيفعل) ؛ مخافة أن يلتبس باستعمالهم هذا التركيب للنفي؛ لأنه مما يأتي محذوفاً منه (لا) مقصوداً به النفي، فقال: "وسألته لِمَ لَمْ يَجُزْ (والله تفعل) ، يريدون بها معنى (ستفعل) ؟ فقال : من قِيلَ أنهم وضعوا (تفعل) ههنا محذوفة منها "لا" ، وإنما تجيء في معنى (لا أفعَل) ، فكهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى ..."^(٨٩٩).

وكذا أجازوا حذف ألف (ابن) إذا وقع صفة لعلم مضافاً إلي علمٍ ، نحو : (هذا زيد بن عمرو) ؛ لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس^(٩٠٠).

وفي معرض الزيادة كان أمن اللبس بهدف التفرقة غرضهم الأصيل ، مع ما زيد لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أنهم زادوا الهاء وإن كان شاذاً - في: "أمهات ؛للفرق بين العاقل وغير العاقل، فقالوا في جمع (أُم) للعاقل (أُمّهات) ، وفي جمع غير العاقل (أُمّات) ، فغلبت (الأُمّهات) في الأناسي، و(الأُمّات) في البهائم، فكأنّها زيدت للفرق، ولو وُضع كلُّ واحدة في موضع الأخرى لجاز، وَلَكِن الوُجْه ما ذكرت لك ، والآخر إنّما يجوز في شعرٍ^(٩٠١).

وكذا أجازوا صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمعلوم إذا أمن اللبس^(٩٠٢)، ونصّ المرادي علي أنه في التفضيل أكثر منه في التعجب ، فلذلك اطرء في التفضيل، وقلّ أو شذّ في التعجب^(٩٠٣).

(٨٩٨) انظر: المقتضب ٢٤٨/١ ، ٢٥١، والخصائص ٣٦٦/٢ .

(٨٩٩) الكتاب ١٠٦/٣ - ١٠٧.

(٩٠٠) انظر: شرح الشافية لركن الدين الأسترابادي ١٠٣٢/٢ .

(٩٠١) انظر: المقتضب ١٦٩/٣ ، وشرح الملوكي ص ٣٨٠.

(٩٠٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢ .

(٩٠٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٧/٢ .

فقد انضم هنا إلى كثرة الاستعمال أمنُ اللبس ، وهكذا وجدنا ارتباط هذا الضابط بالضوابط الأخرى من التخفيف ، والمشابهة ، وكثرة الاستعمال ، وقد قام بدور العامل المساعد في كل ضابط منها.

مظاهر أمن اللبس

أمن اللبس فكرة تغلغت في ثنايا الدراسات اللغوية بكل مستوياتها صوتاً وصرفاً وتركيباً، فهو ضابط عام تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها ، وإن صح التعبير ، فإن هذا الضابط المعنوي يعد أساساً مهماً تراعيه اللغة، وترجع إليه في صوغ مبانيها المختلفة.

وسأقصر الحديث علي ما يتعلق بمظاهر أمن اللبس علي المستوى الصرفي؛ نظراً لطبيعة البحث .

وبالنظر في موضعه يتضح لي أن اعتماد هذا الضابط وما ينتج عنه من مظاهر يظهر خلال وسيلتين:

الأولى : اللجوء إلى بعض التغيرات التي تتحقق معها أمن اللبس.

والثانية : العدول عن بعض المباني الملبسة إلى بنية أخرى يؤمن معها اللبس.

فأما عن الوسيلة الأولى التي تتعلق باللجوء إلى بعض التغيرات لأمن اللبس ، فمرجعه في الغالب الأعم إلى التغيير بالشكل، ومنه مثلاً :

*- التحريك لأمن اللبس.

كما نلاحظه في صيغة (فَعْلَة) التي يشترك فيها الاسم، ك-(قَصْعَة ، وَجْفَنَة)، والصفة ك-(عَبْلَة وَصَعْبَة)، فاتجهت العربية إلى التمييز بين جمعها ؛ لأمن اللبس بين الاسم والصفة ، فخصت جمع الاسم منها بالتحريك علي (فَعْلَات)، فقالوا: (قَصْعَة وقَصَعَات، وَجْفَنَة وجَفَنَات)، والصفة بالتسكين علي (فَعْلَات) نحو: (عَبْلَة وعَبْلَات، ووصَعْبَة ووصَعَبَات) .



وإنما فتحوا الاسم وسكّنوا الصفة ؛ لخفة الاسم وثقل الصفة ؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل ، والفعل أثقل من الاسم ؛ لأنه يقتضي فاعلاً ، فصار كالمركب منه ، فلذلك كانت أثقل من الاسم^(٩٠٤).

لكن هذا التمييز بالتحريك لا يطرد في جميع الأبنية ، لذلك يراه ابن جني ضرباً من الاتساع والتصرف ؛ لأن الصفة تشارك الاسم في أبنية كثيرة لا يوجبون علي أنفسهم الفرق بينها فيها^(٩٠٥)، كما أن السياق له الدور الأكبر في التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما.

لكن لعلّه - أعني التمييز بين الاسم والصفة - أحد طرق التمييز في بعض الأبنية دون بعضها .

وبالطريقة نفسها ميّزت العربية في الاسم بين صحيح العين ومعتلها في هذا الجمع أيضاً، فيجمع معتل العين علي " فَعَلَات " بإبقاء العين ساكنة دون تحريك ؛ لأن حركة حرف العلة قد تؤدي إلي قلب العين ألفاً ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، فيقال " جازات " في " جَوْزَة " و" باضات " في " بَيْضَة " ، فيلتبس هذا البناء بنحو " دارة ، ودارات " و" قامة ، وقامات " ، خلافاً لـ (هُذَيْل) التي كانت تجري المعتل علي منهاج غير المعتل ، فيقولون في ذلك كله بإتباع العين حركة الفاء المفتوحة ، حكماً واحداً غير متعدّد ، تستوي فيه صحة العين واعتلالها ، وهكذا يجمعون " جَوْزَة " علي " جَوَزَات " و" بَيْضَة " علي " بَيْضَات " ^(٩٠٦)، وقد قال شاعرهم :

أُخُوْبِيَّاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ .: رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبُوحٌ ^(٩٠٧)

*التغاير الحركي لأمن اللبس، كالذي نلاحظه في :

(٩٠٤) انظر:المقتضب ١٨٨/٢ ،وعلل النحو ٥٢٥/١ ،وشرح المفصل ٢٨/٥ ،وإسفار الفصح ٦٠٠/٢ .

(٩٠٥) انظر: الخصائص ١٣٥/١ .

(٩٠٦) انظر: الخصائص ١٨٧/٣ .

(٩٠٧) البيت من الطويل لبعض الهذليين ،وقد ورد في:المفصل ص ٢٣٨ ،وشرحه لابن يعيش ٣٠٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤ وشرح الشافية للرضي ١٣٢/٤ ،وتوضيح المقاصد ١٣٧٦/٣ .

- صوغ المضارع من الفعل الأجوف ، حيث يصاغ من الأجوف الواوي علي "يفعل" ، ومن الأجوف اليائي علي "يفعل" ؛ لئلا يلتبسا ، فيتم التمييز بين (قال) من (القول) ، و(قال) من (المقيل) ، فمضارع الأول (يقول) ، ومضارع الثاني (يقيل) .
وتصدق هذه القاعدة علي الناقص أيضاً ، فمضارع الناقص الواوي يصاغ علي "يفعل" ؛ لتسلم الواو ، ومضارع اليائي يصاغ علي "يفعل" ؛ لتسلم الياء ، نحو " غزا ، يغزو ، ورعى ، يرمي" (٩٠٨).

ويمتد هذا التمييز إلي اللفيف المقرون "الأجوف الناقص" ، ولكنه تمييز بنية ، لا تمييز مادة ، فما كان علي "فعل" يصاغ مضارعه علي "يفعل" وما كان علي "فعل" يصاغ مضارعه علي "يفعل".

وبهذا التحديد لبنية المضارع في كل واحد منهما نستطيع أن نميز مثلاً بين "هوى" بمعنى (سقط) و "هوى" بمعنى (أحب) ، فمضارع الأول: "يهوي" ، ومضارع الثاني: "يهوى" (٩٠٩).

- وكذا في كسر نون المثني وفتح نون الجمع ، فقد عللوا كسر نون المثني وفتحهم لنون الجمع في اللغة الفصحى ، حتى لا يلتبسا ، لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع "مصطفى" ، رأيت مصطفىين ، ومررت بمصطفىين " فلفظ " مصطفىين " كلفظ "زيدين" ، فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية (٩١٠).

- وكذا إذا التقي ساكنان ، وخيف تحرك أحدهما بالكسر - وهو الأصل - للالتباس ، حرك بالفتح ، نحو (أنت) في خطاب المذكر و(اضربن) و(لا تضربن) - في خطابه - ؛ لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث (٩١١).

(٩٠٨) انظر: المقتضب (هذا باب ما اعتل منه موضع اللام) ٢٧٢/١.

(٩٠٩) انظر: التصريف العربي ص ١٤ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٨٨ .

(٩١٠) انظر: أسرار العربية ٦٦، ٦٥.

(٩١١) انظر: الأشباه والنظائر ٣٤١/١.

- ومنه أيضاً : ضَمَّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره ، خيفةً التباس الرباعي بزيادة الهزمة بالثلاثي ، نحو : (ضرب ، يضرب ، وأكرم يكرم) ؛ لأن الهزمة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، فلو فُتِح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي؟

ثم حُمِلَ بقية أبنية الرباعي علي ما فيه الهزمة ، وإنما خصَّ الرباعي بالضم؛ لأن الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهزمة فرع ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد علي الثلاثي غير هذا ، كالخماسي والسداسي محمول علي الثلاثي^(٩١٢).

- ومن ذلك أيضاً : كسر لام الجر مع المظهر غير المنادي ، ك(لزید مال)، وفتحها مع المضمر غير الياء ، ك (لَه مال) .

وإنما حُرِّكت عن أصلها السكون ؛ لأنها مبتدأٌ بها ، وكُسِرَت للفرق بينها وبين لام الابتداء ، فإنها في بعض المواضع تلتبس بها ، فجُعِلَ في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس ، وأُمن اللبس في المضمر فُرِدَّت إلي الأصل ، وكُسِرَت مع الياء إِتِّباعاً ، وإنما أُمن اللبس مع المضمر ؛ لأن المضمر الواقع بعد لام الابتداء منفصل ، وبعد لام الجر متصل ، واللفظان مختلفان^(٩١٣).

وهناك تغيرات تحدث في بنية الكلمة ، لكن ليس لأمن اللبس كما سبق ، بل هي مشروطة بأمن اللبس ، كما يحدث في بعض الكلمات من إبدال ، أو إعلال ، أو تصحيح.

فمثال الإبدال: ما يحدث في إبدال نون التوكيد الخفيفة في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعتها إياه، ألا ترى أنهما من حروف المعاني ، ومحلها آخر الكلمة ، وهي خفيفة ضعيفة وقبلها فتحة ، فأبدل منها الألف كما أبدل من التنوين ، وهذا - كما علق ابن يعيش- لا بأس به إذا لم يلتبس بالاثنتين ، أما إذا التبس ، فلا^(٩١٤).

(٩١٢) انظر: أسرار العربية ص٢٧٨، والأشباه والنظائر ١/٣٤٠-٣٤١.

(٩١٣) انظر: الباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٠.

(٩١٤) انظر: شرح الملوكي ص٤٢١.

وكذا الإعلال الذي يحدث في الكلمة فهو مشروط أيضا بأمن اللبس ، فإن أدى القلب والإعلال إلي لبسٍ التزم التصحيح .

ألا ترى أنهم قد قالوا : " رَمَى ، وقَضَى ، وغَزَا ، ودَعَا " ، بالإعلال بقلب الياء في المثالين الأولين ألفاً ، وفي الثانيين واوا ؛ لعدم اللبس .

أما في التنثية فقالوا : " رَمَيَا ، وقَضَيَا ، وغَزَوَا ، ودَعَوَا " ، فلم يقلبوها ألفين مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، لأنهما لو قبلوهما ألفين وبعدهما ألف التنثية لوجب أن يحذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فيلتبس الاثنان بالواحد .

وكذا صحّوا " الغليان ، والنزوان " -مع وجود شرط القلب- لأنهم لو قبلوهما ألفين وبعدهما ألف " فَعَلان " لوجب حذف أحدهما ، وأن يقال " غَلَّان ، ونَزَّان " فيلتبس " فَعَلان " معتل اللام و " فَعَّال " مما لامه نون ، فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال ؛ إذ ذاك أيسر من الوقوع في محذور اللبس والإشكال^(٩١٥) .

وحملوا عليهما في التصحيح " الحيدان ، والجولان " لأنهم لما صحّوا اللام في " النزوان ، والغليان " مع ضعفها بتطرفها ، كان تصحيح العين في " الحيدان ، والجولان " أولى ؛ لقوتها بقربها من الفاء وبعدها من الطرف^(٩١٦) .

ومثل ذلك أيضاً عدم إعلال الياء إذا وقعت لاماً مفتوحة بعدها ألف ، لأن هذا النوع إما مثني ، كـ "فَتَيَان" ، أو غير مثني ، كـ "صَمَيَان" ^(٩١٧) ، فلو أعلت في المثني لالتبس بالمفرد حين يضاف ، ولو أعلت في غير المثني لالتبس بـ " فَعَّال " ، مما لامه نون^(٩١٨) .

وهكذا رأينا كيف تُعلُّ الكلمة حيث يؤمن اللبس ، ويُترك الإعلال حيث يُوجد اللبس .

(٩١٥) انظر: الكتاب ٣٨٨/٤ ، والمنصف شرح كتاب التصريف ١٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/١٠ .

(٩١٦) انظر: شرح الملوكي ص ٤٠٢ .

(٩١٧) الصَّمَيَان: الرجل الماضي النافذ ، من قولهم: أصمى إذا أنفذ الرميّة. انظر: النكت للأعلم ص ١١٥١ .

(٩١٨) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٦٨ .

وإما عن الوسيلة الثانية التي تتعلق بالعدول عن بعض الأبنية الملبسة إلى أبنية أخرى ، يؤمن معها اللبس ، فهي علي النحو التالي :

أمن اللبس والعدول عن الأصل :

لا أكون مبالغاً إذا قلت - من خلال النظر في كتب النحويين - : إن أغلب صور أمن اللبس وأهم مظاهره تتعلق بفكرة العدول ، سواء أكان عن أصل الوضع أم أصل القاعدة.

ولم لا ؟ وقد كان أمن اللبس من الأسباب الرئيسة التي دعت إلى العدول عن الأصل ، فبناء الكلمة قد يختلط بكلمة أخرى ، فيُعدل عن الأصل فيه ؛ خوف اللبس ، وقصد التفريق .

وكذا بقية مظاهر العربية من الحذف والإضمار ، والفصل ، وتشويش الرتبة بالتقديم والتأخير ، والتوسع في الإعراب ، كلها مرهونة بأمن اللبس ، بوجود دليل علي الحذف ، وضرورة التفسير للإضمار ، وضوابط للفصل بين المتلازمين ، والتقديم والتأخير ... وهلم جرأً (٩١٩).

وهذا العدول عن الأصل لأمن اللبس ، إما أن يكون مبنياً علي قاعدة تصريفية يُفرد بها ، فيكون مطردا ، وإما أن يكون مخالفاً للقاعدة ، فيكون غير مطرد ؛ لأمن اللبس ، وهو ما يعرف بالشاذ.

النوع الأول: العدول المطرد عن الأصل لأمن اللبس .

وقد رتبت مظاهره علي النحو التالي :

أولاً: العدول عن أصل الصياغة لأمن اللبس .

وله أمثلة ، منها:

أ- اسم المفعول من الثلاثي.

القياس في اسم المفعول من الثلاثي ، كـ "ضَرَبَ ، وَقَتَلَ " أن يأتي علي " مَفْعُل "؛ ليكون جارياً علي "يَفْعُل" ، فيقال: "مَضْرُبٌ، وَمَقْتُلٌ"، كما أن اسم الفاعل يجري علي (يَفْعِل).

وهذا مستوحى من تعريفهم لاسم المفعول-كما ذكر الزمخشري - بأنه الجاري علي "يفعل" من فعله، نحو "مضروب" ؛ لأن أصله: "مَفْعُل" (٩٢٠).

فكان القياس أن يكون علي أربعة ؛ ليكون مساوياً لاسم الفاعل ، جارياً علي " يفعل " ، إلا أنه عدل عنه إلي "مفعول" بزيادة الواو ؛ لئلا يلتبس باسم المفعول من غير الثلاثي، فزادوا الواو للفرق بين مفعول الثلاثي وغيره ، وخصّ الثلاثي بزيادة الواو دون غيره؛ لقلة حروفه.أو أنها نشأت من إشباع الضمة ، كالياء في (الدراهيم) (٩٢١).

أو أن سبب زيادة الواو ترجع إلي قلة بناء "مَفْعُل" في كلام العرب ، كأنهم رفضوه في بناء الآحاد ، وكل ما جاء عليه خُرج على أنه جمع ، وليس بمفرد، ك(مَكْرُم) ،في قول القائل:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ (٩٢٢)

.....

على أنه جمع (مَكْرُمة) .

و(مَعُون) ، في قوله :

على كثرة الواشين أي مَعُون (٩٢٣)

.....

على أنه جمع (مَعُونَة).

(٩٢٠) انظر: المفصل ص ٢٩١.

(٩٢١) انظر: شرح المفصل ٨٠/٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٢/١ ، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١.

(٩٢٢) من الرجز لأبي الأخرز الحماني ، وهو من شواهد: الخصائص ٢١٢ / ٣ ، والمنصف ٣٠٨ / ١ ، وشرح الشافية ١٦٩ / ١ ، والشاهد فيه كما في أعلى الصفحة مجيء (مَكْرُم) على أنه جمع (مَكْرُمة) .

(٩٢٣) عجز بيت من الطويل ، صدره : بثينُ الزمي "لا" إن "لا" إن لزمته ، لجميل بن معمر في ديوانه ص ٢٠٨ ، والخصائص ٢١٢ / ٣ ، والمنصف ٣٠٨ / ٢ ، والممتع ٦١ / ١ ، والشاهد فيه كسابقه.



و(مَأْك) ، في قوله :

أَبْلَغُ النَّعْمَانِ عَنِّي مَأْكًا (٩٢٤) .
على أنه جمع (مَأْكَة) (٩٢٥).

ويمكن أن يفهم من ذلك أن زيادة الواو في(مفعول) ؛ حتى لا يلتبس بصيغة من صيغ التكسير (٩٢٦).

بد صيغة التعجب القياسية.

اشتراط النحويون في بناء فعل التعجب علي صيغته القياسية "ما أفعله ، وأفعل به " ثمانية شروط منها :

ألا يكون مبنياً للمفعول ، فلا يقال في (ضُرِبَ زيد) : (ما أضربه) ؛ معللين ذلك بخوف اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول ، فإنك تقول في (ضُرِبَ زيد) : (ما أضرب زيدا) ، وفي (ضُرِبَ زيد) : (ما أضرب زيدا) ، فلا يقع فَرْقٌ بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول ، وذلك أنهم فَرَّقُوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب، وأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضا في التعجب، فلو قالوا في "ضُرِبَ زيد": ما أضرب زيدا! ؛"لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول، فأتوا بالزيادة، ليصلوا إلى الفرق بينهما (٩٢٧).

وهذا هو السبب الذي زعم عبد القاهر: أنه لم يقف على غيره عند أهل العربية (٩٢٨).

(٩٢٤) صدر بيت من الرمل ، وعجزه : أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانتظاري ، والمأكلة : الرسالة ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص٩٣ ، و انظره في المنصف ٣٠٩/١ ، والممتع ٦٢/١ ، شرح الشافية ٢٨٨/٤ .

(٩٢٥) انظر: التخمير ١١٣/٣-١١٤ ، والخصائص ٢١٥/٣ ، والمنصف ٣٠٨/١-٣٠٩ ، والممتع ٦١/١ .

(٩٢٦) انظر: التخمير ١١٣/٣-١١٤ .

(٩٢٧) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٧٧/٤ .

(٩٢٨) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٨٣/١ .

ولأن الفاعل هو المقصود بالنسبة في المعنى، والمفعول فضلة، فكان ما هو المقصود أولى، وهذا معنى قول سيبويه: "كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ" (٩٢٩).

يعني: أنهم يعنون بالفاعل دون المفعول، حتى لا يذكرون فعلاً إلا ويذكرون له فاعل، أو ما يقوم مقامه، حرصاً على بيان الفاعل عندهم، فلمَّا تعجبوا، كان الأولى عندهم أن يجعل التعجب له ؛ لذلك (٩٣٠).

والذين قالوا بأن علة المنع خوف اللبس بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول، أجازوه إذا أُمن اللبس، وقد ذهب هذا المذهب خطَّاب الماردي (٩٣١) ، واختاره ابن مالك (٩٣٢).

والكلام ينطبق علي التفضيل باعتبار أنهما يجريان مجرى واحداً في الصياغة، فقد اشترطوا فيه ما اشترطوه في التعجب من عدم بنائه قياساً من المبني للمعلوم، حتى لا يلتبس بفعل المبني للفاعل ، فأن أُمن هذا اللبس جاز التفضيل منه (٩٣٣).

وبهذا أخذ مجمع اللغة العربية ، فقد أسقط شرط البناء للمفعول عند أُمن اللبس ؛ نظراً لكثرة الوارد فيه ، نحو: (أزهي من ديك، وأشغل من ذات النحيين ، وأشهر من نار علي علم ، وأحب للخير ، وأبغض للشر) (٩٣٤).

ثانياً : العدول عن القاعدة لأمن اللبس .

ومن مظاهره :

١- ما يحدث في باب النسب ، وبخاصة النسب إلي المركب الإضافي ، فالقياس فيه أن ينسب إلي صدره ، ويحذف عجزه ؛ لأن الثاني بمنزلة تمام الأول وواقع موقع التنوين منه ، فهو أولى بالحذف (٩٣٥).

(٩٢٩) انظر: الكتاب ٣٤/١.

(٩٣٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٤/١.

(٩٣١) انظر: الهمع ٣/٣١٧ ، و(خطَّاب المارديّ ومنهجه في النحو) ص ٢٨.

(٩٣٢) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦-١٠٨٧.

(٩٣٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٣٣/٢.

(٩٣٤) انظر : في أصول اللغة ١٢١/١.

(٩٣٥) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٦/٧.

لكن ينسب إلي عجزه إذا خيف اللبس من حذف عجزه نحو: "عبد الأشهل، وعبد مناف"، فيقال: "أشهلي، ومنافي" (٩٣٦).

وذلك أنك لو نسبت إلي صدره علي القياس، فقلت "عبدي"؛ لالتبس بغيره من العباد المضافة، ك(عبدالقيس، أو عبدالدار)، أو غير ذلك، فيُطرح الأصلُ لذلك (٩٣٧).

وإلي هذا أشار سيبويه، فقال: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا: منافي؛ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز؛ لكرهية الالتباس" (٩٣٨).

فرّقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلي اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به، وهو مع ذلك اسم غالب، أو طرأت عليه العلمية - وبين ما ليس كذلك، فإن (القيس) ليس بشيء معروف معنى يضاف إليه "عبد" (٩٣٩).

إما إذا أُمن اللبس نُسب إلي الصدر دون العجز - علي القياس - وذلك في كل مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول، ولم يُرد به معنى غير ذلك، ك(امرئ القيس)، وما أشبهه، تقول في النسب إليه: (امرئي، ومرئي)، كما قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس:

إذا المرئي شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ .: عَقَدَنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارًا (٩٤٠)

وكذلك إذا سميت رجلاً بـ(غلام زيد)، و(صاحب عمرو)، تعليقاً أولاً، قلت: (غلامي، وصاحبي):

والنسب إلي الأول الذي هو الصدر هو القياس والوجه كما أشرت؛ لأن الثاني بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع التنوين منه، حيث لم يكن له تأثير في تعريف الأول، فصار الاسم الأول بمنزلة "زيد"، والثاني بمنزلة التكملة له كالتنوين

(٩٣٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٩/٣.

(٩٣٧) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٧/٧.

(٩٣٨) الكتاب ٣٧٦/٣.

(٩٣٩) انظر: الأشباه والنظائر ٣٤١/١.

(٩٤٠) البيت من الوافر، وهو في المقاصد الشافية ٥٢٥/٧، والتصريح ٣٣٢/٢، وديوانه ١٣٩١/٢.

، فهو أولى بالحذف ، ما لم يقع لبس فإنه يرجع إلي النسب الثاني ؛ لأن اللبس عارض يجب اعتباره^(٩٤١).

ويفهم من النسب إلي صدر المركب الإضافي أو عجزه ، أنه لا ينسب إلي الاسمين معاً بالنحت منهما ، بل إلي أحدهما .

والعلة في ذلك أيضاً خوف اللبس ، وذلك أنه إنما امتنع ؛ لأن الأول من الاسمين إعرابه بحسب العامل ، والثاني مخفوض لابدّ بالإضافة إليه ، وإذا كان كذلك ، لم يكن أن تزداد ياء النسب في آخر الاسم بالحقيقة ، وهو آخر الثاني ، مع بقاء الأول ؛ لأن ياء النسب لابد أن ينتقل إليها الإعراب ، فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلي الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين ، وأن أزلته عن الإضافة إلي ما بعده ، تغير عما كان عليه قبل ، ولا يمكن أيضاً أن ينتقل إلي الياء إعراب الاسم الثاني ، فيلتبس بمضاف إلي منسوب ، كما لا تقول في تثنية أبي عمرو : " أبو عميرين " ، فالأول هو الذي ينبغي أن تجرى الأحكام عليه ؛ لأن الثاني من تمامه ، ولا يجوز أيضاً أن تلحق ياء النسب الأول ثم تضعفه إلي الثاني ، فيلتبس بمنسوب مضاف إلي ما بعده ، وما جاء علي خلاف ذلك فشاذاً مسموع يحفظ ولا يقاس عليه^(٩٤٢).

كما في قول الشاعر :

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ .: كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٩٤٣)

٢- في باب جمع التكسير ، وفيه :

- يشترك الاسم والصفة في صيغة "فاعل" ، فالاسم مثل : (حاتم، وحاجر..)، والصفة مثل : (ضارب، وكاتب..).

(٩٤١) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٥/٧ - ٥٢٧.

(٩٤٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٩/٧.

(٩٤٣) البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سر الصناعة ٧٦ / ١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ "هـ ذ ذ"، والخزانة ١٩٦ / ٢ ، والشاهد قوله : قوله: "شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ" أي عجز منسوبة إلى عبد شمس ، وفيه شاهد آخر على إثبات حرف العلة الألف من الفعل (ترى) ، وهو مجزوم.

أما الاسم فيجمع علي "فواعل" ، وأما النعت فلا يكون فيه هذا الجمع ؛ لأن له مؤنثاً يُجمع عليه، فكرهوا التباس البنائين ، إذ لو قالوا : " ضوارب ، وكواتب " ، لم يعلم أجمعُ (فاعل) هو ، أم جمعُ (فاعله)؟^(٩٤٤).

فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً ، وإن أريد تكسير المذكر ، فإنه يكون علي "فُعَل" ، ك (صَوْمَ ، وشَهَدَ) ، وعلي "فُعَال" ، ك(كُتَاب ، وضَرَاب)^(٩٤٥).

إلا أنه جاء في ألفاظ قليلة ، فقالوا : (فوارس) في جمع (فارس) ، كما في قول القائل :

لَوْ لَا فَوَارِسُ مِنْ نَعَمٍ وَأَسْرَتْهَا .: يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ^(٩٤٦)
وذلك لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم ، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا : "فواعل"^(٩٤٧).
وكذلك قالوا : " هالك في الهوالك " ؛ لأنه مثلٌ مُستعملٌ ، والأمثال تجري علي لفظ واحد^(٩٤٨).

- يُجمع "فُعَل" إذا كان معتل الآخر علي "أفعال" ، إذا أريد به أدنى العدد ، أما إذا جاوز ذلك ، فالأصل أن يجمع علي "فُعُول" .
إلا أن العربية عدلت عن هذا الأصل وهي تميز بين الواوي واليائي ، فجمعت ما كان من بنات الواو علي "فِعَال" ك(سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وثوب وثياب) ، وجمعت ما كان من بنات الياء علي "فُعُول" ، ك(بيت وبيوت ، وشيخ وشيوخ ، وقيد وقيدود) .

(٩٤٤) انظر: شرح المفصل ٥/٥٥.

(٩٤٥) انظر: المقتضب ٢/٢١٨.

(٩٤٦) من البسيط ، لم أعثر علي قائله ، ونُعْم: اسم امرأة؛ وقال البغدادي في الخزائن ٩/٤: إنَّها محرقةٌ من دُهلٍ، وهي اسمُ قبيلة، والصليفاء: اسم موضع ، أو : يوم من أيام العرب ، وهو في : المقتضب ٣/٣٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٤ ، ومغني اللبيب ١/٣٦٥ ، والهمع ٢/٥٤٣.

(٩٤٧) انظر: الكتاب ٣/٦١٤.

(٩٤٨) انظر: المقتضب ٢/٢١٨ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٨٥.

وَعَلَبَ (فُعُول) في بنات الياء ؛ لثلاثا تلتبس ببنات الواو ؛ إذ الواو تصير في (فِعَال) إلى الياء؛ لكسر ما قبلها^(٩٤٩).

وكان اختيار "فِعَال" للواوي أخفّ عليهم من "فُعُول" ، فالضمة مع الياء أخفّ منها مع الواو^(٩٥٠).

وقيل : إن الواوي العين لا يجمع علي "فُعُول" قياساً ؛ لثقل الضم مع الواوات ، فعَوَّضُوا عنه "فِعَالاً" ، وما جاء منه علي "فُعُول" فهو شاذ ، كما قالوا : "تَحَوَّ ، وَنَحَوَّ" ^(٩٥١) ، وحكى سيبويه: "فوج وفئوج" ^(٩٥٢).

٤. في باب التصغير.

تلقى تاء التأنيث الاسم المؤنث الثلاثي بلا علامة عند التصغير ، نحو : (شمس : شَمْسِيَّة ، وسنّ : سُنِّيَّة ، وعين : عَيْنِيَّة...) ، بخلاف ما كان علي أربعة ، كزَيْنَب : زَيْنِيب ، وسعاد : سَعِيد .

وإنما زُدتِ التاء في التصغير ؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلي أصولها ، ألا ترى أنهم قالوا في تصغير باب : بويب ، وناب: نيبب ، فردّوا الألف إلي أصلها،والأصل في (شمس) أن تكون بعلامة تأنيث ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث^(٩٥٣).

وإنما زُدتِ إلي الثلاثي لخفة لفظه ، ولم تُردّ في الرباعي لطوله ، فصار الطول عَوَضًا عن تاء التأنيث^(٩٥٤).

إلا أنه يعدل عن هذا الأصل إذا كان لحاق التاء الثلاثي مؤدياً إلي اللبس^(٩٥٥).

(٩٤٩) انظر: شرح المفصل ٣٥/٥.

(٩٥٠) انظر: المقتضب ١٣٣/٣ ، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص٨٧ .

(٩٥١) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٤٣/٧.

(٩٥٢) الكتاب ٥٨٨/٣.

(٩٥٣) هذا ما علل به سيبويه في الكتاب ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ ، و انظر: المقاصد الشافية ٤٠٣/٧.

(٩٥٤) انظر: أسرار العربية ص٢٥٥.

(٩٥٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٥٠/٤.

ومن ذلك: (شجر ، وبقر ، وخمس...) (٩٥٦) ، يقال في تصغيرها : " شَجِير ، وبُقَيْر ، وخُمَيْس " بدون رَدِّ التاء ؛ لأنك لو قلت في (شجر :شجيرة ، وفي بقر : بْقيرة) ؛ لالتبس بتصغير الواحد من الجنس ، وهو " شجرة ، وبقرة " ، فلا يعلم أهو تصغير (شجرة) أم (شجر)؟ ، فتركوا التاء في الجنس وألحقوه في الواحد ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الأجناس .

وأما "خمس"؛ فلأنك لو قلت: "خُمَيْسة"؛ لالتبس بتصغير "خمسة" بالتاء ، فتركت التاء في تصغيره ، وإن كان مؤنثاً لأمن اللبس ، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية ، كـ (ست ، وسبع ، وتسع ، وعشر) تقول: (سُدَيْس ، وسُبَيْع ، وتُسْبَيْع ، وعُشَيْر) دون تاءٍ كذلك (٩٥٧).

وهكذا رأينا من خلال تلك الأمثلة ، كيف سَوَّغَ أمن اللبس العدول عن الأصل؟ كما قال المبرد: "وإنما يخرج الشيء إلى غير بابِهِ إذا أُمِنَتِ اللَّبْسُ" (٩٥٨).
أمن اللبس والرجوع إلى الأصل.

إذا كان للْبَسِ دور رئيس في تصريف أحوال العدول والخروج عن الأصل ، فإن أمن اللبس أحياناً يكون سبباً ليس في العدول عن الأصل فحسب ، بل في كسر قاعدة العدول عن أصل القاعدة بالرجوع إلي الأصل المتروك ؛ لأن إتباع القاعدة يؤدي إلي صوغ بنية تَلْتَبَسُ بغيرها ، فكأنه عدول عن العدول .
ومن أمثلة ذلك :

أ- ما يحدث في باب الإدغام .

فالقاعدة الصرفية أنه إذا التقى مثلاًن أدغم الأول في الثاني تخفيفاً ، لأن اجتماع المثليين بدون إدغام عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون من أن يميلوا ألسنتهم عند موضع ، ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة علي اللسان .

(٩٥٦) هناك ألفاظ أخرى شدَّ تصغيرها بغير التاء ، كـ(دَوْدَ ، وشَوَّلَ ، وناب -لمسن من الإبل- وحرَبَ ، وقرَسَ ، وقوَسَ ، ودرَع -للحديد- وعِرْسَ ، وضَحَى ، ونَعَلَ ، ونَصَفَ) ، لكنني اقتصرته على ما شدَّ لأمن اللبس ؛ لأن هذه الألفاظ شدَّت لأسباب أخرى ، كالحمل على المعنى ، لكونها في الأصل مذكراً ، انظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٢٦-٢٢٧ .
(٩٥٧) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠٤/٧ .
(٩٥٨) انظر: المقتضب ٣٦٥/١ .

إلا أنهم يعدلون عن هذه القاعدة ويعودون إلي الأصل من التقاء المثلين من دون إدغام، عند لبس زنة بزنة أخرى، نحو "سُرُر" -بضمين جمع سرير- و"سُرَر" - بضم الفاء وفتح العين جمع سُرّة-؛ لأنه لو أدغم "سُرُر" مثلاً، لالتبس (فُعَل) بـ(فُعَل) ساكن العين، ولا يقال: الالتباس حاصل في "رَدّ"؛ لأنه لا يعلم أنه (فُعَل) أو (فُعَل)؛ لأننا نقول: يزول الالتباس عند الفك، نحو: (رَدَدْتُ، ونحو: ظَلَلْتُ)؛ فإنه لا يدغم؛ لأنه لو أدغم لالتبس بـ(فُعَل) كالظَّلَّ (٩٥٩).

وكذا نحو: "قُؤُولَ" - فُعَل ما لم يسم فاعله قياساً - و"تُقُؤُولَ"، فإنك لو أدغمت المثلين، فقلت: "قُؤُولَ" و"تُقُؤُولَ"، لم يدر أهو "فُؤُعَل، وتُقُؤُعَل"، أم "فُعَل، وتُقُفَعَل" من التفعيل والتفعل؟ (٩٦٠).

ب- ما يحدث في باب الإعلال .

من ذلك مثلاً: ما كان علي ثلاثة أحرف، مما عينه واو أو ياء، وجب في عينه الانقلاب، وذلك قولك: (دار، وباب، وساق) وما أشبهه، فصارت في الأسماء بمنزلة: (قال، وباع) في الأفعال.

إما ما زاد علي الثلاثة معتل العين بالواو أو الياء وكانتا مفتوحتين، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً، وجب نقل حركة الواو أو الياء إلي الساكن قبلهما، وقبلهما ألفاً، كما في (أقوم: أقام، وأقول: أقال).

وهذا أمر اختصت به الأفعال دون الأسماء، حتى يميّز الاسم من الفعل المتصرف (٩٦١).

فإن كان الإعلال مصيئاً له على لفظ الفعل لم يُعَل؛ لنألاً يلتبس الاسم بالفعل. وذلك نحو قولك: (هذا أطول منك)، ألا ترى أنك لو أعللت، فقلت: "أطال"؛ لالتبس بلفظ الفعل (٩٦٢).

(٩٥٩) شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ٩٠٣/٢.

(٩٦٠) انظر: شرح الرضي علي الشافية ٢٣٨/٣، وشرح الشافية لليزدي ٥٥٥/٢.

(٩٦١) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٨٨.

(٩٦٢) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٣١٣/١.

فلاحظ أنهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثة ، فيقبلون العين ألفاً فيهما علي حدّ سواء ، بخلاف ما لحقته الزوائد؛ لأنّ ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل؛ لأنّه لا يدخله خفض ولا تنوين ، وما كان على ثلاثة فالتنوين، والخفض فصل بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس" (٩٦٣).

وعليه فقد أعل "باب، ودار"، ونحوهما، ولم يصحّ، فيُفرق بينه وبين الفعل؛ لأنه ثلاثي ، فهو أصل، ولأن التنوين يدخله؛ فيُفرق بينه وبين الفعل (٩٦٤).

ومثل ذلك أيضاً -مما سبقت الإشارة إليه- عدم إعلال الياء إذا وقعت لاماً مفتوحة بعدها ألف ؛ لأن هذا النوع إما مثني ، كـ"فَتَيَان"، أو غير مثني ، كـ"صَمَيَان" ، فلو أُعلت في المثني لالتبس بالمفرد حين يضاف ، ولو أُعلت في غير المثني لالتبس بـ"فعال" -مما لأمه نون- فإنه كثير (٩٦٥).
جـ- في باب الإبدال.

من ذلك ما سبق ذكره من إبدال نون التأكيد الخفيفة في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعها إياه، إلا أنه يُعدل عن هذا، ويعاد إلي الأصل في حالة خوف اللبس، كما قال ابن يعيش: "وهذا لا بأس به إذا لم يلتبس بالاثنتين، فإما إذا التبس، فلا" (٩٦٦).

النوع الثاني : العدول غير المطرد "الشذوذ" ؛ لأمن اللبس.

سبق القول ارتباط أمن اللبس بظاهرة العدول عن الأصل ، وهذا العدول إما أن يكون مبنياً علي قاعدة تصريفية ، كما يحدث في بعض مواضع : الإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، فيكون مطرداً ، وقد سبق ذكر أمثلة لذلك.
وإما أن يكون العدول لغير قاعدة تصريفية أو مخالفاً لها ، فيكون عدولاً غير مطرد ، وهو ما يعرف بالشاذ ، مما يحفظ في بابه ولا يقاس عليه.

(٩٦٣) انظر: المقتضب ١/٢٤٩.

(٩٦٤) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ١/٢٧٤ .

(٩٦٥) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٦٨.

(٩٦٦) انظر: شرح الملوكي ص ٤٢١.

ويمطالعة كتب القدامى وجدت عدداً كبيراً من المسائل الصرفية الشاذة ، يمكن حملها علي تحقيق أمن اللبس ، وكأنه مسوغ من مسوغات الشذوذ .
ومما يدور في فلك ذلك ما نجده في:
١- باب المشتقات.

مما جاء علي وزن " مَفْعَل " من أسماء المكان والزمان ، والقياس فيه :
"مَفْعَل" كلفظ " مَسْجِد ".

إذ يقتضي القياس أن يكون اسم المكان أو الزمان من مفتوح العين أو مضمومها في المضارع - على وزن "مَفْعَل"، إلا أنه ورد هنا علي "مِفْعَل" بالكسر؛ لتحقيق أمن اللبس بين (المسجد) اسم للبيت ، و(المسجد) إذا أريد به موضع السجود ، كما قال سيبويه: " وأما المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت : مسجد" (٩٦٧).

ويتحقق أمن اللبس فيما جاء علي وزن " مِفْعَل " من اسم المكان ، والقياس "مَفْعَل" ، فقد سمع "المزبد" لمكان تحبس فيه الإبل ، ومنه مزبد البصرة ، فهذا إطلاق عام ، ولو أرادوا الفعل ، لقالوا : "مَزْبَد" ، وبذا يحققون أمن اللبس بين ما هو عام في الدلالة وما هو خاص بدلالته (٩٦٨).

والقول نفسه فيما جاء منه علي وزن "مَفْعلة" -بضم العين- والقياس فيه "مَفْعلة" -بالفتح- كلفظ " مقبرة " بضم الباء ، والقياس الفتح فيها ؛ لأنه أريد بها الموضع الذي تجمع فيه القبور، ولو أريد بها موضع الفعل ، لقالوا : " مقبرة " ، بالفتح علي القياس (٩٦٩).

٢- باب النسب.

من المسائل التي استأثرت بنصيب وافر من تحقيق أمن اللبس تلك التي دارت في فلك النسب ، كنسبتهم إلي المثني علي حاله من دون تغيير ، كما في النسب إلي " البحرين " ، قالوا : " بحراني " .

(٩٦٧) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ، والأصول في النحو ١٤٣/٣ ، وحاشية الصبان ٤٧١/٢ .

(٩٦٨) انظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٣٥ .

(٩٦٩) انظر: الكتاب ٩١/٤ ، وشرح الشافية ١٨٣/١ - ١٨٤ .

وحق القياس أن يُردَّ إلي المفرد ثم ينسب إليه ، إلا أن هذا يحدث لبساً بينه وبين النسب إلي (البحر) ، فإبقاؤه علي التنثية عند النسب حقق أمن اللبس بين العلم والاسم^(٩٧٠).

وقريب منه : زيادتهم حرفاً صحيحاً في النسبة إلي الأعجمي ؛ لتحقيق أمن اللبس بينه وبين العلم العربي عند النسبة ، كما في النسبة إلي " مَرُو" - مدينة فارسية- قالوا : مروزي ، وكأنهم يحققون أمن اللبس بين هذا العلم الأعجمي والنسب إلي " مروة -" جبل بمكة- فيقال : مروي ، فقصدتهم التفرقة بين الأعجمي والعربي دعاهم إلي زيادة الزاي في العلم الأعجمي^(٩٧١).

والقول نفسه فيما أُعلِّ بغير موجب في النسب ، فقد نسبت العرب إلي " الحيرة" بقولهم : "حاري" ، وهو شاذ ، إلا أنه جاء تحقيقاً لأمن اللبس بين من يعقل وما لا يعقل ، فقد قالوا للإنسان المنسوب إلي الحيرة: "حيري" ، وللتوب المنسوب إليها: "حاري"^(٩٧٢).

ومما يحمل من مسائل النسب الشاذة علي تحقيق أمن اللبس ما يعدّ من باب النحت الخاص بالنسب في قولهم: "عشمي" ، إذا أرادوا النسب إلي (عبد شمس)؛ لأن النسبة إلي أحد جزئية تحدث لبساً ، كما قال المبرد:

" وَقَدْ تُشَقَّقُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ اسْمًا وَاحِدًا لِاجْتِنَابِ اللَّبْسِ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا يَقَعُ (عبد) فِي أَسْمَائِهِمْ مُضَافًا ، فَيَقُولُونَ فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ: عِبْقَسِي، وَإِلَى عَبْدِ الدَّرِّ: عَبْدَرِي، وَإِلَى عَبْدِ شَمْسٍ: عِبْشَمِي ، وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا لِعِلَّةِ اللَّبْسِ "^(٩٧٣).

(٩٧٠) انظر: الأصول في النحو ٨١/٣، وعلل النحو ص ٥٤٣-٥٤٤، وشرح الشافية ٨٢/٢ ، ٨٣.

(٩٧١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٦/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٣٦.

(٩٧٢) انظر : التصريح ٣٣٧/٢.

(٩٧٣)المقتضب ١٤٢/٣.



فأجروا النحت بين الاسمين، وإن كان شاذاً؛ لتحقيق أمن اللبس^(٩٧٤).
ويمكن أن يُعدّ منه ما ينسب إلي من يفعل فعل قوم لوط، فيقال: (قوطي) ؛
إذ لو قيل: (لوطي)، لكان نسباً إلي لوط عليه السلام، فلأمن اللبس نسب إلي
المنحوت من المضاف والمضاف إليه. والله أعلم.
٣- باب التصغير.

لا يقلّ التصغير شأنًا عن النسب في ذلك، فمما جاء منه شاذاً لتحقيق أمن
اللبس ما جاء مصغراً من " فِعْلَة " جمع القلة -(صبيّة)، حيث قالوا في تصغيرها
:(أَصْبِيَّة) علي غير القياس؛ لأن القياس " صَبِيَّة "، لكنه يحدث لبساً بينه وبين
تصغير " صَبِيَّة " الدال علي المفرد المؤنث، لهذا غايروا بين جمع التكسير والاسم
المفرد المؤنث^(٩٧٥).

والقول نفسه فيما شذّ بحذف التاء في بعض الأسماء الثلاثية المؤنثة عند
التصغير، فقد صغروا "تُعَل" وهو مؤنث علي "تُعِيل" دون ردّ تاء التأنيث إليه؛
ليحققوا أمن اللبس بينه وبين تصغير "تُعَلَة"، بمعنى القطعة الغليظة من
الأرض^(٩٧٦).

ويقابل هذا ما دخلته تاء التأنيث عند التصغير علي غير قياس مثل تصغير "
قُدَام "، قالوا فيه: "قُدَيْدِيمة"، والقياس يقتضي فيما زاد علي ثلاثة ألا تردّ إليه التاء
، ألا أنّ جلبَ التاء هنا قد دفع اللبس بين تصغير الظرف وتصغير " قُدَام " الدال
علي الاسمية، جمع: (قاديم)^(٩٧٧).

(٩٧٤) انظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها ص ١٦، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص ٣٦.

(٩٧٥) انظر: الصحاح ٢٣٩٨/٦، (ص ب ا)، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٨٤/٨ (ص ب و).

(٩٧٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩١٤/٤، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص ٣٧.

(٩٧٧) انظر: شرح الشافية ٣٤٦/١، وظاهرة الشذوذ في الصرف ص ٣٨.

ونحو هذا ما جاء من تصغير الأسماء المبنية إذ قالوا في (ذا وتا: "ذَيَّا ، وتَيَّا)، ولم يصغروا (ذي وذه) كغيرهما من هذه الأسماء؛ لئلا يلتبس بتصغير المذكر؛ استغناءً بتصغير "تَا" عن تصغيرهما^(٩٧٨).

كما يعزّز تحقيق أمن اللبس في مسائل التصغير الشاذة ما نطالعه من عدم القلب في تصغير الاسم المذكر الثلاثي، كقولهم في تصغير "عيد": "عُيَيْد" علي غير قياس؛ لئلا يلتبس مع تصغير "عود"، فيما لو رُدَّ إلي أصله عند التصغير^(٩٧٩).

د. باب جمع التكسير.

مما يدل علي أثر تحقيق أمن اللبس ما نطالعه في بعض مسائل جمع التكسير . ومما يمكن عدّه من هذا الباب ما جاء من جمع التكسير الذي يفيد القلة علي " أفْعُل " و "أفعال" و "أفْعلة" ، فقد جمع "دِرْع" علي "أدْرُع" ، والقياس فيه علي "أدرع" ، إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين درع الحديد ، وبين درع المرأة بمعنى : قميصها ، فحملوا "الدرع" بمعنى الحديد علي "أدْرُع" علي غير قياس ؛ لتحقيق أمن اللبس بين الداليتين^(٩٨٠).

جاء في تحرير ألفاظ التنبيه : "الدرع من الحديد مؤنثه عند الجمهور...وجمعها : "أدْرُع" و"أدرع" ، وإما "دِرْع المرأة" فمذكر بالاتفاق ، وجمعه : "أدراع"^(٩٨١).

وجاء جمع " فَرَخ " علي : "أفرخ" ، علي غير القياس ، لأن فَعَلًا - صحيح العين - يجمع قياساً علي "أفْعُل" .

(٩٧٨) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٣٤٦/١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص٣٨.

(٩٧٩) انظر: الباب ١٦٦/٢ ، وشرح الشافية لركن الدين ٣٣١/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣٣/٣.

(٩٨٠) انظر: إسفار الفصح ٨٧٥/٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص٣٨.

(٩٨١) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ٢٨٠/١.

و"أفعل" هنا تلتقي فيها دلالتان ، أحدهما : حقيقية ، والأخرى : مجازية ، فـ(الفَرْخ) يطلق علي صغار الطير والحيوان ، ويجمع قياساً علي (أفعل)، ولكن نقله إلي دلالة مجازية كإطلاقه علي صغار الإنسان يؤذن بلبس الدلالة إذا ما تجرد الجمع ، فحقّقوا أمن اللبس إذ حملوا المعني المجازي علي (أفعال) ، فقالوا لصغار الإنسان(أفراخ)^(٩٨٢).

كما في بيت الحطيئة :

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ .: زُغِبُ الْحَوَاصِلِ لَنَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ^(٩٨٣)
وهكذا نرى أن الشذوذ لم يكن عن هَوَى أو غفلة ، وإنما كان لمسوغ يتعلق
بالمعنى ، وهو أَمْنُ اللبس ، حتى لا تختلط المباني ، فتختلط المعاني .

أَمْنُ اللبس والقياس

بعد دراسة لأهم مظاهر أَمْنِ اللبس علي المستوى الصرفي نأتي إلي سؤال

مؤداه :

هل يمكن أن يكون أَمْنُ اللبس مسوغاً للقياس؟ أو هل يمكن أن يقاس منه
علي المسوغ القليل؟ أو علي المسائل التي احتكم فيها إلي أَمْنِ اللبس ؟
ولم أجد أحداً من النحويين صرح بإجابة لهذا التساؤل ، سوى إشارات في
كتبهم، منها:

— ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً لخطاب الماردي من اطراد صوغ فعل التعجب
القياسي من الفعل المبني للمفعول إذا أَمْنُ اللبس، كقولهم: "ما أشغله ، ما أحنه ،
وما أولعه، وما أزهاه"^(٩٨٤).

وهو مخالف لما ذهب إليه الجمهور الذين منعوا ذلك مطلقاً ، حتى مع أَمْنِ
اللبس^(٩٨٥).

— وكذا عند الشاطبي في النسبة إلي عجز المركب الإضافي عند خوف اللبس
تعليقاً علي قول سيبويه: وسألت الخليل — رحمه الله — عن قولهم في "عبد مناف "

(٩٨٣) البيت من البسيط ، في ديوانه ص—١٦٤ ، والخصائص ٣ / ٥٩ ، وخزانة الأدب ٣ / ٢٩٤ ،
والمقاصد النحوية ٤ / ٥٢٤ ، والشاهد فيه جمع (فعل) صحيح العين على (أفعال) والقياس
(أنفعل).

(٩٨٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص—١٠٨٧

(٩٨٥) انظر: همع الهوامع ٣ / ٣١٧.

: " منافي " ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : "منافي" ؛ مخافة الالتباس^(٩٨٦).

فيقول الشاطبي: "يعني الالتباس بـ(عبد الدار) ، إلا أن النحويين في مراعاة هذا اللبس علي فرقتين :فمنهم من يقف ذلك علي السماع ، كابن أبي الربيع ، ويجعل (منافياً) وما جاء نحوه شاذاً^(٩٨٧). ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم كما رأيت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه لما ذكر كلام الخليل في "منافي" قال هو أو الخليل:" ولو فُعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز كراهية الالتباس، هذا نصه"^(٩٨٨).

فنلاحظ في النص أنهم انقسموا فريقين في النسب إلي عجز المركب الإضافي لأمن اللبس، فريق يجعله مقصوراً علي السماع كابن أبي الربيع ، وفريق يقيسه ، وهو مذهب الناظم، وهو ظاهر كلام سيبويه، كما عرض الشاطبي.

لكن لا أدري كيف يحكم الشاطبي بقوله : "وهو ظاهر كلام سيبويه" ، ثم يستدل بعبارة ينسبها إليه أو إلي الخليل، وهي: " ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جاز كراهته إلي الالتباس"، وليس في العبارة ما يدل علي الحكم بالقياس. ربما يقصد بهذه العبارة قائلها الإشارة إلي ما رُكّب من الاسمين معاً ، كما في "عشمي" في:"عبد شمس" ، و"عقبسي" في : "عبد القيس" ، وهو متفقٌ علي كونه علي غير القياس^(٩٨٩).

يدل علي ذلك أنه نبّه علي القياس في أول النص في قوله السابق ذكره : "وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم في عبد مناف "منافي" ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: "منافي".

(٩٨٦) انظر: الكتاب ٣/٣٧٦.

(٩٨٧) انظر: الملخص في ضبط القوانين ١٢٤/٢-١٢٥.

(٩٨٨) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٢٧/٧-٥٢٨.

(٩٨٩) انظر الحديث علي عدم قياس النسب إلي المنحوت من الاسمين في : المقاصد الشافية ٥٢٩/٧.

فقلوه: "أما القياس فكما ذكرت لك" يقصد به ما ذكر من النسبة إلي الصدر، يدل علي أن النسبة إلي العجز غير القياس ، لكنهم لجأوا إليها ؛ مخافة الالتباس.

- وكذا عند السيوطي ، وهو يتحدث عن وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر في نحو : " رؤوس الكباشين ، وغلظ الحواجب والمرافق " ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه عند البصريين ، ثم ذكر أن الكوفيين وابن مالك يجعلونه قياساً بشرط أمن اللبس ، فيقول :

"وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماشٍ علي قاعدة الكوفيين من القياس علي الشاذ والنادر" (٩٩٠).

ويفهم من نص السيوطي أن البصريين لا يقيسون علي ما خالف الأصل حتى وإن أمن اللبس ، أما الكوفيون وابن مالك فيجعلون منه قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس.

وأرى أن الراجح عدم جعل أمن اللبس مسوغاً لقياس ما خالف الأصل ؛ لأن أمن اللبس يلجأ إليه كمسوغ في تخريج ما شذَّ عن القياس ، أو ما عدل فيه عن الأصل ، فكيف يجعل هذا قياساً ، ولو صح ذلك لاختلط الأصل بغيره .

ويعزز هذا قول أبي حيان الذي نقله السيوطي: "إذ لو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات" (٩٩١).

(٩٩٠) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦.

(٩٩١) همع الهوامع ١/١٩٦.

الفصل الثاني:

الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.

ويتضمن المباحث الآتية:

أولاً: أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.

ثانياً: نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية.

ثالثاً: أثر الدلالة في العدول عن الأصل.

أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.

تعدّ الدلالة من أهمّ الضوابط التي اعتمد عليها الصرفيون في صوغ كثير من القواعد المتعلقة ببنية الكلمة ، وكان لها أثر بالغ فيها .
والمراد بالدلالة : الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ، مع التغيرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة^(٩٩٢).

بالإضافة إلى دلالة المادة المعجمية^(٩٩٣)، فكل بنية دلالة معيّنة ، وباختلافها تختلف دلالة الكلمة ، سواء كان هذا الاختلاف في الصيغة نفسها ، أو في حركتها .
وقد تنبّه علماء العربية القدامى إلى تغيير دلالة الكلمة تبعاً للتغيير الذي يعثرها ، فبحثوا لفظها ونظمها ، ودرسوها دراسة مستوية ، وكان لهم السبق في هذا الميدان ، حيث حصروا المفردات ، وبحثوا أصولها ومشتقاتها في أوزان معينة^(٩٩٤).

وقد أقرّ لهم من جاء بعدهم بذلك، وليس أدلّ علي ذلك مما قاله ابن يعيش :
"اعلم أن الألفاظ أدلّة علي المعاني وقوالب لها ، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها ؛ لتكون أذهب في الدلالة.ولمّا كان المعنى يكون علي أحوال كثيرة ، كمعنى (المضي ، والحال ، والاستقبال ، والفاعلية والمفعولية) وغيرها ، وكانت الحاجة إلي الدلالة علي كلّ حالٍ منها ماسّةً ، لم يكن بدُّ من لفظٍ خاصٍّ يدلّ علي ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريفُ، واختلافُ الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير، ونحو ذلك ؛ ليدلّ كلّ لفظٍ علي المعنى المراد، نحو: (ضربُ، يضربُ ، اضرِبْ، لا تضربُ ، ضاربٌ ، مضروبٌ) علي نحو ما تقدّم"^(٩٩٥).

ولست في معرض بيان أثر الدلالة في تعدد المعاني وكثرتها بتعدد الأبنية والصيغ وكثرتها ، بقدر التركيز علي أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية، وكيف

(٩٩٢) انظر: دلالة الألفاظ د/ إبراهيم أنيس ص ٤٧ ، والدلالة الإيحائية في الصيغة الافرادية ص ٣٢ ، وتطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية ص ١٠١ .
(٩٩٣) انظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ص ٦٢ .
(٩٩٤) انظر: معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري ص ٢٤٤ .
(٩٩٥) شرح الملوكي ص ٢٧٠ .

كانت ملحظاً بارزاً لضبط صوغ كثير من الأبنية ، حيث تحرى الصرفيون العلاقة بين البنية الصرفية ، وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة، ثم جردوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالاتٍ كَلْبِيَّةً عامَّةً ، تنضبط علي أساسها صوغ الكلمة وبنائها.

كما جعلوا الدلالة ضابطاً في عدم جواز صياغة بعض الأبنية ، كتصغير جمع الكثرة ؛ إذ إن الجمع يدل علي التكثير ، والتصغير يدل علي التقليل ، فيتنافيان ، فمحال أن يكون الأمر الواحد قليلاً وكثيراً في حال واحدة^(٩٩٦).

واعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدها في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها ، فهم كثيراً ما يتكئون عليها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية^(٩٩٧).

فعلي مستوى البنية الصرفية يتمثل الأصل الذي يصدر عن منه في مقولة سيبويه : " والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت علي بناء واحد "^(٩٩٨).

وخير دليل علي ذلك تلك المصادر التي جاءت علي مثال واحد حين تقاربت المعاني في قوله : " ومن المصادر التي جاءت علي مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزْوَانُ، والنَّقْزَانُ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العَسَلَانُ والرَّتْكَانُ.

وقد جاء علي فُعَالٍ نحو النَّزَاءِ وَالْفُصَامِصْ، كما جاء عليه الصوت نحو: الصُّرَاخِ والنَّبَاحِ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَّزْوَانِ ونحوه. وقالوا: النَّزْوُ والنَّقْزُ، كما قالوا: السَّكْتُ والقَفْزُ والعَجْزُ؛ لأنَّ بناء الفعل واحدٌ لا يتعدى ، كما أن هذا لا يتعدى.

(٩٩٦) خلاف بين البصريين والكوفيين في تصغير جمع الكثرة ، وما ذكرته مذهب البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا تصغيره علي لفظه ، إذا كان له نظير من أمثلة الأحاد. انظر: شرح المفصل ١٣٢/٥ - ١٣٣ ، وشرح الشافية ٢٦٧/١ - ٢٦٨.

(٩٩٧) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٦٣.

(٩٩٨) الكتاب ١٢/٤.

ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تَجِيْشُ نَفْسِهِ وَتَنَوَّرَ. ومثله : الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك^(٩٩٩).

والأبنية التي تعدّ الدلالة ضابطاً في صياغتها كثيرة مختلفة ، وفيما يلي ذكر نماذج منها ، مدعومة ببعض الأمثلة التي توضح لنا أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية ، ولنبدأ أولاً بـ:
١- مصادر الأفعال الثلاثية.

الناظر في كتب التصريف يدرك لأول وهلة أن مصادر الفعل الثلاثي كثيرة ، لا تضبطها قاعدة عامة ، وأن المعول عليه فيها السماع.

فنجد سيبويه -مثلاً - بعد أن ساق الكثير من مصادر الثلاثي السماعية في كتابه يقول: " وهذه الأشياء لا تضبط بقياس "^(١٠٠٠).

ثم يستمر في ذكر المصادر بادئاً كلَّ فِقرةٍ بقوله : " وقالوا كذا ... وقد قالوا كذا ... "^(١٠٠١).

مما يدل علي أن أوزان هذه المصادر موقوفة علي السماع ، وعليه فإن الرجوع إلي المعاجم وكتب اللغة ضروري لمعرفة مصدر الثلاثي.

ولا أدلّ علي اختلاف مصادر الثلاثي كمّاً ونوعاً ، من أنك تجد للفعل الواحد عدّة مصادر ، فقد ذكروا للفعل (لَقِيَ) - مثلاً - عشرة مصادر: "لقاء، ولِقَاءة، ولَقَى، وَلَقِيّاً، وَلُقِيّاً، وَلُقِيّةً، وَلُقِيَاناً، وَلُقِيَاناً، ولُقِيَانة"، وذكروا للفعلين: (مَكَثَ) و (تَمَّ) تسعة مصادر^(١٠٠٢).

ولست في معرض التفصيل في بيان أسباب هذا التعدد ، ربما يرجع إلي اختلاف اللهجات ، أو إلي اختلاف المعنى بين كل صيغة وأخرى^(١٠٠٣)، أو الي

(٩٩٩) الكتاب ١٤/٤.

(١٠٠٠) انظر: الكتاب ١٥/٤.

(١٠٠١) انظر: الكتاب ١٥/٤.

(١٠٠٢) انظر : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٨٨/٢ .

(١٠٠٣) انظر هذه الأسباب في كتاب (معاني الأبنية في العربية) ص١٧، ١٩.

اختلاف الأفعال الثلاثية الماضوية والمضارعية ، فلذلك اختلفت مصادرها ، بخلاف المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف علي قياس واحد ؛ لأن الفعل منها لا يختلف^(١٠٠٤).

ولكن مع ذلك توجد بعض الضوابط القياسية لمصادر الأفعال الثلاثية ، أو بلفظ أدق التقريبية ، فقد استطاع الصرفيون أن يضبطوا صوغ أغلب مصادر الثلاثي ، بأن قرنوا الصيغة الصرفية للمصدر بمعناها الدلالي الذي تشترك فيه مع مثيلاتها ، فكونوا من الدلالة أصلاً مطرداً ، تضبط به معظم صيغ المصادر الثلاثية، ضمن معان كلية عامة تلتقي عليها ، وهي علي النحو التالي:

١- فالغالب -مثلاً- فيما دلّ علي حُرْفَة أو ولاية أن يكون قياس مصدره علي "فَعَالَة" -بكسر الفاء-، كـ (حَاكٌ :حِياكَةٌ ، وَخَاطٌ :خِياطَةٌ ، وَعَمِرٌ : عِمارةً)^(١٠٠٥).

ويَتَجَه سببويه إلي عدم التقيّد في المعنى بشيء واحد يقع فيه، بل يوسّع دائرته ليشمل كلّ ما من شأنه أن يحقق ذلك المعنى، فيُلْحَق ما يُشَبِّهه في المعنى، كـ(الوكالة ، والوصاية ، والجراية) ، فيقول :

" وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن ، فإنما شُبِّهَن بالولاية ؛ لأن معانهن القيام بالشيء. وعليه الخِلافة والإمارة والنَّكابة، والعِرافة، وإنما أردت أن تُخبر بالولاية"^(١٠٠٦).

وهذا ما أكده ابن قتيبة أيضاً بقوله : " وفَعَالَة تأتي كثيراً في الصناعات والولايات...والصَّنَاعَة إنما هي بمنزلة الولاية للشيء والقيام به، فلذلك جُمع بينهما في البناء"^(١٠٠٧).

(١٠٠٤) انظر المقتضب ١٢٤/٢.

(١٠٠٥) انظر : شرح الشافية ١٥٣/١.

(١٠٠٦) الكتاب ١١/٤.

(١٠٠٧) أدب الكاتب ٥٨٢/١.

فالعرب تجعل "الكتاب" مصدراً للفعل "كَتَبَ" ، فإذا أرادت الصناعة أو الحرفة تقول : "كتابة" ، وتقول في مصدر "سقى" : "سَقِيًا" ، فإذا أرادت الولاية قالت : "سِقاية" ، وهكذا دواليك^(١٠٠٨).

وإنما جاءت أكثر الحِرَف وما أشبهها علي "فعالة" ؛ لأن هذا المصدر فيه معنى الاشتمال ، كالدَّراية التي تشتمل علي المعلوم ، والعِمامة ، والقِلادة ... وهكذا. لذلك جاءت أكثر أسماء الصناعات علي "فعالة" ، نحو: "الخيطة" ، والنَّجَّارة ؛ لأن فيها معنى الاشتمال ، فهي تشتمل علي أكثر من شيء ، ومثل ذلك (العبارة) لاشتمالها علي ما فيها.

وكذلك كل من استولى علي شيء ، فإن اسم المستولي عليه "فعالة" ، كـ"الخِلافة" ، والإمارة^(١٠٠٩).

وقد أخذ المجمع اللغوي قراره بجواز ما يُستحدث من الكلمات المصدرية علي وزن الفِعالَة - بكسر الفاء - إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبيهها من المصاحبة والملازمة ، وعلي هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية : (القِوامة ، والهَواية ، واللياقة ، والعِمالة ، والعِمارة ، النِيافة ، البِداية)^(١٠١٠).

٢- والغالب فيما دلّ علي داء أو صوت أن يكون قياس مصدره علي وزن "فُعال" - بضم الفاء ، كـ "سُعَال ، ورُكَّام ، ورُغَاء" ، تقول : "البُكى" ، إذا أردت الدموع ، وأما البكاء فهو الصوت الذي يكون معه^(١٠١١).

ويشارك "فُعَلاً" فيما دل علي صوت "فَعِيل" ، كـ(الصهيل ، والضجيج ، والهدير) ، وقد يشتركان في(النهيق ، والنهاق ، والنبيح ، والنباح) ؛ لأن فُعِلا وفعالا أختان ، فكما اتفقا في الوصف ، كـ(طويل وطُوال ، وخفيف وخُفاف...) اتفقا هنا في دلالتهما على الصوت^(١٠١٢).

(١٠٠٨) انظر: معاني الأبنية في العربية ص٢٣.

(١٠٠٩) انظر: الفروق اللغوية للعسكري ٩٢/١ ، والكليات للكفوي ص١٠٠٠.

(١٠١٠) انظر: في أصول اللغة ج٢ ص٨ - ٩.

(١٠١١) شرح الشافية ١٥٤/١ - ١٥٥.

(١٠١٢) انظر: المخصص ٢٨٣/٤.

ولعلمهم اختاروا لما دلّ علي داءٍ أو صوت هذين الوزنين " فُعَلا ، وفعيلا " ؛
لِمَا فيهما من المدة التي قبل الآخر ، وهي " الألف - الياء " غير المقيدة بتاء
تأنيث في آخره ، التي تناسب امتداد الصوت فيما دلّ علي صوت ، أو امتداد الألف
فيما دلّ علي داءٍ ، من قبل محافظتهم علي ما أرسوه من قواعد في مناسبة الألفاظ
لدلالة معانيها.

وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان (فعل ، فعال) ، فالذي يبدو أن (فُعَلا) أبلغ
من (فعل) وأقوى؛ وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء ، وأن فتح الفم بالألف
أوسع من فتحه بالياء.

ونظير ذلك في الصفات فـعيل وفعال كـ(طويل وطوال) ، فمن المعلوم أن (فعالا)
أبلغ من (فعل) في الوصف ، فـ(طُوال أبلغ من طويل ، وعُراض أبلغ من عريض ،
وشُجاع أبلغ من شجاع ، وكُرام أبلغ من كريم) ، وكذلك القياس في المصدر ؛ لأن
الوزنين متفقان (١٠١٣).

٣- والغالب فيما دلّ علي اضطراب أو تقلّب أو حركة أن يأتي مصدره علي
(فَعْلان) كـ(الجَوْلان ، والطَيْران) ، ويجمع سيبويه ما تقاربت معانيه تحت هذا
الوزن ، كـ(النَّزوان والنَّقْزان والْفَقْران) ؛ لأن هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في
ارتفاع، ومثل هذا (الغليان) ؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله "العَتَيان" ؛ لأنه تَجَيَّشُ نفسه
وتَنَوَّرَ (١٠١٤).

فكل ما فيه حركة كان علي هذا الوزن ، فأنت تقول : (غَلَيْتُ الماءَ غَلِيًّا)
إذا أردت الفعل ، كما قال تعالى: "كَغَلِي الْحَمِيمِ" (١٠١٥)، فإذا أردت الحركة والاضطراب
قلت : (غَلَى الماءُ غَلِيَانًا)، ولعل توالي الحركات فتحة الفاء والعين واللام يناسب ما
في الفعل من حركة واضطراب.

(١٠١٣) انظر: معاني الأبنية في العربية ص ٢٥.

(١٠١٤) انظر: الكتاب ١٤/٤.

(١٠١٥) سورة الدخان من الآية ٤٦.

وتقول " حيا الرجل حياة طيبة " ، فإن أردت الحركة والاضطراب قلت : (الحيوان)، قال تعالى: "وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ" ، لَمَّا أراد فيها معنى الحركة والتقلب ، وأن الدنيا بالنسبة للحياة الأخرى كأنها سكون وهمود ، بناها على (فَعْلان) ؛ للدلالة على كمال الحياة ثم^(١٠١٦).

٤- والغالب فيما يدل علي إِبَاءٍ وامتناع أن يأتي مصدره علي (فِعال) ، نحو : الفرار والشِّراد والنَّفار والطَّماح، وهذا كله فيه دليل على المبالغة، والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد^(١٠١٧).

ويصاغ أيضا للدلالة علي وقت حينونة الحدث ك(الصِّرام ، والجزاز) ، وللدلالة علي قرب شيء من شيء ك(النِّكاح ، والضِّراب ، والصِّراف) ، والفعال أيضاً يكون بناء غالباً في السمات ك(البلاط ، والعِراض ، لرسم علي العُنُق ، والكِشاح علي الكِشْح ، والجِئاب علي الجَنْب) ^(١٠١٨).

٥- والغالب فيما دل علي تكثير أو مبالغة أن يكون مصدره علي " تَفْعال " - بفتح التاء - ك(التَّجوال ، والتَّلْعاب ، والتَّهْدار).

"وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ ، ولكن لَمَّا أردت التكتير بنيت المصدر علي هذا ، كما بنيت فَعَّلْتُ علي فَعَّلْتُ"^(١٠١٩).

٦- والغالب فيما دلّ علي لون أن يكون مصدره علي (فُعلة) ك(الْكُدرة ، والصفرة ، والحُمرة ، وقالوا : البياض والسود ، كما قالوا : الصَّباح والمَساء ؛ لأنهما لوانان بمنزلتهما في المساء سواد ، والصبح وَضَحٌ^(١٠٢٠).

وحينما يخلو الفعل من تلك المعاني السابقة كانوا يحتكمون إلي دلالة أخرى للفعل ، هي الدلالة الوظيفية ، كالتعدي وال لزوم ، وهما معنيان وظيفيان ، فذكروا أن

(١٠١٦) انظر: معاني الأبنية في العربية ص ٢٨.

(١٠١٧) انظر: الكتاب ٤/ ١٢.

(١٠١٨) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٤.

(١٠١٩) انظر: الكتاب ٤/ ٨٣ - ٨٤.

(١٠٢٠) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦.

الْغَالِبِ فِي مَصْدَرِ فَعَلَ اللَّازِمِ فُغُولٌ، نَحْوُ (رَكَعَ، رَكَعًا)، وَفِي الْمَتَعَدِي فَعَلَ ، كـ(ضَرَبَ ضَرْبًا)^(١٠٢١).

وقد أشار إلي ذلك الرضي مُرتبًا معني الكلمة المعجمي أو الدلالي أولاً ، ثم ثنَّى بالمعني الوظيفي ، فقال معقَّباً على قول ابن الحاجب: "(الغالب في فَعَلَ اللازم على فُغُول) ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بَعْدُ من الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعيّن الأبواب من (فَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلْ)، ولا المعتدى واللازم، بل نقول: الغالب في الحِرَف وشبهها ... ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعَلٍ من أيِّ باب كان، نحو: قَتَلَ قَتْلًا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وَحَمَدَ حَمْدًا، وَفَعَلَ اللازم فُغُولٌ، نحو دَخَلَ دُخُولًا"^(١٠٢٢).

حتى في احتكامهم للتعدي واللازم كمعنى وظيفي للكلمة لا يخرج عن دلالة الكلمة أو معناها، فهم يبحثون أولاً عن المعنى المعجمي ، فالدلالي ، فالوظيفي ، إن قصر بهم الأمر .

وهذا يدل علي أهمية احتكامهم للمعاني في صوغ مصادر الثلاثي ؛ لأنها لا تضبط بقياس ولا بأمرٍ أحكم من هذا .

بل كانوا يلجئون إلي الدلالة لتكون أصلاً يضبط الأمر حين يخالف الفعل المزيد مصدره القياسي، ألا ترى كيف يعقد سيبويه باباً يترجم له بعنوان: (هذا باب ما جاء المصدر فيه علي غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد)^(١٠٢٣).

مراده: أن الفعلين إذا اتفقا في المعني جاز أن يحمل مصدر أحدهما علي الآخر . وكذا فعل ابن السراج في (باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد)، نحو : (اجتوروا تجاوراً وتجاوزوا اجتوراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد، وانكسر كسراً وكُسِرَ انكساراً ..)^(١٠٢٤).

(١٠٢١) انظر: الشافية لابن الحاجب ص٢٦.

(١٠٢٢) انظر: شرح الشافية ١٥٢/١-١٥٦، ١٥٣.

(١٠٢٣) الكتاب ٨١/٤.

(١٠٢٤) انظر: الأصول في النحو ١٣٤/٣.

٢- حركة عين المضارع.

نظراً لكثرة الأفعال الثلاثية واختلاف وجوها ، أصبح من الصعوبة بمكان ضبط عين المضارع؛ إذ ليس لها قياس مطرد ، وإنما مدارها علي المسموع من أفواه الأثبات من حملة اللغة وحفاظها.

وقد يكون المدار علي الخفة والاستحسان ، كما روى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: "طُفْتُ في عَلِيًا قيس وتميم مدة طويلة ، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان فيه بالضم أولى ، وما كان فيه بالكسر أولى . فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم علي ما يستحسن ويستخف لا غير ذلك (١٠٢٥).

والقسمة العقلية تقتضي عند الإتيان بمضارع لـ "فعل" - مثلث العين - أن تكون تسعة أبواب ، وهي حاصل ضرب حركات العين الماضي في عين المضارع ، إلا أن الصرفيين أهملوا ثلاثة منها وهي : "فعل يفعل ، فعل يفعل ، فعل يفعل" . وإهمالها إنما كان من جهة التبويب ، أما من حيث ورودها عن العرب فقد وردت عليها أمثلة :

فمن الأول: " فُضِّلَ يَفْضُلُ" ، ومن الثاني : " وَجَدَ يَجِدُ" ، ومن الثالث : " كُتِبَ يَكْتُبُ" .

ونسبها الصرفيون إلي الشذوذ أو الندرة ، أو جعلوها من قبيل تداخل اللغات (١٠٢٦) ، وأثبتوا الستة الباقية ، ورتبوا حسب كثرة الاستعمال (١٠٢٧).

يأتي في مقدّماتها "فعل" - مفتوح العين- الذي يتعدى كثيراً من الوجوه ، فإنه أعطي جميع ما في القسمة ، إذ خرج منها (فَعَلَ يفعل ، ويفعل ، ويفعل) فكثرت بذلك أمثلته ، وكثر الكلام عليها.

(١٠٢٥) انظر: المزهري في علوم اللغة ١/١٦٤ ، وتصحيح الفصح لابن درستويه ص ١١٠ .

(١٠٢٦) انظر: أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ١/١٧ .

(١٠٢٧) انظر: بغية الأمل في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ص ٩٤ ، وشذا العرف

ص ٦٢-٦٨ ، وعند سيبويه أبواب الفعل الأساسية أربعة ، مهملاً (فعل يفعل ، وفعل يفعل)

انظر: الكتاب ٣٨/٤ .

وصار ما هو أخصّ منها ، وهو " فَعَلَ " -بكسر العين- ، فلم يُعْطَ إلا وجهين :
فَعَلَ يفعل ، فَعِلَ يفعل " ، وإن كان الثاني منه قليلا .
وصار الذي هو غاية الخصوصية ، وهو " فَعُلَ " -بضم Eh_ العين- ، فلم
يُعْطَ إلا وجهاً واحداً ، وهو " فَعُلَ يفعل " (١٠٢٨) .

ومشكلة ضبط عين المضارع تنحصر في باب " فَعَلَ " ، أما باب "فَعِلَ ، وفَعُلَ
" فليس ثمّ مشكلة ، فمتى عُرِفَ ماضيه عُرِفَ مضارعه .

ويذهب ابن مالك إلى أن الأصل توافق حركة عين الماضي والمضارع ، كما
فَعِلَ بالأمر والمضارع ، فُخِصَّ التوافق المشار إليه بـ " فَعَلَ " لخفته بعدم التعدي ،
فإن المتعدي ذو زيادة ، والأصل عدم الزيادة ، وجُعِلَ لـ " فَعَلَ " حظّ من التوافق في
" حَسِبَ " وأخواتها بغير سبب ؛ لشبه "فَعِلَ" بـ "فَعُلَ" في كون الكسرة أخت الضمة ،
وأهمل التوافق في "فَعَلَ" إلا بسبب ، وهو كونه حلقي العين أو اللام ، فإن فقد
السبب امتنع التوافق ، إلا ما شذّ ، كـ (أَبَى يَأْبَى ، ووَدَّرَ يَدَّر) (١٠٢٩) .

وقد أرجع ابن جني المخالفة الصوتية بين حركة العين في الماضي والمضارع
إلى اختلاف الدلالة بين الماضي والمضارع ، كما هو الشأن فيما زاد على ثلاثة ،
ولهذا كانت المخالفة بينهما هي القياس ، فتراه يقول : " قد دلّت الدلالة على وجوب
مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو
إفادة الأزمنة ، فجعل لكلّ زمانٍ مثالاً مخالفاً لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت
في ذلك قوة الدلالة على الزمان . فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون
فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيها ، فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم
يعلم " (١٠٣٠) .

(١٠٢٨) انظر : تذكرة النحاة ص ٥٥ ، نقلا عن أبي زيد البلخي .

(١٠٢٩) انظر : شرح التسهيل ٤٤٥/٣ .

(١٠٣٠) الخصائص ٣٧٥/١ .

وقد وضع الصرفيون معايير عامة لضبط عين المضارع ، وكان من بينها الدلالة (١٠٣١).

فقد سبق من ذكر الأبواب أن "فَعَلَ" أكثر الأفعال عدداً ؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً علي العمل والحركة ، لذلك فهو أكثر تصرفاً ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع ، فإذا عُرف المضارع واشتهر ، فلا يتعدي ما أتت فيه الرواية ، كسرّاً ، نحو : "ضرب يضرب " ، أو ضمّاً ، نحو : "قتل يقتل " ، وحفظ المشهور لا يأتي لكل إنسان ، وإنما لمن دَرَسَ الكتب واعتني بالمحفوظ (١٠٣٢).

وإذا لم يُعرف المضارع ، فالوجه أن تجعل (يفعل) بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضمة ، إلا إذا كان حلقياً صحيح العين أو اللام ، فيغلب عليه "يفعل" بالفتح (١٠٣٣).

وأما باب "فَعَلَ" فالكثير الغالب في مضارعه وجه واحد ، هو : "يفعل" بالفتح ، فمتمي عُرف الماضي "فَعَلَ" عُرف المضارع .

وهو يأتي للتعبير عن حالة وقتية في الغالب ، أو فعل يقع في مستوي الحواس، كـ : "طعم ، سَمِعَ " ، أو الذهن ، كـ : "حسب ، فهم ، علم " ، أو الجسم ، كـ : "ركب ، شرب " ، أو العواطف، كـ : "غضب ، حزن ، فرح " ، وكثيراً ما يكون موقف الفاعل فيها سلبياً ، يتلقى الفعل بدون إرادة ، كـ : "خسر ، ربح ، مرض " ، فالتمييز في هذا الباب يحصل إذن بفضل المعنى (١٠٣٤).

ويليه باب "فَعَلَ" ، فليس له إلا مضارع واحد ، هو : "يفعل" ؛ لأنه ليس فعلاً يدل علي الحدث التام للكلمة ، وإنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها

(١٠٣١) هناك معايير أخرى غير الدلالة ، كالتعدي وال لزوم ، والمصدر ، ومتعلق الفعل بالجار والمجرور ، وكثرة الاستعمال وقتله . وقد استوفى كل هذا د/ مصطفى النحاس في كتابه " من قضايا اللغة " ص ١٧٥ .

(١٠٣٢) انظر: بغية الأمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ص ٣١ ، ومن قضايا اللغة ص ١٥ ، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص ٨٧ - ٨٨ .

(١٠٣٣) انظر: بغية الأمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ص ٣٢ ، وقد حكاها الكفوي في الكليات ص ١٠٣٣ .

(١٠٣٤) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص ٩٧ .

الفاعل ، لا لشيء يفعله قصدًا لغيره ، نحو : "حَسُنَ يحسُن ، وقَبِحَ يَقْبَحُ ، وكَرُمَ يَكْرُم ، فهو حسنٌ ، وقَبِيحٌ ، وكَرِيمٌ " ففيه اتصال بالطبائع والسجايا ، فهو أدخل في باب التعجب والمدح والذم منه في باب الأفعال والأحداث .

وإنما لم تتغير حركته في المضارع ؛ لأنه لا يدل علي قيام الفاعل بالفعل ، وإنما يدل علي الاتصال ، فالضمة تميزه عن بقية الأفعال وتجعله ضعيف التصرف ثقيله، ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلي نطقه "فَعَل" بإسقاط ضمة العين (١٠٣٥).

وإنما ضُمَّت العين فيه ؛لأنه لما كان دالًّا علي الخُلُق والطبيعة وصاحبها مسلوب الخيار ، جعلوا الضم علامة للخُلُق ، كفعلهم فيما لم يُسم فاعله ، ففيه رعاية للمناسبة بين بنية الألفاظ ومعانيها (١٠٣٦).

والمتتبع لمواد المعجم يلحظ الربط واضحًا بين دلالة الفعل وحركة عين مضارعه ، وعلي سبيل المثال، يقال :

فَقَمَّ الأمرُ يَفْقَمُ فَقَمًا وَفُقُومًا ، بمعنى : استعجل شره.

وَفَقَمَ الرجلُ يَفْقَمُ فَقَمًا فَهُوَ أَفْقَمُ ، بمعنى : طال أحد فكّيه وقصر الآخر.

وقد فَقَمَ الإناءُ يَفْقَمُ ، بمعنى : أصابَ من الماءِ حتَّى فَقَمَ (١٠٣٧).

ويقال : بَرَّ حَجَه يَبِرُّ بَرًّا ، بمعنى : قُبِلَ.

وبَرَّ والديه يَبِرُّ بَرًّا : توسّع في الإحسان إليهما ووصلهما .

وبَرَّ فلانًا يَبِرُّ بَرًّا : قهره بفعلٍ أو قولٍ (١٠٣٨).

وقد حاول بعض الباحثين حلَّ مشكلة الفعل الثلاثي وحركة عينه في المضارع ، معتمداً على الدلالة، مستخدماً المنهج الإحصائي ، وتوصل من خلال الحصر والإحصاء إلي أن معاني " فَعَل يفْعُل " يغلب عليها أن تكون معاني وقوع "حدوث" ،

(١٠٣٥) انظر: من قضايا اللغة د/ مصطفى النحاس ص ١٦٥.

(١٠٣٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢١٣/٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٧/١ ، وللجابردي ص ١٤٦-١٤٧ ، ومعجم ديوان الأدب للفارابي ٢٧٩/٢.

(١٠٣٧) انظر: لسان العرب ٤٥٧/١٢ (ف ق م)، وتاج العروس ٢١٦/٣٣ (ف ق م).

(١٠٣٨) انظر: لسان العرب فصل الباء الموحدة ٥٢/٤ ، والمعجم الوسيط باب الباء ٤٨/١.

تقوم وتتعلق بفاعلها ، مثل : (مات يموت ، بمعنى : فني)، و(نفر ينفر ، بمعنى : كره) .

وأن معاني باب " فعل يفعل " يغلب فيها أن تكون معاني إيقاع "أحداث" يقوم بها الفاعل ، مثل : (ضرب يضرب) ، وأنه علي هذا الأساس أو تلك القاعدة التعليلية يمكن مراجعة المعاني التي تتعدد فيها باب "فعل يفعل" "وفعل يفعل" في المادة الفعلية الواحدة ، فتعطى معانٍ لباب ، وأخرى لباب آخر ، حين تتحد المعاني بين البابين .

فالفعل "تفر" -مثلاً- ورد فيه البابين هكذا " نفر ينفر ، ونفر ينفر " ، ومصدر الأول (نفورًا) ، ومصدر الثاني (نَفَارًا) ، ولهذا الفعل في المعجم العربي معنيان ، والمعنيان في البابين مشتركان، وهما : (الكراهية ، والخروج) . وفي ضوء القاعدة التعليلية التي نقول بها يمكن معجميًا ردّ معنى (الخروج) ، وهو من معاني الأحداث "الإيقاع" إلي صورة الفعل " نفر ينفر " وحدها ، وردّ معنى (الكراهية) وهو من معاني الحدوث " الوقوع" إلي صورة الفعل "تفر ينفر" وحدها (١٠٣٩) .

وهذا الذي توصل إليه سبق أن تنبه له القدماء ونبهوا عليه ، فابن جني كان يرى أن " فعل يفعل " في المعتدي أقيس من " فعل يفعل " ، كما أن " فعل يفعل " في اللازم أقيس من " فعل يفعل " (١٠٤٠) . أي أنه يفضل الكسر في المعتدي ، ويفضل الضم في اللازم ، فـ " ضرب يضرب " عنده أقيس من " قتل يقتل " وكلاهما متعد ، و"قعد يقعد" أقيس من " جلس يجلس " وكلاهما لازم .

ومعلوم أن الأفعال المتعدية أفعال إيقاع وأحداث غالبًا ، وأن الأفعال اللازمة أفعال وقوع وحدوث غالبًا (١٠٤١) .

(١٠٣٩) انظر : (نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل الثلاثي) د/ سليمان فياض ص ٩٨-١٠٢ .

(١٠٤٠) انظر: الخصائص ١/ ٣٧٥ .

(١٠٤١) انظر: من قضايا اللغة ص ١٧٥ .

بل إن مما يؤكد تداخل المعاني بين الأبواب وتداخل الأبواب تبعاً لذلك قول الرضي : " اعلم أن باب "فعل" لخفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثُر استعماله ، واتسع التصرف فيه " (١٠٤٢).

فالتفكير في إيجاد حلّ لمشكلة عين الثلاثي إنما يأتي من خلال التركيب " السياق " ؛ لأن الفعل منفرداً يمثل الصيغة فقط ، أما السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى ، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه

فليس الحل - إذن - في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة ، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين ، وإنما الحل الصحيح في إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية يرفع عنها الإبهام ، ويزيل عنها الشك، ويمنح اللغة ثباتاً واطراداً (١٠٤٣).

٣- الصفة المشبهة

نظراً لتعدد أبنية الصفة المشبهة ، واختلاف دلالتها ، فكلّ بناءٍ منها ما يميّزه عن غيره، فقد احتكم الصرفيون في صوغ القواعد المتعلقة بها إلى الدلالة؛ لأنها مرتبطة بدلالة الفعل نفسه ، لهذا قرنوا الصيغة بمعناها الدلالي الذي تشترك فيه مع مثيلاتها ، والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت علي بناء واحد.

ولما كانت الصفة المشبهة مشتقة من فعلٍ لازم للدلالة علي من قام بالحدث علي معنى الثبوت والاستمرار، فقد قرر النحاة أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه .

فهي تكثر في (فَعَلَ) ؛ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والجلّى، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا (فَعَلَ) للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة. وأما (فَعَلَ) فليس

(١٠٤٢) شرح الشافعية ٧٠/١.

(١٠٤٣) انظر: من قضايا اللغة ص ١٧٦.

الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر، كالدخول والخروج، والقيام والقعود، و(أشْيَبُ) نادر، وكذا (أَمِيلُ) من (مال يميل)^(١٠٤٤).

وقد صاغوا لما يُكره أمره من أوجاع وعيوب باطنة وشدائد، وما يعسر أمره، أو في المكروهات عموماً وما قاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل، وزن "فَعِلَ"، فيقال: (وَجِعَ، وَعِمَ - من عَمَى القلب - وَكِدَ، وَعَسِرَ، وَفَزِعَ)^(١٠٤٥).

وهذا البناء علي العموم يدل علي الأعراض، والمراد بالعرض هنا: المعنى العارض للذات غير الراسخ أو المستقر فيها، وأنه مما يحصل ويسرع زواله، فبنوا ما يدل علي العرض علي "فَعِلَ"، وبنوا ما يدل علي المعاني الثابتة علي "أَفْعَلُ" كـ "أَعْمَى، وأَجْهَرُ وأَحُولُ".

مع أن سيبويه سوى بينهما حينما قال: "فأدخلوا (أفعل) هاهنا علي (فعل)؛ لأن فعلاً وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فعلان وفعل، وذلك قولك: (شَعَثَ وأشعث، وحَدَبَ وأحدب، وجَرِبَ وأجرب)، وهما في المعني نحو من الوجع"^(١٠٤٦).

مع أن بينهما فرقاً، ف(فَعِلَ) يدل علي معنى عارض غير ثابت من داءٍ أو عيبٍ أو مما يُكره أمره، أما (أَفْعَلُ) فتدل علي معنى ثابت، و(فَعِلَ) للدواء والعيوب الباطنة، أما أفعل فللصفات الظاهرة من الألوان كـ(أحمر وأزرق)، أو العيوب الظاهرة كـ(أعور، وأحول)، أو الحلي من خلقة، وما هو بمنزلتها من العلامات الظاهرة للعين، كـ(أهيف، وأكحل، وأغيد)^(١٠٤٧).

ومن ثم قيل - كما أشار الرضي وغيره - في عَمَى القلب: (عَمَ)؛ لكونه باطنياً، وفي عَمَى العين: (أَعْمَى)؛ لكونه ظاهراً^(١٠٤٨).

(١٠٤٤) انظر: شرح الشافية ١/١٤٤٨.

(١٠٤٥) انظر: الكتاب ٢١/٤، وشرح الشافية ١/١٤٣-١٤٤، ومعاني الأبنية في العربية ٧٣.

(١٠٤٦) الكتاب ١٨/٤، وهكذا فعل ابن قتيبة في: أدب الكاتب ١/٥٧٨، وابن سيده في: المخصص ٤/٢٨٦-٢٨٧.

(١٠٤٧) انظر: معاني الأبنية في العربية ص ٧١.

(١٠٤٨) انظر: شرح الشافية ١/١٤٣-١٤٤.

وعلي هذا فلا نذهب إلي ما ذكره سيبويه وغيره^(١٠٤٩) من أن (أفعل وفعلًا) قد يتعاوران، كـ "حمق وأحمق ، وكدر وأكدر " ونحوها ، فإن البناءين مختلفان في القصد والمعنى كما ذكرنا - فإن ما بُني منه علي "فعل" قد يُبنى علي إرادة الداء أو الهيج مع إرادة العَرَض ، وأن ما بُني منه علي "أفعل" بُني علي إرادة الوصف الظاهر علي وجه الثبوت^(١٠٥٠).

ويشارك (أفعل) فيما يدل علي الثبوت صيغة (فعليل) ، فهو يأتي للدلالة علي الثبوت مما هو خِلْقَةٌ أو مكتسب ، كـ(طويل ، وقصير ، وخطيب ، وفقيه) ، إلا أن هذا الوصف يبنى من (فعل) مضموم العين ، ومنه اكتسب الثبوت واللزوم ؛ لأن (فعلًا) يدل علي الطبائع والغرائز ، وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لَبَثٌ ومُكْتٌ ، نحو (حلم ، وبرع ، وكرم ، وفحش)^(١٠٥١).

ويقابل وزني (فعليل ، وأفعل) في الثبوت وزن (فعلان) الذي يدل علي الحدوث والظروء ، لكنه مخصوص بالدلالة علي الامتلاء أو الخلو ، أو حرارة الباطن ، كـ(ريان ، وعطشان ، وغضبان ، وجوعان)^(١٠٥٢).

فصيغة (فعلان) تفيد الحدوث والتجدد ، وصيغة (فعليل) تفيد الثبوت ، ومن ثم قيل في اسمي الله (الرحمن الرحيم) وسر الجمع بينهما :

أن (فعلان) مبالغة في كثرة الشيء ولا يلزم منه الدوام ، و (فعليل) لدوام الوصف ، فكأنه قال : الكثير الرحمة الدائمها^(١٠٥٣)، فجَمَعَ الله سبحانه وتعالى لذاته الوصفين ؛ إذ لو اقتصر علي (رحمن) لَظُنَّ ظانًّا أن هذه صفة طارئة قد تزول ، ولو اقتصر علي (رحيم) لَظُنَّ أن هذه صفة ثابتة ، ولكن ليس معناها استمرار الرحمة وتجددّها ، إذ قد تمرّ علي الكريم أوقات لا يُكرم فيها ، وقد تمرّ علي الرحيم

(١٠٤٩) كابين قتيبة في : أدب الكاتب ٥٧٨/١ ، وابن سيده في:المخصص ٢٨٦/٤-٢٨٧.

(١٠٥٠) انظر: معجم ديوان الأدب ١٢٢/١ ، ٢٦٢/٢ ، ومعاني الأبنية في العربية ص ٧٧.

(١٠٥١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ص١٧١ ، وشرح الشافية ٧٤/١ .

(١٠٥٢) انظر: شرح الشافية ١٤٥/٢ ، وحاشية الصبان ٤٧٤/٢ .

(١٠٥٣) انظر : الكليات للكفوي ص٤٦٨ .

أوقات كذلك ، والله سبحانه متصف بأوصاف الكمال ، فجمع بينهما حتى لا يستبدّ به الوهم بأن رحمته تعرض ثم تنقطع ، أو قد يأتي وقت لا يرحم فيه ^(١٠٥٤).

وهكذا رأينا كيف اعتمد النحاة علي الدلالة وعولوا عليها كضابط في صوغ لبنية الصفة المشبهة ، حتى وإن خرجت بعض الأبنية عما وضعوها لها من ضوابط دلالية ، فلم تأت علي قياس مثيلاتها في المعنى ، فهذا لا يتعارض مع وضع أصول عامة تنضبط علي أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات ؛ لأن اللغة نظام يتصف بالمرونة والسعة ، فلا بد أن يخرج بعض عناصر هذا النظام عن قواعده ، دون أن يقدر ذلك في أصولهم التي ارتضوها واعتمدها ^(١٠٥٥).

٤. التعجب والتفضيل.

تبدو الدلالة ملحظاً بارزاً اعتمده الصرفيون في الصياغة القياسية للتعجب والتفضيل ، وذلك واضح في الشروط التي اشترطوها لصوغهما ، فقد اشترطوا أن يبنيا من فعلٍ ثلاثي ، مجرد ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابلٍ معناه للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبرٍ عن فاعله بأفعل الذي مؤنثه فعلاء ^(١٠٥٦).

ونلاحظ في هذه الشروط أنها جمعت بين البنية والدلالة ، فالبنية في كونه فعلاً ، ثلاثياً ، تاماً ، مثبتاً ، متصرفاً .

والدلالة في كونه قابلاً للتفاوت ، وغير مبني للمفعول ، حتى لا يلتبس بالمبني بالفاعل ؛ لأن التعجب إنما يكون مما يكثر حتى صار كالغريزة له ، و(الضرب) ونحوه في (ما أضربه!) ، أو (هو أضرب من فلان) إذا وقع بالمحل ، فليس من فعل المفعول ، إنما هو للفاعل ، فلا يصير فعل غيره غريزة له ؛ لأن الغريزة ما كان خُلُقاً في المحل ، كـ (السود والبياض)، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جُعِلَ كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا الضرب نفسه ،

(١٠٥٤) انظر: معاني الأبنية في العربية ص ٨١.

(١٠٥٥) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ٦٣.

(١٠٥٦) انظر: الارتشاف ٢٠٧٧/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩٣/٢ ، ٩٣٣ .

فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن، جاز ؛ لأنها من فعله ، وإن تعجبت من الضرب لم يجز ؛ لأنه ليس له^(١٠٥٧).

وكذا في عدم صوغه مما الوصف فيه علي (أفعل فعلاء) كالألوان والعيوب، وقد غُلِّل ذلك من وجهين:

أحدهما -وهو خاص بالبنية-: أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يُبنى منه فعل التعجب.

والوجه الثاني -وهو يتعلق بالدلالة-: أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص، لا تكاد تتغير، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، ك(اليَد والرجل) وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: (ما أيّداه، ولا ما أرجله) -من اليَد والرجل-، فكذلك لا يجوز أن يقال: (ما أحمره، و لا :ما أسوده)؛ لأنها معان لازمة تجري مجرى الخلق.

فإن كان المراد بقوله: ما أيّداه! من اليَد بمعنى النعمة، وما أرجله! من الرُّجْلَة بمعنى القوّة على المشي جاز، وكذلك إن كان المراد بقوله: ما أحمره! من صفة البِلَادَة، لا من الحُمْرة، وما أسوده! من السُّودد، لا من السّواد جاز، وإنما جاز في هذه الأشياء؛ لأنها ليست بألوان ولا خلق^(١٠٥٨).

٥- التصغير.

لما كان التصغير معني من المعاني ، فليس مجرد تغيير وتحوير في بنية الكلمة فحسب ، بل جيء به ليدل دلالة معينة ، تدور في فلك التقليل والتحقيق ، فكل معانيه ترجع إلي هذا المعنى ، كما قال الشيخ ياسين العلمي: "وفوائد التصغير ستة لا يخفى أنها ترجع للتحقيق والتقليل"^(١٠٥٩).

اهتموا بهذه الدلالة ، فأجازوا تصغير ما أفاد هذا المعنى ، ومنعوا تصغير ما لم يحقق هذا المعنى ؛ لأنه لا جدوى من تصغيره .

(١٠٥٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦.

(١٠٥٨) انظر: شرح المفصل ٩١/٦ ، وأسرار العربية ص ١٠٥ ، واللباب ٢٠٢/١.

(١٠٥٩) انظر: حاشية الشيخ ياسين العلمي على التصريح ٣١٧ / ٢.

ألا ترى أنه لم تحقّر " عند" كما تحقّر " قبل وبعد " ؛ لأنك إذا قلت " عند " فقد قلت ما بينها ، وليس يراد من التقليل أقلّ من هذا (١٠٦٠).

ولا يحقّر " أين " ولا " متى " ولا " كيف " ولا نحوهن ؛ من قبل أن هذه الألفاظ ليس فيها ما في " فوق ، و دون ، و تحت" (١٠٦١).

فالمعول عليه في التصغير إفادة المعنى، فإن كان المعنى لا يأتي ولا يتحقق، فحينئذ لا جدوى من تصغيره، فكلمة " بعض " تدل بنفسها على التصغير والتقليل ، فلا حاجة إذن إلي تصغيرها ، كما أن "كلّ " متعارضة معنى مع التصغير؛ لأنها تدل على العموم والشمول والكثرة (١٠٦٢).

وإنما يصغر الشيء إذا غلّم أنه صغير ، وأيضاً فإن (كلّ) عامة ، وتصغيرها يجردّها من العموم، إذ لا يتناول التصغير إلا حقيراً (١٠٦٣).

وكذا تتجلى الدلالة في منعهم تصغير جمع الكثرة ؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ، فمعنى "عندي غُلَيْمَةٌ " أي : عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة على لفظه ؛ لتضادّ مدلولهما ، وتناقض الحال فيهما ؛ إذ كنت مقلّلاً بلفظ التصغير مُكثِّراً بلفظ الجمع (١٠٦٤).

فلو صغرت ما هو للعدد الكثير على لفظه كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال ، وهذا هو المحال ، لذا صغروه بعيداً عن لفظه ، فردّوه إلى قلته ك(كَلَاب : أَكْيَلِب ، وفُلُوس : أَفَيْلِس)، أو إلى مفرده ، إن لم يكن له جمع قَلَّة، ويصغّر ذلك الواحد، ثم يُنظَر، فإن كان ذلك الواحد عاقلاً مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون ؛ لحصول العقل فيه أولاً وعروض الوصف بالتصغير، ك(رُجَيْلُون) في

(١٠٦٠) انظر: الكتاب ١٣٦/٢ ، والمقتضب ٢٧١/٢ ، وشرح الشافية ٢٩٠/١.

(١٠٦١) انظر: الكتاب ١٣٥/٢.

(١٠٦٢) انظر: المقتضب ٢٩١/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٣١٧/٢ ، والصبان ١٥٦/٤.

(١٠٦٣) انظر: شرح الجمل ٢٩٠/٢.

(١٠٦٤) انظر: شرح المفصل ١٣٢/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٦٧/١.

تصغير (رجال)، وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالألف والتاء، مذكراً، كان، كـ(كُتِبَات) في (كُتِب)، أو مؤنثاً، كـ(قُدِيرَات) في (قُدُور) ^(١٠٦٥). وكذا اشتراطوا ألا تصغر الأسماء المعظمة، كأسماء الله الحسنى، وأسماء الملائكة والمرسلين -إلا إذا سُمِّيَ بها-؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها، ونحو: (كبير، وعظيم، وجسيم)؛ لِمَا بينها وبين تصغيرها من التنافي ^(١٠٦٦).

(١٠٦٥) انظر: المقتضب ١٥٧/٢، والأصول في النحو ٥٢/٣-٥٣، وشرح الشافية ٢٦٦/١.
(١٠٦٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٢٠/٣، وجامع الدروس العربية ٨٥/٢.

٦- دلالة الأفعال المزيدة.

تعدُّ دلالة الصيغة في الأفعال المزيدة ضابطاً مهماً لصياغة الفعل المزيد ، فقد اعتمدوا أبنية محددة مخصوصة؛ لأداء معانٍ دلالية مختلفة ، ك(الطلب ، والضرورة ، والمطاوعة ، والمشاركة، والتكثير) ، أو معانٍ وظيفية ك(التعدي والتأكيد).

إذ من المعلوم أن الزيادة إما أن تأتي لغرض لفظي ، كالزيادة للإلحاق ، فالغرض منه لفظي ، ولم يذكر المتقدمون دلالاته؛ لأن دلالاته لم تكن مقصودة من أصل الوضع ، وإنما كان المقصود الإلحاق ببناء آخر^(١٠٦٧).

إلا أن الرضي أشار إلى تلك الدلالة ، إذ قال : " ولا نحتم بعدم تغيير المعنى بزيادة الإلحاق علي ما يتوهم ، كيف وأن معنى (حوقل) مُخالفٌ لمعنى (حقَل) ، و(شمَلل) مُخالفٌ لـ(شَمَل) معنى ، وكذا (كوثر) ليس بمعنى (كثُر)^(١٠٦٨).

الأمر الذي دعا د/ مهدي القرني في كتابه (أبنية الإلحاق في الصحاح) تلمس تلك الدلالات المشار إليها في زيادة الإلحاق ، ويبيّن أن للإلحاق أثراً في الدلالة الصرفية وكذلك اللغوية ، ولكن هذه الدلالة لا تطرد في كل الأفعال ، ولا في بناء واحد منها ، وأن من المعاني الصرفية للأفعال الملحقة: الجعل ، نحو: "جَلَّب" ، والضرورة ، نحو : " شَمَلَل " ، والإزالة ، نحو: "شَرَيْف"^(١٠٦٩).

ومن الأغراض اللفظية للزيادة غير الإلحاق مدّ الصوت ، كحروف العلة في (رسالة ، وعجوز، وسعيد)، وبيان الحركة عند الوقف كهاء السكت ، أو لإمكان النطق بالساكن كهزمة الوصل ، وكلها زيادة لفظية^(١٠٧٠).

وإما إن تأتي الزيادة لغرض معنوي ، كالتي تضيف للأصل معنى زائداً علي دلالاته مجرداً منها قبل تلك الزيادة .

(١٠٦٧) انظر: المنصف ٣٤/١ ، والممتع ١٦٩/١ ، والتسهيل ص ٢٩٨.

(١٠٦٨) انظر: شرح الشافية ٥٢/١.

(١٠٦٩) انظر: أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل ص ٨٣، ٨٧ .

(١٠٧٠) انظر: الوحدات الصوتية ودورها في بناء الكلمة العربية ص ٢٩٤ ، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ص ٨٧-٨٨.

وفيما يلي أشهر تلك الدلالات : ١-التعديّة.

وقد صاغوا لإفادة هذه الدلالة صيغة "أفعل" ، فالهمزة فيها تفيد التعديّة ، فإن كان لازماً عدته ، نحو : "أذهب زيداً" أي : جعلته يذهب ، فالهمزة تفيد معنى الجعل والتصيير ، أو لاثنين ، نحو: "أحفرت زيداً النهر" ، أو لثلاثة ، نحو: "أعلمت زيداً عمراً مسافراً" (١٠٧١).

وقد اختلف في قياسية إفادة الهمزة التعديّة ، فالفارسي يجعل ذلك قياساً مطلقاً في اللازم والمتعدي (١٠٧٢).

بينما ذهب الرضي وابن جماعة إلي أن الزيادة غير مقيسة ، بل يحتاج في كل باب إلي سماع استعمال اللفظ المعين (١٠٧٣).

ونُقل عن بعضهم في المسألة تفصيل ، فعن المبرد أنه قياس في اللازم والمتعدي إلي واحد، وعن الأخفش وظاهر مذهب الفارسي أنه قياس مطلقاً ، وعن أبي عمرو بن العلاء أنه قياس مطلقاً في غير باب "عَلِمَ" المتعدية لاثنين (١٠٧٤)، واختار ابن هشام أنه قياس في اللازم وسماع في المتعدي ، وقال : إنه ظاهر كلام سيبويه (١٠٧٥).

وأرى أن الأكثر الغالب أن الهمزة تنقل الفعل من اللزوم إلي التعدي ، وقد يصل هذا الغالب إلي القياس في اللازم ، أو تُضاعفُ في تعديته إذا كان متعدياً . وهذا هو ما عبر عنه سيبويه في قوله: "تقول: (دَخَلَ ، وَخَرَجَ ، وَجَلَسَ)، فإذا أخبرت أن غيره صيرّه إلي شيء من هذا قلت: (أخرجه وأدخله)... فأكثر ما يكون علي (فَعَلَ) إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك، يبني الفعل منه علي (أَفْعَلْتُ)" (١٠٧٦).

(١٠٧١) انظر: شرح الشافية ٨٦/١.

(١٠٧٢) انظر: البغداديات ص ١١٧ ، الإيضاح العضدي ص ١٥٤-١٥٥.

(١٠٧٣) انظر: شرح الرضي ٨٤/١ ، وحاشية ابن جماعة ٤٥/١.

(١٠٧٤) انظر: مذهب المبرد في المقتضب وحاشيته ١٧٨/٤ ، ١٨١ ، والارتشاف ص ٢٠٩٣.

وانظر مذهب الأخفش في: الارتشاف ص ٢٠٩٣ ، والمساعد ٤٤٦/١ ، والهمع ١١/٣ .

وانظر مذهب الفارسي في: البغداديات ص ١١٧-١١٨ ، والإيضاح العضدي ص ١٥٤.

وانظر رأي أبي عمرو في : الارتشاف ص ٢٠٩٣.

(١٠٧٥) انظر: مغني اللبيب ص ٦٧٨ ، والهمع ١١/٣.

(١٠٧٦) الكتاب ٥٥/٤.

ووافقه في التعبير بالأكثرية ابن جني^(١٠٧٧).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بهذا الكثير الغالب ، فجعله قياساً في اللازم سماعاً في المتعدي فجاء نصه : "يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية"^(١٠٧٨).

وإذا كانت التعدية معنى وظيفياً، لكن لا نعدم لها أثراً دلالياً ، فـ "فعل " تختلف في دلالتها عن "أفعل".

ألا ترى أن هناك فرقاً بين "سقى " و" أسقى " ، فـ " سقى" إذا كان السقي إلي فـ المَسْقَى شربة واحدة غير دائمة ، فإذا قلت : (سقيته ماءً)، أي : ناولته ليشربه و" أسقي " إذا جعلت له شرباً، أو عَرَضْتَهُ لَأَنْ يشرب^(١٠٧٩).

ويؤكد ذلك قوله تعالى : " فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ"^(١٠٨٠)، فالفعل (جاء) متعدي بالهمزة وقد نَقَلْت دلالتها من معنى المجيء إلي معنى الإلجاء والاضطرار ، فالمعني : أَلْجَأَهَا المَخَاضُ^(١٠٨١)، كما قال حسان :

إذا شددنا شِدَّةَ صادقة ۞ فأجأناكم إلى سَفْحِ الجبل^(١٠٨٢)

وكذا وضعوا لإفادة هذا المعنى وهو (التعدية) صيغة "فَعَل " -بالتضعيف- نحو: (فَرَحْتَهُ،وخرَجْتَهُ) فالتضعيف أفاد التعدية كما أفادته الهمزة ،فمجيء (فَعَل) بمعنى (أفعل) جائز مقبول ، عربيٌّ جيّدٌ ، كما يقول سيبويه كما قالوا : " أغلقت الأبواب " في معنى "غلقتها " ^(١٠٨٣).

(١٠٧٧) انظر : الخصائص ٢/٢١٦.

(١٠٧٨) انظر: في أصول اللغة ٣/٣١٧، وتحقيق شرح الملوكي ص ٢٣٨ .

(١٠٧٩) انظر : الكتاب ٤/٥٩ ، معاني القرآن للفراء ٢/١٠٨ ، والنوادر ص ٥٤٠ .

(١٠٨٠) سورة مريم من الآية ٢٣.

(١٠٨١) انظر: الكشف ٣/١١، ومسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة ابن

عباس ٢/١٣، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ص ١٠٠ .

(١٠٨٢) البيت من الرمل لحسان في ديوانه ص ٣٥٥.

(١٠٨٣) الكتاب ٤/٦٣ ، و انظر: الحجة للقرآء السبعة ٢/١٦١ .

وبعضهم يفرّق بين الصيغتين ، فيحمل التضعيف علي معناه الغالب وهو التكثير ، كأبي عمرو بن العلاء ، فقد نقل عنه سيبويه أنه فرّق بين (نَزَلَ وأنزَلَ)، وكذا فرّق الزمخشري ، والرازي (١٠٨٤).

واعترضه أبو حيان ، وذهب إلي أن التضعيف للتعدية ، ولا يفيد التكثير ، وبني اعتراضه علي أن التضعيف إنما يفيد التكثير غالباً إذا كان الفعل متعدياً قبل التضعيف نحو "جَرَحْتُ زيداً ، وجَرَحْتَهُ " ، أما ما كان لازماً فلا يفيد التضعيف تكثيراً في الغالب ، فلا يقال : (جَلَسَ زيد) ، إذا أكثر الجلوس ، كما أن التضعيف المفيد للتكثير في الفعل اللازم لا يعدّي الفعل ، وإنما يظل الفعل بعده لازماً ، كما في "مَوَتْ المالُ " أما إذا عدّاه ، عُلِمَ أن التضعيف أفاد التعدية لا التكثير (١٠٨٥).
٢-الصيرورة.

ومعناها تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه (١٠٨٦).

وهي تؤدى بصيغتين :

أحدهما : صيغة الاستفعال حقيقة ، كـ(استحجر الطين) ، و(استنوق الجمل) ، أو مجازاً (١٠٨٧)، كما في المثل: (إن البعاث بأرضنا يستنثر) (١٠٨٨).
جاء في قرارات المجمع قياسية صوغها ، فنص علي أن صيغة (استفعل) قياسية ؛ لإفادة الطلب أو الصيرورة (١٠٨٩).

وثانيهما : صيغة (أفعل)، نحو : (أغدّ البعير) صار ذا غدة ، وقد ذكر بعضهم أن همزة (أفعل) في التعجب للصيرورة، فـ"ما أحسن زيداً" أي: أجعلهُ ذا حُسْنٍ (١٠٩٠).
والصيرورة في "أفعل" علي وجهين :

(١٠٨٤) انظر: الكتاب ٦٣/٤ ، والكشاف ٩٦/١ ، والتفسير الكبير ٣٤٨/٢.

(١٠٨٥) انظر: البحر المحيط ١٦٧/١.

(١٠٨٦) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٢٥٠/١.

(١٠٨٧) انظر: المفصل ص ٣٧٤ ، وشرح الشافية ١١١/١ .

(١٠٨٨) مثلٌ يضرب للضعيف يصير قوياً ، انظر: مجمع الأمثال ١٠/١.

(١٠٨٩) انظر: في أصول اللغة ١٩٧/٢ ، والنحو الوافي ١٦٨/٢.

(١٠٩٠) نُقل هذا عن الزجاج ، وكذا يراه الزمخشري ، لكن ابن يعيش استبعده، انظر: شرح المفصل ١٤٨/٧.

إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو : (ألم فلان) أي : صار ذا لحم ، و(أطفلت المرأة) أي : صارت ذا طفل، و(أعسر ، وأيسر ، وأقل) أي : صار ذا عسر ويسر وقلة ، و(أراب) أي : صار ذا ريبة، وكأن (أفعل) هنا تفيد النسب بمعنى ذي كذا .

وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو: (أجرب الرجل) أي : صار ذا إبل ذات جرب، و(أقف) أي : صار صاحب خيل تقطف (أي : أساعت السير وأبطأت) ، و(أخبث) أي : صار ذا أصحاب خُبثاء^(١٠٩١).
٣-التكثير.

وقد صاغوا لهذا المعنى صيغة(فعل) ، فهي تفيد التكثير في الغالب^(١٠٩٢)، نحو قوله تعالى: " وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابُ"^(١٠٩٣)، وقوله تعالى : "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا"^(١٠٩٤).

وقد أشار ابن يعيش إلى أنه ليس المراد من ذلك التعدية ، ألا ترى أن هذه الأفعال متعدية من غير تضعيف ، وإنما المراد بها التكثير، وأنه وقع شيئاً فشيئاً، علي تمامٍ وتناول .

ويؤيد ذلك عندك أنك تقول : " مَوّت الشاءُ، وربّض الغنم ، وبرك الإبل " ، فتجد الفعل منها غير متعد ، كما كان قبل التضعيف ، ومن ذلك " يجول ، ويطوف " والتخفيف في ذلك جائز ، إلا أن المخفف يحتمل القليل والكثير، بخلاف المثل الذي يفيد التكثير^(١٠٩٥).

ويرى ابن هشام أن إفادة " فَعَلَ " للتكثير إذا لم يكن الفعل موضوعاً عليه، كما في " حَدَّثَ، وَخَبَرَ " ، ولم يكن لإفادة تعدية القاصر إلى المفعول كما في " فَرَحَتْه

(١٠٩١) انظر: صيغة(أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية ص٥٣.

(١٠٩٢) انظر: الكتاب ٤/٦٤ ، والأصول في النحو ٣/١١٩ ، وشرح الشافية ١/٩٢.

(١٠٩٣) سورة يوسف من الآية ٢٣.

(١٠٩٤) سورة القمر من الآية ١٢.

(١٠٩٥) انظر: شرح الملوكي ص ٢٤٢.

" ، ولا التعدي لواحد إلي التعدي لاثنين ، كما في " علّمته الحساب " ومثال ذلك : " قَتَلْتُ ، وكَسَرْتُ ، وحوَلْتُ ، وطَوَعْتُ " (١٠٩٦).

وأرى أنه لا مانع من إفادة " فَعَلَ " التكاثر مع إفادتها معنى آخر كالتعدية ، وذلك لأن التكاثر هو المعنى الغالب في " فَعَلَ " فصار كالأصل منها.

والتكاثر يكون في الفعل كـ"جَوَلَ، وطَوَّفَ"، أو الفاعل كـ " مَوّت الإبل"، أي : كثر الميت منها ، أو المفعول ، كـ" غَلَقْتُ الأبواب " (١٠٩٧).

ويشاركها في إفادة التكاثر صيغة فاعل ، نحو: " ضَاعَفَ " (١٠٩٨) ، وكذا صيغة "أفعل" ، فربما كثّروا بالهمزة، كما كثّروا بالتضعيف لاشتراكهما، كما استعملوا " أغلق " في معنى "غَلَقَ" ، و(أَنْزَلَ) و(نَزَلَ) في معنى واحد (١٠٩٩).

وغير ذلك من الدلالات الصرفية التي لأجلها صيغت هذه الصيغ لإفادة تلك المعاني ، مما يدل علي أثر الدلالة كضابط في صوغ كثير من الأبنية الصرفية ، كما في الأبواب الصرفية الأخرى السابق التمثيل بها .

لكن هل تنسب تلك الدلالات إلي الصيغة كاملة ، فيقال " فاعل " للمشاركة ، و"استفعل " للطلب ، أم تنسب للأحرف الزائدة ، فيقال : الهمزة في "أفعل" تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشئ ذا كذا ، والتضعيف في "فَعَلَ" للتكاثر، وهكذا؟ (١١٠٠).

والحق أن كلا التعبيرين يفى بالغرض ، إلا أن نسبة المعنى إلي الصيغة كاملة أكثر دقة ، لما للمعنى المعجمي من تأثير في تحديد معنى الزائد ، وإذا نسبنا للمعنى الزائد ، فكأننا تجاهلنا الدلالة المعجمية للجذر " ف ع ل"، كما أن الصيغة

(١٠٩٦) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٣٨.

(١٠٩٧) انظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ٢٠/١.

(١٠٩٨) انظر: دراسات في فقه اللغة ٣٣٧/١.

(١٠٩٩) انظر: الكتاب ١١٩/٣، والمخصص ٣٠٦/٤، وشرح الملوكي ص ٢٤٣.

(١١٠٠) انظر: شرح الشافية للرضي ٨٣/١.

تختلف إذا دخل الزائد ، ففاء الكلمة مجردة مفتوحة ، غير أنها ساكنة إذا دخلت همزة " أفعل " ، أو الهمزة والسين والتاء في " استفعل " ، إلي غير ذلك^(١١٠١).

أثر الدلالة في الخروج عن الأصل.

وضع الصرفيون صيغاً للدلالة علي معان كلية عامة ، كصيغة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، واسمي الزمان والمكان ... وهكذا.

وقد تقتضي الدلالة الخاصة الخروج عن القواعد الأصلية الموضوعة لهذه الأبواب ، فيكون للدلالة تأثير في مخالفة القاعدة العامة ، وذلك قد يحدث من وجهين:

- إما بتغيير في شكل الكلمة .

- أو بتنزيل الشيء وجريانه مجرى شيء آخر.

فأما عن الأول ، وهو : التغيير في شكل الكلمة ، فلا شك أن للعرب طرائق شتى في إصابة المعنى ، وإحداث التغيير في الحركة ينبي بتغيير المعنى.

من ذلك -مثلاً- ما طالعنا به سيبويه من مفردات شاذة جاءت علي " مَفْعَل " من أسماء المكان والزمان ، والقياس : " مَفْعَل " ، ومنه قول العرب : (المنسك ، والمجزر، والمنبت ، والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمفرق ، والمسقط ، والمسجد...^(١١٠٢)).

وقد حملها سيبويه تارة علي اختلاف اللهجات ، فالكسر لغة تميم ، كما في "مطلع " ، وأما أهل الحجاز فيفتحون^(١١٠٣).

(١١٠١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٤ ، والخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن ص ٩١.

(١١٠٢) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ، و انظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص ٢٢٣.

(١١٠٣) انظر: الكتاب ٩٠/٤ ، وأدب الكاتب ص ٥٥٣.

وتارة يحملها علي التفريق بين الدلالات ، فالكلمة بالكسر اسم لما أطلق عليه عامة ، وبالفتح اسم للموضع نفسه خاصة ، وذلك من خلال قوله :
"وأما المسجد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت: مسجد" (١١٠٤).

فلم تذهب بالمسجد مذْهَبَ الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت، يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع، ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواءً كان في المسجد أو غيره فتحت العين، لكونه إذن مبنياً على الفعل (١١٠٥).

وكأن العرب جنحت نحو الكسر في هذه الألفاظ لإصابة الدلالة الخاصة ، والتفريق بينها وبين الدلالة العامة ، كقولهم : (البصرة مسقط رأسي) ، والقياس: مسقط - بالفتح - ، فالكسر الذي يمثل شذوذاً إنما جيء به للفرق بين الدلالة الخاصة "مسقط" - بالكسر - ، والدلالة العامة "مسقط" - بالفتح - علي القياس .

إذ لا يعقل أن تكون (البصرة) كلها موضعاً لمولده ، فلما أريد التخصيص، قيل : (مسقط) - بالكسر - ولو أراد العموم لقال : "مسقط" - بالفتح - (١١٠٦).

ويعزّز هذا القول ما رواه الأصمعي : " مسقط السقط ، ومسقط النجم ، حيث سقطا ، مفتوحان ، و"مسقط الرمل " أي : منقطعه ، و"مسقط رأسه " حيث وُلِدَ ، مكسوران" (١١٠٧).

إذن فلم يُقصد بهذه الألفاظ المخالفة للقياس التغيير عن اسم الزمان والمكان بالمعنى النحوي ، بل هي أسماء لأماكن معينة ، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة (١١٠٨).

(١١٠٤) الكتاب ٩٠/٤ ، و انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٤/٣ .

(١١٠٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٣/١ - ١٨٤ .

(١١٠٦) انظر: أدب الكاتب ص ٣١٩، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٢٠ .

(١١٠٧) انظر: أدب الكاتب ص ٣١٩ .

(١١٠٨) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٠ ، ومعاني الأبنية في العربية ص ٣٧ .

فاتضح أن التغيير إنما هو للتغيير في المعنى ، فكل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس^(١١٠٩).

ومثل ذلك في التغيير الحركي للتفريق بين الدلالات (المِطْبَخ ، والمَرَبَد) - بكسر الميم فيهما - اسمان لموضعين خاصين ، لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود: أي الإقامة، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له، والمَرَبَد مَحْبَس الإبل، أو موضع يجعل فيه التمر^(١١١٠).

فقد جاء اللفظان على (مِفْعَل) - بكسر الميم - ، وهو شاذ ، والقياس (مَفْعَل) - بفتح الميم - ؛ وذلك للفرق بين دلالة عامة ، ودلالة خاصة ، فلو أُريد الدلالة العامة وموضع الفعل لقليل : "مَرَبَد ، ومِطْبَخ" بالفتح علي القياس ، لكن لما أُريد منهما دلالة الخاصة جيء بهما بكسر الميم^(١١١١).

وسُمِعَ فيما جاء علي " مَفْعَلَة " و " مَفْعِلَة " وقياسهما "مَفْعَلَة " قول العرب : "مَقْبَرَة ، ومشربة ، ومشركة ، ومأثرة ، ومكرمة ، ومأذبة ، ومظلمة"^(١١١٢). وهذا الخروج لم يكن جزافاً ولا اعتباطاً ، بل جاء قصداً مرغوباً ، أرادته العرب ؛ لإصابة المعنى ؛ للفرق بين الدلالة الخاصة والدلالة العامة .

فهي بالضم تدل علي أماكن مخصوصة - وعلي هذا القول يُفسر دخول التاء فيها أيضاً - فالمقبرة الموضع الذي تُجمع فيه القبور ، وليست اسماً لكل مكان يُقبر فيه ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد : مقبرة ، ولو أُريد ذلك لقليل : (مقبر) علي القياس ، فإن موضع الفعل يجري علي القياس ، وكذا بقية هذه الألفاظ^(١١١٣).

(١١٠٩) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٣/١ - ١٨٤.

(١١١٠) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٤/١ - ١٨٥.

(١١١١) انظر: معاني الأبنية في العربية ص ٣٧ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٢٢١ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٢٠.

(١١١٢) انظر: الكتاب ٩١/٤.

(١١١٣) انظر : معاني الأبنية في العربية ص ٣٨.

وشبيه بذلك أيضاً اسم الآلة، فقياسه كسر الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن^(١١٤)، وشذّ علي هذا قول العرب: "مُكْخَلَة ، وَمُنْخَل ، وَمُذْهَن ، وَمُسْغُط..."^(١١٥).

وقد فسّر سيبويه هذا الخروج عن القاعدة المطردة ، إنما يعود تبعاً لإرادة المعنى بقصد التفريق بين دلالة وأخرى ، على أنه لم يقصد به قصد الفعل من كونه آلة يعالج بها الشيء، بل قُصِدَ به اسماً للوعاء الذي يحفظ فيه هذا الشيء^(١١٦). وهذا تفريق واضح بين ما يطلق اسماً علي الوعاء الذي يحفظ فيه الكُحْل ، والأداة التي يعالج بها الكُحْل ، وهذه إشارة دقيقة من سيبويه تجاه ذلك التغيير في الحركة الصرفية في تلك الأبنية.

وأما عن الوجه الثاني : الذي يتعلق بأثر الدلالة في الخروج عن الأصل بجريان الشيء مجري شيء آخر ، فيحدث في اختصاص بعض الصفات بدلالة معينة ، كما يحدث - مثلاً - في صيغة " فَعِيل " الوصفية ، فما كان متضمناً للآفات والمكاره التي يصاب بها الحيّ ، فإنها تُجمع علي " فَعْلِي "، ك: " جريح وجرحي ، وقتيل وقتلي " حتى صار هذا الجمع يأتي أيضاً لغير "فَعِيل " إذا شاركه في المعنى المذكور.

فإذا اختص هذا الوصف بدلالة معينة محددة فلا يجمع هذا الجمع ؛ لأنه بالاختصاص بُعد عن شبه الفعل، وقارب الاسمية ، فنَزَلَ منزلته .

ومثال ذلك : (رجل حميد، وسعيد) فلا يقال: (حَمْدَى ولا سَعْدَى).

وكذلك لا يقال (فَعْلَى) في جَمْع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب ، وهو ما دخله الناء، ك(الدَّبِيحَة ، والأَكِيلَة ، والضَّحِيَة ، والنَّطِيحَة)، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية ؛ لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح ، كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح

(١١٤) انظر: الكتاب ٩٤/٤.

(١١٥) انظر: الكتاب ٩١/٤، وشرح الشافعية ١٨٧/١، ومعاني الأبنية في العربية ص ١١١.

(١١٦) انظر: الكتاب ٩١/٤ ، وشرح الشافعية ١٨٧/١.

للذبح من النعم، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أُكِل، بل الأكلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرَّمِيَّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح.

فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه (١١١٧).

وكذا ما كان صفة علي وزن (فاعل) الوصف، فحقّه أن يُجمع بالواو والنون ، لكن إذا اختُص بدلالة معينة خرج عن الوصفية وقارب الاسمية -نحو : "راكب، وفارس، وراع" فقد اختُص بدلالات محددة، فـ "راكب" مختص براكب البعير، و"فارس" مختص براكب الفرس ، و"راع" مختص برعي مخصوص -فيجمع جمع تكسير علي "فُعْلان" (ركبان ، وفرسان) ، وعلي (فِعال) كـ(رِعاء ، وصِحاب) (١١١٨).

وهكذا نرى أن بعض الأبنية قد تُصاغ علي هيئة تُخالف قواعدها القياسية الموضوعية لها ؛ لاختصاصه في الدلالة ، وهذا - كما قال سيبويه - أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناءهما مختلف، فيكون أحد البنائين مختصاً به شيء دون شيء ليُفرق بينهما (١١١٩).

(١١١٧) انظر: شرح الشافية ١٤٢/٢ - ١٤٣.

(١١١٨) انظر: شرح الشافية ١٥٢/٢.

(١١١٩) انظر: الكتاب ١٠٢/٢.

خاتمة البحث

ها قد أسلمتنا مراكب رحلتنا إلى مرفأ الخاتمة، ومما لا شك فيه أن معايشة البحث، إضافة إلى ما تقتضيه مسامرة المنهج العلمي تحتم على الباحث أن يدلي عند الختام ببعض الرؤى والملاحظات ، التي تشكّلت لديه خلال رحلته مع موضوع بحثه، وهي تتمثل في خلاصة ما توصل إليه من نتائج، وأهم ما يوصي به من توصيات.

أمّا عن نتائج هذا البحث ، فتتلخص في النقاط التالية:

الأولى : لأبد من النظر في مخزون تراثنا اللغوي من كتب القدامى، حتى نصل إلى عبقرية النظام اللغوي ، فقد صاغ الصرفيون قواعدهم على ضوابط وأسس ، راعوا فيها الذوق والحس، كما نراه في التخفيف وكثرة الاستعمال، والقياس العقلي ، كالذي نراه في المشابهة ، والمعنى ، كما نلاحظه في احتكامهم إلى أمن اللبس ، والدلالة.

وهذه الضوابط لا تتداخل مظاهرها ولا تتعارض ، فالنظام اللغوي ليس قائما على التناقض والتعارض ، ومن هنا وجدنا تساوقا بين أمن اللبس والتخفيف، فإذا أدى التخفيف إلى فساد في اللفظ والمعنى عدل إلى الأصل ، كما يحدث في عدم إدغام (ظَلَّ ، وسُرّر)؛ لعد التباسها بـ(ظَلَّ، وسُرّر).

الثانية: بالنظر في كتب اللغويين وكلامهم وجدنا أن الخفة تتنوع نوعين : خفة في اللفظ، وهي تدور في فلك تجاور أصوات الكلمة ، التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها ، لهذا عابوا اللفظة إن لم تكن في مكانها ، ولم يتحقق الانسجام بين حروفها.

وتقتضي أيضا عدم تنافر الكلمات ضمن الجملة الواحدة ، وإذا تنافرت الألفاظ صعب النطق بها، وبدأت غير متلائمة وغير متوافقة.

وخفة في المعنى ، ومرجعها إلى قلة الكلام وكثرته ، فالتخفيف ما قلّت من الكلمات مدلولاته ولوازمه، والثقل ما كثر فيه ذلك ، ولذا حكموا بخفة الاسم عن الفعل ؛ لأنه يدلّ على مسمّى واحد.

الثالثة : الخفة والثقل يرجعان إلى ذوق المتكلم فيما يجده ويحسه ؛ لأن هناك ذوقاً وعُرفاً لغوياً عند العرب جعلهم يكرهون - مثلاً - توالي الأمثال؛ لنقله، فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع، وتنفر منه ، أما الخفة فتطمئن إليها الأسماع وتستأنثرها ، ولهذا قيل : إن الخفة والثقل شيء نسبي.

الرابعة: لما كان التخفيف علة تتصل بطبائع العرب في القول ؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأَخَفّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، فهم يفضلون ما خَفَّ من الكلام ويستحبونه ، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه؛ اقتصاداً في الجهد المبذول ، تنبّه القدماء لذلك ، فصاغوا صوراً تحكم هذه الظاهرة في شكل قواعد ملموسة.

الخامسة : من قواعد التخفيف وصوره المصاغة : الاسم أخفّ من الفعل ، والفعل أثقل من الاسم.

وقد ترتّب على هذا أن حُرِمَت الأفعال التنوين ؛ لأنه علامة الخفة ، ولَحِقَ الأفعال الجزم ؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائماً ، سواء حُذِفَ الحرف ، أو حُذِفَ الحركة ، وحلّ محلّها السكون ، أو حُذِفَ حركة وحرف معاً ؛ لالتقاء الساكنين، كما في الفعل المعتل الوسط ، وكلّ ذلك تخفيف للفعل .

السادسة: من قواعد التخفيف وصوره :خفة الاسم وثقل الصفة ؛لأن الصفة ارتبطت بالفعل في الدلالة والعمل ، فلما جرت الصفة مجرى الفعل في الدلالة والعمل اقترنت به ، فلذلك هي ثقيلة كنقله ،فهي مقاربة له في المعنى من حيث الدلالة على الحدث ، كما أنها تتضمن ضميراً كالفعل.

وقد يكون سبب الثقل راجعاً إلى كون مفهومها متعدداً من الذات والحدث والنسبة بينهما ، فحينما نذكر الصفة لابداً من تخيل الحدث ، والذات القائمة بالحدث ، ونسبة الحدث إلى القائم به،وهذا يشغل الذهن كثيراً،ويثقله.كما سبق في سبب ثقل الفعل.

وقد ترتب علي هذا :زيادة الحركة على عين الكلمة في الاسم المجموع بالألف والتاء ، وحذفها من الصفة ، فما كان على (فَعْلَة) صفةً ،فإنه يجمع على (فَعَلَات) - بسكون العين - ، ك(صَغْبَة وصَغْبَات ، وسَهْلَة وسَهْلَات) ، أما (فَعْلَة)

الاسم ، فإنه يجمع على (فَعَلَات) - بتحريك العين - ك (جَفَنَة وَجَفَنَات ، وَثَمَرَة وَثَمَرَات) ، ولهذا كانت زيادة الحركة على الخفيف اسماً أولى من الثقل صفة ، ولعلّ هذا يؤكد أن السكون أخفّ من الفتح .

السابعة: من قواعد التخفيف وصوره : الفعل اللازم أخفّ من المتعدي ، والمتعدي أثقل من اللازم ، وبناء على هذا فرقوا بين مصدرهما فيما كان على (فَعَل) ، فاللازم لخفّته يأتي مصدره من هذا الفعل على (فُعُول) ، ك(جلوس ، وقيود وخروج) ، والمتعدي لثقله يأتي على (فَعَل) ، ك(قتل، وضرب) . وكأنهم زادوا الواو مع اللازم لقلته ولخفّته ، وحذفوها مع المتعدي لكثرتة وثقله ؛ ليتعادلا .

الثامنة: أشار الصرفيون إلى تفاوت الحركات بعضها عن بعض في الثقل ، فالضمة أثقل من الكسرة والفتحة ، والكسرة أثقل من الفتحة ، والفتحة أخفّ منهما ، وبالتالي ينعكس هذا على الحروف التي تتولد عنها ، فالألف أخفّها ، والياء أخفّ من الواو وأكثر ، و أقرب إلى الألف ، كما أن الكسرة أخفّ من الضمة ، وأقرب منها إلى الفتحة .

التاسعة: كان من نتائج ثقل الحركات بعضها عن بعض ، وخفة بعضها عن بعض ، أن جُعِل مضموم العين في الأفعال لازماً ، ممنوع التعدي ؛ تخفيفاً ، وجُعِل عدم التعدي في المكسور العين أكثر من المتعدي ، وكثُر الأمران في المفتوح العين ؛ لخفّته .

العاشر: التجانس والتماثل والتناسب من لوازم التخفيف ، أليس الإدغام تخفيفاً قائماً على الانسجام والمناسبة؟. وكذا الإعلال ، وكذا الإمالة تكون للمجانسة .

وقد ترتب على هذا أن حذفوا الواو متى كانت فاء للفعل ، وكان ماضيه على (فَعَل) - بفتح العين - ومضارعه على (يَفْعَل) - بكسرها - وذلك ك (وعد يعد ، ووزن يزن ، وورد يرد...)؛ لعدم التجانس بين الواو وما قبلها من الياء المفتوحة ، وما بعدها من الكسرة .

الحادية عشرة: ردّ البحث ما ذهب إليه بعض المحدثين -كالأستاذ إبراهيم مصطفى- من القول بأن الفتحة أخفّ من السكون وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان في وسط اللفظ ودرج الكلام ، واستند إلى أن العرب قاموا بتسكين المضموم والمكسور دون المفتوح ، ولو أن السكون أخفّ من الفتحة عندهم لمضوا في التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور.

لكن هذا لا ينهض دليلاً على خفة الفتحة عن السكون ، فالعرب اعترفوا بخفة الفتحة عن غيرها من الحركات ، وخفة السكون عن غيره من العلامات بما فيها الفتحة ، ألا ترى أن الفتحة شروع في ألف ، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء ، أما السكون فليس شروعاً في حرف آخر ، فالحرف إذا نطقنا به محرّكاً ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكناً لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذاً فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فحسب ، والحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف وحده . إذن فالسكون أخفّ من الحركة ، ولو كانت الحركة فتحة.

الثانية عشرة أحرف العلة خفيفة في ذاتها ، ضعيفة خفيفة ، وقد أتاها الثقل

من سببين:

١- أن الأخفّ في ذاته ربما كان أثقل لعارض ، والعارض قد يعتد به .
فهذه الأحرف وإن كانت خفيفة في ذاتها ، إلا إنها قويت بالحركة ، فثقلها ليس راجعاً إلى ذات الحرف في كثير من أحواله ، ولكنه ثقل راجع إلى وجود الحركات على الحروف

٢- عدم التجانس بين هذه الحروف بعضها وبعض ، أو بينها وبين أبعاضها من الحركات ، ونحن نعلم أن حرف العلة إنما يسهل ويخفّ حينما يتجانس مع ما قبله ، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها ، والياء تتجانس مع الكسرة ، والألف مع الفتحة .

فإذا لم يحدث هذا التجانس بينها وبين أبعاضها الحركات ، كان لابد من الإعلال ؛ تسهيلاً للنطق ؛ لأن في عدم التجانس ثقلًا يدعو إلى التغيير .

الثالثة عشرة: يعد التقاء الساكنين مظهرا من مظاهر الثقل، جنحت اللغة إلى التخلص منه بالتحريك أو بالحذف، وعدم اغتفاره ، إلا في مواضع ضبطها العلماء
الرابعة عشرة: الحركة التي يأتي بها العربي عند التقاء الساكنين ليست في نظرنا حركة أصلية ، وإنما هي صُوِيَتْ جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز.

ولكونها ليست حركة أصلية اختلف فيها : فقيل : الكسرة هي الحركة الأصلية في هذا الباب ، وقيل:الفتح ؛ لكونه أخفّ الحركات،وقيل : يحرك أحد الساكنين من غير تعيين حركة خاصة تكون هي الأصل ، ويكون تعيينها على وجه يخصها ، فقد تكون الكسرة ، أو الفتح ، أو الضمة.

الخامسة عشرة: يمكن القول أن هناك عاملين يتدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، هما :

١-إيثار بعض الحروف لحركة معينة ، كإيثار حروف الحلق للفتح، وإيثار الميم للضم ، في قولهم : (اخشوا القوم ، وجزأوهم العقاب)، وذلك لأن الضم بعض الواو ، والميم تستلزم إسهام الشفتين في نطقها ، بصورة تشبه إسهامها في نطق الواو.

٢-الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو أمر يلجأ إليه المتكلم دون قصد ؛ تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي.

بل ربما جازت الحركات الثلاث في موضع واحد ؛ لأن الغاية واحدة ؛ إذ الغرض في هذه الحركة إنما التبلغ به هرباً من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمري إن الكسر أكثر، فأما ألا يجوز غيره فلا.

السادسة عشرة :من القواعد والصور المرتبطة بالتخفيف : كراهية توالي المثليين ؛ لما فيه من الثقل، ومرجعها إلى ذوق الناطق وحسّه ؛ لأن هناك ذوقا وعرفا لغويا عند العرب جعلهم ينفرون من توالى الأمثال والأضداد، ويألفون توالى الأشتات ، فإذا ما توالى مثلان أو متقاربان حُقّ للناطق أن يتخلص منهما بطريقة

من الطرق السابقة مما يراه مناسباً للذوق العربي ، والسبب في ذلك مرجعه إلى الاستئقال ، أو إلى الاقتصاد في جهد المتكلم.

السابعة عشرة: التخلص من توالى الأمثال بما يعرف عند اللغويين بالمخالفة بينهما، وهذه المخالفة تتحقق بالحذف ، أو بالإبدال ، أو بالفصل بينهما ، أو بالإدغام .

الثامنة عشرة: من القواعد المرتبطة بالتخفيف تلك القاعدة المتعلقة بخفة المفرد وثقل الجمع ، فالواحد أشد تمكناً من الجمع ، فهو أخفّ منه ، وقد ترتب على هذه الصورة : أن الجمع يكثر فيه التخفيف بالحذف ، أو بالتغيير، فالتخفيف فيه أولى من المفرد للثقل الوارد فيه ، ولهذا الثقل في الجمع حذفوا بعض الحروف أو بعض الحركات منه تخفيفاً.

التاسعة عشرة: الحذف في اللغة سواء كان لحرف أو حركة إنما يتم في كثير من أحواله طلباً للخفة ، بشرط ألا يكون مخلاً بشكل الكلمة ، مع وجود قرينة لعدم الإخلال بالمعنى ، وظهر أن كثيراً من أسباب الحذف يرتبط بفكرة الخفة والثقل ارتباطاً وثيقاً ، كالحذف لثقل التقاء المثليين، أو لثقل التقاء الساكنين ، أو لعدم التجانس بين الحروف والحركات ، أو لثقل تتابع الحركات.

العشرون: ينبغي التأكيد على أن التخفيف له دور كبير في توظيف ظاهرة الإبدال والإعلال ، وذلك مرتبط بخفة الحروف أو ثقلها ، وانسجامها مع الحركات وتجانسها ، والتوازن بين الخفة والثقل في نسيج الكلمات التي تتألف منها اللغة عن طريق تمازج الأصوات بعضها ببعض.

الحادية والعشرون: أسباب التخفيف تكمن كلها في أسباب صوتية ، تتعلق بالنشاط الذي يقوم به اللسان في نطق الكلمة ، هي: التعذر ، والثقل.

الثانية والعشرون : صور الاستئقال متعددة متنوعة ، لكن يمكن ردها إلى أوضاع محدّدة، تحددها علاقة الأصوات بعضها ببعض ، كالتقارب أو التطابق في المخرج ، أو الاختلاف في صفات الحروف، أو الاختلاف بين الحركة والحرف، أو ثقل الانتقال من حركة ثقيلة إلى حركة أثقل ، كالانتقال من الكسر إلى الضم ،

وهذا يفسر لنا سبب إهمال بناء (فِعْل) في الأسماء ؛ لأن فيه انتقال من ثقيل إلى أثقل.

الثالثة والعشرون : لم يقتصر أثر ضابط التخفيف على صوغ القواعد المتعلقة بالبنية الصرفية فحسب ، بل كان له أثر في العدول عن الأصل ، سواء أكان عدولا عن أصل الوضع ، أو كان عدولا عن أصل القاعدة ، حيث أصبح التخفيف مسوِّغاً من مسوغاته ، وسبباً من أسبابه ، فليس عيباً تركُّ العربية للأصل ، بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي ، حيث يختار من الكلمات ما خفَّ عليه ، ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل.

الرابعة والعشرون : المعروف أن المصير إنما يكون من الأثقل إلى الأخفّ، لكن قد يُعدل إلى الأثقل لضربٍ من الاستخفاف ، فقد تفضل اللغة الثقيل-في ظاهره- على الخفيف لنوع من الاستحسان ، وهو لا يأتي عن قوة علّة ، ولا عن استمرار عادة فحسب ، إنما مرجعه مع ذلك إلى ذوق الناطق وحسّه ، هذا الذوق الذي يوازِر القاعدة ويعضدها .

والدليل على ذلك أن الناطق اللغوي يلجأ إلى أخفّ الخفيفين ، لو أباحت له اللغة طريقتين من طرق التخفيف . فلو تجاذب الكلمة إعلال وإدغام ، فإن الكلمة تميل إلى الإعلال ؛ لأنه أخفّ من الإدغام ؛ لثقله النطقي بالنسبة إلى الإعلال .

الخامسة والعشرون: من الضوابط التي اعتدوا عليها الصرفيون أيضاً: كثرة الاستعمال ، وهي تؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات، التي تطرأ على الألفاظ تيسيراً لنطقها، وتهيئ الطريق إلى سيادة لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات.

السادسة والعشرون: الذي دعا العلماء إلى اعتماد ظاهرة كثرة الاستعمال وإدخالها في منهج التعليل وعيهم لحقيقة ثابتة، وهي أن التراكيب اللغوية حين يكثر استعمالها تدخلها تغييرات لا تدخل غيرها، وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل. واللفظ إذا كثر على ألسنة العرب واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف.

السابعة والعشرون: من الضوابط التي اعتدوا عليها الصرفيون أيضاً: المشابهة ، وهي تقوم على تشبيه شيء بشيء بجامع بينهما حملاً للفرع على الأصل ، وهي تتنوع ما بين مشابهة صوتية ، أو صرفية ، أو نحوية.

الثامنة والعشرون: المشابهة تكون بالحمل على المعنى كما تكون بالحمل على اللفظ ، أو عليهما معاً، لذلك جاز أن تُجمع (فعل) صحيح العين على (أفعال) ، وكان القياس فيها أن تجمع على (أفعل)، لكن لما أشبه معتل العين جمع على (أفعال) حملاً على المعنى .

التاسعة والعشرون: على الرغم من تعويلهم على المشابهة ، واعتدادهم بها في كثير من المسائل حتى فيما خالف القياس الصرفي. لكن وُجدَ في كلامهم أن المشابهة لا ينهض اعتبارها أحياناً، حينما يؤدي ذلك إلى هدم البنية الصرفية، كما نرى في منعهم بناء التعجب قياساً من المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) مطلقاً، سواء أكانت الهمزة للتعدي أم لغيرها؛ لأن المانع من بناء التعجب من المزيد كـ (انفعل، وافتعل) من إفساد البنية موجود في (أفعل) - المزيد بالهمزة - ولا بدّ، فالقياس لا يقبل بهدم البنية أصلاً. ولم تشفع مشابهة (أفعل) للمجرد الثلاثي لفظاً وكثرة موافقته له معنى؛ لأن هذه المشابهة لا ينهض اعتبارها مع هدم البنية.

الثلاثون : ياء النسب وتاء التأنيث في حكم المثلين ؛ لما بينهما من تناظر، من حيث : إنهما يقعان فرقاً بين الواحد والجمع، كما في (تمرة، وتمر، وعربيّ وعرب)، كما أنهما يكونان للمبالغة في الوصف نحو (أحمريّ ، ودواريّ)، والتاء نحو (علامة ، ونسابة)، كما أنهم ينقلان مدخولهما من الأصل إلى الفرع، فياء النسب تنقل مدخولها من الاسم إلى الصفة ، والتاء تنقل مدخولها من التذكير إلى التأنيث، كما أن الياء تصير حرف الإعراب فيما دخلت عليه، وكذا التاء، فلما ناظرت الياء والتاء من هذه الوجوه حذفت التاء لدخول الياء عليها، حتى لا يجتمعا، وهما في حكم المثلين.

الحادية والثلاثون: قد يأتي الجمع والمفرد بلفظ واحد، فيتفقان لفظاً ويختلفان معنى، وهذا غورٌ من العربية بطين، وله نظائر كثيرة ، وفيه صنعة لطيفة.

الثانية والثلاثون : من الملاحظات اللطيفة والتأملات الدقيقة التي ذكرها ابن جني في حديثه عن التناظر بين (فعل، وفاعل): أن (فعل) إذا وصف به المؤنث ، فالأولى تأنيثه بالتاء؛ لأنه نظير (فاعل). و(فاعل) إن لم يكن مختصاً بالأنثى أنث بالتاء عند وصف المؤنث به.

الثالثة والثلاثون : لا يجب أن يخرج الشيء من جنسه إذا حُمِلَ على غيره للشبه بينهما ، ألا ترى أن اسم الفاعل قد عملَ عملَ الفعل للشبه بينهما ، ولم يخرج ذلك إلى أن يكون اسماً ، وكذلك فعل التعجب وأن صغّر تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسماً.

الرابعة والثلاثون : للبس دور رئيس في تصريف أحوال العدول والخروج عن الأصل ، بل وأحياناً يكون أمن اللبس سبباً ليس في العدول عن الأصل فحسب ، بل في كسر قاعدة العدول عن أصل القاعدة بالرجوع إلى الأصل المترك ؛ لأن إتباع القاعدة يؤدي إلى صوغ بنية تلتبس بغيرها ، فكأنه عدول عن العدول .

الخامسة والثلاثون : الشائع المشهور أن الزيادة للإلحاق لا تخرج عن كونها غرضاً لفظياً ، ولم يذكر المتقدمون دلالتهم؛ لأن دلالتهم لم تكن مقصودة من أصل الوضع ، وإنما كان المقصود الإلحاق ببناء آخر.

لكن لا نحتم بعدم تغيير المعنى بزيادة الإلحاق علي ما يتوهم ، كيف وأن معنى (حوقل) مُخَالَفٌ لمعنى (حَقْل) ، و(شمّل) مُخَالَفٌ لـ(شَمِلَ) معنى ، وكذا (كوثر) ليس بمعنى (كثُر).

السادسة والثلاثون : اعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم ، فهم كثيراً ما يتكئون عليها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية . والأبنية التي تعدّ الدلالة ضابطاً في صياغتها كثيرة مختلفة ، كمصادر الأفعال الثلاثي ، والصفة المشبهة ، وحركة عين المضارع ، والتعجب ، والتفضيل ، والتصغير ، والأفعال المزيدة.

السابعة والثلاثون : قد تقتضي الدلالة الخاصة الخروج عن القواعد الأصلية الموضوعية لهذه الأبواب ، فيكون للدلالة تأثير في مخالفة القاعدة العامة ، وذلك قد

يحدث : إما بتغيير في شكل الكلمة ، كما في بعض أسماء المكان والزمان والآلة التي شذت ؛ للفرق بين دلالة الاسم العامة والخاصة، أو : بتنزيل الشيء وجريانه مجرى شيء آخر، كما نراه في بعض صيغ الجموع التي شذت عن القاعدة للفرق بين دلالة الاسم والوصف.
أما عن التوصيات

فالباحث لا يملك في نهاية بحثه إلا أن يوصي بالغاية بكتب القدامى ، واستخراج ما فيها من كنوز ودُرر، والوقوف على ما فيها من أسرار، وبخاصة ما يتعلق بمنهجهم في التقعيد ، وما اعتمدوا عليه من ضوابط وأسس.والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل.

تُبثُّ بأهم مصادر البحث ومراجعته

أولاً: الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ) ، تحقيق ودراسة د/ أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٩٩٩م.
- أبنية الإلحاق في الصحاح ، دراسة وتحقيق د /مهدي القرني ، مكتبة الرشد الرياض ط ١ ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (دراسات لسانية ولغوية) ، د/ عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر ، البنا الدمياطي : أحمد بن محمد (المتوفى : ١١١٧هـ) ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ،د/ فوزي الشايب ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١/١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، د / عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة ١٩٧٠م.
- إحياء النحو، د/ إبراهيم مصطفى ، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- اختلاف القراء في اللام والنون في كتاب (رسالتان في تجويد القرآن)، لأبي الحسن السعدي (ت ٤٠٠ تقريباً) ، تحقيق د/غانم قدوري الحمد ، عمان ، ط ١ ، دار عمار ١٤٢١هـ..

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق د /محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (المتوفى ٧٤٥ هـ)، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ / ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق /عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣ هـ.
- أساس بناء الأفعال، د/أحمد رشدي، القاهرة ، مطبعة دار الخلافة ١٢٥٠ هـ .
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً ، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، باعثناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي .نُشر بروما ١٨٩٠ .
- أسرار العربية ، الأنباري : أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى ٥٧٧ هـ)، تحقيق د/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي - دمشق، ١٩٥٧ م.
- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣ هـ) ،تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،ط١/ ١٤٢٠ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو ،السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، من دون تاريخ
- إصلاح المنطق،ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤ هـ)، تحقيق : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ / ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
- الأصوات اللغوية ، د/ إبراهيم أنيس ،دار النهضة العربية ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦١ م.

- الأصول ، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب في النحو وفقه اللغة والبلاغة، د/تمام حسان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي ، د محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين -اللاذقية (١٩٧٩م).
- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/ حسن موسى الشاعر، ط٢/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م ، عن دار المنارة بجدة.
- إعراب القرآن ،النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١/ ١٤٢١ هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م .
- الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ،قدّم له وغني بتحقيقه د/ سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق /أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
- ألفية ابن مالك ، ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، من دون تاريخ.

- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (المتوفى ٥٤٢هـ)، تحقيق: د/محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د /زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، تحقيق: د محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١/، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، للفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق د/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط ٢/ ١٤١٦-١٩٩٦.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (المتوفى ٣٣٧هـ)، تحقيق د/ مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م .

-الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر،
أبوالمعالي، جلال الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي
، الناشر: دار الجيل - بيروت.

-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان : محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير
الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر
بيروت ١٤٢٠ هـ.

-بحوث ومقالات في اللغة، د/رمضان عبد التواب (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر:
مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٥-١٩٩٥م.

-بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر:
دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، من دون تاريخ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع : أبو الحسين، عبيد الله بن
أحمد الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ) ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي،
بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م .

-بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، لأبي
جعفر اللبلي(٦٩١هـ) ، تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد ، معهد تعليم اللغة
العربية لغير الناطقين بها، أم القرى ١٤١١-١٩٩١م.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله
الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق :
د/رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة. ط٢ / ١٤١٧ هـ _
١٩٩٦م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
بن أبي سعيد (المتوفى : ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه،
مراجعة : مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة
١٩٦٩م.

- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ، عام النشر: ١٤٢٣ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس، الرّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، مجموعة من المحققين، دار الهداية .
- التبيان في تصريف الأسماء، د/أحمد حسن كحيل ،كلية اللغة العربية الأزهر، الطبعة السادسة.
- التبصرة والتذكرة ، الصيّمريّ : عبد الله بن عليّ بن إسحاق النّحويّ أبومحمّد (المتوفى ٥٤١ هـ)، تحقيق د /فتحي أحمد مصطفى على الدين - دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى. ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د /عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ / ١٤٠٦ هـ.
- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، ط ١ / ١٤٠٨ هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ،للأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ) ،تحقيق د/ زهير عبد المحسن ، ط ٢ مؤسسة الرسالة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ،لابن هشام ، تحقيق د /عباس مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربى - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ،لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، بتحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠ م.
- تذكرة النحاة ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١ / ١٤١٨ هـ.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفي (المتوفى: ٧٦٤ هـ) حققه وعلق عليه وصنع فهرسه: السيد الشرقاوي ، راجعه: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- تصحيح الفصح وشرحه ، لابن درستويه ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤١٩ - ١٩٩٨ م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، (المتوفى: ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، مطبعة الحلبي، من دون تاريخ.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، الشركة التونسية بتونس، ١٩٧٣ م.
- التطبيق الصرفي د/ عبده الراجحي ، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ط ١ / ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨١ م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د/رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢ م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، الرازي : محمد فخر الدين المشتهر بخطيب الري (المتوفى ٦٠٦ هـ) ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ط ٣ - ١٤٢٠ هـ .
- التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، لأبي علي الفارسي. تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- تكملة في تصريف الأفعال، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت ، الطبعة السادسة عشرة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م.

- تهذيب اللغة ، الأزهرى: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق أد/ فايز زكي دياب ، دار السلام، ط١/ ٢٠٠٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي : الحسن بن أم قاسم (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة في علم العربية ، للدينوري، تحقيق د./ محمد خالد الفاضل ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الجمل في النحو ، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي ، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق د/على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- جموع التصحيح والتكسير ، د عبد العال سالم مكرم ، الخانجي القاهرة، من دون تاريخ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان: محمد بن علي الصبان (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط١/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق - بيروت ، ط٤/ ١٤٠١ هـ .

- الحجة للقراء السبعة ، الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (المتوفى ٣٧٧ هـ) ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، طبعة دار المأمون للتراث، ط١/ ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

- الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الجزء الأول . تحقيق د/ علي ذو الفقار شاكر . بيروت ط١ . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ، الجزء الثاني . تحقيق د/ سعيد محمد عبد الله القرني . رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بأم القرى ١٤١٧ هـ .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي :عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق /عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- الخصائص، ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤/ من دون تاريخ.

- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، جامعة القصيم ، دار ابن الجوزي ، ط١/ ١٤٢٧ هـ .

- دراسات في علم اللغة، د/كمال بشر ، الناشر: دار غريب ، القاهرة ، من دون تاريخ.

- دراسات في فقه اللغة، د/ صبحي الصالح، بيروت، ط١٢/ ، دار العلم للملايين ١٩٩٤ م .

- دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات ، جامعة الكويت ١٩٨٠.

- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) ، تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٥م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق : د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، من دون تاريخ.

- دقائق التصريف ، لأبي القاسم ابن المؤدّب ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١ / ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- دلائل الإعجاز، الجرجاني: أبوبكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ، ط٣ / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط٧/ ١٩٩٢ .
- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، د/ صفية مطهري . دمشق اتحاد الكتاب العرب ٢٠٠٣م.

- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د/لطيفة إبراهيم النجار ، دار البشير عمان الأردن ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

- ديوان الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق د/محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، من دون تاريخ.

- ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت لبنان، ط٢ / ١٤٢٥-٢٠٠٤م.

- ديوان تميم بن أبي مقبل ، شرح /مجيد طراد ، دار الجيل ١٩٩٨م.
- ديوان جرير بن عطية الخطفي ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار صادر بيروت ، من دون تاريخ.

- ديوان جميل بثينة ، جمع وتعليق / إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

- ديوان حسان بن ثابت ،تحقيق د /سيد حنفي حسين ،دار المعارف ، القاهرة ، ط١/١٩٨٣م.

- ديوان ابن أبي حصينة ،شرح أبي العلاء المعري، تحقيق / محمد أسعد طلس، دار صادر بيروت ، ط٢/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وفيه بائئة أبي دؤاد الإيادي ، صنعة /عبدالعزیز الميمني،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٠م.

- ديوان ذي الرمة ،غيلان بن عقبة العدوي ،شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١/ ١٩٨٢م.

-ديوان الشماخ، تحقيق د/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧م.
-ديوان طرفة ، بشرح الأعلم، تحقيق/دُرَيَّة الخطيب ولطفي الصَّقَّال، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.

-ديوان العجاج(عبد الله رؤبة) ، رواية عبد الملك بن قريب ، شرح وتحقيق /عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس دمشق ، من دون تاريخ .

-ديوان العرجي، رواية ابن جني، تحقيق /خضر الطائي ، ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط ١/ ١٣٧٥هـ.

-ديوان القطامي ، القطامي عمر بن شبيب، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط ١ بيروت ١٩٦٠م.

-ديوان المجنون (قيس بن الملوّح) ، تحقيق /عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

-ديوان أبي النّجم العجلي، صنعة علاء الدين أغا، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

-رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار الفكر - عمان ١٩٨٤.

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) تحقيق د/ شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف - مصر ، ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، تحقيق د/حسن هنداوي ،دار القلم دمشق ، ط١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥.
- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوي ، تحقيق د / محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب، تحقيق : حسن أحمد العثمان، نشر: المكتبة المكية - مكة المكرمة. ط١/ ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د /خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، رقم ٣٧ / ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، من دون تاريخ.
- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق د/ محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، للسكّري، تحقيق /عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ط١/ ١٣٨٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم : بدر الدين ، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ) ، تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل ١٩٩٨م .

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا (المتوفى: ٩٤٠هـ)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

- شرح التسهيل ، ابن مالك : محمد بن عبد الله ، (المتوفى ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، ط ١/١٤١٠هـ . ١٩٩٠ .

- شرح جمل الزجاجة ، لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الشافية ، ابن جماعة ، المطبعة العامة ١٣١٠هـ.

- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : محمد بن الحسن الأسترابادي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، (المتوفى: ٧١٥هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

- شرح الشافية ، نقرة كار ، وبهامشه حاشية الفاضل العصام عليها ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط ٢٠ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- شرح القصائد السبع الطوال ، لأبى بكر بن الأنباري ، تحقيق الأستاذ/عبدالسلام هارون، دار المعارف - مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- شرح القصائد المشهورات ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٩م .
- شرح قصيدة كعب بن زهير ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) ، تحقيق د/محمود حسن ناجي ، ط ٣ مؤسسة علوم القرآن ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة ، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة - ط ١/١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافي (المتوفى ٣٦٨هـ)، تحقيق /أحمد حسن مهدي، و على سيد على ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١/١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣ هـ)، بيروت، عالم الكتب .من دون تاريخ.
- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣ هـ)، تحقيق ا د/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ،دار الكتب والوثائق القومية ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م .
- شعر الأشهب بن رميلة، ضمن كتاب (شعراء أمويون - القسم الرابع) ، جمع وتحقيق د/ نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١/١٤٠٥هـ .
- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق د/ أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١/١٤٠٨هـ .

- شعر النجاشي الحارثي، جمع وتحقيق د / سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ١٣.

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس: أحمد بن فارس ، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) نشر: محمد علي بيضون ، ط ١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، الجوهري : إسماعيل بن حماد (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط٤/ ١٤٠٧ هـم.

-صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري ،تحقيق : محمد زهير بن ناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١/ ١٤٢٢ هـ.

- صيغة أفعال بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية ، ا د/مصطفى أحمد النماس،الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط١/ ١٤١٧ هـ - ١٤١٨هـ.

- ضرائر الشعر،ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد، الأشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع . ط ١/ ١٩٨٠م.

-ظاهرة التآخي في العربية ، د/ فاطمة عبد الرحمن رمضان ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ط١/ ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

-ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د/أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية، ط١/ ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

-ظاهرة التغليب في العربية، د /عبد الفتاح الحموز،دار مؤتة للبحوث والدراسات ،لبنان، ط١/ ١٩٩٣م.

- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،د/ حسن عباس الرفايعه،دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١/ ١٤٢٦هـ٢٠٠٦م.

- علل النحو، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، نشر: مكتبة الرشد - الرياض السعودية، ط١ / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- علم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، الناشر: دار النهضة العربية بيروت، من دون تاريخ.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٦٣٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الجيل ، ط٥ / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

- عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط١ / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق : د/مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. من دون تاريخ.

- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، أحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي المَالِكِي (المتوفى: نحو ١٢٥٠هـ)، تحقيق/ إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط١ / ١٤١٧ هـ - ١٤١٨هـ.

- الفسر ، أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) . الأجزاء الأربعة الأولى تحقيق /د صفاء خلوصي بغداد . دار الشؤون الثقافية العامة ج (١) ١٩٦٨. ج (٢) ١٩٧٧. ج (٣) ٢٠٠١. ج (٤) ٢٠٠٢.

- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

- فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة ا د/ رمضان عبد التواب ، الرياض ١٩٧٧م.
- فقه اللغة وسر العربية ، الثعالبي: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، نشر: إحياء التراث العربي ، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- في أصول اللغة (وهو عبارة عن قرارات مجمع اللغة العربية) أخرجه وضبطه: محمد شوقي أمين ، مصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ط ١/ ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- في اللهجات العربية ، د إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٤/ ، من دون تاريخ.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د /عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، من دون تاريخ.
- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٣/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبى على الفارسي، تحقيق د / محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- كشف اصطلاحات الفنون ، محمد على الفارقي ، تحقيق د/ لطفي عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى القيسى ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٣/ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، من دون تاريخ.

- اللامات، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي ، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق/ مازن المبارك ، الناشر: دار الفكر - دمشق ط٢ / ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، نشر: دار الفكر - دمشق ط١ / ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣ / - ١٤١٤هـ.
- اللغة، جوزيف فندريس (المتوفى: ١٣٨٠هـ)، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٥ / ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
- اللحة في شرح الملحّة، لابن الصائغ ، (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ / ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق : فائز فارس ، نشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، من دون .
- اللهجات العربية في التراث ، د/ أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ليبيا ١٣٩٨هـ ١٩٧٩م.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه : أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢ / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير: ضياء الدين، (المتوفى: ٦٣٧هـ) تحقيق : أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، نشر: دار نهضة مصر للطباعة - القاهرة، من دون تاريخ.

- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر. ط/٥، من دون تاريخ.

- مجمع الأمثال، الميداني: أحمد بن محمد بن أحمد، (المتوفى ٥١٨هـ)، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- مجموعة شروح الشافعية في علمي الصرف والخط: شرح العلامة الجار بردي، ونقرة كار، وابن جماعة، و زكريا الأنصاري، مكتبة المتنبي، القاهرة ١٩٨٨م.

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف، و/ عبد الحليم النجار، و/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندائي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، (المتوفى: ٣٧٠هـ) بيروت، عالم الكتب، من دون تاريخ.

- مختصر القوافي، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، الرياض ط ٢، دار المعارف السعودية ١٣٩٧هـ.

- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

- المدارس النحوية، شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف، من دون تاريخ.

- المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق د/ عبد العزيز مطر ، مطبوعات جامعة عين شمس ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة ، د/صلاح الدين صالح حسنين ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ١٩٨١م .
- المذكر والمؤنث ، للمبرد محمد بن يزيد ، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ) ، تحقيق د /رمضان عبد التواب ، الخانجي ، القاهرة ، ط٢ / ١٤١٧ - ١٩٩٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور،نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- مسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة عبد الله بن عباس ، رتب أصولها وحقق نصوصها د/ عبد الرحمن عميرة ، دار الاعتصام القاهرة . من دون تاريخ.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى ٣٧٧هـ، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدنى القاهرة ، ط١ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلييات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق د/حسن هندايي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١ ، ١٩٨٧م .
- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المسائل العسكرية ، أبو علي الفارسي، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدنى القاهرة، ط١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات، لأبى على الفارسي، تحقيق د / على جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت ومكتبة النهضة العربية، ط١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي، تحقيق د/صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م .

- المسائل المنشورة . أبو علي الفارسي، تحقيق د/مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٨٦م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، للعلامة : أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان - ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .
- معاني الأبنية في العربية ، د/فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ط ١/٢٦١٤ هـ ٢٠٠٥م .
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد ، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط ١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م .
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : أبو الحسن المجاشعي (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق د / هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط: ١/ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن، الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: ٢٠٧هـ) ، الجزء الأول تحقيق /أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، والثاني تحقيق /محمد علي النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي، ومراجعة أ/ علي ناصف، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - ط ٣/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج : أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (المتوفى ٣١١هـ) تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨م .
- معجم البلدان، ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، دار صادر، بيروت ط ٢/ ١٩٩٥ .

- معجم ديوان الأدب، الفارابي (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر ،
مراجعة: د/ إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ -
٢٠٠٣ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د/محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة
الرسالة بيروت، ط٣ / ١٤٠٩هـ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات /
حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة. ط٣/ من دون تاريخ.
- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني، (المتوفى : ٦٨٠ هـ) ، تحقيق د/عبدالرزاق
السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية ، ط١ ، الجزء الأول والثاني ١٩٩٩م، والجزء
الثالث : ٢٠٠٠ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك ،و محمد
علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦ / ١٩٨٥ .
- المفتاح في الصرف، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه د
/علي توفيق الحمّد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان ، ط١/
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،
جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، نشر: مكتبة الهلال
بيروت. ط١/ من دون تاريخ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،الشاطبي: أبي إسحاق (المتوفى:
٧٩٠هـ)، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث
الإسلامي ط ١/ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ،العيني: محمود بن أحمد
(ت ٨٥٥هـ)، (مطبوع في حاشية خزنة الأدب)، بولاق، ١٢٩٩ هـ .
- مقالات في الأدب واللغة ، د/ تمام حسان ، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى
١٩٨٥م.

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني: عبد القاهر (المتوفى ٤٧٤هـ) تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب، من دون تاريخ.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع. الجزء الأول، تحقيق د/ على سلطان الحكيمى. أم القرى، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، ط١/ ١٩٩٦.
- من أسرار اللغة، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو القاهرة، ط٦/ ١٩٧٨م.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د/ حسن هنداي، دار القلم ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- من صيغ وأوزان العربية (أفعل)، د/ عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، دار مرجان للطباعة القاهرة ط١/ ١٣٩٨هـ.
- من قضايا اللغة، د/ مصطفى النحاس، الكويت، ط١/ ١٤١٥ - ١٩٩٥.
- المنهج الصوتي للبنية العربية. رؤية جديدة في الصرف العربي، د/ عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة، ط١/ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق الشيخين / عادل أحمد عبد الموجود، على أحمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣/ ١٤٠٥هـ.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري : أبو الخير، محمد بن محمد، (المتوفى ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه/علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الشنتمري:الأعلم أبو الحجاج (المتوفى ٤٧٦هـ (، تحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط ١، ١٩٨٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ،و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- نهاية القول المفيد في علم التجويد، الشيخ محمد مكي نصر ،صححه الشيخ على محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.
- النواذر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري ،تحقيق د / محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - بيروت ط ١/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، نشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
- الوحدات الصوتية ودورها في بناء الكلمة العربية ، د احمد عبد العظيم عبدالغني ، القاهرة ، دار النصر ، من دون تاريخ.
- ثانيًا: الرسائل العلمية.
- أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ، دراسة صرفية لغوية من خلال لسان العرب، رسالة دكتوراه . د/ يحيى بن عبد الله حسن الشريف . إشراف أ.د/ سليمان إبراهيم العايد . أمّ القرى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

-أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ، رسالة دكتوراه ، علي بن عبد الله علي القرني ، إشراف سليمان بن إبراهيم العابد . جامعة أم القرى ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.

-اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ) ، رسالة ماجستير ، تحقيق : عبد الله حامد النمري ، بكلية الشريعة ، جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
-أوجه التنظير عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، د/ محمد بن علي العمري. إشراف أ.د/ سليمان إبراهيم العابد. كلية اللغة العربية. أم القرى ١٤٢٤هـ.

-ردُّ الألفاظ إلى أصولها، عبد الكريم بن صالح الزهراني. رسالة ماجستير، إشراف أ.د/ حسن موسى الشاعر. جامعة أم القرى. ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- شرح شافية ابن الحاجب .الخضر اليزدي، رسالة دكتوراه ، دراسة وتحقيق د/حسن أحمد العثمان .إشراف اد/أحمد مكي الأنصاري. جامعة أم القرى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- صيغة فاعل دراسة نحوية صرفية دلالية ،رسالة ماجستير، إعداد/ مرزوق عطية المرزوقي . إشراف اد /محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

-ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة ، دراسة نظرية تحليلية استقرائية .رسالة ماجستير .د/عبد الرحمن بن حسن العارف ، إشراف اد/تمام حسان . أم القرى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

-المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة.رسالة ماجستير ، د/هاني محمد عبد الرازق الفزاز. إشراف اد/مصطفى خليل خاطر. القاهرة.دسوق ٢٠٠٣م.

-المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي ، رسالة ماجستير ، د/محمد يوسف عبد الله آل محسن ، إشراف اد/عبد الرحمن محمد إسماعيل، جامعة أم القرى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

-معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري على مستوى الكلمة المفردة
،رسالة ماجستير، د/ إبراهيم عبد الله الغامدي ، إشراف ا د/ سليمان إبراهيم
العايد ، أم القرى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

-المقتصد في شرح التكملة ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ) ،
رسالة دكتوراه، تحقيق د/ أحمد الدرويش ، إشراف ا د/ محمد السلطاني ،
جامعة الإمام. ١٤١١-١٤١٢هـ.

-الموافقات بين المفرد وجمع التكسير في العربية .رسالة ماجستير. أعدها /عبيد بن
أحمد بن عبيد المالكي . إشراف ا د / أحمد عبد الدايم . أم القرى ١٤٢٧
هـ ٢٠٠٦م.

-الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية .رسالة ماجستير . إعداد / سلوى محمد
عمر عرب . إشراف ا د/ السيد رزق الطويل .جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ-
١٩٨٦م.

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية.

- الأحكام المبنية علي كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه معاني القرآن
د/حمدي الجبالي .بحث منشور بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)
،نابلس فلسطين، المجلد ١٩/٢٠٠٥م.

-التقاء الساكنين في ضوء التعليل الصوتي ، د/سيد أحمد على الصاوي، مجلة
كلية اللغة العربية بأسسيوط جامعة الأزهر ، القاهرة ، عدد ١٢
١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، د/رشيد بلحبيب ، بحث منشور
بمجلة اللسان العربي، دمشق.

-بناء الثلاثي وأحرف المد إبراهيم السامرائي ، مجمع اللغة العربية الجزء
٢٤سنة ١٣٨٨هـ ١٩٦٩م.

-التعليل ونظام اللغة . د/ عبد القادر المهيري .بحث منشور بحوليات الجامعة
التونسية عدد ٢٢/١٩٨٣.

- تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، بحث لمحمد أوكمضان ،
مجلة اللسان العربي، العدد ٤٤ سنة ١٩٩٧ .
- حديث عن أبنية العربية . د/ محمد حسن حسن جبل ، بحث منشور بحولية
كلية اللغة العربية بالمنصورة ، العدد الثالث عشر ١٤١٤هـ ١٩٩٤ .
- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي ، د خديجة أحمد مفتي ، مجلة
جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج١٣ / ، عدد جمادى
الأولى ١٤٢٥هـ .
- خطاب الماردي ومنهجه في النحو،د/ حسن موسى الشاعر ، الناشر: الجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة .العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة
العشرون - رجب-ذوالحجة ١٤٠٨هـ .
- الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف ، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة
العربية بالقاهرة .العدد السابع.
- ظاهرة التقاص في النحو العربي ، د/ دردير محمد أبو السعود ، الناشر: الجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة.
- علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ، د أحمد علم الدين الجندي ، مجلة
مجمع اللغة العربية العدد الثاني ١٩٨٤م.
- في الإعراب ومشكلاته ، د أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة
العربية ، الجزء ٣٢ لعام ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .
- اللغة والنقد الأدبي ،د/ تمام حسان عمر ، مجلة فصول ، القاهرة. المجلد
الرابع.العدد الأول . ديسمبر ١٩٨٣م.
- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها في الكلام العربي ، د / عبد الفتاح
الحموز ، دار مؤتة للبحوث والدراسات .المجلد الثاني .العدد الأول ١٩٨٧ .
- نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل العربي الثلاثي ، بحث منشور بمجلة إبداع ،
تصدر عن الهيئة العامة المصرية للكتاب ، العدد السادس، يونيو ١٩٨٥م.

((فهرس المحتويات))

الصفحة	الموضوع
٧٩٨	مقدمة البحث.
٩٠٢	التمهيد : البنية الصرفية ، ووسائل صوغها.
٩٠٣	أولاً : مفهوم البنية الصرفية.
٩٠٦	ثانياً : كثرة الأبنية في العربية.
٩٠٩	ثالثاً : وسائل صوغ الأبنية وتغييرها.
٩١١	رابعاً : المراد بضوابط صوغ البنية الصرفية.
٩١٥	الباب الأول : ضوابط مرجعها إلى الذوق والحس اللغوي.
٩١٦	الفصل الأول : ضابط التخفيف ، وأثره في صوغ البنية الصرفية.
٩١٧	مدخل في الحديث عن التخفيف ، وأنواعه.
٩٢٠	صور التخفيف ، والنتائج المترتبة عليها.
٩٨١	أسباب التخفيف ودواعيه.
٩٨٤	التخفيف والعدول عن الأصل.
٩٩٦	الفصل الثاني : ضابط كثرة الاستعمال ، وأثره في صوغ البنية الصرفية.
٩٩٧	مدخل في الحديث عن كثرة الاستعمال.
٩٩٨	الغاية من اعتمادها كضابط في صوغ البنية الصرفية.
١٠٠٢	علاقة كثرة الاستعمال بالأصالة والفرعية.
١٠٠٣	كثرة الاستعمال والقياس الصرفي.
١٠٠٩	مظاهر كثرة الاستعمال على المستوى الصرفي.

١٠٣٢	الباب الثاني: ضوابط مرجعها إلى القياس العقلي.
١٠٣٢	المشابهة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.
١٠٣٣	مفهوم المشابهة وتأصيلها في كتب الصرفيين القدامى.
١٠٣٨	قواعد عامة تتعلق بالمشابهة وتضبط أثرها.
١٠٤٣	صور المشابهة وأشكالها المتنوعة.
١٠٨٤	المشابهة والعدول عن الأصل
١٠٨٩	الباب الثالث : ضوابط مرجعها إلى المعنى.
١٠٩٠	الفصل الأول: أمن اللبس وأثره في صوغ البنية الصرفية.
١٠٩١	مدخل في أهمية هذا الضابط.
١٠٩٢	الوسائل اللازمة لأمن اللبس
١٠٩٨	ما لا يُبالى فيه باللبس ، أو أمنه.
١١٠٣	ارتباط أمن اللبس بغيره من ضوابط صوغ البنية الصرفية الأخرى.
١١٠٨	مظاهر أمن اللبس على المستوى الصرفي.
١١١٣	أمن اللبس والعدول عن الأصل.
١١٢٨	أمن اللبس والقياس الصرفي.
١١٣١	الفصل الثاني: الدلالة وأثرها في صوغ البنية الصرفية.
١١٣٢	أهمية ضابط الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
١١٣٤	نماذج توضح أثر الدلالة في صوغ البنية الصرفية.
١١٥٧	أثر الدلالة في العدول عن الأصل.
١١٦٢	خاتمة البحث.
١١٧٢	ثُبَّتْ بأهم مصادر البحث ومراجعته.
١١٩٩	فهرس المحتويات